الجمهوريـــــــة الجزائريـــــــة الديمقراطيـــــــة الشعبيـــــــة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان-

كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع
تخصص : سوسيولوجية الرابط الاجتماعي في الجزائر
الموسومة بـــ:

الهجرة غير الشرعية للشباب داخل المجتمع الجزائري

-شباب ولاية معسكر نموذجا لدراسة اجتماعية ميدانية -

إعداد الطالب:

إشراف :

* تئا ة عاخطئخذ خ. لرؤذ لاخصذ

آعصئ؟ك جمبطك لمئفسد

آخ/ زعيخى لاحلخ آزةئدك؟ةعكيلك؟عك؟ى جئلع بةكلزئم ةئيزئ

خ/ لرؤذ لاخصذ آزةئد لاحئصذ جئلع بةكلزئم لسذغئ

خ/حلب سذني ــ عكى آزةئد لاحئصذ جئلع بةكلزئم عصؤئ

خ/لخؤم لاحلخ آزةئد لاحئصذ جئلع بةكلزئم عصؤئ

السنة الجامعية : 2011-2012م

...."الفن لا يكون فنا إلا إدا توفرت فيه صفتان التأثير في الزمان و المكان الذي وجد فيه هدا الفن و إستمرارية هدا التأثير لأجيال لاحقة...."

...أفلاطون...

.....إلى سقراط....أرسطو...أفلاطون...نيقولاماكيافللي...نيتشه...ميشال فوكو... أنطونيو غرامشي... جون لوك... جون بول سارتر... برتراند راسل... إيمانوال كانط.. أوغست كونت... آدم سميث... جورج أورويل... جول فيري... كونت سبنسر... توماس هوبز ...كيسناي... ريكاردو... جيتانو موسك... هيجل... فيكو...

مرغريت ميد... روث بنيدكت... دو توكفيل.... آرنولد توينبي....علي الوردي... اوليفي غالون... محمد عابد الجابري... جيمس فريزر حمد اركون نوال السعداوي نورباث إلياس مارسال موس بيار بوفييه، الهواري عدي هيفون توران... عبدالقادر جغلول... مالينوفسكي... ماهاتما غاندي... ماكس فيبر... فارديناند تونييس... غاندي مارتن لوثر كينج... عبد المالك صياد، بييار بورديو و إميل دوركهايم

كل عظيم من هؤلاء العظماء كان مفكرا فدا عالمي الثقافة و إنساني الطرح و التوجه و المبدأ و مناضلا في حقل النضال الإجتماعي و الثقافي و مشاركا في حركية مجتمعه و مجتمعات غيره واسعا في طرحه عميقا و متبصرا في فهمه للأمور و موضوعيا في قراراته و أحكامه و نموذجا للفاعلية و الإقدام لقد كان كل واحد منهم يجمع بين القول و الفعل و المبدأ و السلوك لقد أعطونا هؤلاء العظماء درسا في النضال في سبيل المعرفة و الدفاع عن الفكرة و الإنسانية .

...هؤلاء العظماء تركوا إبداعا إنسانيا ما يزال يمارس سحر تأثيره و إلهامه فينا على محطات متعددة...

إلى السيد المحترم الأستاذ الرائع روعة الزمن السيد بلخضر مزوار و السيدة المحترمة و الرائعة السيدة كريمة بلعامر شكرا لكما لأنكما تبنيتماني علميا و أشكركما على حسن الضيافة اللامتناهي الذي قابلتماني به عندكم في تلمسان و أقول لكما

ملئ السنابل تنحني في تواضع و الفارغات رؤوسهن شوامخ

إلى السادة الكرام الأساتذة الأجلاء

السيد بشير محمد السيد عبد القادر لقجع السيد مصطفى شريف السيد بن تامي السيد كبار السيد حجات السيد طيبي غماري السيد جيلاني كوبيبي معاشو السيدة فرفار سامية السيد طارق خديم السيد مروفل مختار .

إلى السيد الرائع و الأستاذ المحبوب و مصدر الإلهام السيد أرزازي محمد

أشكركم على تعاونكم و توجيهاتكم

أمي....

ذات يوم قلتي لي لو اضطررت لأبيت معك في الشارع لتواصل دراستك فسوف أفعل شكرا لكي أمي على كل التضحيات التي قدمتها في سبيلنا خاصة أنا فبماكينة الخياطة وفرتي لنا كل شيء كنا نراه نقصا في عيون الآخرين .

أمي أنت تعلمت منك كيف أحب الناس و يحبني الناس أنت علمتيني أن الإنسان باستطاعته إسعاد الآخرين بأضعف الإيمان و أن الكلمة الطيبة و الصبر هما أساس الحياة الطيبة السعيدة .

سامحيني أمي على المعاناة التي واجهتها من أجلنا و التي كانت مرة و صعبة شكرا لأنكي أمي شكرا لأنكي أخي و أختي و أهلي و خير صديق

أمي يا ريحانة الدنيا و بهجتها هيهات كقلبك ألقى هيهات يا أمي

أمي الغالية نبية

أبي....

سامحني أبي على مواقفي إتجاهك سامحني أبي حتى و لو كانت هناك مواقف صعبة لي معك كنت أنت سببها لكنك تبقى أبي الإنسان المتواضع القليل الكلام الحكيم الرصين الصبور أحبك أبي لأنك سندي الوحيد في هده الدنيا.

إلى أخي الغالي ثابت عبد الجبار أقول لك أنت الصديق و الأخ و العم و الخال أنت كل شيء أحبك أخي عبد الجبار

إلى جدتي الغالية رمز الطيبة و الحنان حمياني خيرة

إلى الأخوات الغاليات

أختي حميدة و زوجها الماحي و ابنتها منال و ابنها محمد

أختي خديجة و ابنها محمد يونس و زوجها الطيب

أختي زهيرة

اشكر الله على نعمة الأخوات و اشكر أخواتي على كل ما فعلوه من اجل إتمام دراستي خاصة حميدة و زهيرة

أحبكم

إلى إبنة خالي الغالية ثابت فاطمة و إبنها أديب لطفي

إلى ابنة خالي حفيظة و زوجها خالد

إلى الصديق مختار و مصطفى

على كل من يعرف ثابت عبد القادر

إلى مصمم الأطروحة الأخ مصطفى

إلى الصديق سدات محمد أحبك يا صديقي و أخي الغالي

إلى كل طلبة قسم علم الإجتماع بجامعة أبو بكر بلقايد و جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر و جامعة وهران

إلى الأخت فتيحة من سعيدة

إلى الأصدقاء عبد اللطيف و السعيد و عبد القادر و عبد السلام و محمد و الجيلالي و فتحي و محمد من العابد و احميدة من سعيدة و محمد من بن سكران و نسيمة من مغنية و فاطمة من تيارت و الجيلالي من عين تيموشنت

إلى الأصدقاء و الإخوة الحسين و غاني و لخصر و عبد المجيد و احميدة من إقامة تيجاني هدام أقول لهم أنتم الأصل و الإخوة.

إلى كل طالب علم يقدر المعرفة

إلى موظفي الإقامة الجامعية للذكور البشير الإبراهيمي إلى السيدة بن أشنهو فاطمة موظفة قاعة الإعلام الآلي للإقامة

السيد موساوي محمد موظف قاعة الإعلام الآلي للإقام

السيد عمار موظف قاعة الإعلام الآلي للإقامة

السيدة فوزية موظفة مكتبة الإقامة

إلى السيدة الجدة الحاجة عاملة التنظيف بمكتبة و مسجد الإقامة

إلى السيدات ربيعة فوزية هبة عاملات النظافة بأجنحة الطلبة

السيدة نصيرة عاملة بمقهى الإقامة

هؤلاء لن أنسى جميلهم و وقوفهم معي في الظروف الصعبة التي مررت بها خاصة السيدة الأم السيدة فاطمة بن أشنهو و السيدة فوزية و السيد موساوي

إلى السيدات عاملات النظافة و مطعم الإقامة عمارية، تونزة،فاطمة، فاطمة، سميرة ،ربيعة، الحاجة، نعيمة، زبيدة، مريم، عبلة، خيرة، شريفة، خديجة، عائشة، زهرة، فتيحة.

إلى السيدة الغالية عائشة و الشريفة و فتيحة و زهرة عاملات المطعم بالإقامة الجامعية ذكور تيجاني هدام أشكركم على كل شيء خاصة الغالية عائشة.

إلى روح هؤلاء الأعزاء رحمهم الله

جدتي الغالية الزهرة تركتني في ظروف صعبة رحمك الله

إبن أختي خديجة التوأم علي عبد النور طير الجنة رحمه الله إلى

إبن خالي و صديقي ثابت إبراهيم رحمه الله

الأخت حبيبة رحمها الله إلى

إلى روح السيدة الأستاذة و القريبة موفقي وفاء رحمها الله أقول سوف تبقين يا أستاذتي الغالية رمز الطيبة و الحنان و الصداقة رحمك الله

إلى القريب و الصديق الغالي قرشال بن عمر رحمه الله سوف تبقى ذكرى عزيزة على قلبي و أذكرك دائما في إبنك الغالي ياسر

إلى جدي ثابت محمد و جدي ثابت مصطفى

إهداء إلى أشباه البشر و ما هم ببشر إلى هؤلاء الدين شكلوا عقبة و غمامة سوداء و أثروا فيا في محطات عديدة أقول لهم

العقول الناضجة المتفتحة تناقش الأفكار و العقول المريضة المتحجرة تناقش أمور الناس

الفهرس

مقدمة عامة

الفصل الأول

الهيكل العلمي المنهجي العلمي للدراسة:

– طرح الإشكالية:

دوافع وأسباب إختيار موضوع الدراسة: (الذاتية و العلمية)

الدوافع الذاتية:

الدافع الشخصي الأسباب العلمية الدراسية: (الموضوعية)

عرض فرضيات الدراسة:

أهداف الدراسة: (ما تسعى لتحقيقه الدراسة)

مجتمع البحث مقاربة جغرافية و تاريخية:

عينة البحث:

أدوات جمع المعطيات

- **الإطار النظري للدراسة**
- **فصول الدراسة**
- **نظام التهميش**

الفصل الثاني

علم إجتماع الهجرةsociologie de l'immigration و علم إجتماع الشباب sociologie de la Jeunesse

ضبط المفاهيم

– الهجرة لغة:

- الهجرة اصطلاحا

تعاريف العلماء للهجرة

الهجرة من منظور سوسيولوجي

- **بدايات سوسيولوجيا الهجرة أو الهجرات les débuts de sociologie de migration :**

– علم إجتماع الهجرة الوافدة la sociologie de l'immigration

علم إجتماع الهجرة النازحة La sociologie du migration

سوسيولوجيا الشباب sociologie de la jeunesses:

ضبط المفاهيم:

– التعريف العامي للشباب

بدايات سوسيولوجيا الشباب : les débuts de la sociologie de la Jeunesse

الفصل الثالث

مسار الهجرة الجزائرية

مقاربة سوسيوتاريخية للهجرة في الجزائر: (من العهد الفرنسي الاستعماري حتى العام 1964).

مسار الهجرة في الجزائر بعد الاستقلال:

الفصل الرابع

الهجرة غير الشرعية للشباب داخل المجتمع الجزائري

أسباب وعوامل الهجرة الغير شرعية عند الشباب الجزائري؟

مقاربة سوسيولوجية للأزمة الجزائرية 1986– 1998

المعطيات السوسيومهنية الخاصة بالحراقة المبحوثين:

العوامل السياسية:

ضبط المفاهيم:

الهجرة غير الشرعية:

– ظاهرة الحرقة:

– الوعي السياسي

لمجتمع المدني:

الاغتراب:

– الخطاب السجالي النمطي:

- الأزمة:

العوامل السياسية ودروها في الهجرة غير الشرعية عند الشباب ؟

– العوامل الاجتماعية والإقتصادية

ضبط المفاهيم:

التغير الإجتماعي:

-الشعور بالمفارقات الاجتماعية:

– الممارسات

– التصورات الذهنية:

- البيسطو Le piston:

الاندماج:

– الانحراف:

العوامل الاجتماعية و الإقتصادية ودروها في الهجرة غير الشرعية عند الشباب ؟ :

الإتجاهات العامة للهجرة غير الشرعية:

الفصل الخامس

الهجرة غير الشرعية و إشكالية الرابط الإجتماعي

ضبط المفاهيم

القيم:

- القرابة:

– الرابط الإجتماعي

– السلطة الأبوية داخل العائلة:

الزواج واختيار الشريك:

تراتبية المرأة داخل العائلة والمجتمع:

واقع علاقات القرابة الاجتماعية:

الفصل السادس

الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات عملية المغادرة و سياسات التعاطي مع الظاهرة

الحرقة بين الخلفية التنظيمية و استراتيجيات عملية المغادرة:

*** السياسة الأوروبية في تعاطيها مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية.**

1– بداية الاهتمام الأوروبي بمسألة الهجرة غير الشرعية من شمال أفريقيا ؟

– محتوى الآليات الأمنية للاتخاذ الأوروبي وتعاطيه مع الهجرة غير الشرعية في شمال أفريقيا:

قراءة تقييمية للسياسات الأمنية للاتحاد الأوربي في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

مؤسسات المجتمع المدني الجزائري و سياساتها في التعاطي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية :

***مصالح الأمن:**

الأطر القانونية:

–التمثيلات السياسية و الجمعيات الإجتماعية و مؤسسات التربية و التعليم :

تقييم سياسات المجتمع الجزائري في تعاطيه مع الهجرة غير الشرعية:

الفصل السابع

الهجرة غير الشرعية الآثار و التداعيات

الهجرة غير الشرعية مخلفاتها إشكالاتها و واقعها

***ما هي التقسيمات الاجتماعية للشباب الجزائري سوسيولوجيا:**

– الشباب المنحرف:

الشباب السوي:

نتائج الدراسة الميدانية: (الحكم على فرض البحث الميداني)

المجتمع الجزائري واقع حال

خاتمة عامة:

قائمة المراجع

الملاحق

مقدمة عامة: شكل التنقل أهم العمليات البشرية التي قام بها الإنسان منذ بداياته الأولى، هذا التنقل عكس تلك الرغبة الملحة والمتكررة للبحث المستمر للإنسان توفير الأكل والحماية، ذلك أن هذا الإنسان كان شديد الصلة والارتباط بالطبيعة الأم التي شكلت مصدر عيشه الأول، فكان يعيش فيها بين مطارد ومطارد لما كان تابعا لهذه

الطبيعة وسلطتها و متغيراتها. حيث شكلت له هذه الأخيرة مصدر تهديد كبير لحياته ووجوده، ما دفع به إلى التنقل سعيا وراء أكثر الأماكن أمانا واستقرارا. و مع اكتشاف الإنسان النار والزراعة وقوس الصيد واستئناس الحيوانات فإن هذا غير وبصورة جذرية من شكل الحياة التي كان يعيشها هذا الإنسان، حيث حقق العيش ضمن جماعات كبيرة وداخل إطار جغرافي محدد ومنظم ما حقق له المزيد من الحماية لتتجاوز عمليات التنقل الحاجة للغذاء إلى ظهور الهجرات الجماعية بحثا عن الأماكن الأكثر أمانا وملائمة لممارسة الزراعة وعمليات التبادل بحسب معطيات الأرض والمناخ ما جعل عملية الهجرة أكثر تركيبا وتعقيدا.

– من جهة ثانية فإن ظهور الحضارات الإنسانية ورسم معالم التقسيمات الجغرافية للدول في صورة التنظيم السياسي الأكثر نضجا حيث عرفت المجتمعات الإنسانية شكل الدولة بقوانينها الوضعية فإن عملية الهجرة أصبحت سلوك إنساني اجتماعي له أبعاد وغايات غير تلك التي حكمها تنقل الإنسان الأول الملخصة في التنقل بحثا عن الأكل و المأوى، بحيث جاءت الهجرات إنعكاسا لهروب الإنسان من مناطق الكوارث الطبيعية مثلا الحرائق، الزلازل، الفيضانات ...الخ. أو الهروب من مناطق الحروب والأمراض و الأوبئة والمجاعات...الخ. والإنتقال بين الدول من اجل العمل والإستقرار.

– إن هذا العرض الموجز لعملية الهجرة للإنسان منذ بداياته الأولى هو تأكيد على أمرين هما: أن الإنسان سعى بفطرته وبيولوجيته إلى التنقل سعيا وراء حفظ بقاءه، وتحقيق استقراره وغذائه. ومن جهة ثانية فإن علميات التنقل كانت سببا رئيسا للإنسان في تحقيقه للعيش ضمن جماعات بشرية كبيرة وضمن إطار جغرافي منظم، حيث برز البناء الإجتماعي الناضج الذي تطور ليصبح مجتمعات بشرية كبيرة ومعقدة تعقدت معها الأدوار والوظائف لتظهر مؤسسات الدولة والمجتمع الذي تأطره النظم والقوانين وهو ما تحدث عنه بإسهاب سوسيولوجي عميق إميل دوركايم في كتابه في تقسيم العمل الإجتماعي.

صاحب هذا التحول العميق ظهور الثورة الصناعية بأوروبا، و التي خلقت معنى آخر للثروة ورأس المال، بحيث تحولت المجتمعات الغربية من مجتمعات زراعية إلى صناعية هذا التوجه نحو الصناعة رافقه سعي نحو مناطق تدفق الموارد الطبيعية والبشرية لتحريك دواليب الصناعة ما خلق الحركات الإستعمارية، حيث وجهت الدول الصناعية فائض سكانها نحو مستعمراتها لتتعقد علميات الهجرة بشكل لم يسبق له مثيل لتتجاوز الهجرة الدوافع البيولوجية إلى دوافع موضوعية مركبة كالهجرة بحثا عن العمل أو للتعليم والهجرة بصورة غير شرعية هروبا من واقع البطالة والفقر ...الخ.

– إن هذه الديناميكية للهجرة كعملية بشرية تاريخية قد خلقت حقلا دراسيا عرف باسم حقل الهجرة le champ de migration. هذا المجال من البحث و الدراسة قد حقق تراكما معرفيا كبيرا عرف بأدبيات الهجرة أو الهجرات، هذا الحقل المعرفي عكسته أعمال وكتابات الرحالة والبحارة والتجار ورجال السياسة والفنانين والأعمال الأدبية والمؤرخون، حيث برزت وبقوة هذه الكتابات في مجال العلوم الإجتماعية في مجال القانون وعلم السياسة وعلوم الإعلام والاتصال، من خلال التقارير والكتابات التطوعية وعلم التاريخ والجغرافيا والديموغرافيا علم السكان والإقتصاد علم الثروة وعلم النفس وعلوم التربية وعلم البيداغوحيا وعلم اللسانيات السيميولوجيا... على أن هذا العلم حول الهجرات سجل نضجا دراسيا لابأس به في الإيثنولوجيا الأنثروبولوجيا، وبخاصة في ميدان علم دارسة المجتمع علم السوسيولوجيا **la sociologie** علم الإجتماع ذلك أن سوسيولوجيا الهجرة **la sociologie de migration** اهتمت منذ ظهورها مطلع القرن التاسع عشر مع الإتجاه الإجتماعي لمدرسة شيكاغو الأمريكية، باعتبار أمريكا بلد الهجرة الأول خلال ذلك القرن حيث بحث هذا الإتجاه في الهجرة واستقرء أنواعها، أسبابها ودوافعها الذاتية والموضوعية، واتجاهاتها وانعكاساتها على المجتمع الوافد إليه والنازحة منه على المستويات الإجتماعية، السياسية، الإقتصادية، الثقافية، الدينية، اللغوية، ...الخ. وكذا بحث المهاجرين فئاتهم،

معطياتهم الإجتماعية ودوافعهم الذاتية ومعطياتهم العقلية والنفسية وبالتالي تقديم فهم ودراسة معمقين حول الظاهرة ومتغيراتها، بقطبيها الهجرة الوافدة والهجرة النازحة.

– من هذا المنطلق وهذا الإثراء العلمي للهجرة وأبعادها ومسارها الدراسي جاء موضوع بحثنا ليشكل سعيا آخر نحو البحث في الظاهرة من اتجاه معين، بتسليط الضوء على زاوية محددة من موضوع شامل واسع، ومعقد. والتساؤل الذي يطرح نفسه وبصورة منطقية هو لماذا موضوع الهجرة داخل المجتمع الجزائري بالتحديد ؟. الرد على هذا التساؤل يبروه الواقع الإجتماعي الجزائري وبقوة ذلك أن عمليات الهجرة خاصة غير الشرعية وبصورة متكررة عند كل محاولة يقابلها الفشل الواقع الذي يسجل حضوره في فكر كل واحد منا لإندفاع الشباب نحو الهجرة بصورة لا قانونية، و هو ما شكل الحجر الأساس الذي حدد توجهنا الدراسي لينحصر في فعل الهجرة غير الشرعية عند الشباب الجزائري الأسباب والأبعاد ومن التصور إلى الممارسة.

– من جهة أخرى نسجل نقصا دراسيا كبيرا حول الظاهرة داخل المجتمع الجزائري مع أن الظاهرة قد لاقت اهتماما إعلاميا وصحفيا كبيرين، و مع المساهمة الدراسية لبعض مؤسسات المجتمع من الإعلاميين ورجال السياسة والقانون والأساتذة الباحثين والطلبة الجامعيين والتنظيمات الطلابية، و بعض التشكيلات السياسية. غير أنها دراسات وأبحاث يضيق فيها الإطار الزمني والمكاني، وتغيب فيها بعض آليات الدراسات الاجتماعية الجادة والمعمقة. فلا تتعدى كونها مقالات وتقارير صحفية وإعلامية أو مداخلات أيام دراسية ومحاضرات جامعية أو إحصائيات مصالح الأمن و المرصد
الوطني لحقوق الإنسان أو مذكرات تخرج جامعية محددة بصورة كبيرة .وبالتالي لا يوجد حول الظاهرة سوى أرقام وإحصائيات ديموغرافية لا تفي بالغرض لفهم الظاهرة واستقراء مسارها.

– إن ما يسجله واقع الحال كملاحظة عامة حول واقع البحث العلمي، خاصة البحث الاجتماعي في الجزائر وهذه وجهة نظر خاصة تقبل التأييد والمعارضة والنقد هو غياب ثقافة الإقتراب المباشر من المشاكل والصعوبات أو الأزمات التي يخلقها أو يطرحها الواقع كجزء من واقعنا وسلوكياتنا، وبالتالي غياب الحس العلمي الدراسي حول هذه المتغيرات لفهمها والكشف عن اتجاهاتها وتأثيراتها، وبخاصة ثقافة التعامل مع فئة الشباب ذهنيا تهم، أفكارهم، أهدافهم وطموحاتهم. و هو ما يقابله تلك الدراسات الاجتماعية القيمة والتي قطعت أشواطا كبيرة في أوربا وأمريكا حول الهجرة، الجريمة، الزواج، الشباب...الخ.

– وعليه جاءت دراستنا هذه لتمثل اقتراب معرفي موضوعي محدد بحسب الإمكانيات التي أتيحت لنا سعيا ليكون هذا البحث دافعا نحو الإهتمام بموضوع الهجرة والشباب، وترسيخ ثقافة التعامل المباشر مع مشاكلنا باعتبارها نتاج سلوكياتنا واختياراتنا. لأن المشكلة هي التي تحدد مسار قيمنا وتضع المجتمع في ميزان أهميته كمجتمع ناضج أو أنه مجتمع غير قادر على فهم أزماته ومشاكله.

– ولما كانت مهمة السوسيولوجيا كما يقول بيار بورديو هي البحث في: "هل الفعل الإجتماعي مصدره الفرد أم الجماعة ؟" فإننا نسعى من خلال هذا إلى البحث في الأسباب الذاتية والموضوعية التي تدفع هي الهجرة؟ وما هي أنواعها بالشباب الجزائري نحو سلوك الهجرة غير الشرعية.والتساؤل الذي يطرح نفسه هو ما وما هو الإطار الدراسي لسوسيولوجيا الشباب والهجرة؟ وماهي اتجاهات الهجرة وأسبابها وآثارها؟

الفصل الأول

الهيكل العلمي المنهجي العلمي للدراسة:

– طرح الإشكالية:

يعتبر المجتمع الجزائري واحدا من المجتمعات التي عايشت فترة إستعمارية طويلة امتدت عن قرن و32 سنة. في مقابل تجربة إستقلال لا تتجاوز الجيلين، حيث ظهرت داخل هذا المجتمع عدة أولويات منذ العام 1962. وهو تاريخ إستقلال هذا المجتمع وبداية تشكل خياراته السياسية والإقتصادية في إطار الدولة الجزائرية الديمقراطية. هذه الأولويات لخصتها ضرورة إعادة تفعيل البنى التحتية المحطمة التي خلفها الإستعمار، وذلك بإعادة صياغة أطر الإقتصاد المحطم، والنهوض بالتعليم من خلال سياسة توسيع نطاق مؤسسات التعليم، وعمليات التعريب ومحو الأمية الكاسحة التي خلفها الإستعمار، والنهوض بالجامعة الجزائرية. ذلك أن الإستعمار الفرنسي ترك وراءه مجتمعا يعيش حالة أزمة : أمية، أيتام، معاقين، مشردين، مفقودين، اقتصاد محطم...الخ، وبالتالي كانت أزمة نظام ومجتمع حقيقية.

– إن هذه الإستراتيجية المعتمدة في إعادة صياغة نظم هذا المجتمع قابلتها الحاجة لموارد بشرية مؤهلة لهذه العملية والمجتمع الجزائري مجتمع فتي نسبة الشباب فيه منذ الإستقلال هي بين 72% و74%، وهذا امتياز واستثناء إجتماعي قليل ما يوجد في مجتمعات أخرى، لكن ما يقابله كل هذه الطاقات البشرية الشابة هو غياب سلوك

التعامل الفعال مع الفئات الشبابية. بحيث لا يوجد منذ الإستقلال أي اتجاه استطاع أن يبرز تلك العلاقة القوية بين مؤسسات الدولة والمجتمع واتجاهات الشباب، بل هناك غياب كبير وهوة واسعة حول قراءة الشباب وفهم قيمهم، أهدافهم، خياراتهم، توجهاتهم، عقلياتهم، إن لم نقل فقط هناك إحصائيات رقمية حول الشباب في سلم السكان ديموغرافيا، أو وجود رؤية و أفكار حول الشباب لكنها مختصرة وغير كافية لإعطائنا أساس تستند عليه الأبحاث والدراسات حول الشباب. هذا كله يقابله أن الدراسات حول الشباب بأوروبا و بخاصة أمريكا قد قطعت أشواطا كبيرة، حيث الأبحاث السوسيولوجية لها دور مهم وقاعدي في خدمة الديمقراطية من خلال الدراسات الإجتماعية لكل فئات المجتمع وما يطرحه الواقع من تغيرات ومشاكل، حيث تسعى هذه الدراسات إلى بحث أهداف الشباب واستقراء مبادئهم، وبالتالي هنا الحديث عن مجتمع يحسن ثقافة التعامل مع فئة الشباب لتكوين فئات شبابية واعية بمسألة الحق والواجب وبالتالي إنتاج مجتمع مدني حقيقي حيث يؤكد الأفراد خياراتهم داخل المجتمع بالضغط والمطالبة، وفهم متغيرات الحق والواجب، بحيث أن الدراسات السوسيولوجية حول الشباب، المخدرات، الطلاق، التشرد، الدعارة، الزواج، الطفولة، الهجرة ... كلها دراسات تعتمدها الدولة في الإستشراف عليها ومتابعتها وبالتالي فإن هذه الدراسات تخدم النظام وتحدد له خياراته ومخططاته المستقبلية.

– مثل هذه الدراسات الإجتماعية حول المجتمع والشباب داخل المجتمع الجزائري، والمجتمعات العربية خاصة المجتمعات التي تحكمها النخبة وتقودها النخبة العسكرية (**محققة الإستقلال**)، فإن مثل هذه الدراسات قد قيدت دائما بالمعتقد الإيديولوجي، وهذا أمر ذكره أغلب الدراسين والباحثين كصعوبة أولى تعترض أبحاثهم، بحيث أدلج البحث الإجتماعي في إطار المعتقد السياسي وباعتباره ربما يهدد نظامية أجهزة الدولة وبالتالي تندرج الدراسات الإجتماعية تحت مجهر النظام السياسي ما يحصر هذه الدراسات ويقيد نطاقها وأهدافها أو إعدامها في محطات كثيرة، واعتبارها أي هذه الدراسات خروجا عن القاعدة أو أنها تشكل تهديدا من نوع ما.

-إن هذا المسار المعاكس لكل من البحث العلمي وقرارات النظام فتح مجال الصراعات الإجتماعية داخل هذا المجتمع على مصراعيه، بحيث دخل هذا المجتمع منذ الإستقلال في حالة من اللاتوافق بين المجتمع و النظام في صورة قيم و ممارسات تنتقد بشدة النظام منذ 1988 إلى 1989، وهو التاريخ الذي دخل فيه هذا المجتمع في أزمة حقيقية حركها الصراع بين الكتل السياسية حول مسألة الهوية الثقافية و مسألة السلطة، وكانت نتيجتها الدخول في دوامة التطرف والعنف، واستباحة الجزائري دم الجزائري، والدخول في مسلسل من القتل والتخريب لكل مؤسسات الدولة والشعب. وهذه مرحلة تسجل حضورها وبقوة في ذاكرة كل واحد منا، ما جعل الدولة و خلال عشرية كاملة تعيش حالة شلل كامل ما تزال آثاره إلى اليوم، أو ما يعبر عنه دوركايم بالأنوميا.

ومع بداية 1998 دخل هذا المجتمع في حالة من الأمن وبداية الإنفراج تدريجيا، و في مقابل هذه عودة للنظامية داخل هذا المجتمع فإن هذا قابله بروز مشاكل إجتماعية أخرى مثل: الجريمة المنظمة والإختلاسات...الخ. والأصعب من ذلك ظاهرة الهجرة غير الشرعية عند الشباب الجزائري، ليصبح المجتمع الجزائري ميدانا خصبا لظاهرة الحرقة كما يصطلح على تسميتها بالعامية، وهي العملية التي يتم من خلالها الخرق الصريح والعلني لكل الإجراءات القانونية التي تحكم عمليات الهجرة. والأغرب في الأمر هو ذلك التوجه القوي لفئات شبابية ذات مستوى تعليمي جيد وجامعي وحاملين لشهادات الكفاءة المهنية، حيث يسعون وبكل اندفاع نحو مغامرة الموت أو الحياة وشعارهم في ذلك **"يأكلنا الحوت وما يأكلناش الدود"** ليركب هؤلاء أمواج البحر مقابل مبلغ يتدبره مهما كلفه ذلك، بحثا عن السعادة فيما بعد البحر. ولعل أغرب ما في الأمر هو ذلك الإصرار المطلق على تكرار الفعل عند كل محاولة يقابلها فشل. وعليه فالإشكال الذي نطرحه هو ما هي المعطيات التي يحملها والي تقف وراء إنتاج شاب مستعد لمغامرة الموت هروبا من واقعه الاجتماعي؟ و هل تؤكد الهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري على وجود أزمة رابط اجتماعي في العلاقات على مستوى الأسرة والمجتمع؟

دوافع وأسباب إختيار موضوع الدراسة: (الذاتية و العلمية)

الدوافع الذاتية: إن وجود أسباب ودوافع ذاتية لدى الباحث أو وجود رغبة غير عادية قوية واندفاع ملح نحو دراسة موضوع معين والبحث فيه بكل روح علمية، هو مؤشر يؤكد وجود استعداد شخصي لفهم الظاهرة واستقراءها من زاوية دراسية معينة، هذا من جهة ومن جهة ثانية تعكس هذه الحافزية نحو الموضوع القيمة العليمة له كموضوع للدراسة. فالدافعية التي يبديها الباحث تمثل قاعدة صلبة لدراسة جادة تسعى بكل الوسائل والطرق لتحقيق اقتراب دراسي قيم في مادته العلمية، وهذا ما يجعل مسألة الصعوبات المتوقعة أو التي يفرضها الواقع هي في حد ذاتها حافزا وشحنا مستمر للبحث في الموضوع وإدراك جوانبه واستكمال غاياته.

من الدوافع الشخصية التي شكلت سببا قويا للإهتمام بالبحث في الهجرة غير الشرعية عند الشباب الجزائري، هو فعل الهجرة غير الشرعية ذاته والذي طغى على ذهنيات الفرد الجزائري بخاصة الشباب سواء كوجهة شخصية، أو كاتجاه جماعي. والأقوى من ذلك هو الإصرار الشديد على تكرار الفعل عند كل محاولة يقابلها الفشل بما في ذلك وجود إناث يهاجرون بصفة غير شرعية، في مقابل هذا كنا قد سجلنا تلك المادة الإعلامية المعتبرة للصحافة في التطرق للظاهرة، والتعاطي معها بشكل كبير. بحيث لا يخلو عدد من يوميات أو مجلات من مقال حول الموضوع، الأمر الذي ترك عندي انطباع خاص حول القيمة الدراسية للهجرة غير الشرعية كفعل اجتماعي يستحق الفهم والدراسة.

الدافع الشخصي الآخر الذي دفعني للإهتمام بالموضوع هو أنني كنت قدمت مقاربة سوسيولوجية حول التطرف والعنف في الجزائر، وهو مشروع مذكرة تخرج لنسل شهادة ليسانس من قسم علم الإجتماع الثقافي. ولعل أكثر عامل ساعدني في دراستي هو أنني عايشت بشكل عميق أزمة العشرية السوداء، وكنت على علم بأشخاص انظموا إلى الجماعات المتطرفة، بما في ذلك أشخاص لهم مستوى تعليمي لابأس به. نفس الملاحظات تكررت معي حول هؤلاء الشباب المهاجرين بصورة غير شرعية و الدين أعرفهم شخصيا، وهم كثيرون و هذا شكل إضافة معنوية ومعرفية نحو البحث في الهجرة غير الشرعية و الشباب.

الأسباب العلمية الدراسية: (الموضوعية)

يتمثل السبب الموضوعي الدراسي الذي دفعني للإهتمام بحقل الهجرة عامة وظاهرة الهجرة غير الشرعية بخاصة هو أن علم الإجتماع أو السوسيولوجيا **La sociologie** تسعى لدراسة الهجرة كواحدة من العمليات الإجتماعية والبحث في طبيعتها و شكلها وأسبابها وانعكاساتها، كما يبحث علم الإجتماع في المهاجرين ومعطياتهم الإجتماعية والنفسية والذهنية. وبالتالي البحث في الهجرة والمهاجر كبعدين أساسيين في العملية لفهم التصورات والممارسات، واستقراء دوافعها الذاتية والموضوعية ،ومن هنا تسعى مثل هذه الدراسات الإجتماعية إلى تقديم طرح موضوعي عن الظاهرة من كافة جوانبها. ومن هذا المنطلق جاءت دراستنا لتعكس تلك الروح العلمية للسوسيولوجيا سعيا منها إلى بناء رؤية دراسية علمية عن الهجرة غير الشرعية والشباب، وهذا لإبراز معالمها المعقدة وأملا منا بالدفع بمثل هذا الحقل من الدراسة إلى الإنتعاش، لأن هناك حقيقة واحدة تشوب الموضوع أو الظاهرة داخل المجتمع الجزائري وهو النقص الدراسي العميق للبحث فيها.

نقص الدراسات حول الموضوع مثل السبب العلمي الثاني الذي دفعني للإهتمام بالموضوع، ذلك أن الدراسات الإجتماعية حول الشباب وتوجهاتهم في الجزائر هي دراسات قليلة ما لم نقل منعدمة، وإن وجدت فقليلة وعلى نطاق زمني ومكاني محدود. فلا تتجاوز كونها دراسات على مستوى الجامعات كأطروحات تخرجن أو ملتقيات أيام دراسية، أو مقالات صحفية وتقارير علمية، أو بحوث للطلبة خلال مسارهم الدرامي، أو إحصائيات مصالح الأمن ومصالح التعداد السكاني. وأغلب هذه الدراسات ليست دراسات واسعة معمقة أو إستشرافية، وهذا النقص الدراسي سبب دفعنا للإهتمام بواحدة من المشاكل التي تعترض الشباب ويطرحها واقعنا بصورة مأثرة.

عرض فرضيات الدراسة:

–الأزمات الإجتماعية المختلفة التي تعيشها الأسرة سبب يدفع بأحد أفرادها نحو التفكير في الهجرة سعيا منه إما هروبا من هذا الواقع، أو سعيا منه إلى إعالة عائلته وتحسين ظروف معيشتها، أي اعتبار الهجر الحل الأمثل لمشاكله اليومية.

– أي أن هناك أسر تعيش وبشكل دائم ويومي مشاكل تساهم في ضرب درجة التماسك داخلها، وتعزز درجة التفكك بين أفرادها. خاصة مشكلة الفقر والبطالة والحاجة إلى تحقيق بعض الكماليات، ومن جهة ثانية فإن مشاكل كالطلاق، أو فقدان أحد الوالدين أو كليهما، ومشكلة ضيق السكن وتأخر الزواج للأبناء والبنات...الخ، كلها مشاكل كفيلة بالدفع بالشخص للهجرة هروبا من هذا الواقع ومشاكله الصعبة.

– إصطدام طموحات الشباب بمعطيات الواقع المعاكسة لأهدافهم وتصوراتهم المستقبلية يدفع بهم نحو الهجرة ولو بصورة غير قانونية، بما في ذلك الشباب المتعلم والحامل للكفاءة العلمية.

– بمعنى أن سعي الشباب الطبيعي نحو تحقيق نجاحات معتبرة داخل المجتمع الذي يعيشون فيه كالسعي وراء إيجاد وظيفة مريحة، وتأسيس أسرة وتأمين بيت ومستوى معيشي جيد، فإن هذا كله إن قابله سقوط في مجال البطالة ومشكلة المحسوبية والبيسطو والوسطية في التوظيف كل هذه العراقيل تولد الإحباط لدى هؤلاء الشباب. ما يدفع بغالبيتهم نحو السعي للهجرة هروبا من الواقع الذي أصبح مجالا لإفراز العراقيل أمام تصوراتهم وطموحاتهم المستقبلية.

نقص الحس المدني والشعور بالإنتماء للوطن سبب يدفع بالشباب إلى التخلي عن التمسك بالوطن الذي عاشوا فيه والتفكير في الهجرة.

– إن نقص ثقافة التحزب، و نقص الإنتماء إلى إحدى التمثيلات السياسية أو الجمعيات الإجتماعية الناشطة، ومختلف مؤسسات المجتمع المدني، ونقص درجة الأداء السياسي والإجتماعي. هذا كله يساهم في إنتاج أفراد غير واعين بمسألة الحقوق والواجبات، وبعيدين كل البعد عن الشعور بالمجتمع الذي ينتمون إليه، وبقيمه وتوجهاته

وقراراته المستقبلية، وبضرورة السعي وراء الإنحراف عن هذا الواقع والهروب منه. بحيث يرى هؤلاء واقعهم باتجاه معاكس على أنه جحيم وفضاء أسود يصعب العيش فيه، وخلاصهم من ذلك الهجرة بدل مواجهة الواقع و ما يعرض فيه من عراقيل، وبالتالي فإن ضعف الشعور بالإنتماء للوطن والإبتعاد عن المشاركة في الأداءات العامة لصنع القرار مثل الإنتخاب وتنظيم الجمعيات، والقيام بالدراسات والبحوث. هذا كله يعزز ثقافة النفور من الواقع وعدم التكيف معه، وبالتالي السعي نحو الهجرة بصورة غير شرعية.

أهداف الدراسة: (ما تسعى لتحقيقه الدراسة)

.إن أول هدف تسعى لتحقيقه الدراسة هو التعريف بقمة الموضوع الدراسية و بقيمة موضوع الهجرة غير الشرعية، و قيمة البحث في القضايا التي تثيرها المسألة الشبابية، و ضرورة أن يكون المجتمع على إتصال مباشر مع القيم و التصورات و الممارسات التي تعرض داخله خاصة تلك المتعلقة بالتصورات و الممارسات الغير إجتماعية و الخارجة عن النظم القانونية التي تحكم و توجه المجتمع.

.إن الدراسة التي نقوم بها مقدمة للبحث في فعل الهجرة غير الشرعية عند الشباب داخل المجتمع الجزائري سعيا منا للبحث في المعطيات الذاتية و الموضوعية التي تقف دافعا و عاملا وراء سلوك الحرقة، حيث نسعى لفهم العلاقة بين معطيات الواقع الإجتماعي، و الأخرى الذاتية بكيف تشكل مجتمعة أو متفرقة و على درجات تأثير متفاوتة دافعا لإقدام الشباب على سلوك الهجرة غير الشرعية.

.من بين الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها هو السعي إلى معرفة درجة التماسك الأسري و طبيعة الروابط القرابية، و مدى تأثير هده الروابط القرابية بمعطيات الواقع الحالي للمجتمع الجزائري من خلال بحث جملة التحولات التي تعرفها العائلة الجزائرية من زاوية الهجرة غير الشرعية. هذا التحول نبحث فيه من زاوية عدة أبعاد و مؤشرات هي السلطة داخل العائلة (مصدرها)، تراتبية المرأة و الفتاة (العمل و التعليم)، طقوس الزواج و إختيار الشريك (الولد و البنت)، واقع علاقات القرابة. و هذا لفهم إشكال **هل الهجرة غير الشرعية للشباب داخل**

المجتمع الجزائري تعكس وجود تحولات في العلاقات و الروابط الإجتماعية التقليدية التي تحكم هدا المجتمع؟

مجتمع البحث مقاربة جغرافية و تاريخية:

تمثل ولاية معسكر الإطار الجغرافي لمجتمع البحث الذي تشمله دراستنا و عليه نقوم

بتقديم بطاقة أو لمحة جغرافية و تاريخية خول معسكر و عليه

ولاية معسكر أو ماتسمى بمدينة الأمير عبد القادر هي إحدى ولايات الجزائر ال48.

مساحتها: تقدر مساحة ولاية معسكر ب5.135كلم مربع و يبلغ عد سكانها 800.000 نسمة موزعين على 47 بلدية بكثافة تقدرب169 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد تقع ولاية معسكر في شمال غرب الجزائر على بعد 361 كلم من العاصمة فهي تربط مختلف ولايات الغرب و الجنوب الغربي بحيث يمكن الوصول إليها عن طريق البر و الجو و السكك الحديدية .

برا من الجزائر العاصمة عبر غيليزان الطريق الوطني رقم 4 و الطريق الوطني رقم 7 و من وهران عبر سيق الطريق الوطني رقم 6 و من سيدي بلعباس عبر بوحنيفية الطريق الوطني رقم 17 و من مستغانم عبر المحمدية الطريق الوطني رقم 17 و من سعيدة عبر الطريق الوطني رقم 7 .

فهي بذلك تحتل موقعا إستراتجيا ممتازا، اقتصاديا وتجاريا

تعتبر ولاية معسكر منطقة فلاحية و زراعية بالدرجة الأولى، بحيث تشتهر بكونها منطقة الخضار و الماشية بامتياز خاصة محاصيل البطاطا و الجزر و الطماطم و الحبوب و الماشية...الخ. و يكفينا الإشارة إلى سهل غريس بحيث تسوق المنتجات نحو مناطق الوطن حيث تمثل معسكر موردا إقتصاديا مهما ما دامت زراعتها تتوفر لها شروط مناخية و طبيعية على مدار السنة.

لعبت الولاية أدوار تاريخية مهمة بحيث وجدت بها الأبحاث الأركيولوجية أقدم البشر و هو ما سماه علماء الآثار **رجل بالي كاو** بمنطقة تيغنيف لإنسان ما قبل التاريخ، و اعتبرت عاصمة دولة الأمير خلال العهد الإستعماري و مثلت موقعا جيو سياسي و إقتصادي مهم بالنسبة لفرنسا و مثلت منطلق المقاومات الشعبية المسلحة ضد فرنسا و التي تأسست منها معالم الدولة الجزائرية التي بناها الأمير عبد القادر بشكل أكثر تنظيم و نضوج للدولة الجزائرية المعاصرة .

المناخ:

يسود ولاية معسكر مناخ متوسطي (مناخ البحر الأبيض المتوسط) وهو نصف جاف مناخ قاري بارد وممطر شتاءا وحار صفيا مع سقوط الثلوج ببعض المناطق التي تبلغ علوها عن سطح البحر 800 متر، وذلك في جبال بني شقران وعوف و البرج.كما تجدر بنا الإشارة إلي أن متوسط الأمطار المتساقطة هي في حدود 300 مم خلال السنة. أما بالنسبة للعشرية الأخيرة لم تتجاوز 240مم.

الغطاء النباتي والثروة الحيوانية:

تتميز ولاية معسكر بكثرة السهول والغابات والجبال والوديان، التي أكسبتها حلة طبيعية متناسقة كفيلة بجعلها منطقة غنية بالمنتجات السياحية المناخية مثل التجوال في الطبيعة والتخييم والصيد البري والصيد في السدود والرياضة الجبلية، حيث تكسوا الولاية ثروة غابية تتربع على مساحة 95687 هكتار تتوزع على جبال بني شقران، جبال عوف، أهمها غابة " نسمط" (بدائرة هاشم) وغابة "اسطمبول" (بدائرة بوحنيفية)، وغابة "تيمكسي" (بدائرة وادي الأبطال)...إلخ.

وبها محمية طبيعية تقع ببلدية "مقطع دوز" والتي تتربع على مساحة 19000 هكتار، بها عدة أنواع من الحيوانات منها: الوز الرمادي، البط، النحام، مما دفع بالمسؤولين إلى إنشاء مركز تربية طيور الصيد يتربع على مساحة 7500 هكتار، وتربى فيه الحيوانات مثل طيور الحجل والسمان والبط النحام الوردي.

تتكون الثروة الغابية من: في معسكر هناك عدة غابات أشهرها – غابة الزقور. – غابة خسيبية. – غابة غريس.

. أشجار الأرز. . أشجار الكاليتوس. . أشجار الصنوبر. . أشجار البلوط. . أشجار الفلين.

وتعيش بها عدة حيوانات وطيور منها: الخنزير البري، دجاج الأرض، الحجل، غزال الجبال، البط الأخضر، الأرانب.

كما يتوسط بعض مدن الولاية حدائق غنية بنباتاتها، جميلة في تصميمها نذكر منها حديقة باستور بمعسكر، حديقة المحمدية...الخ.

تضاف إلى هذه المعالم السدود منها سد "فرقوق" (محمدية)، سد "أوزغت" (عين فكان)، سد "الشرفة" (سيق)، وسد بوحنيفية.>

السياحة

تجاوزت سمعة بوحنيفية، مدينة الحمامات، الحدود الوطنية نظرا لنوعية مياهها الحموية العالية التي تشتهر باستعمالاتها العلاجية في العديد من الأمراض كما أنها مناسبة للاستعمال والراحة.

الرومان هم أول من إستغل الثروة الحموية للمدينة حيث بنو مدينتهم **أكواسيرانس** والتي هي اليوم عبارة عن أطلال.

المياه الحموية لبوحنيفية غنية بغاز الكربون وهي تنقسم إلى ثلاثة أنواع (حسب المنبع):

. مياه حموية إشعاعية كربوناتية كلسية، معدنية بدرجة حرارة تتراوح بين 63 و 70. . مياه حموية إشعاعية كربوناتية كلسية، معدنية بدرجة حرارة تتراوح بين 45 و 52 درجة. . مياه حموية كلور مكبرتة سودية منغنيزية بدرجة حرارة 20 درجة.

تتميز هذه المياه بخاصية علاج أمراض المفاصل بإختلافها وأمراض الجهاز التناسلي وأمراض الجهاز الهضمي

ومشاكل صحية أخرى مثل البدانة، الأمراض الجلدية، الأمراض العصبية.

كما يوجد بولاية معسكر منابع حموية أخرى مستعملة في حالتها الطبيعية مثل منبع عين الحمام ببوحنيفية ومنبع سيدي مبارك ببوهني (الطريق الوطني رقم رقم 04، الجزء الرابط بين سيق والمحمدية) وتتوفر المدينة الحموية على عدة تجهيزات فندقية وصحية وحمامات

1. معسكر:

المساحة5.135 كم^2.

السكان:

العدد738.570 نسمة

الكثافة السكانية144/كم^2

أرقام :

رمز الولاية29

الترقيم الهاتفي045

عدد الدوائر16

عدد البلديات47

الرمز البريدي29000 (www.staralgerie.com/showthread.php)

عينة البحث:

تمثل ولاية معسكر الإطار الجغرافي المكاني لمجتمع البحث الذي تقوم داخله دراستنا الميدانية و بما أن الهجرة غير الشرعية داخل المجتمع الجزائري لا تنفرد بها منطقة دون أخرى، و حتى داخل الحيز الجغرافي الولائي ذاته. فإن عينة البحث التي درسناها جاءت تباعا من منطلق عينة كرة الثلج، و هي طريقة تستخدم في الدراسات التي تبحث في ظواهر إجتماعية تتخذ لممارساتها حيزا جغرافيا أوسع و أشمل من وجهة التصور و الممارسة، هذا من جهة و من جهة ثانية تستخدم عينة كرة الثلج في بحث المواضيع الحساسة و الصعبة بحيث يجد الباحث أو الدارس صعوبة في تحديد عينة الدراسة .مثل التطرف، الخيانة الزوجية، مرضى السيدا...الخ فتتحدد العينة تصاعديا و بمساعدة جهات معينة على أساس التوجيه، و الذي يتم عادة من قبل أحد المبحوثين الذي يوجه الباحث نحو عينة بحث أخرى له سبق المعرفة بها كوحدة بحثية لمجال الدراسة.

من هذا المنطلق أخذنا نسأل بعض الأشخاص حول معرفتهم لأشخاص قاموا بالهجرة غير الشرعية، و تم توجيهنا في أكثر من مرة و على مراحل و وجهات مختلفة و من جهة ثانية كان هناك من بين المبحوثين سيدة شابة كانت قد هاجرت بصورة غير شرعية و استقرت ببلد المهجر، و هي من الأقارب و قد مثلت جانبين دراسيين كمهاجرة غير شرعية، و كمواطنة مقيمة بصورة قانونية بفرنسا و من هذا المنطلق ارتكنا على عينة بحث مكونة من 16 مبحوثا قاموا بسلوك الهجرة غير الشرعية، و هي عينة حقيقية و هذا وقوفا منا شخصيا عند الضمير الشخصي و العلمي للدراسة .

أدوات جمع المعطيات

تعتبر أدوات أو تقنيات جمع المعطيات المعلومات البيانات أجهزة بحثية دراسية يعتمدها الدارس في العلوم الإجتماعية و الإنسانية، و هي أدوات تتعدد و تختلف في درجة الأداء و الأولوية لتقنية على أخرى بحسب معطيات الظرف الزماني و المكاني من جهة، و كذا القابلية التي يبديها مجتمع البحث و العينة المبحوثة من جهة ثانية. و هو ما يجعلها أي أدوات جمع المعطيات تتعدد أو تتحدد من دراسة إلى أخرى.

فيما يتعلق بالأشخاص المبحوثين ممن قاموا بالهجرة غير الشرعية فإننا إستخدمنا تقنية المقابلة المباشرة حتى مع مبحوثين يجيدون القراءة و الكتابة لأننا سعينا لنكون وجها لوجه مع العينة التي نستقرءها فكريا و جسديا، و نستطيع الذهاب لأقصى حد ممكن فيما يتعلق باستثارة أراء و توجهات هؤلاء المبحوثين، لأن المقابلة تسمح :" **بفتح تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة أن يستثير معلومات و أراء و معتقدات شخص أو أشخاص آخرين للحصول على بعض البيانات الموضوعية**."(زرواتي ،رشيد. 2002:148)

قمنا بمباحثة مجموعة من الطلبة الجامعيين بمعسكر حول الظاهرة،و قد إعتمدنا تقنية إستمارة الأسئلة الموجهة التي يتم توجيهها للمبحوث للحصول على إجابات و معطيات تعبر عن أراء و توجهات المبحوث حول الظاهرة هذه الآراء تمثل مادة علمية لمعطيات يتم تحليلها و دراستها على اعتبار الإستمارة الموجهة هي :"**نموذج مساءلة يضم**

مجموعة من الأسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف....الخ.". (زرواتي ،ر. 2002: 123)

المنهج المعتمد في تحليل معطيات الدراسة

اعتمدنا أسئلة المقابلة الموجهة و إستمارة الأسئلة الموجهة، و كانت أسئلتنا في أغلبها أسئلة مفتوحة بحيث جاءت المعطيات التي جمعناها معطيات تحمل إجابات توسع فيها المبحوثين و استرسلوا في الرد فيها بالشرح و التعليل حول ما طرح عليهم من أسئلة، و عليه فهذا المنطق يؤكد و يلزم ضرورة اعتماد المنهج الكيفي أي منهج تحليل المضمون أو تحليل المحتوى، حيث يعتمد هذا المنهج عندما يكون المضمون الذي تحمله المعطيات أو الإجابات أو البيانات أو المادة العلمية المحصل عليها مكتوبة مسموعة مرئية ...الخ. و التي تصدر عن المبحوثين و تعبر عن آراءهم و توجهاتهم و قيمهم و مبادئهم تحمل مضمونا غير رقمي ما يستدعي البحث في مضمونها بهدف التفسير و الفهم لماذا و التوسع فيها، و بحث خلفياتها و استقراء و ضبط توجهاتها بالقدر الذي يتاح للباحث انطلاقا من الحافزية و القدرة العلمية في التعاطي مع هذه المعطيات.

- **الإطار النظري للدراسة** – نبحث من خلال الدراسة التي نقوم بها في إشكالية الهجرة غير الشرعية عند الشباب في المجتمع الجزائري بين التصور والممارسة من زاوية استقراء الدوافع الذاتية والعوامل الموضوعية للمجتمع ودورها في دفع الشباب نحو هذا السلوك.ومن جهة ثانية تأثير هذا السلوك للهجرة غير الشرعية على البناء الإجتماعي وأنساقه الإجتماعية. وبالتالي فإن المدخل الوظيفي هو القطب النظري الذي يوجه بحثنا هذا، بحيث أن أهم الموجهات أو الأسس النظرية التي ينطلق منها المدخل الوظيفي أو الإتجاه الوظيفي هو تأكيده على ضرورة تفسير الظواهر الإجتماعية والنظم إنطلاقا من تحقيق توازن داخل أي بناء إجتماعي، ونسقية وظائفه. وهذا باعتماد المماثلة البيولوجية أو العضوية للجسم في توازن أعضاءه، ونظامية وظائفه عل أنه المجتمع وتوازن أفراده وتكامل سلوكاتهم وتناسق وظائفهم وفق الضمير الجمعي فيما يصب في صالح المحافظة على إستمرارية الأنساق الإجتماعية.

- إن هذا العرض لأهمية نسقية النظم و السلوكات عند المدخل الوظيفي بقابله أن هناك أنساق إجتماعية معاكسة في الدور للقيم الإجتماعية ولها غايات تهديمية تفقد النظم الإجتماعية توازنها ونسقيتها، وهو ما اصطلح

على تسميته عند علماء الإجتماع الوظيفيون أمثال بارسونز بالمعوق الوظيفي مثل: الجريمة، المخدرات ...الخ . وعليه فإن سلوكا مثل الهجرة غير الشرعية هو في الأساس ممارسة إجتماعية معاكسة لقيم وتصورات المجتمع، و التي تأخذ طابعا غير قانوني وهي ظاهرة جديرة بوضعها تحت مجهر النظرية الوظيفية باعتبارنا نبحث في الأسباب الذاتية والموضوعية للهجرة غير الشرعية عند الشباب في المجتمع الجزائري، وتأثير هذا السلوك على النظم الإجتماعية في الجزائر.

– نشير إلى أنه ليس بالضرورة كل معوق وظيفي له تأثير سلبي على المجتمع وقيمه، بحيث أنه هناك معوقات لها دور في إعادة التقوية والمحافظة على البناء الإجتماعي كما ذهب إلى ذلك دوركايم عندما أكد على أن الجريمة سلوك إجتماعي غير سوي لكنه ظاهرة سوية من جانبها الإيجابي. مثل ذلك الفيضانات وغيرها و التي لها مثلا دور في خفض الفائض السكاني و مثل دلك فيما يتعلق بالحركات الشبابية والأفكار الثورية الإنقلابية ...الخ.

فصول الدراسة قسمنا دراستنا إلى سبعة فصول دراسية يشمل **الفصل الأول** الهيكل المنهجي الدراسي المتعلق بالمقدمة العامة، و الإشكالية و عرض أسباب اختيار الموضوع، و التعريف بمجتمع البحث و فرضيات الدراسة...الخ . ثم يأتي **الفصل الثاني** الذي يشمل سوسيولجيا الهجرة و سوسيولوجيا الشباب من حيث الإطار الدراسي لحقل الشباب و الهجرة دراسيا و ضبط مفهوم الهجرة و مفهوم الشباب. يشمل الفصل الثالث مقاربة سوسيوتاريخية للهجرة في الجزائر من 1830 إلى ،1962 و مسار الهجرة في الجزائر بعد الإستقلال...الخ. **الفصل الرابع** يمثل المقاربة الإجتماعية للهجرة غير الشرعية للشباب في الجزائر الأبعاد السياسية و الإجتماعية و والإقتصادية...الخ، و ضبط مفهوم الهجرة غير الشرعية و مفهوم الحرقة و بعض المفاهيم الإجتماعية. **الفصل الخامس** يشمل فعل الهجرة غير الشرعية و إشكالية البنية التقليدية للمجتمع الجزائري و أزمة الرابط الإجتماعي من زاوية فعل الهجرة غير الشرعية...الخ و ضبط مفاهيم متعلقة بالقرابة و الرابط الإجتماعي. **الفصل السادس** يمثل سياسات التعاطي للدول الأوروبية و المجتمع الجزائري مع فعل الهجرة غير الشرعية، و قراءة تقييمية لهده

السياسات....الخ.الفصل الأخير و هو **الفصل السابع** يمثل عرض تقسيمات الشباب في الجزائر، و عرض نتائج الدراسة و إتجاهات فرضيات الدراسة ....و الخاتمة العامة.

ملاحظة نشير إلى أننا إعتمدنا نظام الإحالة **APA**، و هو نظام إحالة أنجلو سكسوني و الذي تقنيته فتح قوس بعد العبارة أو النص المستشهد به و كتابة الإسم العائلي للمؤلف أو جهة التأليف ثم علامة الفاصلة ثم الحرف الأول من لقبه الشخصي ثم علامة نقطة الوقف ثم سنة النشر أو الطبعة ثم نقطتين و الصفحة المأخوذ منها الإستشهاد أو من الصفحة إلى الصفحة ثم يغلق القوس .

الفصل الثاني

علم إجتماع الهجرة sociologie de l'immigration و علم إجتماع الشباب sociologie de la Jeunesse

إن الإجتماعي بات اليوم أكثر تعقيدا و تركيبا بقياس ما يعرض داخل المجتمعات الإنسانية من سلوكات وممارسات إن لم تكن جديدة فهي أكثر اشتباكا وتأثيرا مما كانت عليه سابقا بالنظر لحجم التأثير الذي تمارسه معطيات الواقع الحالي ومن جملة هذه السلوكات فعل الهجرة والشباب.

– فعندما جاءت السوسيولوجيا سعيا منها لموضوع ومنهج للدراسة في حقل العلوم الإنسانية فإن السوسيولوجيا قد أثبتت وجودها و جدواها العلمي الدراسي، الذي ميدانه المجتمع قيمه وإفرازاته، ومن الأمور التي سعت السوسيولوجيا لاستقرائها هي مسألة الهجرة والشباب، على أن موضوع الهجرة استطاع المضي قدما لينتعش أكاديميا ودراسيا في حقل الهجرة فكانت الدراسات السوسيولوجية قد خلفت وتخلف إلى اليوم وراءها رصيدا معرفيا لابأس به في الحقل الذي استوفى إطاره المنهجي والدراسي، خاصة مع سوسيولوجيا الهجرات بقطبيها الوافدة والنازحة، وانتعاش دراسات الهجرة مع المدرسة الأمريكية ثم الإنجليزية والفرنسية.

– يقابل هذا التوسع والنضج العلمي الدراسي للهجرة حالة من البحث والإلحاح المستمرين للسوسيولوجيا في احتواء ما تثيره القضايا الشبابية من قضايا و طرحات ما تزال تنتظر الإجتهاد، والحسم العلميين. وهذا أمر يعكس ندرة الدراسات الإجتماعية حول الشباب بخاصة في المجتمعات العربية، فيما قطعت وتقطع أشواطا دراسية كبيرة في المجتمعات الغربية، هذا فيما تزال معظم الدراسات العربية حول الشباب تصنف في حقل علم النفس وعلوم التربية و علوم السياسة.

– وبحكم موقع الشباب الرمزي والمادي في جميع المجتمعات فإن علم الإجتماع يسعى لإبراز هذا الموقع لهذه الفئة، وإبراز كل استراتيجيات التهميش والإقصاء الذي يستهدف الشباب وعيا أولا وعيا. والتساؤل الذي نطرحه هو ماهي الهجرة؟، و ما هي أنواعها؟ ، وما هو الشباب؟، وما هو الإطار الدراسي لسوسيولوجيا الهجرة وسوسيولوجيا الشباب؟

ضبط المفاهيم

– **الهجرة لغة:** من الفعل هجر أو هاجر ، يهجر، هجرا الرجل تباعد أي ترك الشيء أو إعتزله و منه الرجل هجر زوجته ابتعد عنها، هجر الأرض غادرها أو رحل عنها(قاموس بن هادية، علي وآخرون 1979).

– في لسان العرب جاء أن فعل الهجر هو عكس الوصل وهجر بمعنى ترك وابتعد(لسان العرب لمحمد هارون، عبد السلام: **2004**).

– **الهجرة اصطلاحا:** هي الخروج من أرض إلى أخرى، وانتقال الأفراد من مكان إلى آخر سعيا إلى الرزق(لسان العرب .محمد هارون،عبد السلام: 2004).

.

– ولسان العرب يعرف الهجرة على أنها الخروج من أرض إلى أخرى والمهاجرة أو الهجرة عند العرب هي خروج البدوي من باديته إلى المدن للعمل أو الإستقرار وللمعنى غايات معنوية لا طبيعية(لسان العرب .محمد هارون،عبد السلام: 2004).

– و عليه يمكن القول أن الهجرة إصطلاحا هي مغادرة الشخص إقليم دولته أو محل إقامته إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة فيه بصفة دائمة

- immigration : Action de venir dans un pays pour l’habiter par exemple l’immigration européenne a transformé les deux Amériques. (Gaston، Boucheny. L’arousse universel, 2002).

- immigrant(e) : l’un qui vient de l’étranger dans un pays pour l’habiter d’un manière temporaire ou définitive par exemple les immigrants irlandais sont nombreux aux l’états uni. (Gaston، Boucheny. L’arousse universel, 2002).

s .

- immigré(e) se dit des personnes qui de sont établies quelque part par l’immigration. . (Gaston، Boucheny. L’arousse universel, 2002).

يعرف عبد القادر القصير الهجرة على أنها "هي انتقال الأفراد أو الجماعات البشرية من موطنهم الأصلي بصفة دائمة أو مؤقتة إلى مناطق أخرى أكثر ملائمة لمصالحهم الملحة، وأكثر استقرارا واستجابة لما لقوه في بيئاتهم القديمة، وهي عموما ظاهرة قديمة قدم الزمان عرفها الإنسان في عصور ما قبل التاريخ، ويأخذ مصطلح الهجرة عدة معان منها،تحرك انتقال، تسرب، نزيف، زحف...(القصير، عبد القادر.17: 1996).

علماء السكان و الجغرافيا البشرية يعتبرونها أي الهجرة :" ظاهرة جغرافية و تعني إنتقال السكان من منطقة إلى أخرى مما يؤدي إلى تغير مكان الإستقرار الإعتيادي ." (نوبي،يوسف.1983:542).

الإجتماعيون يرون أن الهجرة هي:" إنتقال الأفراد أو الجماعات بصفة دائمة أو مؤقتة دون وضع الإعتبار للحدود و لا دخل لإرادة المهاجر." (زكي،أحمد.1975:629).

أما الديمغرافيون فالهجرة عندهم هي:" شكل من أشكال إنتقال السكان من أرض إلى أخرى تدعى مكان الوصول أو المكان المقصود و يتبع دلك تبدل في محل الإقامة."(الشافعي،عبد المنعم.1977:89).

علماء الإحصاء يعرفون الهجرة :" كل حركة من خلال الحدود ما عدا حركات السياحة لا تدخل في إحصائيات الهجرة و إدا كانت الحركة لمدة سنة فأكثر تحسب هجرة دائمة و إن كانت من سنة تعتبر مؤقتة." (القصير،عبد القادر.1992:105).

تعرف هيئة الأمم المتحدة مصطلح الهجرة :" النقلة الدائمة أو الإنتقال الدائم إلى مكان يبعد عن الموطن الأصلي بعدا كافيا." (أبو زيد،أحمد.1986:02).

وهناك من يعرف الهجرة على أنها سفر أو نزوج أو هجرة الرجال والنساء المؤهلين تأهيلا جامعيا، سواء درسوا في داخل أو خارج الوطن الأصلي بمحض إرادتهم أو قصرا وذلك طلبا للعمل والإستيطان أو للدراسة وعدم عودتهم بعد إتمام الدراسة"

ما يمكن التأكيد عليه كتعريف للهجرة من وجهة نظر إجرائية هو أن الهجرة كعملية إجتماعية إنسانية فإنها ليست مجرد نقلة جسدية من موطن لأخر، و إنما هي أيضا موقف عقلي و إتجاه ذهني و توجه نفسي و قيمي من المهاجر ذاته الذي يقرر وفق معطيات معينة تبني سلوك الهجرة بكل أشكالها .

و من جهة ثانية فإن الهجرة ظاهرة إجتماعية تحمل ما تحمله أية ظاهرة إجتماعية من خصائص و مميزات في كونها إنسانية إلزامية، عمومية، تلقائية ترابطية، موضوعية، ذاتية ...الخ. و عليه تتم الهجرة نتيجة الحوافز الإجتماعية و

السياسية و الإقتصادية و الثقافية و الدينية...الخ، و الذاتية المتعلقة بالقيم الذهنية و العقلية للأشخاص. لتشكل مجتمعة أو متفرقة و على درجات تأثير متفاوتة عوامل تقف وراء فعل الهجرة.

نشير إلى أنه كل فعل للهجرة هو سلوك تنقل و ليس كل تنقل هو فعل هجرة فالتنقل يقتضي مساعي تغيير المكانة الإجتماعية و الإقتصادية عكس الهجرة التي تقتضي تغييرا جذريا في قيم و حياة المهاجر.

من جهة أخرى لابد من **التنبيه** على مسألة غاية في الأهمية و لها وزنها **المنهجي العلمي** و هي مسألة ضبط المفاهيم الخاصة بالمهاجر كوافد و كنازح و الهجرة وفودا و نزوحا.

المهاجر **LE Migrant** المهاجر الوافد **L'immigrant** المهاجر النازح **émigrant** الهجرة الخارجة النازحة**Emigration** لهجرة الوافدة الداخلة **Immigration**

الهجرة من منظور سوسيولوجي تمثل الهجرة أحد المباحث و المفاهيم الأساسية في ميدان العلوم الإنسانية و الإجتماعية، بحيث ينظر علم الإجتماع إلى الهجرة بوصفها سلوك إنساني تحكمه أهداف و معطيات متعلقة بالقيم الذاتية للأشخاص، و الأخرى المتعلقة بالمعطيات الموضوعية التي تمثل القيم و التصورات التي ينتظم وفقها مجتمع ما.

و علم الإجتماع يهتم بدراسة فعل الهجرة باعتبارها واحدة من العمليات الإجتماعية على غرار التغير و الصراع و التنافس و الثورة و العنف و الإنحراف و الجريمة ...الخ. و كلها سلوكات و ممارسات إجتماعية بحيث يسعى الدارس لموضوع الهجرة إلى بحث أسبابها الذاتية و الموضوعية، و وجهاتها و طبيعتها و أشكالها و تأثيراتها، و كدا المهاجرين و معطياتهم الشخصية، و أهدافهم و توجهاتهم و حالتهم الذهنية و النفسية. و بالتالي البحث في الهجرة و المهاجر و هدا لبناء رؤية شاملة و تحصيل اقتراب دراسي قيم حول الظاهرة و المتغيرات التي تحكمها .

ملاحظة: نشير إلى أنه في الوقت الحالي فإن الهجرة كمفهوم و كعملية قد أخذت طابعا حقوقيا و سياسيا بسبب النقاش الكبير الذي تثيره قضايا الهجرة اليوم خاصة مسألة الهجرة غير الشرعية التي باتت تداعياتها و تأثيراتها غاية في التعقيد. هذا التعقيد تتقاسمه نقاشات حادة على مستوى دول العالم تلك المصدرة للهجرة و الأخرى المستقبلة

لها أو الوافدة إليها، هذه الهجرات حيث يظهر هذا التوجه المعقد للهجرة اليوم في إتصال الهجرة بقضايا الإندماج و حركات الميز العنصري، و مشكلات اللاجئين جراء الحروب الأهلية، و النزاعات العسكرية الدولية، و كذا من خلال جهود منظمة الأمم المتحدة و نشطاء هيئات و منظمات حقوق الإنسان من زاوية بحث قضايا اللجوء السياسي، و مشكلات المهاجرين ذات الصلة بالقضايا السياسية و التهديدات الأمنية التي تراها دول الشمال لتدفق المهاجرين غير الشرعيين من دول الجنوب نحوها. و بالتالي السعي نحو تقييد حركات الهجرة وفق شروط و محددات قانونية تضبط الأشخاص و عمليات هجرتهم و تنقلاتهم، و بالتالي فإن الهجرة اليوم أصبحت واحدة من العمليات الإنسانية التي توجه و تؤثر في سياسات الدول و قيم المجتمعات الخارجة منها و الوافدة إليها .

-و الهجرة كمفهوم فإنه لا يقتصر على الإنسان بل يتجاوزه إلى عالم الحيوان و الحشرات و النبات و الجماد فيطلق في الطب مثلا على بعض الصيغ المكونة للعضوية و التي تنقل موقعها بوصفها بكذا المهاجرة، و يستعمل مصطلح الهجرة عند علماء الفلك لوصف أجرام و أجسام فضائية تخرج عن مسار مجرتها الأصلية في الكون، كما تتسع دائرة إستعمال مصطلح الهجرة ليشمل هجرة العقول و الأفكار، و الأموال، و القيم و إنتقالها بين المجتمعات .

نشير إلى أن هجرة و تنقل الحيوانات خاصة الطيور مثل الهجرة الدورية، الموسمية، العرضية، قصيرة الأمد، طويلة الأمد، العابرة للقارات أو ذات النطاق المكاني المحدود التي تقوم بها الحيوانات ضمن حياة جيل واحد في شكل جماعات ضيقة أو كبيرة سعيا وراء المناطق الملائمة للحماية و التكاثر، و كذلك سعيا وراء مناطق توفر الكلأ هذه العملية للحيوانات هي الأقرب في المسار و الممارسة للمساعي الإنسانية للبشر في تنقلاتهم و هجراتهم .

- **بدايات سوسيولوجيا الهجرة أو الهجرات les débuts de sociologie de migration:**

مع تعقد ظاهرة الهجرة وتعقد أسبابها ودوافعها أصبح الحديث عن نظرية تفسيرية في هذا المجال مطلبا ملحا مع سبق العلم بصعوبة مسألة إرساء إطار نظري مفسر ومرجعي شامل لميدان ديناميكي أكثر كالهجرة.

– وعليه فإن خصوصية الظواهر الاجتماعية وتميزها بالتغير على سبيل الذكر لا الحصر وحده يمنع مسألة قيام نظريات ثابتة وشاملة وقياسية على شكيلة ونهج العلوم الطبيعية. وبهذا الصدد يقول **René Duchac**"في خاتمة كتابه سوسيولوجيا الهجرات في الولايات المتحدة الأمريكية" : "**إذا كنا نقصد بكلمة نظرية بناء مفهوما نسقيا بحيث يمكننا أن ندرج فيه كل حركة هجرية يمكن ملاحظتها، وأن نضبط في نفس الوقت كل محددات ودوافع ومراحل هذه الحركة والتنبؤ بنتائجها، فمن الواضح إن نظرية مثل هذه غير موجودة بعد في هذا الفرع من السوسيولوجيا**".(Mohamed, boudoudou.13:1988) وبالتالي يمكن القول إن المساعي العلمية التي جاءت لتبحث في الهجرة وتداعياتها سعت جاهدة بكل ثقلها العلمي إلى الدفع بهذا الحقل من البحث إلى الإنتعاش والنضج دراسيا، وإرساء إطار منهجي خاص بالهجرة دراسيا تحت جناح العلوم الإجتماعية بالتحديد ميدان السوسيولوجيا.

– أكاديميا جاءت سوسيولوجيا الهجرات لتهتم بحقل الهجرة وتداعياتها من حيث أسبابها وآثارها وسوسيولوجيا الهجرة هو فرع من فروع علم الإجتماع، وهو إطار دراسي يهتم ببحث كل أنواع الهجرات وأسبابها وانعكاساتها بالنسبة للبلد الوافدة إليه أو المغادرة منه، وهذا هو الأساس الذي شكل أرضية خصبة لنشؤ علم اجتماع الهجرة بقطبيها الوافدة و النازحة من زاوية فعل الحضور والغياب، وهذا ما أسس لميلاد قطبين دراسيين لظاهرة الهجرة وهو قطب علم اجتماع الهجرة الوافدة وقطب علم اجتماع الهجرة النازحة. وليس الفصل بين القطبين سوى أكاديميا لتوجيه الدراسة في إطارها الخاص على أن كلا من القطبين سعى لأن يبحث في معطيات الغياب و الحضور الذي

يختلف من مجتمع إلى آخر، وما يعبر عن تأثيرات الهجرة الوافدة و الأخرى النازحة داخل مجتمع ما و الذي كذلك يختلف من مجتمع إلى مجتمع .

– علم إجتماع الهجرة الوافدة la sociologie de l'immigration

– تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية بلد الهجرة الوافدة بامتياز، بحيث أفرزت الهجرات التاريخية إلى هذا البلد مجتمعا هجينا على مر أجيال متعاقبة. ومع هذا التحول العميق داخل هذا المجتمع إنتعش حقل دراسي سمي بحقل هجرة الوفود، ذلك أن أمريكا بقيت وجهة جغرافية مهمة للهجرة و الإستقرار، وهذا ما خلق نوعا من الإشكاليات فيما يخلفه عدم الإندماج، أو ما يخلقه الأفراد داخل المجتمع أو الفضاء الوافدين إليه، وبالتالي يعتبر البلد المستهلك للهجرات و إيديولوجيتها الخاصة، والمجموعات البشرية الوافدة إلى هذا البلد بعدين أساسين في تحليل أصناف ما تخلفه الهجرة الوافدة وآثارها و تداعياتها.

– إنتعش ميدان الهجرة الوافدة دراسيا بفضل التراكم المعرفي الذي خلفته الكتابات التي عرفت بأدبيات الهجرة، وهذا كله ناتج عن القلق وحالة اللاتناسق التي يخلفها وجود الأجانب في داخل مجتمع ما، فجاءت هذه الأبحاث غاية في التعاطي مع الظاهرة خاصة في مجال الإعلام والصحافة والكتابات والنصوص القانونية و الروائية والسيمائية، ومن جهة ثانية برزت أعمال الهجرة في ميدان العلوم الاجتماعية في القانون وعلم السياسة والتاريخ والجغرافيا وعلم السكان الديموغرافيا وعلم الثروة الإقتصاد وعلم الإجتماع السوسيولوجيا وعلم النفس و الأنثروبولوجيا وعلم اللسانيات السيميولوجيا. كل هذه الحقول المعرفية الدراسية سعت بوسائل البحث المتاحة لها إلى تحقيق كم دراسي معرفي يلم بالهجرة، أسبابها و تداعياتها. وهذا لبناء نظرية تفسيرية تشكل إطارا مرجعيا للدراسات والأبحاث اللاحقة، وبالتالي التأسيس لعلم له موضوع ومنهج للدراسة على أننا لابد من التأكيد على أن الدراسات الإجتماعية للهجرة انتعشت وبصورة أكثر عمقا ونضوجا في ميدان علم الاجتماع، وهذا ما خلق حقلين دراسيين للهجرة الوافدة وهما:

– **التقليد الأنجلوسكسوني**، وتمثله المدرسة الأمريكية خاصة مع مدرسة شيكاغو التي سعت لبحث إشكالية ما يخلفه استقرار إثنيات وأعراق مختلفة في مجتمع ما، وبالتالي فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر بلد الهجرة بامتياز، خاصة مع مطلع القرن الثامن عشر. هذه الهجرة أفرزت أنساقا اجتماعية لها إثنيات وثقافات وأعراق مختلفة لدى المهاجرين الذي أصبحوا مواطنين يمثلون مجتمع أمريكا الجديد، ومسألة الإثنيات والعرقيات هي ما وضع الإشكال لظهور مجموعة من الدراسات تناولت الموضوع اجتماعيا لمسألة الوفود وتأثيراتها داخل المجتمع الأمريكي(Mohamed, boudoudou.34:1988) .

التقليد الفرانكفوني، وهو اتجاه نظري وإمبريقي دراسي سعى لبحث الوضعية التي يعيشها الشباب الوافد إلى المجتمعات الأوروبية خاصة فرنسا، بحيث ارتبطت فرنسا من حيث الهجرة الوافدة إليها بمستعمراتها خاصة بشمال إفريقيا حيث امتدت حركات الهجرة الأفريقية ارتباطا تاريخيا استثنائيا بالدول التي استعمرتها، و التي منها الهجرة الجزائرية نحو فرنسا و إسبانيا، و الهجرة المغربية نحو إسبانيا، و الهجرة الليبية نحو إيطاليا، و الهجرة المكسيكية نحو أمريكا الشمالية...الخ .

– سعت كل من المدرستين لبحث إشكالية الهجرة الوافدة من زاوية مسألة الإندماج وما يقابله من صراعات وتعارض بين ثقافة أصلية و أخرى دخيلة أو جديدة، وبالتالي ظهرت المسألة غاية في العمق وبدت كفسيفساء أكثر تركيبا بحيث تتخذ مسألة اللاتجانس في القيم بين المهاجرين والمجتمع الوافدين إليه مظاهر أفقية وعمودية بدءا ب: "**التعدد الثقافي، إلى ثقافة الطبقات، إلى الثقافة الجهوية وسلطة الأديان، وصولا إلى ثقافة الأسرة، إلى ثقافة الفرد وعامل العرق واللون** ..." (Mohamed, boudoudou.37:1988)

– من هنا جاءت المقاربات الإجتماعية والسيكولوجية للمدرستين لبحث هذه المشاكل التي تطرحها الهجرة الوافدة، خاصة ما تخلفه من صراعات قيم وصراعات عرقية وثقافية وسياسية ودينية...الخ. وهذا كله يخلق حالة من اللاإندماج أو السعي لتحقيقيه وهذا ما سعت المدرستين لاستقرائه دراسيا .

– سعت سوسيولوجيا الهجرة الوافدة لبحث موضوع اندماج المهاجرين وتكيفهم داخل المجتمع الوافدين إليه، ذلك أن الإندماج أو اللاإندماج الذي تلحقه مشاكل وتأثيرات عميقة على البلد المستقبل للمهاجرين، وبالتالي فإن : "**الخطاب السوسيولوجي وانطلاقا من ثمانينيات القرن الماضي قد اعتمد مفهوم الإندماج ليصبح عنصرا أساسيا في التحليلات والمقاربات السوسيولوجية عوض مفهوم التكيف**". (Germani, Gino. 17:1972) لأنه من الناحية العلمية و العملية التكيف لا يشتمل صورة عميقة لاستبطان قيم مجتمع ما. وإن كان موجودا فهو تعامل آني مع الموقف، على أن الإندماج يعبر وبقوة دلالية وفعلية أكثر ممارسة على استبطان وتبني قيم جديد عند فرد ما داخل مجتمع ما.

– مقاربة الإندماج هذه من زاوية الهجرة الوافدة شملت قطاعات لها تأثيرات مباشرة على المهاجرين ومجتمع الوفود، والدراسة والتكوين المهني، والمساواة في الحقوق ...الخ. وبالتالي اعتمدت سوسيولوجيا الهجرة الوافدة أسس وقيم دراسة لها نهج ومنطق جديد للفعل والتعامل من زاوية بحث إشكاليات الهجرة الوافدة من خلال النظم الإجتماعية المتعلقة بالمجتمع الوافدة داخله سيول المهاجرين سواء بصورة قانونية أو غير قانونية .

– إن استقراءنا للخصائص المختلفة للمجتمع الأمريكي فإنه داخل هذا المجتمع قد أفرزت بفعل الهجرة الوافدة عدة إشكالات وصراعات أثرت بشكل عميق على نظامية هذا المجتمع، بخاصة مشاكل المهاجرين السود التي خلقت حركات الميز العنصري و الإضطهاد العرقي وهذا ما تطرق إليه كل من **toucville et mygrdal** في دراستهما لمشاكل السود في الولايات المتحدة الأمريكية، وتأثير عامل العرق واللون والديانة والمستوى الثقافي على مسألة الإندماج لهذه الفئة داخل هذا المجتمع الذي عرف تزايدا في حدة التباينات الإجتماعية، والتنوعات في المورفولوجيا الإجتماعية، وما أفرزته وبقوة من مشاكل كالتهميش والإقصاء والعنصرية ...الخ. وبالتالي فإن هذا كله خلق نوعا من التخلي عن سياسات التكيف و إعتماد المقاربة الإدماجية للدراسات السوسيولوجية لإختزال التباينات و الإختلافات ودمجها في قالب ثقافي واحد.

– ومن جهة نظر دراسية فالخصائص الإجتماعية التقليدية للمجتمع الفرنسي الذي يمثل مجتمعا صناعيا له خصوصيات الإلتزام بالوقت، وتقسيم العمل والأدوار وما يخلقه من قيم ثقافية و إجتماعية خالصة وخاصة بالمجتمع الفرنسي، جاءت هذه المقاربات السوسيولوجية لبحث مشكلة الإندماج على أن لها آثار بعيدة المدى بحيث تظهر مشاكل الميز العنصري والثقافي، و الصراعات الإجتماعية والدينية، وحالة الرفض وعدم القبول بهؤلاء الوافدين. وبالتالي تعميق الإختلافات والتباينات الثقافية التي تخلفها الهجرة الوافدة، و هنا نتطرق لإشكالية المهاجرين الجزائريين المقيمين بفرنسا منذ الفترة الاستعمارية و على امتداد أجيال لاحقة بعد الإستقلال، حيث توجد بفرنسا مشكلة إندماج حقيقية تغذيها خلفيات و حساسيات دينية و سياسية عميقة، و التي سوف نسهب فيها في مداخلات لاحقة من البحث الذي نقوم به.

– سعت كل من المدرسين الأنجلو سكسونية و الفرانكفونية إلى إيجاد فهم عميق للمشاكل التي تفرزها الهجرة الوافدة على مجتمع ما، وإن لم تكن حلول عملية في دراسات تكشف الأسباب وتعرض التأثيرات التي تخلفها هذه الظاهرة بحسب الخصوصية الظرفية للزمان والمكان الذي توجد فيه، فإنها و بالفعل استطاعت أي سوسيولوجيا الهجرة الوافدة بناء إرث دراسي كمي وكيفي اعتبره الباحثون والدارسون اللاحقون نسقا معرفيا لنظرية تفسيرية شاملة لظاهرة الهجرة، بحيث رافق هذا الإنتعاش الدراسي تبني أسس ومفاهيم جديدة ومحورية في دراسة الهجرات مثل اعتماد **ravenstein** ولأول مرة على المعطيات الإحصائية الخاصة بالهجرات، وهذا لتحليل أشمل وأوسع وأدق لكل جوانب الظاهرة ومنها المفاهيم التي جاء بها **Ravenstien** في نهاية أبحاثه العام و هو 1885 هو صياغة مجموعة من النماذج والصيغ "قوانين" مفسرة لظاهرة الهجرات، وأهم ما جاء به هو مفهوم "عوامل الجذب وعوامل الطرد، فيما تحتفظ آراءه الباقية بقيمتها التاريخية لا أكثر" (1972:26-24-23. (Germani, Gino

– اعتمدت سوسيولوجيا الهجرة الوافدة إشكالية اندماج المهاجرين مع قيم وخصوصيات المجتمع الوافدين فيه، ولعل هذا ما عرض هذه المقاربة السوسيولوجية لإنتقادات صارمة بحيث يرى البعض أنها مقاربة تنطلق من منطق

غير عادل في تحقيق مطالب الآخر الأجنبي على حساب الآخر الأصلي في مجتمعه، وأنها أي هذه المقاربة الدراسية للهجرة الوافدة تتسبب في تضييق امتيازات وصلاحيات المواطنين الأصليين في مجال الرعاية الإجتماعية والدعم ومجال العمل والتشغيل، خاصة مسألة اعتبار المهاجر مواطن داخل الأمة، الدولة الفرنسية أو الأمريكية، و نشير إلى أن هناك تيارات يمينية متطرفة اتجاه مسألة المهاجرين الوافدين و تيارات ساندت الإتجاهات الدراسية التي هاجمت تواجد المهاجرين داخل مجتمعاتها.

– إن هذه الوضعية العكسية الإتجاه لكل من الهجرة الوافدة ومعطيات الواقع الموفود إليه، وصعوبة الإندماج داخل البناء الإجتماعي الجديد خلق صراعات سياسية وإجتماعية وعرقية دينية على المستوى العام، والمستوى الشخصي الفردي. وسوف نفصل في هذا في فصول تحليل الدراسة التي تقوم بها كجزء من الإثراء النظري لموضوع البحث في الفصول اللاحقة.

علم إجتماع الهجرة النازحة La sociologie du migration

سوسيولوجيا الهجرة النازحة أو الخارجة، هو فرع دراسي من فروع علم إجتماع الهجرات يهتم بدراسة "**فعل الهجرة من زاوية منطقة الإنطلاق ومبدئيا يدرس ويبحث هذا العلم فعل الهجرة أسبابها ودوافعها ومظاهرها وآثارها**.". (Mohamed, boudoudou.48:1988)

و لعل استحالة وجود نظرية مطلقة وكاملة شاملة مفسرة للهجرة النازحة ومحيطة بكل جوانب الظاهرة في كل المجتمعات هو أمر ومبدأ يقتنع به أغلب الباحثين والعلماء الإجتماعيين الدارسين لموضوع الهجرة وهذا ما عبر عنه **René du chac.** يقوله:"**ليس هناك نظرية منسجمة الإنسجام التام عن المجتمع، وفي غياب مثل هذه النظرية المنسجمة والشاملة هل سيظل محكوما على سوسيولوجيا الهجرات بالسير دون أمل في الوصول إلى تراكيب ولو جزئية؟**"(Mohamed, boudoudou.43:1988)

وعليه فإن غياب نظرية قائمة كمرجعية دراسية في مجال الهجرة هو أمر مسلم به تسليما بلا ثبات الظاهرة الإجتماعية، وتغير القيم زمنيا من بناء اجتماعي إلى آخر، وحتى داخل البناء الإجتماعي نفسه، وهذا ما يأخذ السوسيولوجيين على اعتماد أنماط تصنيفية، أو ما يسميه ميرتون النظريات المتوسطة، وهي النظريات التي تبحث في بناء اجتماعي معين مثلا انجلترا خلال فترة زمنية محددة بحسب معطيات مجتمع البحث الخاص به.

-و من جهة ثانية تبحث سوسيولوجيا الهجرة النازحة كل محددات الهجرة والتنبؤ بنتائجها من منطلق الإشكال السوسيولوجي الذي لخصه بيار بورديو فيما سماه "مشكلة السوسيولوجيا الأزلية" و التي تتمثل في **هل الفعل الإجتماعي مصدره الفرد أم الجماعة ؟**

ومحاولة الرد على هذا التساؤل سوف يثري ميدان البحث السوسيولوجي في مجال الهجرة باعتباره يبحث في الأسباب الذاتية والموضوعية للظاهرة وبالتالي نسج بناء دراسي ملم بكل جوانب الظاهرة وهو ما نلخصه في ثلاثة محطات أو أقطاب بحث دراسية في ميدان الهجرة النازحة أو الخارجة أو الزاحفة.

الإتجاه الوضعي:

يعتمد الإتجاه الوضعي في تحليله لمعطيات الهجرة النازحة باعتماد مسلمة الأفراد يستجيبون لمتطلبات مجتمعهم الذي يمثل محصلة تصوراتهم، وأساس سلوكاتهم. أي أن المجتمع هو الذي يفرز جملة المعطيات، و القيم التي تمثل دوافع لهؤلاء نحو الهجرة، وهذا باعتبار المجتمع هو النظام الاجتماعي العام الذي يوجه ذهنيات الأفراد ومبادئهم وتوجهاتهم التي يحكمها قانون وضعي تقابله قرارات و جزاءات رادعة متى قوبل بسلوكات غير قانونية و خارجة عن الإطار العام الذي ينظم سلوكات الأفراد و يوجهها و فق سلطة القانون الوضعي العام للمجتمع.

- ومن هنا فإن الأفراد يسعون للتغير والذي لابد أن يتم بالطريقة التي رسمها ويرسمها المجتمع فلا مجال للخروج عن القاعدة وهذا ما تطرق إليه دوركايم بالدرس و التحليل من أن الظواهر الإجتماعية قهرية وإلزامية ورادعة. فالمجتمع هو العنصر النشط والفاعل في التاريخ بمقولة المجتمع أوجد الأفراد وحدد قناعاتهم الجماعية التي هدفها الحفاظ على

نسقية ونظامية البناء الإجتماعي وفق القرارات والمبادئ التي يؤمن بها كل مجتمع وهذا ما عبر عنه دوركايم إميل بقوله: "إنها أي الظواهر الإجتماعية نماذج من العمل والتفكير والشعور التي تسود مجتمع من المجتمعات والتي يجد الأفراد أنفسهم مجبرين على إتباعها في عملهم وتفكيرهم".

– جاءت المقاربة الوضعية في دراسة الهجرة النازحة من زاوية أن الأفراد يهاجرون ليس لأسباب ودوافع ذاتية خاصة، بل إن الدوافع هي دوافع أكثر موضوعية مصدرها المجتمع، و تتعلق بالمعطيات السياسية كالقهر و التهميش، و نقص الوعي المدني، و الشعور بالمفارقات اتجاه قرارات النظام و ممارساته...الخ. و اجتماعيا و اقتصاديا من خلال شيوع مظاهر الفقر و البطالة، و تدني المستوى المعيشي، و الأزمات التي تصيب الأسرة و الأفراد، خاصة الفئات الشبابية التي تصطدم بمعطيات الواقع المعاكسة لأهدافهم و توجهاتهم و كلها تمثل معطيات تدفع بالأشخاص أفرادا و جماعات نحو الهجرة من المجتمع الذي ينتمون إليه نحو مجتمعات أخرى يرونها مناسبة لهم و لأهدافهم.

وبالتالي فالهجرة فعل إجتماعي لا يفعله الفرد أو تقوم به الجماعة إنطلاقا من إختيارات وأفكار و ذهنيات شخصية. بل هو فعل إمتثالي ليس للفاعل (**Individu** الفرد **أو الجماعة Communauté**) سوى القيام به وبالتالي فإن المقاربة الوضعية للهجرة النازحة تتلاقى في مواقف عدة مع المواقف التحليلية الماركسية و التي منها إعطاء الأولوية للجماعة على الفرد وهو ما يعبر عنه كارل ماركس في كتابه: "**مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي**" "**إن الناس أثناء الإنتاج الإجتماعي لوجودهم يدخلون في علاقات محددة ضرورية ومستقلة عن إرادتهم فليس وعي الناس هو الذي يحدد الواقع بل على العكس من ذلك الواقع الإجتماعي هو الذي يحدد وعيهم**".

الموقف أو الإتجاه المادي:

جاءت المادية إلى العلم والعالم لتعبر عن فكرة أساسها أن المادة هي التي تضع الشكل الذي يسير وفقه بناء اجتماعي ما، هذا بالمسلمة القائلة بالسائد ماديا سائد سياسيا، وقد حققت المادية كفلسفة وكنظرة علمية للواقع

قيمة علمية باستنباطها لآراء وأفكار قيمة حول المجتمع وطرق الفعل الخاصة به وبأفراده. حيث ينطلق الموقف المادي في تفسره أو استقراءه عملية الهجرة من خلال مقاربة التوزيع اللامتكافئ أو غير العادل لعوامل الإنتاج.وبالتالي يسعى الأفراد نحو المناطق الأكثر غنا للحصول على الأجر الجيد، وهذا ما جعل كارل ماركس يوجه اهتماما بارزا للمجتمع فتساءل **كيف يوجد قهر وظلم وفقر يجبر الأفراد على ترك مجتمعاتهم والإنتقال إلى مجتمعات أخرى؟**

– أراد كارل ماركس والماركسية و الماركسيين الجدد من بعده التأكيد على أن هناك عوامل موضوعية نابعة من المجتمع تدفع بالأفراد إلى الهجرة، وعبر كارل ماركس عن السبب العامل السياسي بالقهر و الإغتراب، وما يقابله الحاجة للسلام والمساواة. وعبر عن العامل الإجتماعي بالظلم و المفارقات الإجتماعية، وما يقابله الحاجة لتحقيق العدالة، وعبر عن العامل الاقتصادي بالفقر و البطالة الذي يقابله الحاجة إلى التوزيع النظامي للثروة، وترى المادية التاريخية أن الحضارة الغربية الصناعية الرأسمالية تمثل تناقضا عميق مع القيم والطبيعة الإنسانية، وهذا يخلقها حالة من اللاتوازن في توزيع الخيرات بين المجتمعات وبالتالي تصعيد عمليات الهجرة من مجتمع إلى آخر ما يؤدي إلى ما تسميه المادية التاريخية "هدرا في الموارد البشرية"

– إن المادية التاريخية ترى في الهجرة على أنها تزيد من قوة الإنتاج بالنسبة للدولة المستقبلة خاصة عندما يتعلق الأمر بهجرة الكفاءات من مواطنها نحو مجتمعات أخرى تستغل هذه الكفاءات أحسن إستغلال لتنمية اقتصادياتها، هذا من جهة ومن جهة أخرى تكسر الوعي الطبقي الذي تؤمن به الطبقة العاملة للدول الصناعية، وهو ما يظهر من خلال بيع العامل لجهده وليس لجسده ومرتبته الإجتماعية التي يمكن تغييرها، وكل هذا يندرج تحت أهم مفاهيم الماركسية حول فكرة المستغل والمستغل، حيث أن البناء الإجتماعي يقوم على أساس نظم فعالة مسيطرة تملك كل شيء وما يقابله فئة مترتبة في البنية الإجتماعية في مرحلة تاريخية معينة. وعليه تمثل الهجرة سلوكا تحفيزيا تستخدمه الدول الصناعية لإستنفاذ الطاقات البشرية العاملة للدول الغير صناعية، و الدول المستعمرة التي

تمثل موردا بشريا هاما لتحريك دواليب اقتصادها وصناعتها بتوجيه أفراد هذه الدول النامية أو المستعمرة نحوها "**الدول الصناعية مثلما حدث في الجزائر و هو ما سوف نتعمق فيه في المراحل اللاحقة من الأطروحة من خلال عنصر الهجرة الجزائرية مقاربة سوسيوتاريخية**". (Mohamed, boudoudou.75:1988) .

– إن فعل الهجرة بهذه الصورة وهذه الممارسة يتحول إلى ظاهرة اجتماعية بالمعنى السوسيولوجي، حيث تصبح عمليات الهجرة ممتدة في الزمان والمكان حيث يرى الإتجاه المادي أن دراسة الهجرة ودوافعها و وجهاتها لا يتم على مستوى الوحدات المكونة للمجتمع أي الأفراد. بل يجب استقراء سلوك الهجرة انطلاقا من التنظيمات التي تدفع وتحفز الأشخاص على هذا السلوك، حيث ترى المادية التاريخية أن سبر القيم الفردية والدوافع الذاتية ليس كفيلا بتقديم رؤية شاملة وطرح موضوعي للظاهرة، بل تؤكد المادية التاريخية على انه "بدلا من اللجوء إلى تفسير الهجرات انطلاقا من الفرد يجب التركيز أكثر على الأنساق والبنيات الإجتماعية لأن الأفراد يتحركون وفق مقتضيات علاقات الإنتاج السائدة"

– إتجاه الهجرة كرد فعل فردي خالص (ذاتي).

– الهجرة كرد فعل ذاتي متعلق بالفرد مقاربة سوسيولوجية في دراسة الهجرة الخارجة أو النازحة وفهم متغيراتها وأسبابها، بحيث أن أقوى شكل اتخذته الهجرة تاريخيا هو الإنتقال من أسلوب الهجرة الجماعية إلى الهجرة كوجهة فردية خالصة متعلقة بالفرد وخيارته وتوجهاته، وهذه خاصية معاصرة بالنسبة للظاهرة، هذا التحول البنيوي يستدعي إعادة النظر في أسلوب التعامل العلمي مع الظاهرة على المستوى النظري والكشفي الإمبريقي، ذلك أن هجرة مجموعة بشرية من نقطة إلى أخرى يسمح باستنباط مجموعة من العناصر المشتركة التي تشكل دوافع وعوامل هجرتهم وتنقلهم، مثل الهجرة هروبا من مناطق الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات الطائفية ومناطق المجاعات والأوبئة ...الخ. لكن عندما نتحدث عن هجرة فرد إلى مكان آخر فإننا دراسيا أمام منطق مغاير في التعامل مع

الوضع والسعي لإحتواءه دراسيا، وهذا من وجهة بحث الدوافع الذاتية الخالصة التي تدفع بالشخص الفرد نحو سلوك الهجرة ؟

– يقترح كل من "**كوبات ونوفمان نوونتي**" نموذجا دراسيا في إطار الإتجاه الذاتي من أجل تفسير سوسيولوجي لظاهرة الهجرة، بحيث يعتبر أن حياة الأفراد داخل الجماعة تكسبهم قيم وتصورات المجتمع الذي ينتمون إليه، هذه القيم يتم استنباطها من قبل الأفراد عبر عمليات التنشئة الإجتماعية وعمليات الدمج الإجتماعي لتصبح أساس توقعاته وسلوكياته لأنها المخيال الجمعي الذي يسير وفقة الأفراد وهو ما يضمن نظامية النسق الإجتماعي واستمراره. (Mohamed, boudoudou.67:1988) .

– إن الإتجاه الفردي للهجرة يؤكد على مدى اعتبار فعل الهجرة عرض من أعراض تلاشي أو فشل التنشئة الإجتماعية في تطبيع الخامة البشرية وفق الخصائص الثقافية للجماعة بمعناها الأنثروبولوجي. صاغ الباحثان **نوفمان** و **كوبات** إشكالات عدة حول ظاهرة الهجرة كوجهة فردية من زاوية: "**هل الفاعل الفرد الذي يقوم بها حر و هل يقوم بفعل تدميري أم تحرري؟ وهل هو منحرف إجتماعيا** ؟. ومن هنا يؤكدان على أن تبني الفرد لسلوك الهجرة خروجا عن المجتمع الذي يعيش فيه هو صورة من صور ضعف السلطة الإجتماعية، وهشاشة فاعلية النظام في ضبط الأفراد واستيعاب سلوكاتهم و أهدافهم، هؤلاء الأفراد الذين أصبح لديهم القدرة على الخروج عن الإرتباطات التاريخية و الإجتماعية والسياسية والإقتصادية التي تربطهم بمجتمعهم الأصلي، وبالتالي هنا الحديث عن فئة إجتماعية أو أفراد لهم خاصية المقاومة والمغامرة خاصة الفئات الشبابية، و كذا الإتجاه عكس التيار (**المجتمع**)، خاصة كما يؤكد الباحثان **كوبات** و **نوونتي** فئة الشباب الأصحاء والمحبين للمغامرة و الإستطلاع" حيث يقول الباحثان في هذا الموضوع بفكرة أن المهاجر يهاجر من أجل الخروج من مجمع ما محلي يعتبره في نظره غير ملائم له (**رفض**) إلى مجتمع آخر بضغوط إجتماعية اقل درجة و أكثر تفتحا و ملائمة .

– ما يتضح من خلال هذه المقاربة هو أن الأفراد داخل المجتمع يميلون إلى الإستقرار بحكم التنشئة الإجتماعية، في مقابل هذا يتضح أن هناك أفراد ذووا خصائص معينة يميلون إلى ترك المجتمع نحو وجهة معينة أخرى، وهذا تم تفسيره على أنه ضعف أو فشل في عمليات التنشئة الإجتماعية من قبل مؤسسات المجتمع المختلفة من الأسرة إلى المدرسة وصولا إلى النظام السياسي، أو أن الضغط الذي يمارسه المجتمع وقرارات النظام غير العادلة، وبروز ممارسات غير إنسانية داخل المجتمع مثل الطبقية والمحسوبية ...الخ هو ما يدعو لوجود نوع من الخيانة من قبل المجتمع الذي تظهر داخله عوامل القصور في نظامية هذا المجتمع ومؤسساته، وبالتالي خلق نوع من ثقافة الإقصاء الإجتماعي من خلال صور الرفض و الممارسات غير الإجتماعية ذات الإتجاه الإنحرافي من قبل الأفراد وبالتالي خلق نوع من الرفض والمعاناة للأفراد وتنكرهم لواقعهم والسعي نحو الهجرة كرد فعل فردي وكمحاولة لتجاوز هذا المجتمع وضغوطاته المختلفة.

يسعى إتجاه الهجرة كرد فعل فردي إلى التأكيد على أ، فعل الهجرة يتعلق بمعطيات و دوافع تتعلق بالفرد المقبل على هذا السلوك من خلال جملة المعطيات الذهنية العقلية و النفسية المتعلقة بشخصية الفرد و إتجاهاته و ميولاته، و أهدافه و درجة إندماجه في العائلة و المجتمع، بحيث أن هناك أشخاص و على الرغم من معطياتهم الإقتصادية و المادية الجيدة فإنهم يتوجهون نحو فعل الهجرة، و هذا ما يؤكد على أن الدوافع المعلقة بتبني الشخص لسلوك الهجرة هي دوافع تتجاوز الأسباب و الدوافع المتعلقة بالمعطيات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية لتشمل القيم و الدوافع المتعلقة بذهنيات و سيكولوجية الفرد نحو تبنيه فعل الهجرة كوجهة شخصية.

– سعى إتجاه الهجرة كسلوك فردي إلى التأكيد على مسألة بالغة الأهمية في التحليل الإجتماعي لفعل الهجرة وهي دور الأسباب الذاتية الخالصة في الدفع بالشخص للهجرة والتخلي عن مجتمعه وقيمه، وهذا ما يقابله أن المجتمع نفسه أصبح فضاء يفرز كل قيم الفشل وسوء استيعاب الأفراد وفهم أفكارهم وأرائهم، وبالتالي فإن مؤسسات المجتمع المختلفة عندما تخرج عن سياقها الإجتماعي النظامي لتبني سلوكات أخرى كالإقصاء والتهميش والمحسوبية

والتمييز ...الخ، فإن هذا كله يقابله نوع من التنكر لهذا الواقع وتبني الأفراد لسلوكات و ممارسات إنحرافية يخرج من خلالها هؤلاء عن المجتمع و قيمه و أطره القانونية ة وبالتالي الهجرة نحو وجهة أخرى.

سوسيولوجيا الشباب **sociologie de la jeunesses**:

ضبط المفاهيم:

– ما هو الشباب ؟ و أي مفهوم للشباب ينبغي الإرتكاز عليه لتحديد مفهوم موضوعي يشمل كل المتغيرات التي تتعلق بالشباب كمصطلح ؟

– بالرغم من أن دلالات كلمة شباب تبدو بسيطة و معتبرة إلا أن ضبطها وتحديد مفهومها هو أمر غاية في الصعوبة و التعقيد في ميدان العلوم الإجتماعية و كل محاولات تحديد هذا المفهوم فهي في الأساس إجرائية و لغايات منهجية دراسية .

علم النفس يحدد أو يعرف مفهوم الشباب وفق النمو النفسي للفرد في ارتباطه بنموه الجسدي، يركز على مرحلة المراهقة ومتغيراتها في ضبط تعريف للشباب . فيما تركز علوم التربية على مؤسسات التنشئة الإجتماعية ومراحل هذه العملية من أسرة ومدرسة وشارع ومؤسسات تعليمية و دينية إلى وسائل الإعلام ... الخ، والعلوم الطبية ترتكز وتعتمد المعطى البيولوجي لنمو عضوية الفرد وفيزيائيته، و الإفرازات الهرمونية وتأثيراتها، وعلوم القانون تعتمد المقاييس التشريعية لسن البلوغ القانوني لتحمل الفرد نتائج أفعاله. و في مقابل هدا تعتمد المقاربة الإجتماعية في دراسة الشباب وضبط مفهومه على إشكالية الإندماج ومسألة القيم والمعايير عن هذه الفئة من جهة، ومسألة الإتجاهات والخيارات والأهداف والطموحات (**ثقافة الشباب**) عند هذه الفئة من جهة ثانية.

– ما يمكن توضيحه حول مفهوم الشباب هو أن النظرة للشباب تختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر، وحتى داخل النسق الإجتماعي الواحد، ذلك أن مفهوم الشباب ديناميكي ومتحول وليس ثابتا في الزمان والمكان، وهذا تبعا

لتغير قيم المجتمع وتصوراته وقوانينه إن ليس تغيرا كليا فجزئيا، وهذا يلحقه تغير في الذهنيات و الممارسات، ومن هذا المنطلق تسعى السوسيولوجيا لدراسة الشباب و منظومة القيم بحسب معطيات الزمان والمكان.

- يعرف العالم الإجتماع **بيار بورديو** الشباب على انه "**الشباب يؤشر على فئة عمرية اجتماعية لها من الخصائص ما يجعلها متميزة عن باقي فئات المجتمع، محققة جانبا من الاختلاف نوعا ودرجة** " (التعريف مأخوذ من سجل مقياس التنشئة الإجتماعية للسنة الثالثة علم اجتماع ثقافي).

بالنسبة للباحث الإجتماعي **محمد شقرون** فإنه يتجاوز مفهوم الشباب من زاوية صعوبة تحديده وضبطه إلى مفهوم أكثر إجرائية من الناحية العلمية وهو مفهوم المرور إلى سن الرشد حيث يربط محمد شقرون الشباب بمرحلة وعي الإنسان لتصرفاته ونتائجها وما يترتب عن ذلك من جزاءات تقابل السلوك السوي والسلوك المنحرف تبعا لقرارات المجتمع والنظام. (التعريف مأخوذ من سجل مقياس التنشئة الإجتماعية للسنة الثالثة علم اجتماع ثقافي).

– التعريف العامي للشباب: ينطلق أو يتحدد مفهوم الشباب عند العامة من الناس بحسب سبر الآراء الذي أجريناه حول إعطاء تعريف للشباب الذي قمنا به، فإن الشباب يتحدد على أنه مرحلة القوة الجسدية وفترة تأكيد الذات وتحقيق النجاحات العملية مثل الزواج وبناء أسرة والحصول على مهنة جيدة وهو سن القوة والصحة الجسدية والعقلية والمغامرة، وهو مفهوم أي الشباب يقابل الشيخوخة والعجز والمرض والكبر على حد تعبير أحدهم الشباب.

- يمكن مما سبق ذكره حول مقاربات تحديد مفهوم الشباب أن نصيغ تعريفا ليس قاعدة لضبط تعريف للشباب بقدر ما هو إشارة إلى محددات الشباب من زاوية النظم الإجتماعية. فالشباب هو فئة اجتماعية لها ثقلها وتميزها الإجتماعي في كل المجتمعات قديما وحاضرا، وهي فئة عمرية تتوسط هرم الأعمار السكاني و تعلو الهرم من حيث القيمة و الوزن الإجتماعي لما لها من مميزات وخصوصيات تعبر عن فترة النضوج العقلي، ومرحلة السعي لتحقيق الذات بجملة من الأهداف والطموحات الإجتماعية.

بدايات سوسيولوجيا الشباب : les débuts de la sociologie de la Jeunesse

* يقول **إميل دوركايم** في كتابه "في تقسيم العمل الاجتماعي :"**ليس هناك من إمكانية لتأسيس علم خارج الجرأة ولكن بواسطة المنهج ذلك بالانفتاح الجريء والمستمر على مختلف التضاريس المجتمعية في إنتاج معرفة رهينة وفهم مختلف للواقع**" إن هذه الجرأة التي يسميها إميل دوركايم جرأة تتعلق أساسا بوجود اندفاع ورغبة علمية دراسية تجاه ظاهرة ما، داخل بناء اجتماعي ما وهو شرط وجودي للإنتاج سوسيولوجيا تقارب الواقع وتسعى لفهم ظواهره الاجتماعية. (التعريف مأخوذ من سجل مقياس المنهجية العلمية للسنة أولى علم إجتماع).

* وعليه فإن إدراج المسألة الشبابية تحت مجهر الكشف السوسيولوجي ومحددات الاختبار الاجتماعية ساهم وبقدر كبير في توصيف ورسم الحدود العلمية للموضوع المدروس والمتعلق بالشباب والظاهرة الشبابية قيمها واتجاهاتها، كما ساهم في تحديد المحاور الكبرى لسوسيولوجيا الشباب، كما قاد لتحديد آليات الدرس والتحليل الكفيلة بإنتاج دراسة اجتماعية ناضجة لقضايا الشباب بعدما كان موضوع الشباب لا يحظى بالعناية السوسيولوجية التي تجعله فرعا دراسيا قائما موضوعا ومنهجا، بحيث كانت قضايا الشباب تناقش وبكل احتشام علمي دراسي بين وعلى هامش العلماء الاجتماعيين وبعيد في محطات عديدة عن الدرس الصارم لكافة تفاصيل الظاهرة خاصة عندما يتعلق الأمر بظاهرة الشباب داخل المجتمع وما تثيره قضايا الشباب.

* يؤكد عالم الاجتماع الفرنسي "**Olivier Galland**" في كتابه " **Sociologie de la jeunesse**" أنه تماما كما لكل مجتمع قيمه وعقله الجمعي الذي ينضبط إليه ويحتكم إليه فإن له مفهوما خاصا للشباب وتحديدا اجتماعيا لخصائصه وتحولاته، بل إننا نجد داخل المجتمع الواحد أكثر من مفهوم للشباب وذلك كله في اتصال وثيق مع المجتمع وما يتعلق بقيمة ونظمه وتصوراته الجمعية وتفاعلات الأفراد وعلاقاتهم داخل هذا المجتمع، وبالتالي يمكن الحديث عن مسألة شباب لكل مجتمع يختلف درجة ونوعا عن شباب مجتمع آخر، وعليه

يمكن التأكيد على أن لكل شباب قضاياه وأسئلته التي تختلف من بناء اجتماعي إلى بناء اجتماعي آخر، حيث يستدل **أوليفي غالون** في هذا السياق بالدراسة التي قامت بها **مارجريت ميد** حول الشباب والتي تؤكد فيها على أن هناك قيم تظهر لدى شباب مجتمعا ما كما هي قيم تختفي وغير موجودة عند شباب مجتمعات أخرى، وبالتالي الحديث عن مقاربة سوسيولوجية دراسية نسبة وليست مطلقة في تفسيرها للشباب وقيم الشباب تعطي اجتماعي .(Galland, Olivier.9 :1991)

* يرى **Olivier Galland** أن المقاربة السوسيولوجية لمفهوم الشباب كمعطى اجتماعي يتحدد من خلال وجود فئة اجتماعية في عمر معين تتموقع فيه فئة الشباب على اعتبارها الفئة الحيوية في الهرم الاجتماعي لباقي الفئات، ما يجعل لها مكانة اجتماعية من نوع خاص، وعلى جميع المستويات فإن هذه المقاربة الاجتماعية تقابلها المقاربة العمرية السيكولوجية التي تشتغل تحديدا على المراهقة كمرحلة عمرية بيولوجية وما يلحقها من اضطرابات نفسية، وهو ما يجعل الشباب كفئة اجتماعية وكمفهوم أكاديمي هو نتاج اجتماعي يتحدد أي الشباب بشروط مجتمعية معينة، وعليه يؤكد **غالون** أن خلاصة هذه المقاربات المفاهيمية للشباب يمكن استجماعها بالقول أن الشباب يبقى مجرد ظاهرة اجتماعية محددة سلفا بشروط إنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي داخل مجتمع ما وهذا من خلال تأكيد الشباب كمعطى اجتماعي يؤثر على مرحلة عمرية تأتي بعد مرحلة الطفولة وتتأكد خلالها علامات وميزات النضج البيولوجي والعقلي والنفسي والاجتماعي

* في الولايات المتحدة الأمريكية انتعشت الدراسات الاجتماعية حول الشباب بصورة كبيرة من خلال الاتجاه الدراسي الاجتماعي الذي سمي باتجاه **الثقافة الفرعية** هذا الاتجاه يؤكد على وجود ثقافة شبابية قائمة بذاتها داخل المجتمع بما في ذلك المجتمع الأمريكي، حيث ينتج الشباب كفئة اجتماعية ثقافة خاصة بهم تعبر عن أهدافهم، ممارساتهم، اتجاهاتهم مبادئهم ...الخ. وبالتالي إنتاج قيم اجتماعية تعبر عن وجودهم وبالتالي فإن اتجاه الثقافة الفرعية انطلاقا من الباحث الاجتماعي 1955 **w.F whyte** والذي قام بدراسة نمط حياة الشباب المراهقين

في الطبقة المتوسطة والشباب أبناء الطبقة الغنية فيما يسميه شباب المدارس الحكومية وشباب المدارس الشعبية، سعيا منه للوصول إلى مدى تأثير المعطيات الاجتماعية للأسرة والمتعلقة بالجانب المادي الثقافي على قيم وتوجهات الشباب وقد استطاع **W.F Whyte** نتائج دراسية مهمة لخصها في أن الشباب وقيمهم يختلف في داخل المجتمع الواحد، وهذا انطلاقا من معطيات تتعلق بالقيم السياسية والثقافية والاجتماعية والتي تتحدد من خلال المستوى الثقافي الأسري، والمستوى المعيشي، ودرجة الوعي السياسي المدني، حيث يميل الشباب الخارج من عائلات الطبقة المثقفة والغنية نحو انتهاج ممارسات وقيم اجتماعية تعكس هذا المستوى الاجتماعي للأولياء في مقابل يميل شباب الطبقة الشعبية أيضا لتأكيد صورة هذه الطبقة من خلال جملة الممارسات والتصورات وعليه يؤكد **w.F.Whyte** أن المعطيات الاجتماعية السياسية والثقافية والاقتصادية تؤثر على توجهات الشباب وقيمهم وممارستهم من خلال مسار عملية التنشئة والتطبيع الاجتماعيين على أن **whyte** يؤكد الطرح النسبي لتأثير هذه المعطيات على قيم وثقافة الشباب (Galland olivier.).

- من جهة ثانية مجد الأبحاث الاجتماعية التي قام بها كل من **A.cloward Richard** و loyd **E.ohlin** العام 1961 داخل مجتمع أمريكا، حيث درس هذان الباحثان الشباب وثقافة الشباب انطلاقا من متغير الطبقة الاجتماعية مثل ما فعله **w.F.whyte** وقد أكدا من خلال دراستهما أن نظام القيم والاتجاهات للشباب يمكن استقراءه من خلال نمطين مختلفين من الشباب وهما شباب الطبقة الغنية وشباب الطبقة المتوسطة، حيث يعيش شباب الطبقة الغنية وهم فئة الشباب المتحدرين من عائلات لها مستوى مادي وتعليمي ثقافي جيد بحيث يتميزون من كونهم شباب مرتاح ماديا و معنويا، وهذا من خلال توفر كل وسائل الراحة والعيش الجيد، حيث يستطيع هؤلاء الشباب تحقيق أهدافهم وطموحاتهم مادامت البيئة الاجتماعية توفرهم كل معطيات النجاح والراحة في مقابل فإن شباب الطبقة المتوسطة والفقيرة فإنه شباب يعيش واقعا اجتماعيا مضطربا، حيث يعيش هؤلاء في صراع دائم مع القيم الاجتماعية المعاكسة لأهدافهم وطموحاتهم، والتي من بينها المستوى المادي والثقافي

المتدني بحيث تبرز داخل فئة الشباب هذه شيوع قيم وممارسات غير اجتماعية تتأكد من خلال السلوكات الإنحرافية مثل العنف والجريمة كصورة من صور الرفض الاجتماعي وهذا ما يتأكد داخل المجتمع الأمريكي من خلال تنامي الممارسات الإنحرافية لدى شباب الأحياء الشعبية و العائلات الفقيرة (olivier.4:1991. Galland,).

انتعش حقل سوسيولوجيا الشباب دراسيا داخل أمريكا من خلال الأبحاث والدراسات التي قام بها اتجاه **الثقافة الفرعية** حيث استطاع هذا الاتجاه من خلال أبحاثه ودراساته الاجتماعية صياغة مفاهيم وأسس هي مداخيل جوهرية في الدراسة الاجتماعية للشباب، حيث أكد هذا الاتجاه على أن الشباب داخل أي مجتمع يملك ثقافة فرعية خاصة به تعبر عن قيمة أهدافه وتوجهاته. أي هذا الشباب سواء كانت له ثقافة موالية لثقافة الجيل السابق الذي يمثله الآباء، أو هي ثقافة فرعية بديلة تمثل قيما وممارسات تتخذ شكل الصراع الاجتماعي للأجيال في تطبيع بعض قيم المجتمع و رفض البعض من هذه القيم، وبالتالي الحديث عن صراع الأجيال من خلال بروز الحركات الشبابية ذات الطابع الثوري الانقلابي سواء في الأفكار أو الأفعال والممارسات الإجتماعية و الدينية واللغوية و مساهمتها في التأثير وبصورة متفاوتة على قيم المجتمع وتوجهاته وأهدافه، وبالتالي فإن الشباب كفئة عمرية وكفاعلين اجتماعيين فإنها فئة تجسد الحلقة الرئيسية في سلسلة دوران المجتمع وتعاقب الأجيال وبالتالي فقد أكد اتجاه الثقافة الفرعية على مسألة مهمة وهي أن الشباب داخل أي بناء اجتماعي فإن له ثقافته الفرعية التي تعبر عن توجهاته، أهدافه، طموحاته وخياراته والتي تتأكد من خلال سعي الشباب نحو تحقيقها من خلال مسار عمليات التفاعل داخل المجتمع، وهذا في صورة وجود شباب مندمج يسعى بكل قيمة الذهنية والجسدية السليمة إلى تأكيد ذاته داخل المجتمع،في مقابل وجود فئة الشباب المناهض لقيم وتصورات المجتمع خاصة عندما يرى هؤلاء الشباب أن واقعهم أصبح معاكس لتوجهاتهم وبالتالي السعي والفوضى وللانحراف والخروج عن القيم والمعايير الوضعية للمجتمع العام.

– في كتاب "**la jeunesse et ses mouvement**" الشباب وحركاتهم والمؤلف من قبل الجمعية الدولية التاريخ الحركات الاجتماعية "**commission internationale d'histoire**" والبناءات الاجتماعية "**des mouvement sociaux et des structures sociales**"

حيث يؤكد أغلب الباحثين من خلال مداخلاتهم حول الشباب قيمهم وثقافتهم على أن معطيات الشباب داخل المجتمعات المعاصرة بدأت تفرض نفسها من جعل الشباب كفئة اجتماعية هو ظاهرة اجتماعية قائمة بذاتها،وهذا يبرز من حجم الثقل الإجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يمثله الشباب كقطب محوري في حيوية المجتمع وحركيته، بحيث تم دراسيا وبصفة أكثر دقة تم أكاديميا الفصل بين مرحلة المراهقة لتشمل المرحلة التي تليها المرحلة الشبابية والتي تمثل النضج العقلي والنفسي وهذا باعتبار أن الدخول لمرحلة سن الرشد ووعي الإنسان لنتائج أفعاله وما يترتب عن ذلك هو الأساس الذي من خلاله يتحدد جيل الشباب، وبالتالي تتميز فئة الشباب باعتبارها الفئة العمرية الاجتماعية الأكثر نشاطا وحيوية والأكثر استعداد للوقوف في الطليعة متى تعلق الأمر بالأداءات العامة مثل الانتخابات والحركات الاحتجاجية، وكذا تبني الأفكار الثورية ...الخ فإن هذه المعطيات كانت كفيلة بفرز ظاهرة الشباب كفعل اجتماعي قائم بذاته والسعي دراسيا نحو الاقتراب من الشباب ودراستهم وفهم ثقافتهم وتصوراتهم وممارساتهم وتوجهاتهم في إطار علم يعني بمسألة السباب كالهجرة وغيرها من الظواهر وهو علم اجتماع الشباب (قراءة في كتاب **la jeunesse et ses mouvement**).

– وإذا كانت الأزمة الاجتماعية هي التي أوجدت علم الاجتماع فإن الأزمة الاجتماعية ذاتها هي التي أوجدت حقلا دراسيا جديدا اسمه **علم اجتماع الشباب**،وفي هذا السياق يؤكد **olivier Galland** في كتابه **Sociologie de jeunesse** أنه وقبل ثورة الشباب بفرسنا 1968 فإن موضوع الشباب لم يكن يحظى بفائق العناية السوسيولوجية التي تجعله مدروسا في إطار فرع تخصصي قائم بذاته،بحيث كانت قضايا الشباب تناقش ضمن أ.خبير دراسي ضيق وهاشمي وفي سياقات آنية متقطعة ومن صور هذا الإقصاء والتجاهل العملي

الدراسي للشباب هو أن سؤال الشباب كان يلوح ضمن سوسيولوجيا العائلة أو الأسرة من خلال بحث العلاقات والأدوار الاجتماعية داخل الأسرة من خلال مسار عملية التنشئة الاجتماعية،ومن ذلك التأخر السوسيولوجيا الشباب هو أن **إميل دوركايم** مؤسس علم الاجتماع الحديث والذي تحدث عن العائلة وباستهاب خاصة عندما وصفها بكونها مؤسسة المؤسسات الاجتماعية واعتبرها أي الأسرة المعاصرة أكثر فردانية واستقلالية من خلال حديثه عن إشكالية الاندماج ودور الطفل والآباء، ودور التبادل الثقافي و نقل القيم خاصة في مؤلفه الشهير الأسرة الزوجية فإنه قد أغفل الحديث بالدرس العلمي موضوع الشباب، وهذا إغفال إن ليس مقصودا فإنه إغفال نسجله عند أغلب السوسيولوجيين لتظل بذلك قضايا الشباب وبالرغم من حيوتيها وممارسات الشباب البارزة بقوة داخل مجتمع إلا أنها بقيت بعيدة عن الدرس والبحث العملي حتى نهاية الستينات من القرن العشرين.

– في فرنسا جاءت ثورة الشباب أو الحركات الاحتجاجية الشبابية ماي 1968 لتمثل الحدث الحاسم الذي لخصه الإشكال السوسيولوجي **هل وقع من خلال هذه الانتفاضة اكتشاف الشباب كفاعل اجتماعي ؟**

وعليه فإن انتفاضة 1968 وغيرها من الحركات الاحتجاجية الشبابية التي احتاجت العالم من بعد في إيطاليا واليونان وألمانيا والبرتغال وأمريكا الشمالية ...الخ،جاءت لتأكيد أهمية الشباب داخل المجتمع من جهة، ومن جهة ثانية وبصورة أعمق جاءت بمثابة ناقوس خطر يبرز صور الإقصاء والإهدار القصدي لطاقات الشباب من خلال صور التهميش والاغتراب،والشعور بالمفارقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خاصة مسألة إبعاد الشباب من دوائر صنع القرار، بحيث تعي كل المجتمعات وعيا تاما إمكانيات هذه الفئة، ولكن زوايا النظر للشباب تختلف وتتناقض تبعا لمصالح ما يلي وسائل الإنتاج والإكراه، وسلطة النظام وقراراته داخل هذه المجتمعات. وبالتالي يصبح وبهذه الصورة الشباب مجرد طاقة إنتاجية أو قوة عسكرية أو احتياط تعبوي انتخابي أو مجرد طاقات بشرية عاطلة تملك وسائل قوية نحو الانحراف وتبني ممارسات غير قانونية والتي من صورها العنف مثلا (قراءة في كتاب **ET LA JEUNEUSSE SES MOUVEMENTS**).

* إن قيم وشعارات التحرر والمشاركة والعدالة الاجتماعية والتعبير كانت أكبر عناوين ماي 1968 لجملة المطالب التي رفعها الشباب، حين اندلعت ثورة الطلاب من أعماق المدارس ضد أنماط التعليم الأرثوذوكسية التي لا تساهم سوى في إنتاج صيغ منظمة مكررة دون إمكانية التغيير، وكذلك الثورة على السياسة الرأسمالية لصور التفاوتات الطبقية، فداخل فرنسا خرج الطلاب محتجين على نظام التعليم العتيق في المقابل انتفض الشباب في الولايات المتحدة الأمريكية احتجاجا على المشاركة في حرب الفيتنام لتنتقل إلى شباب المعسكر الشرقي، حيث احتج الشباب على الأنظمة الدكتاتورية وفشل الاشتراكية والتي عززت لا تكافؤ الفرص واتساع مجال الفروقات والتفاوتات الاجتماعية الطبقية. وعليه فإن حركات الشباب من فرنسا و نحو باقي دول العالم قد جاءت نتائجها غاية في الواقعية من خلال اعتماد أنظمة هذه الدول لسياسات إصلاحية عميقة يمكن من خلالها إلى الاقتراب المباشر من الشباب وقضايا الشباب واستقراء الأسباب الكامنة وراء إنتاج شباب مستعد للقيام بالحركات الاحتجاجية على أوسع نطاق(قراءة في كتاب **Sociologie de jeunesse** ل Galland,olivier .)

إن القراءة الموضوعية لحركات الشباب نهاية الستينات من القرن الماضي هي قراءة تؤكد على أن هذه الثورة الشبابية لم تدفع بالسوسيولوجيا إلى تشوير السؤال حول قضايا الشباب فحسب. بل ودفعت باحثين من حقول معرفية أخرى إلى الاهتمام بالظاهرة الشبابية ومقاربتها دراسيا، وهذا من خلال درس شروط إنتاجها السوسيوسياسية و ارتباطاتها الموضوعية. فأحداث ماي 1968 قد ساهمت في تشبيع المسألة الشبابية من قبل علماء الاجتماع والنفس والأنتروبولوجيا، وهذا سعيا لفهم وقراءة الشباب وقضاياهم وردود أفعالهم التي تلخصت في كونها ردود أفعال شبابية ضد أساليب الحجر وصور الإقصاء والتهميش، والتي تجابه وتقف معاكسة لمبادرات الشباب وطموحاتهم. بالتالي يمكن القول بأن قضايا الشباب وحركاتهم تؤكد على وجود صراع اجتماعي بين الأجيال، أو ما يسمى بهوة الأجيال كما تؤكد على ذلك **مارغريت ميد** عندما تقول بفكرة أن صراع أي مجتمع هو صراع قيم

بين الأجيال السابقة والأجيال التالية و الأجيال اللاحقة. (الفكرة مأخوذة من سجل مقياس علم إجتماع الثقافة للسنة الثالثة علم إجتماع ثقافي).

وهكذا يمكن القول بأن سوسيولوجيا الشباب هو فرع تخصصي في ميدان علم الاجتماع، وهو نتيجة واستجابة علمية لتطورات المسألة الشبابية، بحيث انتقلت السوسيولوجيا من مقاربة دواعي وأبعاد الثورة مرروا إلى مقاربة ظواهر شبابية أخرى لإبراز الشروط المجتمعية المتواترة مثل الوعي السياسي للشباب، الزواج والشباب...الخ. وبالتالي اتساع العقل المعرفي الدراسي لسوسيولوجيا الشباب بحيث أن إدخال المسألة الشبابية في إطار الدرس الاجتماعي بشكل تخصصي ساهم في بلورة القاعدة المنهجية الدراسية لموضوع الشباب.

– وانطلاقا من انتفاضه الشباب وامتدادها واجه الباحثين أسئلة سوسيولوجية كثيرة تتعلق بالأدوار الاجتماعية للشباب، وبحث القوى الاجتماعية التي تساهم في تعزيم هذا الدور، حصره، وصعوبات الاندماج، وما يتصل بهذا الأمر من صيغ التهميش و الإقصاء. وبالتالي فإن سوسيولوجيا الشباب تؤسس مشروعيتها العلمية الدراسية المعرفية من خلال إشتغالها على الملامح المرضية لدى جيل الشباب داخل بناء اجتماعي ما. هذه الملامح أو الأعراض المرضية تتلخص في مظاهر الانحراف والخروج عن معايير العقل الجمعي. وبالتالي السعي للسوسيولوجيا في الرد على إشكال: **هل الأزمة الشبابية هي أزمة ذاتية متصلة بعدم فهم الذات ؟ أم هي أزمة واقع عام يتعلق بالمعطيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية واللغوية ...الخ والتي ينفتح الشباب ويتوجه من خلالها نحو أزمة علاقات شبابية على مستوى كافة المؤسسات الاجتماعية ؟**

– ومن جملة الأمثلة التي يمكننا التطرق إليها لإبراز منطلقات النقاش العلمي لسوسيولوجيا الشباب هو تلك الدراسات الاجتماعية التي ربطت دراسيا بين الشباب ونظام التعليم، والشباب والمعطيات الاقتصادية بحيث أن داخل المؤسسة التعليمية تنتعش سياسات ما يسمى بالحجر والتهميش وتتواصل عمليات إعادة الإنتاج لنفس الأوضاع كما في الجانب الاقتصادي، حيث يسود الاغتراب العمالي والفروقات الطبقية، وتعطيل الطاقات الشبابية

في كل مؤسسات المجتمع. فإن معطيات دراسية مثل هذه لا حصرا تمثل فتحا قويا لشهية الرغبة السوسيولوجية في هضم العلاقة **الشباب المجتمع**، وآليات هذه البنيات. وبالتالي يتلخص ويتحدد المشهد الرئيسي للمشروع المعرفي لسوسيولوجيا الشباب في سؤال العلائق المؤسساتية وانفتاحها على كافة القضايا الشبابية. ما يمكن قوله هو أن سوسيولوجيا الشباب جاءت كحاجة معرفية تفرضها السوسيولوجيا الديناميكية التي تؤكد على أن قضايا الشباب هي قضايا ذات اتصال وثيق بمؤسسات المجتمع أسرة، مدرسة، نظام، اقتصاد، دين، ...الخ، كما تؤكد هذه الحاجة على أن قضايا الشباب يكون دون جدوى وفعالية إذا كان بعيدا عن الإطار الاجتماعي العام الذي ينخرط فيه ويكون بعيدا أيضا عن الوجاهة والمصداقية عندما تفكك هذه القضايا للشباب بمعزل عن إفرازات المجتمع ومؤسساته لمرور الشباب من فئة عمرية إلى فئة عمرية أخرى.

– ما يمكن استجماعه كحصيلة معرفية حول سوسيولوجيا الشباب هو أن الاجتماعي اليوم قد أصبح أكثر تعقيدا وتأثيرا بالنظر لما تثيره الظواهر الاجتماعية والتي منها الشباب من إشكالات وقضايا علائقية متشابكة، وهذا ما جعل الدراسات السوسيولوجية تكون بالأساس دراسات ديناميكية ومتعددة الاختصاصات تدرس الواقع في حركيته وتفاعلاته الداخلية والخارجية، وهذا ما يجعل علم الاجتماع أكثر العلوم اقترابا من قضايا المجتمع هذا الاقتراب للسوسيولوجيا من المجتمع قد أثبت جدواه العملي الدراسي في حقل الشباب من خلال الاجتهادات الدراسية لاستكمال التأسيس العلمي لسوسيولوجيا الشباب حيث خلفت الدراسات الاجتماعية الغربية في حقل الشباب تراكما معرفيا كبيرا سمح بإرساء قاعدة نظرية دراسية تشكل حجر الأساس الذي تنطلق منه الدراسات التي تبحث في قضايا الشباب، وهي دارسات إتصفت بالتنوع والجدية والنضج الدراسي، بحيث بحثت هذه الدراسات في الشباب والقيم، الشباب والعنف، الشباب والفن، الشباب والسياسة، الشباب والسجون، الشباب والانتخاب، الشباب والزواج، الشباب الجريمة ...الخ. وبالتالي فإن الدراسات الاجتماعية حول الشباب قد قطعت

أشواطا دراسية مهمة بأمريكا وأوروبا حيث تعتبر الدراسات حو الشباب جزءا من المخططات العامة لهذه الدول وقاعدة من قواعد إرساء الديمقراطية وتجسيد معنى وجود مجتمع مدني حقيقي.

– هذا الانتعاش الدراسي حول الشباب وقضايا الشباب بأوروبا وأمريكا يقابله النقص الدراسي الكبير للشباب داخل المجتمعات العربية حيث تكاد تنعدم الدراسات الاجتماعية حول قيم الشباب وأهدافهم وتوجهاتهم، حيث تسود داخل هذه المجتمعات سياسات الإقصاء والتهميش، ومحاصرة البحث العلمي وتقييده إيديولوجيا. وبالتالي الافتقار داخل هذه المجتمعات للنقد والمساءلة، ما يؤكد على أن وضعية الشباب والدراسات حول الشباب هي في حالة صعبة بحيث تستدعي ضرورة تفعيل و إغناء النقاش السوسيولوجي حول واقع الشباب بحكم ثقلهم المادي والرمزي داخل المجتمع، وعليه فإن سلوكا من الهجرة غير الشرعية للشباب داخل المجتمع الجزائري هو ظاهرة شبابية تفتنح الكثير من الإشكالات حول واقع الشباب داخل هذا المجتمع ف**هل سلوك الهجرة غير الشرعية يعكس لانظامية العلاقة للشباب الجزائري بمؤسساته الاجتماعية ؟** .

الفصل الثالث

مسار الهجرة الجزائرية

إن المقاربة السوسيوتاريخية للهجرة الجزائرية خلال الفترة الإستعمارية و بعدها هو عنصر من الدراسة يمثل القاعدة و الأساس الذي يمكننا من خلاله بناء رؤية دراسية شاملة للهجرة داخل المجتمع الجزائري خاصة و أن المعطيات الحالية لفعل الهجرة و الهجرة غير الشرعية تساهم فيه بصورة أو بأخرى معطيات تاريخية أوجدها إستعمار فرنسا

للجزائر، بحيث و إلى اليوم ما تزال هده المعطيات التاريخية توجه فعل الهجرة من و على هذا المجتمع. و عليه **كيف نقرأ الهجرة الجزائرية من زاوية الإستعمار؟ و ما هي الوجهة التي اتخذتها الهجرة الجزائرية بعد الإستقلال؟**

مقاربة سوسيوتاريخية للهجرة في الجزائر: (من العهد الفرنسي الاستعماري حتى العام 1964).

تأتي المقاربة السوسيوتاريخية هذه حول الهجرة الجزائرية سعيا منا لربط ظاهرة الهجرة داخل هذا المجتمع حاليا بجذورها التاريخية، وهذا تأكيدا على تأصل الظاهرة تاريخيا داخل هذا المجتمع خاصة تلك الجملة من الارتباطات للهجرة والاستعمار. بحيث ومع أنه ليس هناك تاريخ يمكن الإستناد عليه لرصد حركات الهجرات الجزائرية إلا أننا نستطيع التأكيد على أن هذه العملية للهجرة في الجزائر ارتبطت بالاستعمار الفرنسي الذي سعى بخطابه الكولونيالي المعلن بنقل الحداثة والأناسة والصناعة إلى هذا المجتمع، وليخفي حقيقة أن فرنسا أرادت الجزائر قطعة لا تتجزأ من فرسنا المتقدمة زراعيا وصناعيا وعلميا.

– إن جذور وأصول الهجرة للجزائريين إلى فرنسا تقع ضمن التفاعل المعقد الذي أوجده الإستعمار منذ العام 1830 بخلقه أي الإستعمار عوامل الطرد و الجذب للسكان نحو الهجرة نزوحا و وفودا. فعامل الطرد شملته العلميات الإستعمارية التي أوجدت الفقر والمجاعة في ريف الجزائر الكولونيالية باعتبار الريف يمثل الثقل الإقتصادي للجزائر. وعامل الجذب شملته سياسات فرنسا الإستعمارية في طلبها المتزايد على القوى العاملة غير الماهرة وغير المتخصصة لإستغلالها في تحريك دواليب الإقتصاد الفرنسي هناك في الضفة الشمالية لحوض المتوسط فاستعمار فرنسا الجزائر بين 1830 – 1900 كان له تأثير مدمر على البنية الإقتصادية والبنية التقليدية للمجتمع من خلال سياسة مصادرة الأراضي، ونقل الملكية للفرنسيين بالبيع و الإستيلاء المباشر، و سياسة تحطيم نظام العروشية والملكية العائلية للأرض ضمن مخططات استعمارية مدروسة، وترحيل السكان والقبائل من مواطنهم وتحطيم الصناعات والمهن الحرفية وفرض الضرائب و مضاعفتها في حال التأخر على الموعد المحدد للدفع، والتجنيد القسري للعمل عند الكولون. هذه الإستراتيجية للمستعمر تجاه مسألة ضرب البنى الإقتصادية للجزائريين خلقت

احتياطا كبيرا من البطالة وجهته فرنسا بكل سهولة تذكر نحو اقتصادها في شكل عمالة تم تهجيرها على مراحل نو فرنسا للعمل في المصافي و مجارير المياه والمناجم والسكك الحديدية ...الخ و أغلبها مهن يتهرب منها الفرنسيون لمشقتها و مخاطرها.

سعت فرنسا منذ دخولها إلى الجزائر إلى مصادرة الأراضي الزراعية عن طريق إجبار أصحابها بالبيع تحت الضغط أو أخذها بالقوة، و هذا سعيا منها للقضاء على نظام العروشية لملكية الأرض.

بحيث "استولت فرنسا على 500 ألف هكتار من الأراضي السهلية الخصبة وسلمتها للفرنسيين إضافة إلى تمويل مشاريع بناء المدن الصغيرة داخل الريف الجزائري" و هو ما يسمى بمزارع الكولون **les fermes** ونتج عنه أن أصبح صاحب الأرض عاملا فيها يملك عليه المعمر صاحب الأرض سلطة من نوع ما.

من هنا بدأت حركة الهجرة من وإلى الجزائر، بحيث أتت فرنسا بمواطنين مهاجرين من إسبانيا وإيطاليا و البرتغال...الخ، و الذين تم تهجيرهم على مراحل ليتم منحهم امتيازات اجتماعية وعملية هامة في البلاد الوافدين إليها بعدما كانوا مجرد فقراء، مساجين، متسولين ومجرمين في بلدانهم النازحين منها.

- ومع العام 1912 قامت سلطات فرنسا بإصدار مرسوم قرار يخول للجزائريين الهجرة إلى فرنسا للعمل ولكن بتأشيرة فرنسية وتكون عملية الهجرة تحت إدارة سلطات فرنسية مسئولة على توصيل هؤلاء الجزائريين الذين هاجروا في صورة عمال تستخدمهم فرنسا في مهام مختلفة كان أغلبها أعمال شاقة تتطلب الجهد البدني الأكبر مثل: بناء الطرقات، حفر الآبار، الحمالة و المجارير ...الخ (بلولة، الطيب. 1965: 37)
- ولعل أكبر نقطة تحول للهجرة الجزائر هي بين 1914 - 1918 وهي فترة زمنية تمثل محطة مهمة لهجرة الجزائريين، بحيث اندلعت الحرب العظمى أو الحرب العالمية الأولى وتم خلالها تهجير الجزائريين إلى فرنسا في صورة مجندين ليمثلون تعبئة بشرية كبيرة لفرنسا وقواتها العسكرية بحيث "أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوما

بتاريخ 1914/07/15 أعلنت فيه عن اتخاذ بعض التسهيلات فيما يتعلق بهجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا" وهذا ما فتح الباب أمام الهجرة النازحة للجزائريين نحو فرنسا (بوحوش، عمار. 1974: 134)

ومن جهة ثانية وهو أمر يعتبر سابقة بالنسبة لهجرة الجزائريين إلى فرنسا هو أنه ولأول مرة في تاريخ فرنسا الاستعمارية أصبحت الهجرة تفرض على العمال ويتم البحث عنهم والإشراف على عمليات مغادرتهم "وحسب بعض الوثائق التاريخية، فإن العمال الجزائريين الذين أجبروا على التوجه إلى فرنسا والعمل في مصانعها كانت عمليات انتقال و تهجير ضد رغبتهم و الذين بلغوا 17000 عامل العام 1917) (بلولة، الطيب. 1975: 135).

- ومع نهاية الحرب الكبرى 1918 ومع العام 1920 كانت فرنسا بحاجة إلى قوى عاملة لإعادة بناء الدمار المروع الذي خلفته الحرب ورائها في العتاد والأرواح. فمع سنة 1920 "كان بإمكان كل جزائري السفر، وذلك بشاهدة تثبت اسمه وتعريفه فقط ليتم إعطاءه وثيقة عليها ختم الإدارة الفرنسية" (بوحوش، عمار. 1973: 14). وعند وصولهم إلى فرسنا يتم تقسيمهم وفق مجموعات يتقاسمها رجال الأعمال الفرنسيين والمسئولين عن المؤسسات الحكومية فيساقون إلى مراكز العمل (مصانع، أراضي زراعية، مناجم...) وقد بنيت لهم محتشدات خاصة بالعمال وتم تأمينهم وفق الشروط الفرنسية.

أما فيما يتعلق بالهجرة الداخلية للجزائريين فإن سياسة فرنسا الرامية لتجريد الجزائريين من أراضيهم وماشيتهم التي تمثل مصدر رزقهم وعيشهم الوحيد فإنها قد ضربت بسياستها هذه الاستقرار الذي كان يعرفه هؤلاء في أراضيهم الفلاحية وممارستهم نشاط الزراعة وتربية الماشية.

- إن هذه الوضعية للفلاح الجزائري فرضت عليه التنقل والهجرة إلى المدينة بحثا عن العمل أو التنقل الدائم من منطقة إلى أخرى وخلال مواسم مختلفة. ومنهم من استقر في شكل فلاح عامل عند الكولون صاحب العمل بحيث يتمثل أجره في قوت يومه وقوت عياله ويمارس نوعا من الولاء لسيده ورب عمله.

- إضافة إلى هذا برز شكل آخر من الهجرة للفلاحين الجزائريين وهي الهجرة في مواسم جني المحاصيل خاصة موسم الحصاد، و هذا للعمل مقابل أجر متدني في المستثمرات الكولونية الواسعة مثل حصاد القمح والشعير وجني الكروم والقطن والتبغ ...الخ. وعند انتهاء موسم الحصاد يعود هؤلاء الجزائريين إلى ديارهم، وموازاة مع هذا جاءت الهجرة من الريف إلى المدينة وهي ذات طابع تجاري بالمعنى الضيق للكلمة حيث كان الجزائريون يسافرون للمدينة لبيع منتجاتهم مثل (الزيتون، الصوف، الماشية، الزرابي، الفخار...الخ.).

ثم جاء مرسوم 1926/07/04 الذي قررت من خلاله السلطات الفرنسية توجيه هجرة الجزائريين إلى فرنسا توجيها أكثر صرامة و نظامية والذي جاء فيه:

1- بطاقة تعريف تحمل صورة وعلامة عليها أو ختما يشير أن الراغب في الالتحاق بفرنسا قد أدى خدمته العسكرية.

2- مستخرج من إدارة الشرطة تثبت أن الشخص لم يرتكب أي جناية.

3- مستخرج طبية تبين أن الشخص القادم ليس مريضا وأنه يحمل معه بطاقة تلقيح.

4- توفر قدرا من المال والذي يكفيه لسد حجاته أثناء بحثه عن عمل عند وصوله إلى فرنسا (Belloula, Tayeb.1965 : 31)

سنة 1929 هي سنة الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بإقتصاد كل دول العالم، خاصة الدول الصناعية الاستعمارية الكبرى، ومرة أخرى كان لهذا الحدث تأثيره في توجيه هجرة الجزائريين من وإلى فرنسا بحيث اتخذت قرارا يخول لها تسريح عدد كبير من العمال وتهجريهم إلى الوطن الأم الجزائر وما كانت سنة 1936 تنقضي حتى تم إلغاء مرسوم 1926 الذي كان يفرض قيودا على هجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا الأمر الذي قابله زيادة سكانية للجزائريين.

1939-1945 هي الفترة الممتدة للحرب العالمية الثانية التي ضربت فرنسا في الصميم لتتركها محطمة في بناها القاعدية وأعقب هذا كله طرد حوالي «17 ألف عالم جزائري من فرنسا" (بوحوش، عمار. 1974: 138) و

مع ذلك فقد بلغ عدد المهاجرين الجزائريين المقيمين بفرنسا خلال هذه الفترة للحرب العالمية الثانية حوالي 45ألف جزائري بين عمال في المصانع والمزارع ومجندين في صفوف الجيش الفرنسي وتجار صغار وأصحاب مهن حرة وحتى مواطنين مستقرين اجتماعيا بفرنسا.

- نشير إلى أنه في الفترة بين 1900 – 1945 واجهت فرنسا نقصا في العمالة غير مسبوق رافق هذا انخفاض في معدل المواليد في فرنسا وخسائر بشرية مهولة خلفتها الحرب العالمية الثانية وأمام هذه الوضعية الحرجة التي عرفها إقتصاد فرنسا "جاءت إستجابة الحكومة والقطاع الصناعي الخاص متمثلة في تطوير أول نظام في أوروبا الحديثة لإستخدام العمالة الأجنبية على نطاق واسع ففي العام 1830 كانت في فرنسا أعلى نسبة من الأجانب في أوربا كلها وفي إحصاء 1931 شكلوا 7% من السكان منهم 102000 مهاجر ينحدرون من شمال إفريقيا، بحيث كانوا يعملون بأجور منخفضة وبمشقة وحجم ساعي كبير و في مجال الأعمال الشاقة التي تتطلب القدرة والجهد البدني مثل المناجم، والمصانع الكيماوية والمصافي والموانئ وسبك المعادن ومدابغ الجلود والسكك الحديدية...الخ وهي الأعمال التي يرفضها الفرنسيون".

مع سنة 1947 أصدرت السلطات الفرنسية نص المادة 02 من ميثاق الجزائر والذي جاء فيه "المساواة التامة بين جميع المواطنين الفرنسيين والجزائريين... وإلغاء جميع القرارات والقوانين الإستثنائية التي تطبق في كل العمالات الجزائرية بطريقة عنصرية ((Belloula, Tayeb. 1965 : 79 وتعتبر سنة 1947 سنة تغير معها التطور الفرنسي و الكولوني للهجرة، حيث أخذت الهجرة طابعا سياسيا وهذا بإدخال تسهيلات جديدة للجزائريين وهجرتهم نحو فرنسا بحيث كان لهذا القرار أهداف وغايات اقتصادية من خلال الاستفادة القصوى من اليد العاملة الجزائرية خلال مراحل إعادة إنعاش الاقتصاد والعمران المحطمين خلال الحرب العالمية الثانية ومن جهة ثانية عرفت الجزائر خلال هذه الفترة زيادة سكانية كبيرة وانخفاضات في معدل الوفيات.

– مع سنة 1948فإن المستوطنين الفرنسيين في الجزائر أبدوا قلقهم الأعظم حول الهجرة الجزائرية إلى فرنسا. هذا القلق يعكس الخلفية الإيديولوجية لهؤلاء الفرنسيين وهو أن المهاجرين يمكنهم أن يهربوا من جو الإكراه والقمع المسلط على المجتمع الجزائري ويذهبون إلى جو وفضاء أكثر انفتاحا وليبرالية. هذا القلق شمل أيضا الخوف من أن المهاجرين من الفلاحين البسطاء والأميين في مجتمع صناعي متقدم سوف يحتكون بالطبقة العاملة الفرنسية ويتأثرون بالشيوعية و الأفكار التحررية المناهضة للإستعمار، وسوف يتأثرون بنقابات العمال، وبالتالي سوف يدعمون الحركات الوطنية التي شكل لها المهاجرون الجزائريون أكبر دعم بشري في فرنسا الأم، وعليه فقد سعت فرنسا طبقا لـ"تصريح 4 نوفمبر 1948إلى اعتبار الجزائر مقاطعة فرنسية أي أن الجزائر أصبحت مبدئيا امتدادا جغرافيا للتراب الفرنسي. وبناءا على هذا يمكن للقوى العاملة الجزائرية المطالبة بحقوق مساوية للفرنسيين، وكان هذا شكليا فقط بحيث كانت تتم عمليات طرد متكررة وعلى مراحل للعمال الجزائريين خلال فترات الإنكماش الإقتصادي، وعليه خلق هذا كله صراعا سياسيا وأيديولوجيا للعمال المهاجرين المقيمين في فرنسا ومسألة الحركة الوطنية الجزائرية والإمبريالية الفرنسية".

وفي عام 1950 كانت ما تزال الهجرة النازحة من الجزائر الوافدة إلى فرنسا، كانت ما تزال متزايدة بحيث "بلغ عدد الجزائريين المهاجرين خلال هذه السنة 13 ألف مهاجر". ومع سنة 1954 وهي السنة التي عرفت إنطلاق الثورة الجزائرية المسلحة باسم جبهة التحرير الوطني، فإن عدد المهاجرين انخفض بسبب توجه فئات كبيرة من الجزائريين نحو حمل السلاح والمشاركة في الثورة التحريرية، حتى أن هناك جزائريون هاجروا من فرسنا إلى الجزائر للمشاركة في هذه الثورة هذا الأمر دفع بالسلطات الكولونية إلى اعتماد أسلوب إعاقة الجزائريين على العودة إلى الوطن الأم ونشير إلى أن "عدد المهاجرين سنة 1955 وصل إلى 20 ألف مهاجر"، وبدأ ينتقص حتى العام

1960" وباتت الهجرة الجزائرية نحو فرنسا تخص فئات محصورة خاصة للفئات المتعلمة ممن سمحت لهم مستوياتهم التعليمية فرصة الهجرة نحو فرنسا لمواصلة الدراسة والتكوين أو العمل (Belloula, Tayeb. 1965 : 41) مع سنة 1962 بدأت تتحدد معالم استقلال الجزائر وخروج فرسنا من هذا البلد، هذا المسار السياسي قابله تصعيد كبيرا في حركات الهجرة للجزائريين نحو فرنسا حتى العام 1963. وازداد العدد خلال السنوات التالية مما أدى بسلطات فرنسا إلى اتخاذ قرار بغلق أبوابها في وجه الهجرة الجزائرية واعتبار من أن فرنسا بعودتها إلى بلادها وعودة المعمرين إلى فرنسا فإن هذا خلق أزمة في مجال فرص العمل التي باتت من نصيب الفرنسيين العائدين من الجزائر وكذلك الجزائريين الموالين لفرنسا ممن خدموها خلال احتلالها في الجزائر.

وعليه فإن الفترة التي أعقبت الاستقلال تعتبر أصعب وأدق مراحل الهجرة الجزائرية نحو فرنسا بحيث ركزت الحكومة الجزائرية على تبني سياسة تنموية مستعجلة للنهوض باقتصاد البلاد المحطم الذي خلفه الاستعمار، قي مقابل هذا وقعت الجزائر وفرنسا عارضة اتفاق في أفريل 1964 تسمح فيها فرنسا للسياح والطلبة والتجار بالدخول إليها بدون تأشيرة شرط أن لا تتجاوز مدة الإقامة ثلاثة أشهر، في مقابل هذا حدد عدد 12000 ألف عامل كحد أقصى للمهاجرين الذين يمكنهم الهجرة كل سنة، وأنشأت الجزائر المكتب الجزائري لليد العاملة و الذي له صلاحيات اختيار العمال الذين يمكنهم التوجه نحوا فرنسا. .

من خلال المقاربة التاريخية للهجرة في الجزائر فإننا نلاحظ أن الهجرة الجزائرية نحو فرنسا ارتبطت بالعوامل التاريخية التي أوجدها الاستعمار و الذي خلق تبعية تاريخية للجزائر بفرنسا، وتسمح لنا مثل هذه المقاربة إلى فهم القاعدة التاريخية الذي أسست لحركات الهجرة اللاحقة للجزائريين قبل و بعد الاستقلال ووجهت هذه الهجرات، وبالتالي نستطيع القول أن واقع حركات الهجرة الجزائرية اليوم يتأثر تاريخيا بمسألة استعمار فرنسا للجزائر وكما عبر عن ذلك الباحث الطيب بلولة عندما أكد على أن حركات الهجرة الحالية في مختلف المجتمعات المستعمرة تتحدد وجهتها بحكم معطيات تاريخية نحو القوى الاستعمارية التي احتلتها.

مسار الهجرة في الجزائر بعد الاستقلال:

يؤكده **هاشم نعمة** في مقال له بعنوان "**قراءة في كتاب المهاجرون الجزائريون و التمييز العنصري في فرنسا**" حيث يقول "**إن إرتباط الهجرة الجزائرية بفرنسا هو إرتباط له إعتبارات وجذور تاريخية حددت مسار الهجرة داخل هذا المجتمع نحو فرنسا حتى بعد الإستقلال لأن علميات الهجرة بين 1830-1950 قد أوجدت إرتباطا تاريخيا معقدا للهجرة الجزائرية نحو فرنسا بحيث استمرت وتستمر إلى اليوم**" (**http://www. ahewar.org. 21-02-2008**

- و من هذا المنطلق تأتي مداخلتنا هذه حول مسار ومواثيق الهجرة الجزائرية بعد الإستقلال لبحث الأسس والسياسات التي اتخذتها الدولة الجزائرية تجاه مسألة الهجرة وهذا من خلال عرض مفصل للإجراءات الحكومية عبر مواثيقها وقوانينها وتصريحاتها السياسية لبحث مسألة الهجرة الجزائرية بعد 1962.

- **ميثاق الجزائر 1964**: جاء ميثاق الجزائر العام 1964 ليبحث في موضوع الهجرة الجزائرية ومسارها نحو أوروبا عامة وفرنسا خاصة مؤكدا على أن الهجرة الجزائرية نحو فرنسا أوجدتها ظروف سياسية واقتصادية كانت ضمن المخطط الإستعماري الفرنسي الذي سعى إلى تحطيم البنية الإقتصادية للمجتمع الجزائري التقليدي من خلال الإستيلاء الضخم على الأراضي الزراعية، وترحيل السكان من أراضيهم، وتحطيم الصناعة الحرفية، وفرض الضرائب التعجيزية ...الخ. وعليه جاءت مسألة الهجرة الجزائرية نحو فرنسا حسب الإتجاه العام للميثاق تحمل بعدا تاريخيا لارتباط الجزائر بفرنسا و فرنسا بالجزائر، بحيث "**يمكن تحديد تاريخ أول دفعة من المهاجرين نحو فرنسا العام 1912 وكان عددها حوالي 4300 عامل انتشروا في مرسيليا وباريس يعملون في مصانع الصابون والمصافي والمناجم والتعدين و دباغة الجلود...**" (ميثاق الجزائر 1964).

- أكد الميثاق الوطني 1964 على مسألة مهمة تجاه قضية الهجرة الجزائرية وهي ضرورة تنمية الوسائل التي تجعل الحكومة الجزائرية تقوم بدورها الكامل فيما يتعلق بالجهود الساعية إلى تنظيم المهاجرين الجزائريين الموجودين في أوربا

عامة وفرنسا بخاصة، وعليه فقد سعى الميثاق إلى إشراك مسألة الهجرة ضمن المخططات التنموية للدولة الجزائرية كجزء من اختياراتها السياسية بعد 1962، بحيث ركزت المساعي الحكومية على مسألة توجيه الكفاءات والإطارات العلمية إلى فرنسا لتكوينها خاصة فئة الطلبة الجامعيين وهذا بسبب النقص الفادح الذي عرفته المؤسسات العمومية في حجم الكفاءات البشرية المتخصصة والخبيرة لأن ما خلفه الإستعمار وراءه عكسته الأمية الكاسحة في أوساط الجزائريين عدا القلة القليلة التي تمكنت وفق ظروف معينة من أن تكمل دراستها سواء بالجزائر أو هناك في فرنسا.

– مع سنة 1976 بدأت المشكلات التي تثيرها الهجرة الجزائرية نحو فرنسا تلوح في الأفق مؤكدة على أنه وعلى مدار الهجرات الجزائرية إلى فرنسا منذ العام 1830 إلى ما بعد الاستقلال فإن استقرار الجزائريين بفرنسا قد بدأ يخلق نوعا من الإغتراب لدى هؤلاء نتيجة الميز العنصري الذي تدعمه جملة من القرارات والقوانين الفرنسية التي تأخذ من المهاجرين الجزائريين نظرة فيها كثير من الحذر والصرامة، و الرامية إلى تقييد الحريات لهؤلاء. وعليه جاء ميثاق العام 1976 والذي تطرق لموضوع الهجرة الجزائرية معتبرا هجرة الجزائريين "**اغترابا حقيقيا يعيشه هؤلاء في فرنسا**" (ميثاق 1976 بحيث فتحت السلطات الجزائرية مساعي دبلوماسية مع فرنسا فيما يتعلق بمسألة الهجرة وضرورة احترام المقيمين الجزائريين بفرنسا، واحترام حقوقهم السياسية والمدنية على أن هذه المساعي السياسية قد حملت معها أيضا مبدأ الإرادة الحرة للمهاجر وخياراته الشخصية في العودة أو البقاء ببلد المهجر. وعليه فإن قضية الهجرة الجزائرية نحو فرنسا قد أخذت منذ العام 1976 اتجاها أكثر حزما وتعقيدا، لأنها باتت واحدة من أكثر التحديات والرهانات الإجتماعية والسياسية التي تواجهها كل من فرنسا المستقبلة والجزائر المصدرة خاصة ما يثيره تواجد الجزائريين بفرنسا. (الميثاق الوطني 1976)

– ومن جهة ثانية فإن فرنسا قد قيدت عمليات الهجرة نحوها بجملة من القوانين والقرارات خاصة مع ثورة الطلاب 1968 وما لحقها من أحداث سياسية واجتماعية هزت فرنسا وأثرت في نظامية بناها القاعدية، حيث تغيرت

الأطر التي تسير وفقها الهجرة نتيجة بروز متغيرات جديدة كان أهمها إنشاء السوق الأوروبية المشتركة والتي أعادت هيكلة اقتصاد ومؤسسات فرنسا وفق دستور هذه السوق، وهذا ما وجه إشكالية الهجرة الجزائرية نحو تبنيها كإشكالية لا تتعلق بفرنسا بل بالفضاء الجغرافي الذي نشغله السوق الأوروبية المشتركة، حيث تم إنشاء أمانة عامة للدولة للمهاجرين الأجانب مع العالم 1975 وهي السنة التي لحقها صدور قانون فرنسي يقضي باستبدال الصلاحية المقررة للإقامة بمدة 15 سنة فقط. وهي مدة قابلة للتجديد بشرط أن لا يكون قد صدر عن هذا الشخص المهاجر سلوك انحرافي خارج عن القانون يهدد ويخل بالأمن والآداب العامة للمجتمع الفرنسي وهذا بحصول المهاجر على بطاقة هوية مدنية تخول الشخص تواجده الدائم بفرنسا وممارسة كامل حقوقه وواجباته السياسية والمدنية.

– وعليه يمكن القول أن القوانين الفرنسية منذ العام 1968 أخذت على عاتقها السعي إلى التقليل من حجم تواجد المهاجرين الوافدين إلى فرنسا، بحيث اكتفت بتوظيف الكفاءات العلمية المؤهلة والطلبة الجامعيين الذين يمكنهم تغيير وضعيتهم، والتقدم للوظيفة بعد السنة الأولى من تعليمهم العالي بشرط الجنسية الفرنسية التي تجعل منهم مواطنين فرنسيين من الدرجة الأولى.

– انعقد في 1966/08/08 الملتقى الوطني للهجرة حيث أكد الملتقى على أن الهجرة الجزائرية نحو فرنسا قد وجهتها ظروف ومعطيات تاريخية لارتباط فرنسا و الجزائر استعماريا، حيث بقيت موجات الهجرة نحو فرنسا مفتوحة حتى بعد الإستقلال خاصة مسألة هجرة الجزائريين للالتحاق بعائلاتهم الموجودة بفرنسا منذ الإستعمار. ومن هنا فقد تبنى الملتقى الهجرة الجزائرية نحو فرسنا على أنها واحدة من أهم المسائل الوطنية التي تستدعي البحث فيها وفي الإشكاليات التي تثيرها، و قد جاءت القوانين والتشريعات الجزائرية لتقنين عمليات الهجرة للجزائريين ضمن مخطط شراكة جزائرية فرنسية نصت على أن فرنسا يمكنها استقبال 15000 مهاجر سنويا بشرط امتلاك هؤلاء الراغبين في الهجرة لسجل مدني نظيف، ومن جهة ثانية امتلاك هؤلاء المهاجرين للكفاءة العلمية والمهنية

خاصة الطلبة والإطارات العلمية. وعليه فقد أصبحت عملية تقديم تأشيرات الهجرة من الجزائر وفق عملية انتقائية من خلال التقدم للمصالح المكلفة بشؤون الهجرة بتقديم ملف يستوفي الشروط المصرح بها ليتم دراستها ثم يتم انتقاء الأشخاص المصرح لهم بالهجرة وفق تأشيرة هجرة قانونية وبالتالي أصبحت عمليات الهجرة تتم وفق قرارات وتشريعات قانونية تختص بها مصالح الهجرة وشؤون المهاجرين (الملتقى الوطني للهجرة. 1966/08/08).

– منذ العام 1975 قامت فرنسا بتنفيذ جملة من القرارات والمراسيم لتكثيف المراقبة لتواجد الأجانب بها حيث رفعت الهيئات الرسمية قرارات شكلت في مجملها شروطا يجب استوفاءها للدخول إلى فرنسا خاصة مسألة الإقامة الدائمة في فرنسا، حيث يسمح فقط للعمال الدائمين داخل مؤسسات عامة أو خاصة، وكذلك للكفاءات والطلبة المتكونين الذين يمكنهم تقديم طلب تثبيت في وظيفة وفق معايير الكفاءة العلمية، وكذلك الشخص الذي ارتبط في إطار علاقة زوجية بشخص مقيم بفرسنا بصورة دائمة سواء المرأة أو الرجل، أو طلب الإلتحاق بالأهل المقيمين بفرنسا بصورة دائمة، بشرط أن يكون الشخص الطالب للإلتحاق شاب أو فتاة غير متزوج حيث تخول لعائلته قرارا وصلاحية استقباله على اعتبارها مسئولة عليه، وكذلك الأشخاص الطالبين للجوء السياسي وهم أشخاص ناشطين في إطار سياسي قانوني . هؤلاء يمكنهم الحصول على امتيازين هما الإقامة الدائمة والحق بالتجنس داخل المجتمع الفرنسي في حال التقدم لطلب التجنس. (**http://www.ahewar.org. 21-02-2008**).

– من جملة القوانين التي تبنتها السلطات الجزائرية لتنظيم عمليات الهجرة هو قانون الخدمة الوطنية حيث تعتبر الخدمة الوطنية شرط قيد بالنسبة للأشخاص الراغبين في الهجرة خاصة طلب الهجرة للتكوين، بحيث يعتبر قانون الخدمة الوطنية بمثابة تقييد لهؤلاء المهاجرين في حال تم قبولهم وهاجروا، حيث يعتبرون مهاجرين مؤقتين بالنسبة لبلد المهجر وهو شرط يدفع بهؤلاء للتوجه نحو إتمام الخدمة الوطنية، أو الحصول على الإعفاء أو التأجيل أو

الترخيص منها خاصة فئة الطلبة والإطارات العلمية، وبالتالي فإن ملف طلب التأشيرة القانونية يتضمن شهادة الأداء أو الإعفاء أو الإرجاء أو الترخيص اتجاه الخدمة الوطنية.

* مع سنة 1881 تمت عملية تبني قرار فرنسي معتمد كقانون دستوري ضمن لائحة القوانين المنظمة لعمليات الهجرة نحو فرنسا، وهو مرسوم ينص على أن يطرد المهاجرين والمقيمين غير الشرعيين من الناحية الإدارية مضاف إليه حكم طرد من طرف مصلحة القضاء يصدره قاضي المحكمة باعتبار الشخص المهاجر المقيم داخل التراب الفرنسي بصورة غير قانونية هو شخص خارج عن القانون، ووجوده غير النظامي هذا يهدد أمن ومجتمع فرنسا. وعليه يجب محاكمته و إصدار قرار حكم بالإرجاع إلى حدوده الأصلية، وقرار الطرد هذا يتم تفعيله إذا كان هناك تهديد شديد للأمن و وجود سلوك جنائي وعندما تكون المدة المحكوم بها على الشخص مدة سنة حبس وقد تم إحصاء تسوية وضعية حوالي 130 ألف مهاجر غير شرعي وحوالي 150 ملف طلب تسوية قيد الدراسة والبحث خلال العام 1982 (Bernard pH, 2002 : p87)

- بتاريخ 11-02-1984 جاء قانون الخدمة المدنية رقم 84-10 (محمد لعجال أعجال 110) حيث سعت السلطات من خلال هذا القانون إلى محاصرة ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية نحو فرنسا، هذه الأخيرة التي كانت تدعم هذه الكفاءات بجملة من الإمتيازات أهمها الحق قي التجنس والإقامة الدائمة، والحصول على وظيفة ومسكن، وتأمين اجتماعي، وإمكانية إنتقال هؤلاء بعائلاتهم إلى فرنسا، وعليه سعت الهيئات الرسمية المختصة في شؤون الهجرة إلى وضع شرط الخدمة المدنية والذي حاصله هو "**أن يقوم هؤلاء أي هذه الكفاءات خاصة الأطباء والمهندسين خاصة بالعمل مدة خمس سنوات بالقطاع العام**" (الجريدة الرسمية، أسبوعية 1987/04/22) ليتم بعدها قبول ملف طلب الهجرة نحو الخارج، ثم قامت الدولة بتوسيع نطاق هذا القانون ليشمل كل الكفاءات والإطارات العلمية مع المرسوم الجديد رقم 86-11 بتاريخ 1986/08/19) ومرسوم 87-20 بتاريخ 1987/02/21 وتعديل مدة الخدمة المدنية من خمسة سنوات إلى سنتين.

– سوف نتطرق إلى مرسوم التكوين بالخارج رقم 87-209 الصادر بتاريخ 1987/9/8 (الجريدة الرسمية 1987/09/9). حيث أن هذا المرسوم جاء محددا ومنظما للهجرة قصد التكوين بالخارج بحيث لا يسمح للمهاجرين الذين تتوفر فيهم الشروط العملية والعلمية بالهجرة نحو الخارج، حيث يسعى هذا المرسوم إلى تقييد هذه الإطارات بمناصبها الممنوحة لها بالجزائر من خلال ارتباط هؤلاء بالمؤسسات التي يعملون فيها في الجزائر وبالتالي يصبح هؤلاء في صفة عمال متكونين بالخارج.

– انطلاقا من هذا المرسوم للهجرة بهدف التكوين فإن الهيئات المختصة فتحت خطوط تواصل مع الممثليات والقنصليات الجزائرية بالخارج لمراقبة هؤلاء المهاجرين، بحيث ترفع هذه الهيئات تقارير حول وضعية هؤلاء ومسارهم اليومي هناك بفرنسا بحيث سعى هذا المرسوم إلى إعطاء الهجرة صورة أكثر تقنينا ونظامية فيما يتعلق بمسألة تسرب هؤلاء المهاجرين واختراق المدة القانونية الممنوحة لهم خلال فترة تكوينهم.

و من سنة 1970 إلى سنة 1990 عرفت الهجرة الجزائرية انعطافا غير مسبوق عكسته تلك الصورة التي أخذها التواجد الجزائري بفرنسا. حيث بات ينظر لهؤلاء المقيمين داخل فرنسا بنظرة أكثر عنصرية جسدتها تلك السلسلة من الممارسات العنصرية للفرنسيين تجاه المهاجرين الجزائريين، وعليه تبنت الدولة الجزائرية مسألة الهجرة من وجهة سياسية صرفة باعتبارها أي الهجرة الجزائرية أصبحت واحدة من أكبر القضايا التي تضع السياسة الجزائرية على محك واقع العلاقات الجزائرية الفرنسية بحيث تبنى الخطاب السياسي في الجزائر قضية الهجرة كمسألة إجتماعية رئيسية.

– جاء الخطاب السياسي الذي ألقاه رئيس الجمهورية الجزائرية الأسبق لهواري بومدين في ملتقى الهجرة الثاني 12-01-1973 والذي أعقبه خطاب لاحق في 25-09 =ذات السنة، حيث ركز مضمون الخطابين على الوضعية السيئة التي آلت إليها الهجرة الجزائرية الفرنسية من خلال تبني منظمات وجماعات يمنية متطرفة حملات

قمع عنصرية مقصودة اتجاه المهاجرين الجزائريين، والتي وصلت إلى حد قتل مهاجرين اثنين جزائريين مقيمين بفرنسا وعليه أكدت الخطاب على ضرورة بحث هذه الإشكالية الصعبة لواقع المهاجرين الجزائريين بفرسنا.

– خلال سنة 1973 كان عدد الجزائريين المقيمين بفرنسا سواء بصورة قانونية أو المقيمين غير الشرعيين قد وصل إلى 80.000 مهاجر مقيم ليشكل، الوافدون الجزائريون في فرنسا أكبر جالية مهاجرة في فرنسا مقارنة مع المهاجرين التونسيين، والمغربين والليبيين، وقد تركزوا في المناطق الحضرية الإستراتيجية ذات الثقل الإقتصادي والسياسي مثل العاصمة باريس، و مدن: ليون ، تولوز، مرسيليا ...الخ. هذه الوضعية للمهاجرين الجزائريين وتضاعف حجمهم ديموغرافيا داخل فرنسا دفع المجتمع الفرنسي إلى تبني مقاربات وقوانين صارمة لتنظيم هجرة الجزائريين إلى فرنسا من خلال استصدار مرسوم قانون اختياري انتقائي للمهاجرين الذين يتم قبولهم للدخول إل فرنسا، ويتعلق الأمر بالمستوى التعليمي العالي والكفاءة المهنية والعلمية الخبيرة وفق متطلبات سوق العمل والتوظيف داخل فرنسا. (**http://www. ahewar.org. 21-02-2008)**

* بدأت سنة 1974 التحركات السياسية الجدية للحزب اليميني الذي نجح العام 1972 من إفشال المرسوم الحكومي المعنون (**مرسلات فنونتسي تحت اسم وزراء الداخلية والعمل**) والقاضي بتسوية وضعية العمال المهاجرين المقيمين بفرنسا، حيث قامت منظمات الحزب اليميني بعرقلة و وقف مسار التسوية وذلك لوقف عمليات التدفق للجزائريين نحو فرنسا، وتكثيف كل الجهود والوسائل الممكنة لطرد أكبر قدر ممكن من الجزائريين من فرنسا هذه الجهود للحزب اليميني أكدتها إعتداءات العام 1973 من قبل L'**OAS**، و التي أدت إلى قتل أربعة مهاجرين جزائريين وقدتم إحصاء العام 1973 حوالي 26116 مهاجر جزائري مقيم بفرنسا من بينهم 21364 فقط كانوا يحملون بطاقة العمل ONAMO الخاصة بالديوان الوطني لليد العاملة وتم إحصاء كذلك 257 مهاجر جزائري مطرود من فرنسا العام 1972 ليصبح العدد 1113 مهاجر جزائري مطرود العام 1973 (**www.ahewar.org.debat/show.art.asp)**

– العام 1983 طرحت الهجرة الجزائرية مشكلا آخر من المشاكل التي أخذت تستعرضها داخل فرنسا لتبز مشكلة أخذ الجنسية الفرنسية خاصة بالنسبة لجيل ما بعد الإستقلال بالنسبة للجزائريين المقيمين في فرنسا خلال الإستعمار، خاصة قضية الجزائريين من أصول فرنسوجزائرية، بحيث طغى المعيار العرقي المتعلق بالهوية والخصوصية الثقافية لمجتمع فرنسا، وهي السنة التي عرفت ظهور ما يسمى بالحملات التطهيرية للتواجد غير القانوني للجزائريين من خلال اعتماد وسائل الإعلام و الإتصال و التي شنت حملات عنصرية سوداء على الجزائريين من خلال وصفهم بالمجرمين والمتطرفين والمهددين لأمن و نظامية النسيج الإجتماعي لفرسنا من زاوية ما اصطلاح على تسميته (تواجد الآخر الدخيل الغريب داخل فرنسا). (**http://www. ahewar.org. 21-02- (2008**

– خلال العام 1986 بدأ المجتمع الجزائري يدخل في حالة من العجز في تفعيل نظمه وتسيير قراراته من خلال تصاعد حركات الرفض الإجتماعي والسياسي التي تلخصت في ضرورة تبني التعددية الحزبية كأساس للممارسة السياسية المدنية داخل المجتمع، في مقابل هذا الوضع بدأت أولى حركات الهجرة غير القانونية تظهر وبصورة متقطعة وأكثر خفية بحيث نجح أغلب هؤلاء المهاجرين بصورة غير قانونية في الوصول إلى فرنسا أو إسبانيا أو إيطاليا مستغلين السفن والمطارات وتأشيرات الزيارة وهجرات السياحة ونقص المراقبة البحرية ..الخ. هذا كله ساهم في نجاح وصول هؤلاء إلى الأراضي الأروبية ،وهذا قابله زيادة المهاجرين غير النظامين بفرنسا التي قامت بتشريع جملة من القوانين التي تقضي بالطرد الفوري للأجانب الوافدين إليها بصفة غير قانونية.

كذلك لم تستثني هذه القوانين المقيمين النظاميين والتي تضمنت أي هذه القوانين

طرد كل مهاجر يهدد وجوده الأمن العام لمجتمع فرنسا والمؤسسات العمومية، وطرد المهاجرين الذين يحملون بطاقات إقامة مزورة أو مزيفة أو مشوهة، أو تحمل اسما غير اسم حاملها، أو مهاجر مقيم بالرغم من رفض مصالح الهجرة الفرنسية المسئولة تجديد إقامته، وكذلك الأشخاص الذين دخلوا فرنسا بصفة زائرين أو سياح أو مشاركين في تظاهرات سياسية وثقافية مختلفة حيث يخرقون هذه المدة القانونية ويبقون بصورة غير مشروعة داخل فرنسا.

-من جهة أخرى تأسس فرع خاص بمتابعة المهاجرين بصورة دورية نظامية من خلال تجديد بطاقات العمل للمقيمين بصفة قانونية عادية، وهذا وفق إجراء اختيار شخصي للفرد انطلاقا من خياراته وحالته الفردية. وكذلك دراسة وبحث جغرافية توزيع المهاجرين ورصد تحركاتهم ومعدلات الزيادة الديموغرافية بينهم ومساراتهم المهنية والإقتصادية والإجتماعية، وهذا من خلال مسوحات إجتماعية إحصائية سنوية تبعا لوضع الإستخدام ومعطيات الحالة المهنية والمدنية الخاصة بهؤلاء المهاجرين.

- من جهة ثانية لم تستثني هذه الإجراءات القانونية المنظمة للهجرة المهاجرين أصحاب المهن المثبتة بصورة قانونية بحيث تم إصدار مرسوم قانون يقضي بسحب رخصة العمل من الموظف المهاجر عندما يكون هذا المهاجر العامل عاطلا عن العمل لفترة تزيد على ستة أشهر أو عندما يلغي عقد عمله بسبب رجوعه متأخرا من إجازته خاصة إذا كانت خارج فرسنا.

مع بداية سنة 1989 بدأت معطيات الواقع الإجتماعي الجزائري تنبأ بدخول هذا المجتمع في حالة من اللانظام تأكدت مباشرة من خلال الصراع السياسي بين حزب جبهة التحرير وحزب الجبهة الإسلامية التي استطاعت كسب تعبئة بشرية كبيرة خاصة الفئات الشبابية، حيث نجحت في اكتساح الإنتخابات والتي تم إلغاءها من قبل الهيئة العسكرية، لتتصاعد معها مباشرة حركات المد المتطرف للإسلامويين الذين تبنوا خيار السلاح والعنف كلغة رد على النظام والمجتمع، هذه الأزمة وجهت بصورة أو بأخرى مسار الهجرة الجزائرية خاصة نحو فرنسا بحيث بدأت ومنذ العام 1989 تظهر موجات التمييز العنصري والرفض الإجتماعي والسياسي للجزائريين من قبل المواطنين الفرنسيين. هذا الرفض للجزائريين المقيمين بفرسنا غذته أيديولوجيات اليمين المتطرف الذي يرى في الجزائريين تهديدا إسلامويا حقيقيا لمدنية المجتمع الفرنسي خاصة ذلك النقاش الحاد الذي أثاره ارتداء ثلاث طالبات حجاب الرأس العام نفسه أي 1989 وما نتج عنه من إيقافهن عن الدراسة ليصل التخوف حول المهاجرين الجزائريين إلى أوجه مع العمليات المسلحة للمد الإسلاموي المتطرف وتفجيرات الجماعات المسلحة الإسلاموية في فرنسا، وعليه

يمكن القول أن تاريخ 1989 هو التاريخ الحاسم الذي غير وجه كل الأطر و الميكانيزمات التي كانت تحكم الهجرة الجزائرية نحو فرنسا بعد الإستقلال حيث دخلت مسألة الهجرة والمهاجرين ضمن نطاق الرهانات الإيديولوجية التي أصبحت تهدد النسيج الإجتماعي لفرنسا في نظر الفرنسيين.

كل هذه المعطيات جعلت الهجرة الجزائرية إلى فرنسا وإشكاليات المهاجرين موضوعا مركزيا في السياسة الفرنسية التي أخذت تبحث في مسائل اندماج الأقليات الإثنية والعرقية بحيث أظهر استطلاع للرأي العام أقيم العام 1990 أن الهجرة إلى فرنسا هي القضية الثانية الأكثر أهمية بعد قضية التفاوت الإجتماعي والإقتصادي. وعليه أصبحت مسألة الهجرة وخاصة الهجرة الجزائرية الفرنسية مطروحة على جدول النقاشات المكثفة بين البلدين من زاوية بحث مستقبل الأقليات العرقية وإشكاليات اندماجها في المجتمع الفرنسي.

يمكن القول بأنه بعدما كانت مسارات الهجرة بين الجزائر وفرنسا بعد الإستقلال تبحث في الأطر والقوانين التي من خلالها يمكن تقنين وتوجيه الهجرات والمهاجرين من الجزائر إلى فرسنا. فإنها ومنذ العام 1993 أصبحت تناقش إشكالية التهديد الذي يمثله هؤلاء المهاجرين المقيمين بفرنسا خاصة الجيل الثالث الذي يرى فيه اليمين المتطرف تهديدا صريحا لوحدة المجتمع الفرنسي ونظاميته ليتم تركيز نقاط الإهتمام و الإتهام حول المهاجرين العرب المنحدرين من شمال إفريقيا الجزائر خاصة نظرا للإرتباطات التاريخية العميقة التي يعرفها كل واحد منا وشيوع فكرة التأثر التاريخي للجزائريين بأجدادهم من فرنسا وهي أفكار يمينية تسعى لمحاصرة هؤلاء المهاجرين وإقصاءهم سياسيا ومدنيا و هذه وجهة نظر صرفة تخصنا شخصيا .

وقد تم في 24 – 08 – 1993 إصدار قانون بسكوا حول سياسة التحكم في الهجرة الجزائرية الوافدة نحو فرنسا وفق شروط قبول الدخول من منطلق التجمع العائلي الخاص بالأشخاص الذين يلتحقون بعائلاتهم المقيمة بفرسنا، وكذلك تشمل عملية القبول هذه الإطارات المهاجرة والمثقفين والطلبة. هذا القانون دعمه مرسوم وزارة الداخلية

القاضي بأن كل مقيم أجنبي في فرنسا أو يدخل فرنسا قبل بلوغه 10 سنوات يستثنيه قرار الطرد المعمول به (**www.ahewar.org.debat/show.art.asp**)

مع سنة 1994 أصبح الجزائريون هدفا خاصا صريحا ومعلنا للعداء حيث بات ينظر إليهم على أنهم أكثر المهاجرين الأجانب تهديدا للهوية الفرنسية، فقد أصبح مهاجرو الضفة الجنوبية من حوض المتوسط وبالأخص الجيل الثاني من أبناء المهاجرين أكثر عرضة واستهدافا لعمليات وحوادث الميز العنصري مثل سوء المعاملة والقتل والإعتداءات المختلفة بالمقارنة مع أي أقليات أخرى، خاصة مع صعود **شارل باسكوا** من الجناح اليميني وزيرا للداخلية فغي العالم 1993 ليصبح المهاجرين الجزائريين هدفا لمضايقات الشرطة التي نتج عنها توترات واحتجاجات في ضواحي المدن التي يتواجد بها المهاجرون الجزائريون.

– في الوقت الذي كانت تعرف فيه الهجرة الجزائرية الفرنسية حالة أزمة حقيقية كان المجتمع الجزائري يعيش منذ العام 1996 حالة من اللانظام حقيقية و المتمثلة في أزمة صعود الجماعات المسلحة المتطرفة والتي أدخلت المجتمع في حالة قصور كلي وشلل وظائفي حقيقي على جميع المستويات السياسية – الإقتصادية – الدينية– الإجتماعية . وهذا فتح الباب على مصرعية لحركات الهجرة داخل هذا المجتمع حيث هاجر الكثير من الأفراد هروبا من الواقع الأمني المنفلت خاصة سياسة طلب اللجوء السياسي وهجرة كل السفارات والهيئات الدولية الناشطة داخل المجتمع الجزائري بحيث أصبح ينظر إلى المجتمع الجزائري من زاوية مجتمعات المنطقة الحمراء وهذا من خلال سياسات الدول في اتخاذها قرارات غلق أبوابها أمام الهجرات القادمة من الجزائر نحوها لاعتبارات سياسية وأمنية.

هذا و تمثل من وجهة نظر دراسية أعمال الباحث المتميز عبد المالك صياد إرثا نظريا و دراسيا قيما لفهم مسار وحركات الهجرة الجزائرية الفرنسية بحيث يؤكد عبد المالك صياد في مجمل أعماله وبحوثه المتعلقة بالهجرة الجزائرية أن تاريخ حوض المتوسط هو تاريخ الهجرة المستمرة، حيث يرى صياد أن الهجرة الجزائرية ارتبطت بفرنسا لإعتبارات

تاريخية و هي الإعتبارات التي طبعت أن يكون للهجرة الجزائرية اتجاهها الغالب نحو الشمال المتوسطي الذي تمثله أوروبا.

– يرى عبد المالك صياد أن الهجرة الجزائرية نحو فرنسا بعد الإستقلال قد خلقت مسائل علائقية جد معقدة على مدار ثلاث أجيال لهؤلاء المهاجرين المقيمين في فرنسا، لتوجه المسألة المتعلقة بالهجرة إلى منحى السقوط في شرك الغياب المزدوج كما يسميه صياد، حيث يؤكد على أن هناك سياسة إقصاء مقصودة من قبل اليمين المتطرف خاصة مع الأزمة الجزائرية في التسعينات، حيث تم رفع إجراءات مراقبة أمنية و إدارية صارمة من خلال محاولة التأثير في الرأي العام والحكومة الفرنسية من خلال إلصاق التهم بهؤلاء المهاجرين، وتأليب وسائل الإعلام ضدهم وهذا كله يقول عبد المالك صياد أسس لميلاد هجرة الإغتراب والغياب المزدوج، وهجرة الإقصاء والتهميش، بحيث تعكس هذه الممارسات تلك الصور العميقة لحركات الميز العنصري وتطورها تاريخيا من الإستعمار إلى ما بعد الإستقلال في صورة الإغتراب للجزائري داخل مجتمعه و هناك في فرنسا عند هجرته.

– إن هذا التوجه الذي باتت تثيره الهجرة الجزائرية في فرنسا من منطلق خلفيات إيديولوجية فرنسية منذ العام 1989 قد قابله تصاعد تدريجي لسلوك الهجرة غير الشرعية التي بدأت منذ العام 1986 و التي كانت تتم بصورة قليلة غير معلنة بحيث ينجح أغلب هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين في بلوغ الضفة المقابلة من الحوض المتوسط (اسبانيا – إيطاليا – فرنسا – بريطانيا–اليونان).

لكن منذ العام 1998 برزت وبقوة ممارسة غير مسبوقة لظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة في أوساط الشباب بحيث طغت على ذهنيات هؤلاء بمختلف معطياتهم الإجتماعية خاصة فئة الشباب لتتم وبصورة يومية ومتداولة داخل المجتمع الجزائري.

– وعليه فمن خلال عرضنا لمسار الهجرة في الجزائر بعد الإستقلال نؤكد على أن الهجرة الجزائرية إرتبطت تاريخيا بفرنسا الإستعمارية سواء كانت هذه الهجرات تتم بصورة قانونية أو غير قانونية، لأن هؤلاء المهاجرين غير

الشرعيين وإن كانت تدفعهم عوامل ومعطيات إجتماعية و إقتصادية و سياسية و ذهنية و نفسية خاصة بهم وبمجتمعهم، و التي تدفعهم للهجرة نحو فرنسا فإن العامل التاريخي وارد في دفع هؤلاء لتوجيه هجراتهم نحو هذا البلد من زاوية ثلاثة أبعاد تتعلق بالهجرة – إشكالية الإندماج و المهاجرين غير الشرعيين.

و مع بداية العام 2006 قررت وزارة الداخلية الفرنسية تشديد الرقابة على ملفات طالبي تأشيرات الإقامة حيث تم عقد إجتماعات ضمت كل رؤساء المقاطعات الفرنسية الذين لم يحققوا الأهداف المرجوة في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية بحضور مدراء القنصليات الأجنبية بفرنسا وهذا لدراسة وتشخيص ظاهر الهجرة غير الشرعية وشبكات الهجرة غير الشرعية التي تنشط داخل فرنسا.

– وقد أوضح وزير الداخلية الفرنسي بريس مورتفو في حوار له مع جريدة لوفيغارو الفرنسية أن تأشيرات الإقامة على المدى القصير التي يستفيد منها المهاجرون الأجانب أصبحت تثير قلق الحكومة الفرنسية، كونها فتحت المجال للعديد من المهاجرين الذين إستفادوا منها من البقاء في فرنسا بعد انتهاء مدة الإقامة المحددة فيها وأكد في هذا الشأن بريس مورتفو أنه يجب توخي الحذر وتشديد الرقابة على ملفات طالبي التأشيرات للدخول إلى التراب الفرنسي حتى لا تتحول هذه التأشيرات إلى تأشيرات خاصة بالمقيمين غير الشرعيين وأوضح أيضا مورتفور المعروف بعدائه للأجانب والمهاجرين أن فرنسا لن تتوقف عند هذا الحد بل هناك اجتماعات أخرى سيتم تنظيمها خلال العام 2008 مع وزراء الهجرة لخمس دول أوروبية منها إيطاليا وإسبانيا وألمانيا من اجل توحيد الرؤية حول مخطط العمل لمكافحة الهجرة غير الشرعية وسن قوانين جديدة لمنح تأشيرات دخول أراضي الإتحاد الأوروبي.

– ومن خلال تقييمه نشاط المصالح الأمنية الفرنسية في مكافحة الهجرة غير الشرعية أوضح الوزير أن معدل المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين في فرنسا بدأ يتقلص من سنة إلى أخرى وأنه في إطار مكافحة الظاهرة تمكنت الحكومة الفرنسية منذ العام 2007 إلى 2009 حوالي 106 ألف مهاجر غير شرعي مطرود خارج فرنسا من

مختلف الجنسيات في المقابل تم طرد 25500 مهاجر بداية العام 2008 وهذا بعد دخول مصالح الأمن الفرنسية في حرب ضد مزوري جوازات السفر وشبكات الهجرة غير الشرعية.

– وفيما يتعلق بطلبات اللجوء السياسي التي سجلتها فرنسا خلال السنوات الأخيرة أوضح وزير الداخلية الفرنسية بأن هذه الطلبات عرفت منحنى تصاعدي بأعلى مستوى للدول الأوروبية وبخاصة فرنسا حيث تحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية وكندا فيما يخص عدد الطلبات التي تستلمها بصفة دورية، حيث قدر عدد طلبات اللجوء السياسي لدى الحكومة الفرنسية العام 2007 حوالي 47689 طلب ليرتفع العام 2009 بنسبة 8% حيث تم رفع المدة المحددة لدراسة الطلبات إلى 9 أشهر من أجل التمييز بين طلبات اللجوء السياسي لأسباب قهرية وأمنية وبين الطلبات التي تستغل من اجل الحصول على شهادة الإقامة.

–

الفصل الرابع

الهجرة غير الشرعية للشباب داخل المجتمع الجزائري

عندما نستقرأ معطيات الوضع الخاصة بالمجتمع الجزائري1986إلى 1999 فإننا نعود مباشرة إلى أزمة تسجل حضورها في ذاكرة كل واحد منا , أزمة ضربت المجتمع والاقتصاد والثقافة والأمن واستهدفت المواطنين والمثقفين إنها الأزمة التي سميت أزمة العشرية السوداء.

إن أزمة التطرف الديني وارتباطه بالعنف داخل المجتمع الجزائري طيلة عشرة سنوات ساهمت في تقويتها وتصعيدها عدة معطيات وعوامل موضوعية خالصة متعلقة بالمجتمع الجزائري وأخرى ذاتية متعلقة بمبادئ وأفكار واتجاهات هذه الفئة المتطرفة.

ومع أن المجتمع الجزائري خرج من هذه الأزمة نهاية العام2000 إلا أن آثار العنف الجسدي والنفسي الذي خلفه العنف المتطرف ما يزال يستعرض مظاهره إلى اليوم، يقابل هذا كله أن داخل المجتمع الجزائري ما تزال ظواهر وممارسات أخرى تستعرض قيمها واتجاهاتها بشكل قوي وبارز وتؤكد على أن المجتمع الجزائري مجتمع ما يزال بعيدا كل البعد في التعاطي مع ما يبرز داخله من قيم وممارسات ومشاكل هي في الأساس عوامل تصب مباشرة في لا نظامية هذا المجتمع.

والهجرة غير الشرعية للشباب هي واحدة من الظواهر التي أصبحت هاجسا مرافقا ليوميات الجزائريين وطغت على ذهنيات الشباب الجزائري الذي استبطنها كفكرة وفعل ممارس. **فما هي العوامل الذاتية والموضوعية المتعلقة بنظم المجتمع وقيم الأشخاص التي تساهم في سلوك الهجرة غير الشرعية أو الحرقة عند الشباب الجزائري؟**

أسباب وعوامل الهجرة الغير شرعية عند الشباب الجزائري؟

مقاربة سوسيولوجية للأزمة الجزائرية 1986– 1998:

إن إدراجنا للأزمة الجزائرية بين 1986- 1998 في سياق الدراسة الاجتماعية التي تقوم بها حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية عند الشباب ليس إدراجا تلقائيا أو تعسفيا أو سعيا منا لملىء بطن الأطروحة حتى تضاعف حجمها وذلك مقصد تجنباه قدر الإمكان في بحثنا. بل إننا أدرجنا الأزمة الجزائرية بين 1986-1998 لأنها محطة حاسمة ظهرت خلالها داخل المجتمع الجزائري كل المؤشرات الدالة على أن هذا المجتمع سوف يدخل

حالة أزمة مجتمع تأكدت مباشرة مع سنة 1988 وهو تاريخ ظهور أقوى حركات الرفض الاجتماعي في الجزائر المستقلة منذ العام 1962 أي بعد 26 سنة كتجربة ديمقراطية داخل هذا المجتمع.

هذه التجربة الديمقراطية تبناها حزب الجبهة صانعة الاستقلال كتوجه أحادي للممارسة السياسية على جميع المستويات، هذه الأحادية فتحت إشكالية غياب تعددية حزبية ووجود حركات اجتماعية وتنظيمات سياسية من شأنها تأكيد التعددية و دوران النخب في العملية السياسية.والدولة باعتمادها سياسة الحزب الواحد من خلال احتكار الجبهة العملية السياسية انطلاقا من الشرعية الثورية وعلى جميع المستويات، فإن هذا التوجه الأحادي أغلق الباب أمام وجود أحزاب سياسية وحركات اجتماعية ناشطة كتعددية سياسية تتيح فرصة استقطاب الأفراد تحت تنظيمها انطلاقا من توجهاتهم ومبادئهم وهذا يسمح بدوران النخب السياسية لتأكيد الديمقراطية ليس كتوجه نظري شكلي بل كممارسة فعلية تتيح للأفراد مجالا أوسع لإبداء الرأي والتوجه حتى يمكن الحديث عن وجود مجتمع مدني يتأسس انطلاقا من القناعات العامة وليس من منطلق مرجعيات دينية أو ثورية تاريخية.

هذا الاتجاه للحزب الواحد واحتكار السلطة قد أوجد غياب الإرادة العامة للأفراد في منع القرار وهذا ما بدأت مؤشرات الوضع تؤكد بدخول هذا المجتمع في أزمة وليدة مطلب للتغيير نابع من المجتمع، حيث وجد الأفراد أنفسهم مبعدين عن العملية السياسية وفي حاجة إلى تأطير فعلهم السياسي داخل تنظيم سياسي واجتماعي يستطيع التعبير عن قناعاتهم وإشراك هؤلاء كقوة فاعلة في النظام لأن (20) عشرين سنة من الممارسة السياسية كانت كفيلة بخلق فراغ سياسي لإرادة الأفراد وخياراتهم العامة.

هذا المطلب للتغيير تأكد مباشرة في أكتوبر 1988 في صورة غليان جماهيري كبير وعنيف بسلسلة من المظاهرات عبر من خلالها الشعب عن مشاكله خاصة فئة الشباب التي كانت الفئة الكاسحة في هذه المظاهرات من شباب متعلم وآخر يعاني البطالة والتهميش، حيث أخذت هذه الفئات المتظاهرة في تحطيم المنشآت العامة وإضرام النيران

وسط الشوارع ورشق قوات الأمن بالحجارة والهتاف بشعارات تبرز قهر النظام وتهميشه وسلطويته معانات الشباب وحالة الكبت الرهيب الذي يعيشونه.

فانتشار البطالة والفقر خاصة وسط الشباب والشباب المتعلم، وأزمات السكن واكتساح ظاهرة الأحياء العشوائية، ومشاكل البيروقراطية والرشوة، ونهب المال العام للدولة، والاستناد لمعايير الوساطة والبيسطو في المعاملات الإدارية، والتوظيف من منطلق الوساطة بدل معايير الكفاءة العلمية والمهنية... الخ. هذا كله أكد حقيقة أن هناك خلل حقيقي على مستوى البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع الجزائري.

كل هذا ولد الشعور بالتفاوتات الإجتماعية لدى الشعب، خاصة فئة الشباب الذي عرف فراغا اجتماعيا وسياسيا رهيبا استطاع المسجد احتواءه باعتباره أي المسجد أصبح فضاء هؤلاء الوحيد ومرجعهم الرسمي، بحيث اهتم الخطاب الديني بأدلجة هؤلاء الشباب المحبط وفق معاييره ومبادئه وهذا بإبراز النظام على أنه فاسد وقهري وقيود التي وأن أهل النظام كفار والإسلام هو نظام الدولة والكفيل بخلاص الشباب والمجتمع من أزماته.

تأكدت قوة الخطاب الإسلاموي مباشرة في انتخابات 1991 كشكل للممارسة السياسية من وجهة التعددية التي كانت تعددية مفتعلة في الشكل وليس الواقع، فنتجت الجبهة الإسلامية في الانتخابات التي حققت تعبئة بشرية وشبابية كبيرة ارتكزت عليها محققة هذا الانتصار السياسي الذي قمعته السلطة العسكرية التي قامت بحل الجبهة الإسلامية، وسجن ممثليها، وقمع حركاتها داخل المجتمع (مساجد- جامعات- مدارس...الخ). وأمام هذا الوضع اتخذت الجبهة الإسلامية مرجعية دينية متطرفة نبتت أسلوب العنف والسلاح بعد تم توقيف نشاطها وفق قرار 1992/02/09.

تبنت الجبهة أسلوب العنف والقتل باستهداف النظام ورجاله وعرفت الجبهة المسلحة دعما كبيرا في صفوفها وبدأ هذا المجتمع يدخل في حالة آنوميا حقيقية بحيث وعلى مدار عشر سنوات استطاعت الجماعات

المتطرفة التأثير في هذا المجتمع أفراد ومؤسسات وهذا باستهداف الكل بتفكير الكل لتوجد أزمة التطرف مجتمعا محطم على مستوى كل بناه القاعدية، وهي الأزمة التي اصطلح على تسميتها بالعشرية السوداء. **سياسيا** خلفت الأزمة نظاما سياسيا عاجز على تفعيل أطره وقراراته خاصة مسألة تصفية رجال الدولة والناشطين السياسيين والفاعلين في السلطات العليا، بحيث دخلت الجزائر ضمن القائمة السوداء للدول التي تعرف أزمات سياسية أمنية حادة، وتم سحب سفارات الدول الأجنبية بالجزائر، صاحب هذا كله عجز الدولة في إيجاد ميكانيزمات فعالة لتقوية أداءاتها السياسية وإعادة رسم معالم النظام السياسي الذي أصبح شاغرا وعقيما وبلا جدوى أمام انفلات أمني رهيب ومخيف.

اقتصاديا تركت الأزمة وراءها اقتصادا محطما عن آخره جاءت خسائره مهولة خاصة باستهداف وتحطيم المنشآت القاعدية مثل تفجير المطارات والسفارات،والمقرات الحكومية، وحرق المصانع والمدارس والثانويات، وترحيل السكان من مناطقهم الزراعية خاصة سكان الريف. وبالتالي أوجدت الأزمة اقتصادا مشلولا ومنهارا لم يسبق له مثيل في الخسائر المادية والبشرية من خلال استهداف الموظفين (معلمين- أساتذة- أطباء- قضاة...).

اجتماعيا جاء التأثير قويا وجاءت المخلفات مؤلمة من خلال حجم الضحايا والقتلى الذين استهدفتهم الجماعات المسلحة بأبشع الوسائل والطرق فتركت وراءها عائلات مشردة ومحطمة، وقتلى بعشرات الآلاف، والمعاقين، و المشردين، واليتامى والمفقودين، والأقوى من ذلك خلفت وراءها مرضى نفسيا من جراء أعمال العنف والذبح والمجازر الجماعية وكذلك تهجر العائلات من مناطقها من الريف خاصة. وبالتالي أوجدت هذه الأزمة مجتمعا مختل في روابطه الاجتماعية، يملئه القلق والخوف والشتات، و الرهاب الاجتماعي بكل صوره.

ثقافيا أوجدت الأزمة الأمنية مجتمعا مشلولا في فعله الثقافي، خاصة من خلال سياسة الاغتيالات التي طالت المفكرين والباحثين ورجال الصحافة والإعلام. أي استهداف المثقف، بحيث أوجدت الأزمة فراغا ثقافيا كبيرا

حيث تم إلغاء كل التظاهرات والتجمعات الفكرية والثقافية ما ساهم في تثبيط الفعل الثقافي و شله قرابة العشر سنوات.

قدمنا هذه القراءة المختصرة حول العشرية السوداء لنبين أن المجتمع الذي لا يصنع قراراته انطلاقا من الإرادة العامة فإن هذا المجتمع سوف يتجه لا محالة نحو السقوط في أزمة لانظام عميقة تفقد من خلالها المعايير نسقيتها لتعم هذا المجتمع كل صور الفوضى والانحراف والتحطيم.

الأزمة الجزائرية لم تولد من الصدفة بل ساهمت في بروزها عوامل ومعطيات اجتماعية واقتصادية وسياسية ودينية وثقافية متعلقة بهذا المجتمع وهي معطيات كرست مبدأ المفارقات والإقصاء ومبدأ الاغتراب للأفراد داخل المجتمع الذي يعيشون فيه خاصة فئة الشباب.

ومع بداية دخول هذا المجتمع في حالة من الانفراج الأمني وبداية توضح صورة الاستقرار السياسي والاجتماعي الأمي داخله تنامت بالموازاة مع هذا كله سلوكات وممارسات إنحرافية كاللصوصية والسرقات والمتاجرة في بالمخدرات والجنايات وتزوير الأموال وأعمق صور هذا التصعيد الإنحرافي للشباب فعل الهجرة غير الشرعية الذي أصبح ليس تصورا ذهنيا بل معتقد يخلص له هؤلاء بكل صور العبادة والتطبيق.

وعليه جاءت دراستنا لتبحث في دور المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ساهمت بالأمس في صعود الجماعات المسلحة المتطرفة ودورها أي هده العوامل اليوم في تبني الشباب لسلوك الهجرة غير الشرعية كصورة أخرى من صور الرفض والشعور بالمفارقات والاغتراب للشباب وتبني الحرقة سلوكا بديلا على غرار التطرف.

المعطيات السوسيومهنية الخاصة بالحراقة المبحوثين:

المبحوث الأول: (الحراق) السيد نور الدين لديه مستوى بكالوريا، مواليد 18-05-1972 وهو شاب أعزب 38 سنة قام بسلوك الهجرة غير الشرعية أربع مرات متتالية بين 2003- 2005 بعد فشل مساعيه القانونية للحصول على التأشيرة، وهو منذ 2009 موظف بدرجة عون أمن ويعيش في سكن مستأجر ومع والديه وثلاثة

من إخوته، وهو اليوم ملتزم بهذه التفكير في الهجرة ما دام قد استقر مهنيا ولديه مشروع زواج قيد التحضير ويأمل في الحصول على سكن.

المبحوث الثاني: (الحراق) السيد ب.بن عمر 354 سنة من مواليد 1995 ولديه مستوى التاسعة متوسطة ويعمل حلاق وهو شاب أعزب، قام بسلوك الهجرة غير الشرعية العام 2001 وفشل ونجح العام 2002 ليستقر سنتين وتم طرده أواخر العام 2004، ما يزال يمارس مهنة الحلاقة، وقد قام بسلوك الحرقة بعد فشل مساعيه في الحصول على التأشيرة القانونية وهو يعيش في سكن خاص بالوالدين واسع وأكد لنا بن عمر أنه إذا تزوج لن يفكر في الهجرة ثانية أما مادام أعزب فلن يفلت أي فرصة تتاح له للهجرة مرة أخرى.

المبحوث الثالث: (الحراق) السيدة ز، فضيلة من مواليد 12-08-1973 مطلقة منذ العام 1999، دون مستوى تعليمي قامت بسلوك الهجرة غير الشرعية نهاية العام 2001 ونجحت في الاستقرار بفرنسا وبقيت 5 سنوات ليتم تسوية وضعيتها بعد زواجها من مغربي ودخلت أرض الوطن العام 2006 وهي ترى أن تجربة الطلاق كانت سببا في هجرتها لأنها طلقت من قبل أهلها بسبب مفاهيم الشرفة والزناتة هي اليوم تأكد أن الهجرة قد أفادتها وقد أخذت معها ابنها من زوجها الأول أمين وهو مستقر بفرنسا منذ 2008 وليها ابنه من زوجها المغربي الذي تزوجته لتسوية وضعيتها ثم طلقها. لتتزوج مرة ثالثة وتنجب طفلا وهي مقيمة بمرسيليا الفرنسية.

المبحوث الرابع: (الحراق) السيد م. دحو من مواليد 1973، ويعمل في مهن مختلفة أي عامل يومي، غير متعلم قام بسلوك الهجرة غير الشرعية بين 2001-2002-2003 وفشلت كل محاولاته، لم يقدم ملفا قانونيا لطلب التأشيرة، تزوج العام 2004 وهو اليوم يؤكد على أن الزواج قد جعله أكثر التزاما ونضجا في أفكاره ومساعيه وهو أب لطفلين ويشعر بكامل المسؤولية تجاه عائلته يقول أنه لا يفكر في الهجرة مطلقا.

المبحوث الخامس: (الحراق) السيد ر.العيد من مواليد 1968 وهو عامل يوم قام بسلوك الهجرة غير الشرعية بين 2001-2002-2003 تزوج وطلق زوجته العام 2001 وله معها ابنه وزوجته المطلقة من أصوله، وقام

بالهجرة غير الشرعية مع المبحوث م.دحو بين 2001-2002-2003 وفشلت كل محاولاته وأعاد الزواج العام 2005 ولديه بنت وولد وهو يشعر بأنه ملتزم ولا يفكر في الهجرة بل يسعى للحصول على سكن من أجل أسرته.

المبحوث السادس: (الحراق) ر.محمد من مواليد 1988 وهو عازب، المهنة أعمال حرة، لديه مستوى التاسعة متوسط يعيش في سكن خاص بوالديه، الأب موظف لدى الدولة، قام بالهجرة غير الشرعية سنة 2007-2008-2009 ويؤكد محمد على سعيه المتواصل للهجرة بحيث قدم مرات عديدة الملف القانوني لطلب التأشيرة وقوبل بالرفض ويرى أن الهجرة هي حلمه الأول لتحقيق طموحاته.

المبحوث السابع: (الحراق) من مواليد 1986 وهو شاب أعزب، مهنته أعمال مختلفة، مستواه التعليمي التاسعة متوسط يعيش في سكن خاص بوالديه، الأب موظف لدى الدولة ، قام بمحاولات عديدة للهجرة نحو إسبانيا من 2006 حتى 2009 وفشلت كل محاولاته، لم يقدم ملف قانونيا لطلب التأشيرة، وصل به الحد إلى سرقة درجات نارية وبيعها لدفع تكاليف المغادرة ما يزال متمسكا برغبته في الهجرة عند أول فرصة تتاح له.

المبحوث الثامن: وهو الشاب إبراهيم أخ المبحوث نور الدين وهو من مواليد 1989 لديه مستوى التاسعة متوسط، هو يعمل في أعمال مختلفة، قام بالهجرة غير الشرعية مرتين العام 2008 والعام 2009 وفشلت محاولاته وأكد لنا أنه مستعد للمغامرة مرة ثانية والهجرة نحو إسبانيا.

المبحوث التاسع: (الحراق) السيد جمال من مواليد 1978، شاب أعزب مهنته أعمال حرة لديه مستوى أولى ثانوي، يعيش في سكن خاص بوالديه قام بسلوك الهجرة غير الشرعية العام 2004-2005 وفشل في محاولته ولم يقدم ملف طلب التأشيرة قانونيا تزوج العام 2006 وهو اليوم لا يفكر مطلقا في الهجرة حتى ولو بصورة قانونية لأنه أكد أن الزواج حقق له الاستقرار والسكينة على حد قوله.

المبحوث العاشر: (الحراق): السيد ل.نور الدين من مواليد 1976 شاب أعزب سادسة ابتدائي، قام بسلوك الهجرة غير الشرعية مع المبحوث م.دحو و ر.العيد 2001-2002 ونجح في المرة الثانية في العبور إلى الأراضي الإسبانية، ليستقر ويسوي وضعية مع العام 2007 وهو يعمل هناك بأرض فلاحية ومؤمن اجتماعيا وبراتب جيد، يقول نور الدين إن الهجرة تمثل الحل الأمثل بالنسبة لأصحاب الإرادة والراغبين في تحقيق النجاح العملي

المبحوث الحادي عشر: الحراق: السيد عبد المجيد من مواليد 1975 شاب أعزب يعمل في نقل السلع والبضائع يعيش في سكن خاص بوالديه ولديه مستوى بكالوريا قام بسلوك الهجرة غير الشرعية العام 2002-2003-2004 وفشلت كل محاولاته وتزوج نهاية العام 2006 وهو أب لطفلين ويرى عبد المجيد أن الزواج وتكوين أسرة يساهم في اتزان الشخص والتزامه وشعوره بالمسؤولية وهو ضد مسألة الهجرة كلية كما يقول تلك أفكار طيش الشباب"

المبحوث الثاني عشر: (الحراق) السيد ب-نصر الدين من مواليد 1985 لديه مستوى التاسعة متوسط، وهو عازب يعيش في سكن خاص بوالديه مهنته: أعمال حرة قام بسلوك الهجرة غير الشرعية العام 2008-2009 وفشلت كل محاولاته ولم يقدم ملفا قانونيا لطلب التأشيرة وأكد لنا نصر الدين أن الهجرة هي خالصة من واقعه المعاش ولن يرتاح حتى يجد نفسه كما يقوما اسبانيا أو فرنسا".

المبحوث الثالث عشر: (الحراق) السيد ك.عبد القادر من مواليد 1984 له مستوى الثانية ثانوي يعمل في أعمال حرة يسكن في سكن خاص بوالديه، قام بسلوك الهجرة غير الشرعية العام 2007-2008 وفشلت محاولاته ولم يقدم ملفا قانونيا لطلب التأشيرة وتزوج العام 2009 وهو أب لطفل ويرى عبد القادر أنه لو لم يتزوج وينجب هذا الطفل لكان ما يزال يجري وراء الهجرة إلى إسبانيا أو فرنسا أو إيطاليا.

المبحوث الرابع عشر: الحراق السيد العوني من مواليد 1988 له مستوى التاسعة متوسط، يعمل في مهن حرة، يسكن في سكن خاص بوالديه، قام بسلوك الهجرة غير الشرعية العام 2009 ووصل إلى إسبانيا وتم طرده من قبل

السلطات الإسبانية.العوني صرح لنا أنه بقي شهر وسبعة أيام في معتقل الحجز بإسبانيا وكان أمله الوحيد رؤية أمه وهو اليوم يقول "أعيش كل حياتي فقيرا ولن أفكر في الهجرة"

المبحوث الخامس عشر:

(الحراق) السيد البشير من مواليد 1976، شاب أعزب، مهنته حلاق، يعيش مع عائلته في سكن خاص، لديه مستوى التاسعة متوسط- قام بسلوك الهجرة غير الشرعية مرتين 2007-2008 وفشلت محاولاته وهو اليوم ما يزال يمارس مهنة الحلاقة ويقول مازلت انتظر فرصة أخرى للهجرة وفي حال تزوجت يقول "أقسم إنني سوف أرضى بنصيبي وأهتم بأسرتي" وألتزم مع المرأة التي سوف أقاسمها وتقاسمني حياتي".

المبحوث السادس عشر: (الحراق) السيد ب.قادة من مواليد 1979 أعزب مستواه التعليمي السابعة متوسط مهنته أعمال حرة، يسكن في سكن عائلته الخاص قام بسلوك الهجرة غير الشرعية العام 2007-2008 وفشلت محاولته وقد أكد لنا قادة أن هذه التجربة أصبحت من الماضي وهو اليوم متزوج ويشعر بأنه ملتزم مع عائلته.

العينة المبحوثة الثانية: نشر إلا أننا لم نأخذ بعين الاعتبار المعطيات السوسيومهنية الخاصة بالطلبة العشرين المبحوثين لأن ركزنا فقط على استشارة آراء وتوجهات هؤلاء الطلبة المبحوثين حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري وهذا لقياس الاتجاه العام الذي يدلي به المهاجرين غير الشرعيين الذين أقمت عليهم الدراسة.

العوامل السياسية:

ضبط المفاهيم:

الهجرة غير الشرعية:

الهجرة غير الشرعية أو غير القانونية أو غير النظامية هي دخول الأشخاص لبلد ما بدون وجود الوثائق القانونية لعملية الدخول إلى المنطقة الوافدين إليها و تشمل الهجرة غير الشرعية

-الأشخاص الذين يدخلون دول الإستقبال بطريقة غير قانونية و لا يسوون وضعهم القانوني.

-الأشخاص الذين يدخلون دول الإستقبال بطريقة قانونية و يبقون هناك بعد إنتهاء مدة الإقامة القانونية.

-الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة قانونية خلال إقامة مسموح بها .

-الأشخاص الذين يشغلون منصبا دون المنصوص عليه في عقد العمل.(www.eljazeera.net).

– ظاهرة الحرقة: كلمة حرقة بتفخيم القاف بثلاثة نقاط وهو حرف نطق عامي هي الكلمة الدارجة التي تقابل ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو غير القانونية. والحراق هو الفاعل لسلوك الحرقة. و فعل حرق أي تجاوز و تعدى الأطر القانونية للحصول على تأشيرة الهجرة، و الحراقة هم المهاجرون غير الشرعيين. فالحرقة هي اختراق وتجاوز الأطر الوضعية والقوانين الضابطة لعمليات الهجرة وبالتالي الخروج عن القانون.

– وفي العامية فإن كلمة حراق ومحروق لها دلالة السمعة السيئة بالنسبة للموصوف بها فيقال شخص – محروق عند الدولة – أي له سجل سيء وسوابق عدلية تعبر عن كونه متابع قضائيا أو منحرف.

– وعليه فالحراق كلمة تقابل الفاعل أو الشخص الفرد المهاجر بطريقة غير شرعية والحرقة هي السلوك الذي يقابل فعل الهجرة غير الشرعية وهو الظاهرة الاجتماعية فالحرقة والحراق (**الحرقة والحراق**) – (**المهاجر والهجرة غير الشرعية**) يشكلان بعدي الظاهرة ومؤشراتها.

– الوعي السياسي: يقصد بالوعي السياسي درجة الإرتباط الناضج للأفراد بالمجتمع والنظام الذي يحكمهم. ويتأسس الوعي السياسي من خلال ثقافة التحزب وتشكيل الحركات والجمعيات والنقابات والجماعات الضاغطة ذات الفعل المدني، وكذلك المشاركة الفعالة والواعية لأفراد المجتمع خلال الأداءات العامة مثل الإنتخابات –

التجمعات والخطب السياسية...الخ. حيث يشكل الوعي السياسي أداة تكرس قيام مجتمع مدني بمعناه التصوري والممارس.

المجتمع المدني: يعتبر **أنطونيو غرامشي** عالم الإجتماع الإيطالي أول الباحثين الإجتماعيين الذي صاغوا مفهوم المجتمع المدني هو مجتمع يتحدد من خلال دوران النخب في العملية التمثيلية للسلطة. و هو مجتمع يحقق أهدافه وغاياته بالضغط والمطالبة، حيث هناك وعي إجتماعي وسياسي ناضج للأفراد حول مسألة الحق والواجب وتكريس مبدأ القانون الوضعي، والعدالة الإجتماعية. وأعمق التحليلات الإجتماعية للمجتمع المدني موجودة في أعمال **جيتانو موسكا** و **أنطونيو غرامشي**.

الاغتراب: وهو الحالة الذهنية والنفسية والجسدية التي تعبر عن حالة الإنفصال الذي يعشه الأفراد مع القيم السائدة في مجتمعهم، والتي يراها معاكسة لأهدافه وتصوراته. بحيث يعبر الإغتراب عن حالة من اللاتناسق بين الأفراد والجماعات مع قيم المجتمع. و هذا الإغتراب يتأكد من خلال الشعور بعدم إمتلاك القدرة إجتماعيا، وعجز الفرد عن تأكيد ذاته وشخصيته وتبني هذا الفرد أو هذه الجماعة المغتربة قيما غير إجتماعية وبالتالي إنعزال هذا الفرد أو هذه الجماعة لشعورهم بعدم الانتماء، وبالتالي الشعور باغتراب الذات و المواقف مثل ما حدث للشباب الجزائر عندما شعر بالمفارقات تبنوا خطابا أيديولوجيا متطرفا وكونوا جماعات مسلحة استباحت من خلال ممارساتها دم المواطن ووصفت الوطن بالجحيم والنظام بالظالم والشعب بالكافر و قياس هذا على الهجرة غير الشرعية.

– الخطاب السجالي النمطي: هو خطاب سياسي أو ممارسة سياسية لنظام حاكم يشمل سلطة من مرجعية تجعله يحتكر العملية السياسية بحيث يعبر الخطاب السجالي النمطي عن مبادئ وقرارات خطية تعاقبت عليها أجيال كثيرة ويميز الخطاب السجالي المجتمع الذي يعتمد الأحادية القطبية في نظام الحكم دون وجود فرصة التعددية الحزبية مثل ما يحدث في الجزائر عندما تستند السلطة الحاكمة على مرجعية تاريخية لجبهة التحرير صانعة

الإستقلال، وعليه فالخطاب السجالي هو خطاب يمثل مصالح فئة على مصالح فئة أخرى وهو أداة تتكرس من خلالها صور الرفض الإجتماعي والشعور بسلطوية النظام وقهره.

– **الأزمة:** يشير مصطلح الأزمة داخل بناء إجتماعي ما إلى وجود حالة من اللانظام مؤكدة أو هي أزمة لها مؤشرات تنبئ بوقوعها والأزمة هي حالة من اللانظام و الأنوميا أو فقدان المعايير بدرجات مختلفة، حيث تعكس الأزمة وجود إما أفكار ثورية في شكل إتجاهات مناهضة للقيم السائدة في المجتمع سعيا نحو التغيير، أو هي أزمة قيم نابعة من تبني الأفراد لتصورات وممارسات خارجة عن القيم المتعارف عليها في المجتمع، والتي تساهم في إضعاف قوة أنساقه مثل شيوع ظاهرة الإنتحار داخل مجتمع ما تسهم في بلورة أزمة إجتماعية على مستوى الأسرة. وكذلك الصراعات اللغوية تولد أزمة هوية ...الخ وعليه فالأزمة نابعة إما من مطلب للتغيير أو اتجاه إنحرافي يستند إلى معايير غير أخلاقية وغير قانونية معاكسة لنظم وقيم المجتمع.

العوامل السياسية ودروها في الهجرة غير الشرعية عند الشباب ؟ :

دخلت الجزائر كدولة وكنظام وكمجتمع منذ العام 1962 وبالضبط عقب مؤتمر طرابلس دخلت على تحديات كبيرة بعد مسيرة نضالية وحركات تحررية طويلة، وكان أكبر تحد واجهه هذا النظام هو إشكالية تأطير فعله السياسي، فقاد العملية السياسية حزب جبهة التحرير الوطنية صانعة (الاستقلال) فاتجهت الدولة إلى تبني نظام الحزب الواحد والناطق باسمها على جميع المستويات.

إن استعراضنا للتوجهات السياسة الكبرى للجزائر بعد الاستقلال هو تأكيدنا على ضرورة التطرق إلى الخيارات التي اعتمدتها الدولة عقب مؤتمر طرابلس من جهة ومن جهة ثانية حتى نكون تاريخيا في سياق الموضوع ما دمنا سوف نطرح دور العامل السياسي في سلوك الهجرة غير الشرعية عند الشباب.

ومع بداية الانفراج للجزائر من أزمتها الأمنية التي عصفت بها طيلة عشرة سنوات تاركة وراءها حالة آنوميا حقيقة فإن هذا الانفراج أعقبه إنفجار من نوع آخر، فالهياكل القاعدية التي حطمتها الجماعات المتطرفة من

مصانع ومؤسسات تعليمية، وشلل في الفعل الثقافي، والتهجير الذي عرفه الريف الجزائري وقياس ذلك كثير و كبير. وسط هذا كله تنامت لتستفحل ممارسات و سلوكات إنحرافية خطيرة مثل: المخدرات، جرائم القتل، الاختلاسات، المحسوبية، الرشوة، العنف الدراسي الخيانة والدعارة...الخ. وأقوى هذه الممارسات فعل الهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري. ومن هنا لا يعرف على الأقل فرد من المجتمع بشاب ترك مجتمعه وعائلته وأحلامه ليركب أمواج الموت في معادلة الانتحار "يا جابت يا خابت"

إن الحقيقة الأكيدة والمؤكدة هي أن الشباب في الجزائر وجد نفسه مبعدا عن العملية السياسية التي ساهمت في نمو حركات الرفض الاجتماعي الذي تؤكده الحركات الاحتجاجية الصاخبة والعنيفة النابعة من مطلب للتغيير الناتج من المجتمع بخروج فئات الشعب متبنية سلوك العنف أساسا للمطالبة، هذه الفئات التي تسعى إلى إشراكها كقوة فاعلة في النظام خاصة فئات الشباب الذي أخذ وجهة ثانية غير التطرف وحمل السلاح لأن هذا سلوك أصبح الشباب يعرف أنه بات كالحفر في الماء.

ومن وجهة نظر ثانية فإن المجتمع الجزائري وبخاصة فئة الشباب قد سقطت فيما يعرف أكاديميا الفراغ السياسي الذي من أسبابه تندي وضآلة مستوى المشاركة السياسية للشباب ومن مختلف الطبقات بحيث يعتمد النظام السياسي الحاكم فئات الشعب في شكل تعبئة بشرية انتخابية وتفشي ثقافة الإدلاء لمجرد الإدلاء لدى المواطن الجزائري.

وفي هذا الإطار طرحنا سؤالا على فئة الشباب الذين قاموا بالهجرة غير الشرعية وطرحنا نفس السؤال على الفئة المبحوثة من شباب ولاية معسكر، بالصيغة هل تمارس الانتخاب؟ وهل تمارسه عن قناعة؟ فإن إجابات المبحوثين خاصة الشباب الذين قاموا بالحرقة فإن 13 شابا من 16 أكدوا أنهم لا يملكون حتى بطاقة الناخب لأن الانتخاب لا يمثل أي شيء بالنسبة لهم بحسب آرائهم واتجاهاتهم حيث يرى المبحوث (ب، بن عمر) أن الانتخاب أصبح أداة لتكريس سياسة الإقصاء والتهميش بقوله: "**أنا لا أنتخب لأنني لست مقتنعا بأداء**

الهيئات المنتخبة. ما ذا فعلت الهيئات التي قبلها سوى خدمة المصلحة الشخصية على حساب الشعب" وقد أكد المبحوث ب – بن عمر على أنه في مدة إقامته غير القانونية لسنتين بمرسيليا الفرنسية أنه التقى أحد المواطنين الفرنسيين الذي قال له حرفيا "الجزائر بلد رائع لكن الشعب والنظام في اتجاهين متعاكسين"

فيما أجاب أحد المبحوثين وهو الحراق (نور الدين) بأن النظام الحاكم نظام يخدم فئة على فئة يخدم أصحاب الكراسي والحقائب الوزارية والحكومية والواقع يبرز ذلك بوضوح فيقول نور الدين "**أنا أحب الوطن خاصة القيم الوطنية لكنني أكره النظام je suis contre le régime**" .

إن الاتجاه الذي أكد عليه المبحوثين (ب. بن عمر الحلاق) و (نور الدين عون الأمن بمؤسسة) أكده أغلب المبحوثين على أن الانتخاب في الجزائر أصبح كما قال المبحوث (م. دحو): "الانتخاب أصبح كصيام الشهر نرتقب هلاله ونكمل عدته وننتظره الموسم القادم" . حيث أكد هؤلاء الشباب على أن الجزائر بلد فيه كل عوامل النجاح لكن النظام والمسئولين يزرعون الحواجز ويثبطون العزم والإرادة ويكرسون قيم الرفض وكره الواقع أكد المبحوث (ب. بن عمر) "**الدولة بسياستها تساهم في كره الشباب لواقعة**" من بين المبحوثين الحراقة هناك السيدة (ز. فضيلة) المقيمة بمرسيليا مدة 10 سنوات بصورة قانونية منها 5 سنوات أولى إقامة غير شرعية، أكدت أنها تنتخب وعن قناعه لمصلحة البلاد ومصلحة الشعب حيث تقول :"**إننا ننتخب لأن الرئيس استطاع أن يقدم أشياء جميلة لبلدنا ومجتمعنا" ومع هذا أكدت أن الشباب في الجزائر مظلوم مستشهدة بإخوتها حيث تقول: "الشباب في الجزائر والشباب في فرنسا لا مجال للمقارنة لأن هناك الشباب له قوة التأثير وهو شباب أكثر اندماجا في قيم المجتمع ومسموعة أفكاره من قبل النظام وهيئاته التي يؤثر فيها و يتأثر به**ا"

إن الاتجاه الذي أكده المبحوثين الحراقة على حقيقة عدم ممارسة الانتخاب أكده نسبيا المبحوثين من الشباب اللذين أكدوا على مسألة التصويت لكن مسألة التصويت عن قناعة ثم فتح قوس فيها على حد آراء

واتجاهات الشباب المبحوثين، على أن النظام الحاكم لا يتيح أي فرص للتغيير بحيث يعطي بعرض كتفيه أمام مطالب الشباب وتوجهاتهم حيث يخيب أمل هؤلاء ليروا الواقع جحيما مرا.

أحد المبحوثين وهو (ف.مراد 29 سنة) شاب جامعي يمارس مهنة التعليم يؤكد على أن الانتخاب ليس المشكلة بل ما يلي الانتخاب "**أنا أنتخب وعن قناعة ولكن ليس معنى هذا أنني راض على الوضعية التي يعيشها الشباب الجزائري، لأنه يكفيني ما يحصل للشباب داخل المحيط الذي أعيش فيه لأدرك مرارة الوضع للشباب بخاصة الشباب المتعلم والملتزم اتجاه الوطن والمجتمع**".

من جهة أخرى وجدت فئات المجتمع نفسها مبعدة تماما عن الفعل السياسي من أفراد ومثقفين وشباب متعلم... الخ. هذا كله ساهم في نمو حركات الرفض السياسي في صورة حركات الاحتجاجات التي تعتمد سلوك العنف والتحطيم أسلوب لمطالبها. سواء كانت ذات مرجعية دينية أو ذات مرجعية بربرية أو أنها مجرد حركات اجتماعية شبابية تحتج لوضعها المعاش، أو حقيقة هذا كله تؤكده مسلمة أن الطبقة الوسطى داخل المجتمع الجزائري تمثل الأغلبية الساحقة من المجتمع الجزائري، والتي أصبحت واعية أكثر بواقعها وأصبحت تدرك جيدا من أين يأخذ رأس الإبرة، هذه الفئة أصبحت تعرف أنها لا تمثل سوى أداة تعبوية وواجهة بالنسبة للهيئة الحاكمة.

إن هذا الوضع الاحتجاجي لفئات المجتمع عامة وفئة الشباب خاصة ساهمت في نموه القيم التي بات النظام السياسي يؤمن بها، وهي قيم تستند على معايير الولاء السياسي وتغيب معايير الكفاءة والمشاركة الفعلية الحرة فتأتي بذلك هذه العوامل مجتمعة لتشكل قاعدة خصبة تقوم وفقها الحركات الرافضة والممارسات التي تتيح للشباب فرصة الشعور بأنه حر ليتبنى هؤلاء الشباب سلوك الهجرة غير الشرعية مبدأ يعزز لديهم الشعور بضرورة تغيير أوضاعهم، هذا الشعور تقويه خطابات تذكر الشباب بحقوقهم ووضعيتهم السيئة هذه الخطابات يمدها الواقع المعاش الذي أصبح عند هؤلاء "واقعا مرا يستحيل العيش فيه".

إن هذا الوضع للشباب يعبر عنه السيد **محمد زيان** في مقال نشره على شبكة الانترنيت حيث يقول "**من المسؤول عن هذا للأسف لا نجد في الجزائر أي مبادرة لفهم هذه الشريحة التي أدار لها المسؤولين ظهورهم فوجدوا أنفسهم في موضع حرج في كذا مرة، خاصة في الانتخاب والإقبال الضعيف عليها أو التعبير عن الرفض عن طريق الانتخاب بأوراق ممزقة وأظرفة فارغة كرسالة مباشرة على يعيشون في بلد تنعم فيه أقلية بحياة رغيدة وعقارات نفوذ و أكثرية ساحقة تعاني ظروفا معيشية قاهرة**" (**www.ahewar.org.debat/show.art.asp**)

– نسجل من وجهة نظر ثانية ضآلة مستوى المشاركة السياسة وخاصة بالنسبة لفئة الشباب ومن مختلف طبقات المجتمع حيث تضعف ثقافة التحزب لدى الشباب والسعي للانضمام بالصورة والمبدأ إلى إحدى التنظيمات الاجتماعية والسياسية للمجتمع المدني، وتشكيل الجمعيات والنقابات وهذا كله يوجد نوعا من الغياب للقرار الشخصي للأفراد على مستوى النظام، الأسرة، المدرسة، المسجد، الحي السكني، العمل...الخ. و هو ما أفرز نوعا من الغليان داخل ذهنيات الشباب الذي أصبح يسخط على النظام الذي يصفه بالسلطوي والهاضم لحقوق الناس خاصة الشباب.

– طرحنا سؤلا حول إن كنت منظما إلى إحدى تنظيمات المجتمع المدني؟ أو هل أنت ناشط فيها سواء أحزاب أو جمعيات أو نقابات؟، وفيما يتعلق بالشباب المبحوثين الحراقة فقد أكد المبحوثين كلهم أنهم لا ينشطون في أي من هذه التنظيمات حتى الفئات المبحوثة من الشباب خاصة فئة الطلبة الذين أكدوا أنهم لا ينشطون حتى داخل التنظيمات الطلابية حيث يرى المبحوثين الحراقة أن التنظيمات السياسية والجمعيات والتنظيمات الحرة وهنا تحفظ على كلمة حرة هي تنظيمات لا تقوم على ضوابط موضوعية عقلانية كما أكد ذلك المبحوث (ب. بن عمر) "**إن السياسة فتحت التعددية شكلا وواجهة فقط فكل هذه الأحزاب والتنظيمات في الواجهة تعددية وفي الجوهر موالية للنظام ولا تخدم سوى مصالحها**".

– كما أكدت إحدى الطالبات بقسم العلوم السياسة على أن "**الشباب الجزائري أصبح يعرف جيدا أن شيوع ثقافة الإقصاء والتهميش سببها لا مصداقية النظام والهيئات والتنظيمات الناشطة تحته وبالتالي فالشباب لا يؤمن بمسعى أن ينشط داخل إحدى هذه التمثيلات لأنها لا تمثل قناعة تستعمل كأداة للضغط والمطالبة**".

– إن الوضع المتأزم والمتصاعد لحركات الرفض السياسي والتشكيك في قدرة النظام على استيعاب مشاكل وطموحات هؤلاء الشباب عبرت عنه احتجاجات فيفرى المنصرم وبامتياز عندما خرجت فئات المجتمع التي في أغلبها شباب بطال ومتعلم من خلال شعارات منها ما سقط على مسامعي "**نركب البوطي وما نقعدش هنا نفوطي والآخر في البانكا في الدراهم يبوطي**(الإختلاسات)". هذا الغليان الاحتجاجي للشباب الذي تبنى خطاب ذو مرجعية عنيفة يؤكد أن التاريخ يعيد نفسه عندما خرج الشباب في أحداث أكتوبر من العام 1988 تحت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بشعار "**قال الله قال الرسول لا ميثاق لا دستور**" واليوم كانت المسيرة مناهضة للنظام بأن النظام ظالم والشباب مظلوم الحرقة هي الحل والخلاص، فجاءت الاحتجاجات أكثر عنفا قادها شباب بطال وخريجي الجامعات وطلبة المدارس و الثانويات والجامعات ذكورا وإناثا والنساء، وأخذوا يهتفون ويرمون رجال الأمن بالحجارة وحرق المحلات، وتحطيم المنشآت العمومية، والهتاف بالفساد وانحلال القيم، وشيوع القهر وأن الحل هو الاهتمام بالشباب، وأن الحرقة هي بديل الإرهاب والتسلح والصعود للجبل.

– من وجهة نظر شخصية فإن القراءة الموضوعية لهذه الحركات الاحتجاجية يؤكد على أن المجتمع الجزائري ما يزال بعيدا كل البعد عن مساعي المجتمع المدني الحقيقي، مادامت مطالبه يؤكدها أسلوب العنف والتحطيم في حين يؤكد عالم الاجتماع **أنطونيو غرامشي** على أن المجتمع المدني مجتمع له إرادة يستمدها من صنع قراراته والسعي وراء أهدافه بأسلوب الضغط والمطالبة، وهو مجتمع له حسن الشعور بثنائية الحق والواجب. و عليه طرحنا سؤالا حول ما هي في رأيك أسباب المسيرات الاحتجاجية الأخيرة؟، أكد أغلب المبحوثين سواء فئة الشباب الحراقة أو

الفئة المبحوثة من الشباب على أن هذه الاحتجاجات تم رفعها لأنها تعبر عن الظلم والقهر الكامن داخل هذا المجتمع لأن الضغط يولد الإنفجار.

وقد أكد هذا المبحوث (الحراق) (نور الدين) قائلا "**الشباب اليوم لم يصبح لديه أي خيار آخر سوى إثارة الفوضى والشغب لأن الدولة ضربت بالشباب ومطالبهم عرض الحائط وكما رأينا خلال الأحداث تم تخريب أملاك الدولة**".

وكما أكد أحد المبحوثين وهو طالب جامعي أن رسالة المسيرة كانت واضحة وموجهة للدولة والهيئات الحاكمة، وهي احتجاجات شبابية خالصة بعض النظر عن معطيات هؤلاء واختلاف توجهاتهم وأهدافهم وقيمهم المهم هو أنها احتجاجات قام بها الشباب كحل أخير للمطالبة بتحسين الأوضاع.

– هذا الوضع يطرحه المحلل السياسي والاقتصادي "والخبير لدى حلف شمال الأطلسي " **أرسلان شيخاوي** قائلا:" **في داخل الجزائر هناك واقعا اجتماعيا يجب التعاطي معه من قبل أصحاب القرار الذين يخشى عليهم بذل جهد كبير لا يأتي بالكثير بالضرورة" لأن هناك شباب بات التعامل معه الآن جاف جدا**"

ويضيف **أرسلان شيخاوي** بأنه على الدولة أن تتعاط مع ما يعرض من مشاكل لدى الشباب وفهم قيمه وتوجهاته وأفكاره ومبادئه، وعدم اعتبار الشباب في الجزائر وما يحدث له تفردا جزائريا لأن هناك مشكلة جديدة للشباب في فرنسا وإسبانيا، حيث تهاجر الكفاءات نحو الولايات المتحدة الأمريكية سعيا نحو الاعتراف والوضع الاجتماعي الأفضل(**www.ahewar.org.debat/show.art.asp?aide**).

– إن ربط مسألة الهجرة غير الشرعية عند الشباب أو ظاهرة الحرقة بالعوامل السياسية هو أمر يأخذنا للحديث عن مسألة مهمة وغاية في التحليل والفهم وهي مسألة النخبة ودورانها داخل أي نظام سياسي وأي بناء اجتماعي، ذلك أن النخبة لها دور كبير في مرحلة ما في الرفض، التهميش، المطالبة وبالعام المختصر قيام حركات ثورية نابعة من مطلب للتغيير.

وفي هذا السياق يرى عالم الاجتماع والسياسي الإيطالي أحد رواد نظرية الصحوة **فلفريدوا باريتو** وعلى غرار نظيره **جيتانو موسكا** حيث يبرز باريتو في فقرته رقم 2057 من بيان علم الاجتماع العام أن الثورات وحركات الرفض تحدث نتيجة :"**إبطاء في عملية دوران النخب أو سبب ضعف أداءها اتجاه الشعب بحيث تنموا عناصر اجتماعية يسميها المهمشين وهي طبقات دنيا مستعدة لاستخدام مكثف للعنف بتوجيه من قاعدة تمثل تيارا مناهضا للنخبة الموجودة في السلطة.**" (ليلة،علي.2006:51). وبالتالي وتطبيقا على الحالة الجزائرية فإن الدكتور **سليمان الرياشي** في كتابه الأزمة الجزائرية يضع مسألة النخبة في قلب تحليل الأزمة الجزائرية بحيث يؤكد على أن الصيغ التي ينتجها النظام والمجتمع هي صيغ نمطية، وأن الأداء السياسي خطي يحتكر العملية السياسية وإن وجدت التعددية فهي تعددية تابعة لا مستقلة، وإن وجدت نخب فهي ليست نخبا مناهضة بل تعكس التبعية ومثال ذلك أن خطابات مفكرين ومثقفين ورجال الإعلام والسياسة...الخ. كلها خطابات تعبر عن النخبة التابعة.

– إن هذه الوضعية لمسألة النخبة أوجدت نوعا من الفراغ السياسي لدى الشباب الجزائري و الذي وجد نفسه قاب اتجاهين: واقع معاش مرير وصعب، وخطابات مناهضة للسلطة، وبالتالي استطاعت القوى المناهضة خلق خطاب ثوري استطاعت من خلاله تعبئة فئة من الشباب مثل ما حدث مع تصاعد المد الإسلاموي المتطرف عندما استطاع الخطاب الديني استيعاب الشباب و أدلجتهم وفق تصوراته و أصبح يعبر عن طموحات هؤلاء ويمثل مبدأ وتوجها شخصيا لديهم.

– وفي مقال له نشر على شبكة الانترنيت يفسر **لهواري عدي** عالم الاجتماع الجزائري الوضع السياسي في الجزائر بأنه يسير بالمقلوب، ووفق خطة علاجية مستعجلة وآنية، حيث يرى **عدي** أن ما حدث للشباب بالأمس القريب 1989 يحدث له اليوم فبالأمس احتضنه "**الخطاب الإسلاموي le discours islamisme**" المتطرف واليوم يحتضنه الانحراف والهجرة غير الشرعية، حيث يؤكد **لهواري عدي** بأن الديمقراطية لم تكن تطلعا شعبيا لدى

الجزائريين بما أن أغلب الشعب انتخب في صالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ، واليوم مستوى الأداء الانتخابي عن قناعة ارتفع لكن أداءات النظام اتجاه فئات الشعب مخيبة للآمال ومكرسة لصور الإقصاء والتهميش والمحسوبية بخاصة الفئات الشبابية التي صارت مبادئها أهدافها أكثر تعقيدا وتطلبا.

- مجمل القول حول دور العوامل السياسية وعلاقتها بسلوك الحرقة أو الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري هو أن المبحوثين الشباب الدين قاموا بسلوك الحرقة والمبحوثين من فئة الشباب الأخرى قد وضعوا الإشكال القائم حول الحرقة والعوامل السياسية قد وضعوه في الصميم، بحيث أكدوا على أن داخل المجتمع الجزائري هناك حقيقة واحدة وهي أن الشباب الجزائري يعاني من أداءات النظام وقراراته إلى تكرس سياسة التهميش والإقصاء والمحسوبية وسياسة الاستناد على الوسطية بدل الكفاءة.

وقد أكد المبحوثين على أنه ما دام هناك شباب ناقم على النظام ومستعد لاستخدام مكثف للعنف ومصر على إعادة المحاولة للهجرة بصورة غير شرعية عند كل محاولة فاشلة فإننا نستطيع القول بأن الشباب الجزائري يعاني مشكلة الاندماج السياسي الذي يتكرس من خلال وجود مساعي وأهداف وأحلام للشباب حول حياتهم ومستقبلهم يقابلها اصطدام بواقع لا يفرز سوى الحواجز والعراقيل أمام هؤلاء الشباب.

- وخلاصة القول هو أن هناك حقيقة لا يتناطح حولها تيسان وهي أن هناك داخل المجتمع الجزائر خطاب بالمعكوس طرفاه الحكومة والشباب بحيث يصرح الشباب: "نحن لم ولا نرى شيئا من الدولة" لترد الهيئات الحاكمة: "إننا لا ننام بسبب ملفاتكم وقضاياكم" وإن كان ما يقوله الطرفان صحيح إلى حد ما فأي الطرفان على حق إلى حد ما؟

- **العوامل الاجتماعية والإقتصادية**

ضبط المفاهيم:

التغير الإجتماعي:

إنا تأكيدنا على التغير الإجتماعي ليس تأكيدا سطحيا أو جانبيا بل إنه يطرح نفسه كمفهوم و بصورة علائقية مع مسألة الشباب و قيمهم و سلوك الهجرة غير الشرعية، و ذلك بحكم واقع ما نراه من تحول في المجتمع على مستوى التصورات و الممارسات و المواقف سواء الذاتية أو الجمعية الخاصة بأنساق المجتمع إجتماعيا سياسيا إقتصاديا ...الخ، بحيث يشمل التغير الإجتماعي الإضافة لأنساق ما أو تعديلها أو إلغائها جزئيا أو كليا و هذا ينطبق على توجهات الشباب و خياراتهم من مجتمع لأخر مثل العلاقة الشباب و الآباء و الشباب و القناعات السياسية...الخ فكلها نماذج لممارسات يحكمها التغير و التحول.

إن هذا الأمر يفضي بنا إلى القول و التأكيد على أن مفهوم التغير الإجتماعي هو مفهوم مركزي بحيث سوف يوجه تحليلنا و بناءنا لموضوع الدراسة التي نقوم بها حول الشباب و قيمهم و فعل الهجرة غير الشرعية ذلك أن المجتمع بمثابة نهر و قيمه هي المياه الجارية فيه بصورة متجددة و هنا تحضرنا المقولة الشهيرة للفيلسوف اليوناني **هيروقليطس "فالإنسان لا يستحم في النهر الواحد مرتين لأن ماء هذا النهر في تجدد دائم و عليه فإن التغير هو الشيء الثابت في الحياة"**.

-**الشعور بالمفارقات الاجتماعية:** يعبر الشعور بالمفارقات الإجتماعية عن تبني الأفراد لتصورات ذهنية وشعورية وممارساتية تدل على أنهم غير راضين بالوضع الإجتماعي الذي يعيشونه، بحيث يصبح يرى الأفراد أن هناك مفارقات إجتماعية تقف كحجاز أمام أهدافهم وطموحاتهم، لتظهر المفارقات الإجتماعية نتيجة معطيات متعلقة بالنظم الإجتماعية، السياسية، الإقتصادية، الذهنية ...الخ، ما يولد نمو حركات و مواقف مناهضة لهذه المفارقات مثل شعور الشباب المتعلم بالتهميش والإقصاء من قبل الهيئات العليا يخلق لدى هؤلاء مفارقة حول مسألة كفاءتهم العلمية، وحالة اليأس الذي يعيشونه نتيجة العراقيل الإجتماعية التي تواجه أهداف هؤلاء الذين يتبنون قيما إنحرافية مماثلة كسلوك الهجرة غير الشرعية.

– **الممارسات:** الممارسات هي الصيغة العملية التي تظهر من خلالها التصورات الذهنية وعليه فالمبادئ التصورية يتبعها إما أن تبقى أفكارا أو تنزل للواقع في صورة سلوكات وممارسات للأفراد داخل مجتمع ما والممارسات تعبر عن طرق الفعل وعلاقات التفاعل للأفراد على مستوى الأنساق الإجتماعية – السياسية – الإقتصادية – الدينية – الثقافية – اللغوية ...الخ مثل الحركات العمالية – طقوس المعتقدات الدينية – الإنتخابات – الزواج – العنف – التبادلات الإقتصادية الهجرة – الجريمة ...الخ وعليه فالممارسات هي الجانب التطبيقي أو هي الفعل الذي يقابل المبدأ و الممارسة التي تقابل التصور وعليه قد تكون الممارسات قانونية وقد تكون غير قانونية.

– **التصورات الذهنية:** هي مجموعة القيم والتوجهات التي توجد على مستوى تفكير الأفراد، والتي تمثل أفكار هؤلاء التي تعبر عن قيمهم أهدافهم – طموحاتهم وتعبر التصورات الذهنية عن العمليات الذهنية التي يتبناها الأفراد، والتي تتجسد من خلال ممارساتهم وسلوكاتهم وقد تكون التصورات الذهنية موافقة للقيم الإجتماعية، وقد تكون مناهضة أو في اتجاه ما يعبر عن وجود تصورات ذهنية أو أفكار ثورية أو إنحرافية أو إبدعية مثل المبادئ والتصورات التي يتبناها العمال الذين يعانون من سوء المعاملة أو التصورات التي يفرزها الشباب حول واقعهم المعاش والتي تتجسد في ممارسات وحركات رفض إجتماعي، وهناك التصورات والأفكار التي يملكها العلماء والمفكرين والتي يستندون إليها في بناء نظرياتهم – خطاباتهم حول الواقع ومتغيراته.

– **البيسطو Le piston**: كلمة تستخدم في اللغة الفرنسية للإشارة إلى المعاملات التي تعتمد على العلاقات الشخصية والجانب المادي ولا تستند على الموضوعية، وفي الجزائر هي الكلمة ذات الدلالة الاجتماعية على الدخلات والعرف و سلوك المصلحة الشخصية الذي يستثنى منه المواطن الفقير و هو المصطلح الذي يؤكد ممارسات البيروقراطية و المحسوبية.

الاندماج: يعبر الإندماج عن العملية الإجتماعية التي يشعر من خلالها الأفراد أنهم ضمن الإطار الوضعي للمجتمع، بحيث يسعى الأفراد من خلال سلوكاتهم ومساعيهم إلى إعطاء صورة نظامية من حيث إندماجهم في القيم العامة للمجتمع، وهذا يقابله إشكالية الإندماج التي تعبر عن وجود صعوبات وعراقيل وحواجز تقف أمام إندماج الأشخاص داخل مجتمعهم أو في المجتمعات التي ينتقلون للعيش فيها نتيجة إعتبارات مختلفة مثل إشكالية إندماج الأفارقة السود في المجتمع الأمريكي نتيجة الميز العنصري بسبب لون البشرة.

– الانحراف: يعبر الإنحراف عن جملة التصورات والممارسات التي يتبناها الأفراد كمبادئ تسير وفق أفكار رجعية تستند لمعتقد إنحرافي يحركها، والإنحراف داخل المجتمع يبرز وجود فاعلين إجتماعيين أفرادا وجماعات لهم توجهات غير إجتماعية أو خارجة عن الأطر القانونية، وليس الإنحراف في مجمله خروجا عن الإطار القانوني فقد يكون الإنحراف إيجابيا بحيث يؤثر بالإيجاب على أنساق المجتمع. وعليه نميز بين سلوك إنحرافي سلبي مثل الجريمة العنف – التطرق – المخدرات – الإنتهاكات الجنسية ...الخ، وإنحرافات إيجابية التي تعبر عن حالة إجتهاد علمي غير عادي مثل تبني مجتمع ما أو أفراد ما سلوكات أو قيم حيادية أو مناهضة لوضع غير إجتماعي ما، مثل وجود أشخاص ينحرفون عن بعض القرارات السياسية السلطوية لينتقدوها ويعارضونها من خلال مبادئ معينة مثل الناشطين الحقوقيون والمدافعين عن قضايا الميز العنصري.

العوامل الاجتماعية و الإقتصادية ودروها في الهجرة غير الشرعية عند الشباب ؟ :

– يركز عالم الاجتماع الفرنسي **إميل دروكهايم** في تحليلاته الإجتماعية على أهمية تكامل البنى الاجتماعية والاقتصادية داخل مجتمع ما، وكذا البنى السياسية والثقافية والدينية ،بحيث يلعب تكاملها دروا رئيسيا في نسقية وظائف وتصورات هذا المجتمع بحيث يرى دوركايم أن نقص أو ضعف التنظيم الاجتماعي وعدم انسجام ممارسات

وسلوكات الأفراد وفق القيم الجماعية يسبب حالة من اللانظام داخل البناء الاجتماعي وهو ما يسميه بالأنوميا **L'anomie** أو اضطرب القيم والمعايير.

– إن هذا اللاتوازن في المعايير أو فقدانها يؤدي حتما إلى شيوع فوضى وسلوكات وممارسات تخل بالنظام الاجتماعي العام مثل العنف والإنحراف بكل صوره وأشكاله، ذلك أن هذه الحالة اللانظامية للمجتمع تبدأ في ظهور صراعات على مستوى الأفراد في صورة مستقلة ومكبوتة غير معلنة، ومع التداول اليومي لهذه الصراعات و المواقف الفردية فإنها تظهر في شكل ممارسات جماعية تخرج في مطلق الأحوال من الأطر القانونية لتأخذ لها مرجعية ممارساتية محضة مثل العنف السياسي والتطرف – الجريمة بكل صورها – العنف الجسدي ...الخ. ما يؤكد وجود معطيات اجتماعية متعلقة بالمجتمع والأفراد تشكل مجتمعة أو متفرقة دافعا لهذه الممارسات غير القانونية وداخل المجتمع الجزائري فإن هذا المجتمع وبعد 20 سنة من الممارسة الديمقراطية دخل هذا المجتمع في حالة لا نظام حقيقي وأزمة هوية جد حساسة منذ العام 1988 وهذا مسار يسجل حضوره في فكر كل واحد منا وبقوة هذه الحالة من اللانظام بصعود الجماعات المتطرفة التي غذت صعودها معطيات اجتماعية واقتصادية خاصة بالمجتمع الجزائري.

– ومع بداية دخول هذا المجتمع في حالة من الاستقرار منذ العام 1999 و بعد فترة عصيبة امتدت على عشرية كاملة من القتل والتحطيم في أقصى صوره و أشكاله، بحيث تركت أزمة التطرف والعنف وراءها مجتمعا محطما في بناه القاعدية حيث خربت المنشآت العمومية من مصانع ومؤسسات تعليمية ومراكز ثقافية حيوية ومقرات حكومية وعمومية مثل البنوك والبلديات – وخلفت وراءها قتل وأيتام ومعاقين ومفقودين ومغتصبين...الخ والأعظم من ذلك أنها استهدفت المثقف الجزائري فكانت أزمة حقيقية ما تزال تستعرض آثارها المادية والنفسية إلى يومنا هذا.

– ومثلما لقيت حركات العنف والتطرف في الجزائر تعبئة شبابية كبيرة وفق خطاب أيديولوجي نجح في استقطاب واحتضان هؤلاء الشباب، كذلك نسجل هذا التوجه للشباب بكل معطياته الاجتماعية المتعلم وغير المتعلم وإقباله على سلوك الهجرة غير الشرعية أو ما يعرف بظاهرة (الحرقة).

– نسعى في هذا العنصر من البحث إلى الرد على الإشكال: ما هي المعطيات الاجتماعية والاقتصادية التي تقف وراء إنتاج شباب مندفع نحو سلوك الحرقة أو الهجرة غير الشرعية؟

– عند قراءتنا لخصائص البناء الاجتماعي الجزائري فإن أول ميزة نستقرئها هي غلبة الفئة الشبابية على التكوين أو التركيب الجيلي للمجتمع الجزائري : "تبلغ نسبة الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة – 70% من مجموع السكان والذين تقل أعمارهم عن 14 سنة 44% من مجموع السكان" (الرياشي، سليمان. 1999: 51) وهذا خطاب يتكرر منذ الاستقلال حول مسألة المجتمع الجزائري هو مجتمع شباب.

– إن هذا الإنفراد و الإمتياز الإجتماعي الذي يميز المجتمع الجزائري على أنه مجتمع حيوي من حيث الطاقات الاجتماعية الحيوية التي تكونه، و هو الوجه المقابل للقطعة النقدية ليؤكد وجهها الآخر من أنها فئات شبابية عانت و تعاني اليوم البيروقراطية وقمع أجهزة الأمن السياسي، وهي فئة تعاني من سياسة انتشار الفساد والبطالة والرشوة والمحسوبية، لتجد نفسها مبعدة ومهمشة عن الواقع الاجتماعي الذي أصبح يمثل كما عبر عنه المفكر **عبد المالك صياد**"**حالة اغتراب للأشخاص داخل المجتمع الذي يعيشون داخله باعتباره أصبح واقعا يسير عكس تصوراتهم وأهدافهم و الذي يعكس فشل نظم المجتمع في احتواء وفهم هؤلاء**" (وكالة الأنباء الجزائرية 2010-09-28).

– إن الأهداف والتصورات التي يحملها الشباب الجزائري داخل هذا المجتمع حول مستقبلهم هي في أغلبها مساعي طبيعية تتمحور حول توفير مناصب شغل، وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتلخصة في حالات الفقر الذي تعرفه الأسرة الجزائرية، فبالأمس القريب وخلال مظاهرات أكتوبر 1988 حمل هؤلاء الشباب مطالب

في شكل شعارات تتلخص في : "توفير العمل – الاهتمام بالشباب – التقسيم العادل للثروة – القضاء على المحسوبية – تزويج الشباب..." (الرياشي، سليمان. 1999: 253) وعليه نؤكد على أن هناك مطالب حثيثة للشباب الجزائري تجاه الهيئات الحاكمة هذه الجملة من المطالب تعبر عن الحرمان والإقصاء الاجتماعي الذي يعانيه الشباب في الجزائر.

– وإذا نحن أخذنا بالشواهد التاريخية حول الأزمات الاقتصادية فإنها أول ما تصيب الطبقات الدنيا أو العامة، وهي الفئة الغالبة في المجتمع بحيث تؤدي الأزمة الاقتصادية إلى غلاء المعيشة وازدياد معدل البطالة وتزداد تباعا لذلك حدة التفاوت الطبقي، وهذا يحدث فعلا داخل المجتمع الجزائري، حيث تؤكد كل معطيات الواقع المعاش على أن الواقع الجزائري يملئه الشباب العاطل عن العمل والمنحرف بصورة معلنة خاصة عندما أصبحنا قريبين بالفكرة والسلوك من إقدام هؤلاء الشباب على سلوك الهجرة غير الشرعية بصورة متكررة ومعلنة ويومية وهذه حقيقة يمدنا بها واقع الحال وليس ما تكتبه الصحف وتدلي به وسائل الميديا.

من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها حول ظاهرة الحرقة عند الشباب الجزائري وبالتحديد شباب معسكر فإننا طرحنا سؤالا على فئة الحراقة المبحوثين وهو: ما هي الأسباب التي جعلتك تهاجر بصورة غير شرعية (تحرق)؟

جاءت أغلب المعطيات التي أدلى بها المبحوثين مؤكدة على أن إقدامهم على سلوك الهجرة غير الشرعية هو بسبب السعي نحو تحقيق أهداف وطموحات يصعب تحقيقها في المجتمع الذي يعيشون فيه على حد تعبير أغلبهم.

ومن جهة ثانية فإن السمة المتميزة للحراقة المبحوثين هي أنهم كلهم من أحياء شعبية فقيرة تضم شباب بطال ممن يمارسون مهن مختلفة وبسيطة لا تدوم طويلا وهذا بحكم الاتصال المباشر لي أنا شخصيا مع الفضاء الذي يعيش فيه هؤلاء . فهناك مثلا المبحوث (الحراق) الشاب نور الدين البالغ من العمر 39 سنة وهو أعزب غير متزوج والذي يعيش في مشكلة ضيق سكن حقيقية حيث يعيشون في سكن مستأجر منذ 32 سنة مكون

من غرفتين ومطبخ واليوم يعيش فيه هو وإخوته منهم أربعة فتيات تم تزويجهم و4 إخوة من بينهم نور الدين كلهم قاموا بسلوك الهجرة غير الشرعية حيث استقر الأخوين الكبريان بفرنسا بعد محاولات عدة، وفشل نور الدين وأخوه الأصغر في محاولاتهم المتكررة.

ويؤكد السيد نور الدين أن السبب الوحيد الذي دفعه للتفكير في الهجرة غير الشرعية هو البطالة ومحاولاته الفاشلة في الحصول هو وإخوته على منصب شغل خاصة وأنه هو المسؤول على العائلة التي يشعر هو شخصيا أنه مسؤول عليها، هذه المسؤولية كانت سببا في عدم إعادته لشهادة البكالوريا وليتوقف عن الدراسة ويدخل الحياة العملية لإعالة عائلة.

ومن جهة ثانية يؤكد المبحوث (الحراق) ب بن عمر و هو حلاق لديه مستوى التاسعة متوسط وأعزب يبلغ 36 سنة والذي قام بالهجرة غير الشرعية ونجح في العبور ليستقر سنتين بمدينة مرسيليا الفرنسية، ليتم بعدها طرده بسبب الإقامة غير الشرعية بعد أن وقع له مشكل تم من خلاله كشف إقامته غير الشرعية. أكد لنا ب.بن عمر أنه هاجر بسبب الوضع المعيشي السيئ الذي يعيشه هو وليس عائلته لأنني أنا شخصا رأيت السكن الذي يعيشون فيه و هو سكن واسع وجيد، إضافة إلى أن الأب متقاعد براتب جيد 23000 دينار جزائري شهريا، وبالتالي أكدنا أنه هاجر أكثر من مرة سعيا منه لتحسين وضعه لأن مهنة حلاق لا تجعل الشاب يحقق مطامحه في الزواج وبناء أسرة وتكوين سكن خاص.

كما أكد لنا المبحوثان نور الدين و ب. بن عمر أن أسباب الهجرة غير الشرعية عند الشباب تختلف فهناك من يهاجر بسبب سوء الأحوال المعيشية داخل الأسرة، وهناك من يهاجر من أجل المغامرة والمتعة، ولكن أغلبهم يهاجرون هروبا من الواقع المعيشي الأسود الذي يعيشونه بصورة متكررة ونمطية.

أغلب اتجاهات الحراقة المبحوثين جاءت اتجاهات واحدة حول تأكيد السبب الاقتصادي كعامل رئيسي دفع بهؤلاء الشباب للهجرة وبصورة غير شرعية سعيا منهم لتحقيق الأهداف والمطالب التي عجزوا أو فشلوا عن

تحقيقها في وطنهم الأم. وتتخلص هذه المطالب في (سكن: منصب عمل،تأسيس عائلة...)، وهذا كله بحسب تصوراتهم مطلب تحققه الهجرة.

ومن جهة ثانية أشارت تقارير المجلس الاجتماعي والاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية أن أكثر من 40% من سكان الجزائر من 1995 إلى 2002، أي ما يعادل 12.4 مليون نسمة هم في خانة الفقر منهم 6 إلى 6.8 مليون نسمة تحت خانة الفقر الشديد" (جريدة الخبر اليومية 2002/12/31 ص10). فالأسرة الجزائرية وما تعانيه اليوم من مشاكل بفعل غلاء المعيشة ورفع الدعم على المواد الأساسية (دقيق- زيت- حليب)، والبطالة، ومشكلات الحياة اليومية القاسية من مواصلات وإسكان، وغذاء وملبس وتعليم، هذا كله خلق لدى المواطن الجزائري ثقافة "التطلع دون الإشباع" و هذا كله ساهم وبصورة كبيرة في انحراف الشباب وتبنيهم أفكارا إنحرافية تمثل لهم الحل الأمثل لهم ولأسرهم وهذا بالسعي وراء الهجرة غير الشرعية.

أكد الطلبة المبحوثين ردا على السؤال الموجه لهم **حسب رأيك ما هي الأسباب التي تدفع بالشباب للهجرة غير شرعية؟** . أكد أغلب المبحوثين وبخاصة طلبة قسم علم الاجتماع والذين يملكون رؤية موسعة حول ظاهرة باعتبارها ظاهرة اجتماعية صرفة، حيث أكد لنا هؤلاء الطلبة المبحوثين أن ظاهرة الحرقة عند الشباب هي سلوك ممارس نتيجة القهر الذي تعرفه هذه الفئة خاصة الفئة المتعلمة التي وجدت نفسها مبعدة أمام احتكار قوى اجتماعية أخرى للمراكز العملية، فالبطالة ونقص فرص التشغيل وسوء التنمية الموجهة نحو الشباب وسياسة التوسط بالرشوة والمعارف ... الخ. هي أسباب تكفي لتدفع بأي شاب للهجرة هروبا من واقعة بحسب أغلب اتجاهات الطلبة المبحوثين، ونأخذ هنا وجهة نظر أحد الطلبة بقسم علم الاجتماع حول أسباب إقدام الشباب على سلوك الهجرة غير الشرعية حيث يقول :"**إن أسباب الحرقة عند الشباب تتعدد أسبابها وتختلف بحيث يكون الدافع حقيقيا وقهريا وقد يصل حد التفاهة في الهجرة لمجرد الهجرة ومجمل هذا الأسباب ألخصها**

في سوء التعاطي للمؤسسات الحكومية مع تطلعات الشباب وقيمهم، فالحرقة انعكاس لصور البطالة وعدم تكافئ الفرص وسياسة التهميش وتبني الحكومة للمشاريع والحلول الإستعجالية...".

– ومن المعطيات الاجتماعية التي ساهمت في تصاعد قيم وتصورات الهجرة غير الشرعية لدى الشباب هو شيوع مظاهر إجتماعية مرضية ومحبطة منها أسلوب البيسطو **le piston** : "**كلمة أو مصطلح أو مفهوم تستخدم في التعبير اللغوي الفرنسي للدلالة على المعاملات وقضاء المصالح وفق سلوك مبني على العلاقات الشخصية والوسطية بدل الموضوعية و هو أسلوب يطغى على التعاملات المختلفة داخل المجتمع الجزائري**" (الرياشي، سليمان. 1999: 369). وهذا ما أكده المبحوثين بحيث أتت كل المعطيات التي أدلى بها الشباب الحراقة والطلبة المبحوثين حاملة معها أي هذه المعطيات إشارة إلى أن التعامل بالبيسطو سلوك يطغى على مسألة قضاء المصالح والسعي لتحقيقها، وهو أمر ينعكس مباشرة وسلبيا على الطبقة المتوسطة التي لا تملك أية امتيازات مادية وعملية إدارية تستند عليها في مساعيها المختلفة.

وفي نفس السياق يعلل عالم الاجتماع الفرنسي **جاك فونتان** في مقال له بعنوان "**أحياء فقيرة والتصويت في الجزائر**" يعلل أن ظاهرة تفشي الفقر وانتشار السلوكات الغير اجتماعية وحركات الرفض والانحراف الاجتماعي مثل الهجرة والتطرف لها علاقة سببية خاصة في أوساط الفئات الشبابية التي وجدت نفسها محبطة بلا فرص تتيح لها إمكانية التقدم وتحسين الوضع، خاصة داخل مجتمعات تملك ريعا نفطيا كبيرا هذا المسار المعاكس لتقسيم الثروة والسياسة الجزائرية تجاه مسألة الشباب الغير فعالة قد خلق شيوع تصورات وممارسات لا نظامية وغير اجتماعية من التطرف والعنف إلى سلوك الحرقة أو الهجرة غير الشرعية (01-01-2002 . (www.ezzaman.com

– وحول إشكالية العلاقة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية ودورها في سلوك الهجرة غير الشرعية لدى الشباب في الجزائر فإن معظم المختصين في علم الاجتماع يرون أن الأسباب التي تقف وراء ارتفاع عدد الشباب المهاجر

بصورة غير شرعية هي تدني مستوى المعيشة ونقص فرص العمل وفشل سياسات التوظيف ويرى **سليمان رحال** أستاذ علم الاجتماع بجامعة عنابة : " **من الطبيعي جدا أن يعلم كل شاب جزائري بالسعي وراء تحقيق نجاحات عملية في الحياة ولكن تدني مستوى عيشه الفرد وارتفاع البطالة خاصة في أوساط الشباب الحامل للشهادات عزز ثقافة اليأس والسعي وراء الحرقة**" (www.islamatoday.com)

وفي نفس السياق وفيما يتعلق بهجرة الشباب الجزائري وإقدامه على الحرقة، يشرح الأستاذ **زيان محمد** في مقال له على شبكة الانترنيت بعنوان "**الشباب الجزائري والهجرة غير الشرعية**" حيث يرى : "للأسف الموت غريقا أصبح مدعاة للفخر بين الشباب الذي بات يعبر عن رجولته برفضه القاطع للتهميش والبيروقراطية والبطالة ... هي دعوة لرجال الدين والسياسة لإعادة النظر في فتاويهم وقوانينهم ... شباب يبحث عن عمل محترم يمكنه من مواصلة حياته في سعادة وليحصل على زوجة وبيت وأولاد..." (www.ahewar.org).

ومن جهة ثانية فإن القيم الاجتماعية التي توجه الفرد والجماعة تلعب دورها في سلوك الهجرة غر الشرعية خاصة مسألة العرف والتقاليد وارتباطها بمسألة الاختيارات الذاتية على حساب القيم والخيارات الجماعية مثلما حدث مع المبحوثة السيدة ز.فضيلة 37 سنة فهي تتحدث قائلة عندما طرحنا عليها السؤال غير ما هوا السبب الذي دفعك للهجرة . مع علمنا أنكي تركت إبنك ترد السيدة .فضيلة قائلة "**أنا تزوجت بإمام مسجد عندما تقدم لخطبتي رفض أعمالي الموضوع وضغطوا على أبي ليرفض الأب الأعراف تقدمي بأن يتزوج الشريف شريفة ويمنع على الشريفة أن تتزوج "زناتها" أو الشريف أن يتزوج زناتية وتتوجه إلي أن شخصيا قائلة أنت تعرف هذا الأمر لأن أمك وأخواتك واجهنه بصورة كبيرة**" و تضيف تقول :"**عندما وافق أبي حدث انفصال عائلي مع أعمامي وأخوالي البعض منهم وخالاتي المهم تزوجت تحت ضغط رهيب ثم بدأت مشاكلي مع زوجي لأن أبناء عمي كانوا يضايقونه بصورة متكررة فطلبين الطلاق ووافق هو وكنت قد أنصت ابني وبعد طلاقي في تسعة أشهر هاجرت نحو فرنسا هروبا من الواقع الذي أصبحت فيه ولو بقيت مع زوجي او حتى**

تزوجت بعد طلاقي ما كنت هاجرت فقد تقدم لي أحد أقاربي ورفضت هذا هو السبب الذي دفعني للهجرة."

نفس الاتجاه سجلناه مع السيد . العيد الذي هاجر العام 2001 وكان عمره 31 سنة يقول عندما سألناه ما هو السبب الذي دفعك للهجرة ؟

"أنا تزوجت بامرأة من أصولي وهي ابنة عمتي تزوجتها تحت سلطة أبي وعندما بدأت مشاكلي معها وكنت أطردها إلى بيتهم بصورة متكررة بالرغم من أنبي أنجبت معها ابنة فقد طرفي أبي من منزله فقمت بتطليقها العام 2001 ومع مشاكلي العائلية هذه وطردي في المنزل أصبحت يقول أرى الواقع بكل سوداوية إذ كنت أبيت في الشارع أعمل في النهار وأنام في الحمام مقابل 100 دج وعليه شكرت في الهجرة وقمت بذلك ستة مرات بين 2001 و 2002 و 2003 وطول هذه المدة وأنا بعيد عن البيت وعندما تصالحت مع أبي وأعاد تزويجي ألتزمت واستقربت ولم أعداء فكري الهجرة وبل استعر بالمسؤولية اتجاه ابني وابني وزوجتي"

بحثنا في العوامل الإجتماعية والإقتصادية و دورها في سلوك الهجرة غير الشرعية سعينا إلى إستقراء الوضعية الإجتماعية و الإقتصادية لهؤلاء الشباب الحراقة.حيث سجلنا قوة العامل الإجتماعي الإقتصادي في دفع هؤلاء الشباب لبناء تصور ذهني و سلوك ممارس للإقدام على فعل الهجرة غير الشرعية، و نحن نؤكد على دور المعطيات الإجتماعية و الإقتصادية و علاقتها بالهجرة غير الشرعية فإننا نؤكد عدم التسليم بالدور المطلق لهذه العوامل. في مقابل هناك حقيقة واحدة حول مسألة الحرقة عند الشباب و هي أن المتتبع لملف الهجرة غير الشرعية يرى مدى

تغلغل هده الثقافة وسط شرائح كبيرة من الشباب هدا التغلغل لثقافة الحرقة يؤكده الإندفاع المتكرر للشباب نحو هذا السلوك هؤلاء الذين يجمعون على أن الجزائر باتت سجنا أسود لا يمكن المكوث فيه لحظة واحدة.

نختم مداخلة دور المعطيات الإجتماعية و الإقتصادية في سلوك الهجرة غير الشرعية بهذه المداخلة التي سجلناها مع المبحوث محمد 25 سنة حيث يقول :" **نحن الشباب في الجزائر ضائعون فالآن تجد شباب من 20 إلى 35 سنة لا مستقبل لهم و هم شباب لديهم مشاكل عائلية و إجتماعية تجعلهم ينحرفون و يشربون الخمر و المخدرات و الأقراص المهلوسة و غيرها كل هذا سببه الضغط و الضغط يولد الإنفجار ما يجعل هذا الشباب يفكر و تضيق عليه أحواله الأجدر بشاب في عمر ال25سنة أو ال30سنة أن يكون متزوج و له أولاد و عمل و حياة مستقرة و هذا حال كل الشباب في الجزائر و لو أبقى في الجزائر 100 سنة فلن أحقق شيئا**".

إن مثل هذا الخطاب المأسوي يعبر عن حقيقة واحدة و هي أن الوضع الكارثي للشباب في الجزائر يستدعي ضرورة التعاطي المباشر لهيئات المجتمع المدني مع هؤلاء الشباب و السعي لفهم أفكارهم و توجهاتهم و أهدافهم و استيعاب مشاكلهم **فما هي الإستراتيجية التي تبعها المجتمع الجزائري في تعاطيه مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية للشباب؟**

الإتجاهات العامة للهجرة غير الشرعية:

– يؤكد سلوك الهجرة غير الشرعية داخل المجتمع الجزائري حقيقة واحدة لا يمكن الأخذ و الرد في واقعيتها، وهي أن هذا المجتمع يعرف خللا ما ومن نوع ما على مستوى بناه الإجتماعية، السياسية، الإقتصادية، الدينية واللغوية...الخ. بحث قدمنا طرحا لجملة الأسباب والعوامل الدافعة لتبني الشباب سلوك الهجرة غير الشرعية، وتأكد لنا أن بواعث هذا السلوك، متغيراته ومؤشراته تنطلق من هذا المجتمع لتنتهي إليه. وعليه سوف نعرض من خلال

عنصر الاتجاهات العامة للهجرة غير الشرعية جملة من الخصائص والميزات التي تمثل القيم والمبادئ العامة التي تطبع الهجرة غير الشرعية داخل المجتمع الجزائري.

– أولا: ارتبطت الهجرة غير الشرعية داخل المجتمع الجزائر بالمعطيات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي مثلت عامل دفع لهؤلاء نحو سلوك الهجرة غير الشرعية، والمتمثلة عموما في فشل الأداءات السياسية للنظام في خلق صورة مجتمع مدني حقيقي بحيث يعتمد النظام مبدأ احتكار السلطة باسم الشرعية التاريخية،ومن جهة ثانية فتح تعددية شكلية تابعة في مضمونها للسلطة الحاكمة واعتماد الخطاب السجالي ذو الرؤية الواحدة والموجهة، وتدني مستوى المشاركة السياسية الناضجة في صورة الضغط والمطالبة، وضعف ثقافة التحزب و الإنضمام للتمثيليات والجمعيات الناشطة في المجتمع خاصة بالنسبة لفئات الشباب، وشيوع البطالة والفقر، وتدني المستوى المعيشي، وتنامي ظواهر المحسوبية والرشوة، والفساد الإقتصادي المتمثل في نهب المال العام، كلها معطيات خلقت فئات شبابية يملئها اليأس والرفض السياسي والإجتماعي الذي يصنع من هؤلاء فئات اجتماعية منحرفة تتجه نحو تبني قيم وتصورات ذهنية وممارسة غير اجتماعية وعلى رأسها فعل الحرقة أو الهجرة غير الشرعية.

ثانيا: المرشحون للهجرة غير الشرعية، أو الأشخاص الذين قاموا بالهجرة غير الشرعية حسب معطيات المستوى التعليمي تطرح بصورة موضوعية بحيث عادة ما تكون السلوكات و الإتجاهات الإنحرافية والتنظيمات المتطرفة تضم داخلها أغلبية ساحقة للأشخاص ذوي المستوى التعليمي المتوسط والمنعدم، هذا الأمر مطروح بصورة نسبية فيما يتعلق بالمستوى التعليمي للمهاجرين غير الشرعيين بحيث أكدت الإحصائيات والدراسات حول الظاهرة وجود فئات شبابية لديها مستوى تعليمي عالي وحاملين للشهادات العلمية الجامعية، وحتى أصحاب مستوى تعليمي جيد مثل تعليم ثانوي. فالعينة التي بحثناها تضم ستة مبحوثين لديهم مستوى تعليمي ابتدائي أو منعدم وأغلب عينة البحث هم شباب يحسنون جيدا القراءة والكتابة، وهناك شباب لديهم مستوى بكالوريا، وهذا يتأكد أيضا من خلال الشباب الموقوفين والذين اتصلت بهم جريدة الشروق وقامت بمحاورتهم ويتعلق الأمر بالشباب الجامعيين

الستة الذين نظموا رحلة هجرة غير شرعية نحو إيطاليا وهم سمير 32 سنة محاسبة واقتصاد متخرج وتم توظيفه في مصلحة المالية والمحاسبة مدة 9 أشهر ثم تمت عملية صرفه عبد السلام 27 سنة خريج معهد علم الاجتماع الثقافي كمال 22 سنة خريج معهد الكيمياء، السعيد 23 سنة مهندس فلاحة وأخيرا مراد 28 سنة خريج معهد الحقوق والعلوم الإدارية، وبالتالي فإن هذا تأكيد اجتماعي على التوجه للشباب المتعلم نحو الهجرة غير الشرعية وهو تأكيد أيضا عل أن الدوافع لا تشمل المستوى التعليمي وحسب بل تتجاوزه لمعطيات ودوافع أخرى ليمثل المستوى التعليمي جزءا من جملة العوامل و المعطيات المحيطة بسلوك الهجرة غير الشرعية. (الشروق اليومي العدد 2564 2010.10.15)

ثالثا: إنطلاقا من متغير السن والجنس فإن الهجرة غير الشرعية ترتبط ارتباطا وثيقا بالفئات الشبابية، وبجنس الذكور بصورة كبيرة. بحيث تعتبر فئة الشباب بحكم معطياتها الفيزيائية المورفولوجية الفئة الأكثر حيوية ونشاطا، بحيث يتجه الشباب اتجاها مباشرا نحو السلوكات الإجتماعية المنحرفة والتي تتلخص في صور الحركات الاحتجاجية والسلوكات الإنحرافية، بحيث لا يوجد هناك أي قيود اجتماعية تلزم هذه الفئة مثل مسألة الزواج، وكذلك الشعور بالحرية، والسعي وراء إثبات الذات، كما لا نستثني وجود فئات اجتماعية غير الشباب في أوساط المهاجرين غير الشرعيين كما لا نستثني أيضا العنصر النسوي داخلها بحيث تثبت الإحصائيات والتقارير الرسمية، وغير الرسمية وجود متزوجين وكبار في السن، ونساء سواء شابات أو بالغات قاموا بفعل الهجرة غير الشرعية، وهنا نذكر المبحوثة ز.فضيلة التي نجحت من خلال محاولتها الأولى في دخول فرنسا و الاستقرار بها، وهناك الفتاة ر.ف من وهران 27 سنة التي حاورتها جريدة الشروق والتي حاولت الهجرة بصورة غير شرعية أكثر من مرة.حيث ينجح العنصر النسوي و لإعتبارات معينة في الوصول إلى الوجهة المقصودة، وعليه فإن إتجاهات البحوث والتقارير المتعلقة بالهجرة غير الشرعية تؤكد من جهة غلبة الفئات الشبابية على المعطيات العمرية للمهاجرين غير الشرعيين والذين تتراوح أعمارهم بين 18و36 سنة، وغلبة العنصر الذكوري ومن جهة ثانية تؤكد على وجود أشخاص

بالغين تتراوح أعمارهم بين 40إلى 65 سنة بما في ذلك العنصر النسوي في الفئتين العمرية أي الشباب و البالغين.

رابعا: وهذا هو المهم بالنسبة لنا فيما يتعلق بمسار الهجرة غير الشرعية داخل المجتمع الجزائري بحيث تعودنا في سياق استقراء معطيات المهاجرين غير الشرعيين للحديث عن الشاب الحراق ابن الحي الشعبي الفقير والذي يتخبط في مشاكل الفقر والبطالة وأزمات ضيق السكن، وهو الشاب الذي لا يمكنه الحصول على تأشيره الهجرة بشكل قانوني بسبب المحسوبية الإدارية التي أصبحت تحكم عمليات قبول طلبات الهجرة والحصول على التأشيرة ليركب هذا الأخير قارب الحرقة كآخر منفذ له ولمشاكله.

– فالحرقة التي يفسرها الخطاب السائد بأسبابها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في المقام الأول هو خطاب غير مقنع من الناحية الموضوعية الدراسية عندما يتعلق الأمر باستقراء الظاهرة من الوجهة الدراسية الموضوعية لظاهرة معقدة ومركبة مثل الهجرة غير الشرعية، فمجرد إلقاء نظرة في المعطيات الإجتماعية المتعلقة بالشباب الحراقة حتى يصبح العامل الإقتصادي والإجتماعي عامل مشاركا وليس رئيسا، بحيث هناك فئات شبابية لديها مستوى اجتماعي واقتصادي ممتاز وحالة معيشية أكثر من جيدة ومرتاحين ماديا، ويملكون كل الإمتيازات المادية والمالية و حتى الإدارية التي من شأنها مساعدتهم على تحقيق النجاح داخل مجتمعهم، ولكن واقع الحال يؤكد توجه هؤلاء الشباب نحو سلوك الهجرة غير الشرعية وهو ما يطرح التساؤل: **هل هناك عوامل دافعة للهجرة غير الشرعية عند الشباب تتجاوز المستوى المادي الجيد** ؟ هذا إشكال يستدعي البحث فيه من زاوية العوامل النفسية والذاتية المتعلقة بالمهاجر نفسه، خاصة مسألة ذهنيات وعقليات هؤلاء مثل، الثقافة الجنسية، العقد النفسية، الكبت النفسي والجنسي...الخ، والتي من شأنها دفع شاب ذي مستوى معيشي ممتاز نحو سلوك الهجرة غير الشرعية.

خامسا: يرتسم فعل الهجرة غير الشرعية داخل المجتمع الجزائري بالصورة لا بالممارسة بالحركات الإسلاموية المتطرفة في الجزائر بين 1989-.2000 فبالشكل الذي نجحت فيه الجماعات المتطرفة كسب تعبئة بشرية في صفوفها من خلال اعتماد خطاب أيديولوجي استطاع احتواء الفئات الإجتماعية خاصة الشباب بملء فراغهم السياسي والإجتماعي لصور القهر والإقتصاد والتهميش الذي كان يعيشه هؤلاء، فنفس الصورة تتكرر اليوم لمجرد استقراءنا لسيول الهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري التي طغت على ذهنياته من خلال شيوع قيم الفشل واليأس والإقصاء السياسي والإجتماعي ليأتي سلوك الهجرة غير الشرعية ليمثل الصيغة التعويضية إن صح لنا القول لهؤلاء، والبديل الأمثل للواقع الذي يعيشونه بحيث يفرض خطاب الهجرة غير الشرعية نفسه مبدأ و فعلا على توجهات الشباب الذين يرون في الهجرة غير الشرعية حلا جذريا لمشاكلهم ومأساتهم.

– الصورة الثانية التي ترتسم معالمها حول التطابق الصوري لسلوكي التطرف والهجرة بالأساس الهجرة غير الشرعية اليوم، هو أن الجماعات الإسلاموية قد اتخذت لنشاطها وممارساتها إطارا تنظيميا داخل شبكة تنظيمية تخضع لأسس ومعايير تقسيم الأدوار و الصلاحيات، وهذا ما نقرأه مباشرة في فعل الحرقة من خلال وجود شبكات منظمة مسؤولة عن عمليات هجرة هؤلاء الشباب تتخذ لممارساتها جهازا تنظيما يتضمن جملة من الأدوار والمساعي التنظيمية التي تمر عليها عمليات التخطيط والإشراف على عملية المغادرة التي تتم وفق أسس ومعايير مدروسة متعلقة بالعدة، وأجهزة الإبحار، وتوقيت العملية. وبالتالي اتجاه الهجرة غير الشرعية نحو بناء قاعدة تنظيمية لها يؤكد حقيقة كونها ظاهرة مركبة ومعقدة ولها بواعث عميقة ومتشعبة.

– مجمل ما يمكن قوله حول الاتجاهات العامة للهجرة غير الشرعية داخل المجتمع الجزائري هو أن المجتمع الجزائري مطالب أكثر من أي وقت مضى إلى تفعيل أطره السياسة والإقتصادية والإجتماعية والأمنية أفرادا و مؤسسات لاحتواء وبحث ظاهرة أقل ما يقال عنها أنها وباء يستنزف طاقاته البشرية الحيوية المتمثلة في الشباب.

– سعينا من خلال بحثنا في العوامل الإجتماعية والإقتصادية ودورها في سلوك الهجرة غير الشرعية سعيا إلى استقراء الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لهؤلاء الشباب الحراقة، حيث سجلنا قوة العامل الاجتماعي الاقتصادي في دفع هؤلاء الشباب لبناء تصور ذهني ولسلوك ممارس لإقدام على الهجرة غير الشرعية، ونحن نؤكد على دور المعطيات الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بسلوك الهجرة فإننا لسنا نسلم بمطلق التأثير لهذه العوامل.

– في المقابل هناك حقيقة واحدة حول مسألة الحرقة عند الشباب وهي أن المتتبع لملف الهجرة غير الشرعية يرى مدى تغلغل هذه الثقافة وسط شرائح كبيرة من الشباب، هذا التغلغل لثقافة الحرقة يؤكده الإندفاع المتكرر نحو هذا السلوك من قبل الشباب الذين يجمعون على أن الجزائر باتت سجنا لا يمكن المكوث فيه لحظة واحدة.

الفصل الخامس

الهجرة غير الشرعية و إشكالية الرابط الإجتماعي

– تأتي المقاربة السوسيولوجية لبحث إشكالية الرابط الاجتماعي وعلاقته بسلوك الهجرة غير الشرعية من زاوية الأهداف التي تسعى الدارسة إلى تحقيقها، بحيث نسعى لفهم درجة الاندماج و التماسك الاجتماعي لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين، ومن جهة ثانية نسعى إلى فهم التغيرات التي أصبح الواقع الجزائري يحملها والتي تقف كعامل مرور لهذا المجتمع من بنية اجتماعية تقليدية إلى بنية اجتماعية حداثية أو معاصرة.

– هذه المساعي العلمية لإشكالية الهجرة غير الشرعية ومسألة الرابط الاجتماعي نبحث فيها من زاوية متغيرات أربعة وهي السلطة داخل العائلة؟ طقوس الزواج واختيار الشريك و واقع علاقات القرابة داخل المجتمع و تراتبية المرأة داخل المجتمع وأخيرا الزواج ودوره في اندماج وتماسك المهاجر اجتماعيا، هذه المتغيرات نسعى لدراستها وبحثها ردا على إشكالية **هل المجتمع الذي تحدث فيه الهجرة غير الشرعية يعرف أزمة رابط اجتماعي ؟.**

ضبط المفاهيم

القيم:

تعرف العلوم الإجتماعية القيم على أنها: "هي الأفكار المجردة التي تحدد ما يعتبر مهما محبذا أو مرغوبا فيه في ثقافة ما أما المعايير فهي قواعد السلوك التي تعبر عن هذه القيم الثقافية وتعمل القيم والمعايير على تشكيل أنماط المعايير تترشح في أعماق شخصيات السلوك التي يتعين على الأفراد انتهاجها إزاء ما يحيط بهم، ومع أن القيم و الأفراد و الجماعات فإنها لابد أن تتعرض للتغيير و التغير مع مرور الوقت .(التعريف مأخوذ من سجل مقياس التنشئة الإجتماعية للسنة الثالثة علم إجتماع ثقافي).

– **القرابة:** يعتبر مصطلح القرابة أقوى مصطلح يعبر عن الرابطة الإجتماعية للأفراد الذين تربطهم علاقات قائمة على أساس الدم، والزواج هو الصيغة الإجتماعية التي تولد القرابة في شكلها الأولى، لتمتد لتشمل قرابات أخرى موسعة بين الأفراد أساسها وحدة الدين، الدم، اللغة، والنظام السياسي والإقتصادي ...الخ. وعليه تعتبر القرابة الشكل الأولي لشعور الأفراد بأنهم منصهرين كبنية واحدة ضمن نسق إجتماعي يشعر فيه الأفراد أنهم مرتبطين به لا شعوريا.

– **الرابط الإجتماعي:** هو مجموعة الأنساق الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والدينية واللغوية ...الخ. و التي تتمحور حولها تصورات الأفراد وممارساتهم داخل بناء إجتماعي ما، تحكمه قوانين وضعية تساهم في نظامية الرابط الإجتماعي داخله من خلال نظامية الأنساق الإجتماعية واتساق وظائفها. وعليه فالرابط الإجتماعي هو حاصل العلاقة بين تصورات و ممارسات الفاعلين الإجتماعيين، والمبادئ والقيم التي تحكم تصورات وممارسات هؤلاء مثل: قرارات النظام السياسي ومدى توازنها مع خيارات الأفراد و الذي يبرز لنا قوة أو ضعف هذا الرابط من وجهة نظر سياسية على سبيل المثال.

– السلطة الأبوية داخل العائلة:

يعتبر عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركهايم 1858 – 1919 أوكل عالم الاجتماع أعلى للعائلة شرف تبنيها مفهوماتيا بكونها مؤسسة اجتماعية أو تنظيم اجتماعي، والعائلة بمفهوم علم الاجتماع هي نتاج اجتماعي يعكس صورة المجتمع الذي توجد وتتطور فيه ففي مجتمع سكوني تبقى البنية العائلية سكونية مطابقة لهذا الواقع وتصوراته ومبادئه، وفي مجتمع دينامي أو ثوري فإن العائلة تتحول حسب معطيات وظروف التطور والتغير التي تحكم هذا المجتمع.

– و عليه فإن مجرد إلقاء نظرة استقرائية بسيطة على المجتمع الجزائري وبنايته الاجتماعية في ظل المعطيات الحداثية التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من سلوكات وممارسات الأفراد داخل هذا المجتمع فإنه يمكن التأكيد على حقيقة أن المجتمع الجزائري يعرف تحولا إن ليس كليا وعميقا فهو تحول موجود وملاحظ في بعض القيم والممارسات من صورة تقليدية إلى صورة عصرية أو أكثر حداثة .

إن العائلة الجزائرية هي في الأساس التاريخي عائلة تقليدية الأب فيها والجد هما القائد للجماعة العائلية، له مرجعية سلطوية تمر عبرها كل مساعي ومشاغل أفراد العائلة، بحيث للأب والجد سلطة مطلقة في تسيير التراث الجماعي وله مرتبة خاصة تسمح له بالحفاظ وغالبا بواسطة نظام محكم على تماسك الجماعة المنزلية.

– نسعى من خلال هذه المداخلة إلى بحث إشكالية السلطة داخل العائلة من خلال سؤال إشكالي طرحناه على الشباب المبحوثين (المهاجرين غير الشرعيين) وهو: **هل يمارس الأب سلطة مطلقة داخل البيت؟** وعليه نسعى من خلال هذا السؤال إلى معرفة هل السلطة الأبوية داخل العائلة ما تزال تحتفظ بنزعتها التقليدية أم أنها هي الأخرى عرفت توجها حداثيا أو معاصرا نحو تخليها أي هذه السلطة الأبوية عن بعض الخصائص التي تجعلها نسبية أو سلطة مقسمة.

– مما لا شك فيه هو أن سلطة الأب في البنية الاجتماعية التقليدية هي سلطة مطلقة للأب على أبناءه من وجهة كونه أي الأب المسؤول على أبناءه أمام الجماعة الاجتماعية بحيث تجري الأمور والأفعال والممارسات وفق قراراته وتوجيهاته، هذا من جهة ومن جهة ثانية فالأبناء يخضعون بما في ذلك الزوجة الأم خضوعا كليا لسلطة الأب، ونشير هنا إلى أن المرأة تتمتع ببعض السلطة عندما تلعب دور الوسيط بين الأب وأبناءه في أمور يتعذر مناقشتها مباشرة مع الأب مثل مسألة الزواج. التي تعتبر مسألة تتعلق بالحياء والاحترام فلا تناقش مباشرة مع الأب.

– جاءت المعطيات التي أدلى بها المبحوثين تحمل اتجاهات مختلفة حول مسألة السلطة المطلقة للأب داخل العائلة، على أن أغلب اتجاهات المبحوثين أكدت على مسألة مهمة وهي أن السلطة العائلية للأب موجودة ومحترمة لكنها ليست سلطة بمعناها التقليدي، حيث ربط أغلبهم السبب بأن معطيات الواقع الاجتماعي تغيرت وأن جزءا من هذه السلطة قد انتقل إلا الأبناء والزوجة داخل الأسرة.

– أكد لنا أحد المبحوثين وهو الشاب ب– بن عمر فيما يتعلق بالسلطة داخل العائلة حيث يقول "**إن سلطة الأب داخل العائلة ما تزال موجودة لكن معطيات الواقع خاصة الظروف الاقتصادية وتقسيم المسؤولية العائلية على كل أفراد العائلة جعل جزءا من هذه السلطة يذهب إلى أفراد العائلة**"

في المقابل أكد لنا المبحوث "و.جمال" على أن المجتمع اليوم قد تغير والأفكار اليوم تغيرت ففي القديم كان الأب هو سيد المنزل لا يناقش في أمور المنزل أحد غيره، أما اليوم فكل واحد مسؤول على نفسه ولكن ما تزال موجودة سلطة الأب لأنه ما يزال يمثل الشخص الذي يتم استشارته وطلب توجيهه.

ومن جهة أخرى أكد لنا المبحوث "ب.عبد الحميد" أن هناك بعض القيم تغيرت داخل المجتمع الذي نعيش فيه، لأننا نعيش في مجتمع أصبحت المرأة فيه تخرج للعمل مثلها مثل الرجل وأصبح الشاب يسعى للزواج انطلاقا من قراراته وليس الأب هو الذي يزوجه، وعليه فإن الأب اليوم لا يستطيع أن يكون متسلطا لأن الواقع لم يعد تقليديا كما كان.

– أما هناك مبحوثين ربطوا تغير السلطة الأبوية داخل العائلة بظواهر أخرى مثل، تزويج الولد لنفسه، خروج الفتاة للدراسة والعمل وهناك مبحوثين أكدوا على مسألة مهمة وهي أن التطور الصناعي والاقتصادي والإعلامي، الذي عرفه المجتمع الجزائري هو الذي غير من السلطة العائلية المطلقة للأب وجعلها كما قال أحد المبحوثين إما سلطة مشتركة بين أفراد العائلة أو هي سلطة لأحد الأبناء أو هي سلطة عائلية تمثلها الأم كما قال المبحوث ب. نصر الدين.

– إن هذا الاتجاه للمبحوثين في تأكيدهم على تغير السلطة الأبوية داخل العائلة الجزائرية قد أكدته الدراسات الاجتماعية التي بحثت في العائلة الجزائرية خاصة الدراسة التي قام بها الباحث **مصطفى بوتفنوشت** الذي أكد على تحول الأب الجزائري من مسيطر في العائلة إلى وضع يتميز بعدالة أكبر وتساوي أكبر مع أبنائه، ومن رئيس تسلطي تحول إلى رئيس ديمقراطي مدفوع بعوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية خارجة عن عائلته، وكذا الوضع الجديد الذي بلغه أبناءه الأكابر والذين أصبحوا مواطنين في بلد وليس أبناء عائلة تقليدية يسيرها الأب" (بوتفنوشت، مصطفى.1984: 256).

– إن هذا التحول للسلطة الأبوية تحكمه كما أكد **مصطفى بوتفنوشت** معطيات اجتماعية وسياسية واقتصادية خارجة عن إرادة العائلة، وهي المعطيات التي وجهت العائلة الجزائرية نحو تبني قيم وممارسات حداثية، بحيث منح التطور الحاسم للمجتمع الجزائري الفرصة للأبناء لأن يلعبوا دورا اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا كبيرا، وهذا ينعكس من خلال المسؤولية التي جعلت الابن هو الفرد الذي تقع عليه مسؤولية إعالة أسرته ما فتح له مسؤوليات تفوق مسؤوليات الأب، وهذا الدور لعبته حتى البنت والزوجة التي أصبحت تمتلك امتيازات وصلاحيات اجتماعية تتقاسمها مع الأب والأبناء وهذا كله وجه السلطة الأبوية نحو تحولها إلى سلطة متفتحة وسلطة تحترم آراء وقرارات الآخرين.

– ومن جهة ثانية نؤكد على أن مرور المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات من نموذج المجتمع التقليدي الزراعي إلى المجتمع الصناعي الذي تميزه الحياة المادية وشعور كل فرد حتى في العائلة الواحدة بالمصلحة المادية الذاتية في العلاقات داخل العائلة، حيث تقوى علاقات العمل والزمالة من خلال سعي كل فرد في العائلة إلى تبني مخطط عمل مهني ورأسمال خاص به هذا التحول كله للعائلة الجزائرية قد وجه السلطة العائلية للأب من سلطة مطلقة إلى سلطة معتدلة.

– هذا المسار التحولي للسلطة الأبوية داخل العائلة يؤكده مصطفى بوتفنوشت عندما يقول: "يميل تغير وضع الأب في الجزائر إلى أن يغيب عن الانتباه بحيث أصبح بمثابة مشارك اجتماعي يتحاور معه الأبناء حتى لا يخرجوا على آراءه" وعليه فإن العلاقة بين الأب والأبناء لا تتحدد في صورة احترام وطاعة سلطته بل في مشاركة هؤلاء الأبناء الأب في بعض من هذه السلطة حيث يتمركز الأب في صورة الصديق والشريك في المهنة وعليه فإن ما يحتفظ به كصورة لسلطته العائلية هو الاحترام والتقدير الذي يحظى به من قبل الأبناء والزوجة".

– أغلب المبحوثين أكدوا على اتجاه واحد وهو أن السلطة داخل العائلة التي ينتمون إليها هي سلطة أبوية حيث الأب يعتبر مرجعا رئيسيا في اتخاذ القرارات الحاسمة مثل مسألة الزواج والمصاهرة... الخ. حيث يرى أغلب المبحوثين.

الزواج واختيار الشريك:

نسعى من خلال بحث متغير الزواج واختيار الشريك عند هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين إلى تحقيق هدفين مهمين أولها معرفة التطور الحاصل في القيم التقليدية التي تحكم الزواج، والثاني هو معرفة نظرة هؤلاء الشباب تجاه مسألة الزواج وبناء أسرة ومسألة الاندماج الاجتماعي والالتزام.

– من الناحية الاجتماعية فإن الزواج يعتبر أساس قيام مؤسسة المؤسسات وهي العائلة، بحيث يأتي سلوك الزواج ليعتبر عن رابط اجتماعي يؤسس لعلاقة زوجية يسعى من خلالها الأفراد إلى التناسل وحفظ النوع وتقوية الرابطة الاجتماعية للبناء الاجتماعي.

– داخل المجتمع الجزائري فإن مشروع الزواج وتأسيس عائلة يعتبر حدثا رئيسيا وهاما إنطلاقا من اعتبارات اجتماعية وأخلاقية، بحيث يعتبر الزواج في العائلة الجزائرية مناسبة يتم من خلالها إبراز اسم العائلة خاصة عائلة الشاب الذي يتم تزويجه وهذه فرصة لتقوية الروابط الاجتماعية.

ولبناء رؤية مفصلة حول واقع الزواج داخل المجتمع الجزائري انطلاقا من اتجاهات المبحوثين حول الموضوع طرحنا مجموعة من الأسئلة تتعلق بهذا الاتجاه وهي:

– هل تفكر في الزواج وبناء عائلة ؟

– ما هي الأسباب التي تمنعك من الزواج و تكوين عائلة ؟

– هل يتدخل والديك في قرار تزويجك ؟

وإذا كنت متزوج هل تدخل والديك في قرار تزويجك، كيف ذلك؟

– هل تفضل زوجتك من الأصول أم من غير الأصول؟

– هل زوجتك من أصولك العائلية أم من غير أصولك العائلية؟

فيما يتعلق بالسؤال، **هل تفكر في الزواج وما الذي يمنعك عن الزواج؟** وهو السؤال الذين طرحناه على المبحوثين العزاب فإن إجابات المبحوثين أكدت على أمرين وهما أن كل المبحوثين فكروا في السعي للزواج وإقامة عائلة وأولاد، في مقابل وحسب اتجاهات هؤلاء المبحوثين فإن هناك جملة من العراقيل والمعطيات الاجتماعية تمنع هؤلاء وتصعب عليهم إمكانية تكوين بيت وأبناء.

تأتي المعطيات الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها هؤلاء المبحوثين في قمة العوامل التي تشكل عائق وسببا يمنع هؤلاء من التفكير في الزواج كمشروع والسعي لتحقيقه، وقد ربط هؤلاء المبحوثين الأسباب التي تمنعهم من الزواج وتأسيس عائلة بالأوضاع السيئة التي تعيشها الأسرة الجزائرية خاصة مشكلة البطالة وضيق السكن، وفي هذا الاتجاه يقول المبحوث.

نور الدين. 39 سنة "أنا اليوم عمري 39 سنة وقد تم توظيفي مؤخر منذ العام 2009 ومازال مشروع الزواج قائما لكن هناك مشكلة تعترضي وهي ضيق السكن بحيث أعيش أنا و والديا وإخوتي الثلاثة في منزل مستأجر منذ 1981 مكون من غرفتين ومطبخ فكيف يمكنني الزواج وسط هذا الوضع السيئ فمع أنني موظف والحمد لله إلا أن راتبي لا يكفي لتحملي تكاليف استئجار بيت خاصة وأن المسؤولية تقع عليا في العائلة".

ومن جهة ثانية أكد لنا المبحوث ب. بن عمر 36 سنة وهو حلاق من انه يفكر في الزواج ولكن بشرط أن تكون المرأة التي يتزوج بها عاملة، هكذا يرى أنه بإمكانه تكوين أسرة والنجاح في القيام بالمسؤولية كاملة بحيث يرى أنه ما دام لم يجد امرأة عاملة فإنه في نظره مهنة حلاق لا تكفي لبناء أسرة وإعالة الأبناء.

– وقد جاءت اتجاهات المبحوثين مؤكدة على أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتردي يلعب دورا مهما في هروب هؤلاء من الزواج وتكوين عائلة، حيث يرى أغلبهم أنهم غير مستعدين للإقدام على الارتباط بامرأة وإنجاب أولاد ثم السقوط في شبح اللامسؤولية والهروب منها، حيث يقول المبحوث، محمد 31 سنة "**حتى ولو تم تزويج الشخص من طرف والديه وأهله وتحملوا تكاليف الزواج فإن هذا ليس الحل بل بداية المشكلة لأن الأولياء أنفسهم سوف يعتبرون أن مسؤوليتهم توقفت عند تزويجه لتبدأ مشاكله في ما يتعلق بالمرأة والأطفال ومصاريف البيت التي لا تنتهي**"

– أكد لنا المبحوثين الشباب الذين لم يتزوجوا بعد على أن الزواج كفكرة وكمشروع فإنه موجود لكن إمكانية السعي لتحقيقه على أرض الواقع وبناء أسرة وأبناء، والالتزام اجتماعيا هي مسألة كما يقول هؤلاء المبحوثين غاية

في الصعوبة. فمشاكل مثل ضيق السكن والبطالة، وسوء الأحوال المعيشية، وارتفاع تكاليف الزواج خاصة كما قال أحد المبحوثين وهو السيد نور الدين. 39 سنة "**إن القيم اليوم تغيرت فالمرأة اليوم أصبحت تضع شرط قيد للزواج وهو السكن المنفرد حتى في حال كان هناك سكن عائلي واسع فكيف يمكنك أن تضيف على نفسك مشكلة أنت في غنى عنها**"

وعليه فإن المبحوثين وضعونا في الصورة من أن مسألة الزواج وتكوين بيت هي مسألة متعلقة بمجموعة من المعطيات شملت مشكلة ضيق السكن والبطالة، وانعدام وجود وظيفة بأجر جيد، وارتفاع تكاليف الزواج، وتغير قيم الزواج التي تضع شروطا تجعل الشاب يهرب كلية عن السعي للارتباط ... وبالتالي فإن هؤلاء يرون في أن الحل الأمثل لتكوين عائلة وبيت وأبناء يتمثل في الهجرة التي يراها أغلب هؤلاء حلا نهائيا لمشاكلهم.

– نشير إلى مسألة مهمة وهي أنه من أصل 16 مبحوثا من المهاجرين غير الشرعيين الذي تم استجوابهم هناك 6 ستة مبحوثين نستثني السيدة المبحوثة ن فضيلة هؤلاء المبحوثين المتزوجين كلهم تزوجوا بعد فترة من إقدامهم المتكرر على سلوك الهجرة الغير الشرعية.

– أكد لنا هؤلاء المبحوثين على أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي يلعب دورا مهما في إقدام أو هروب أي شاب عن الزواج، بحيث يرى هؤلاء أن مسؤوليات الزواج والبيت والأولاد اليوم أصبحت كبيرة ومعقدة، ولكن يرى هؤلاء أن الزواج كرابط اجتماعي فإنه يمنح الفرد إمكانية الالتزام والسعي لتحقيق الذات وتحمل المسؤولية حيث يرى المبحوث م.دحو 38 سنة أن الزواج قد أفاده بالرغم من أنه عاطل عن العمل ويسكن في بيت والديه، وانه اليوم أب لطفلين يشعر بكامل المسؤولية تجاههما وتجاه زوجته يقول أنه يسعى بكل جهوده لتأمين احتياجاتهم خاصة سعيه نحو تأمين منزل خاص به وبعائلته .

طرحنا السؤال **هل يتدخل والديك في قرار تزويجك بصفة مطلقة ؟ وهو سؤال نسعى من خلاله إلى بحث هل قيم سلطة الآباء في مسألة الزواج و اختيار الشريك ما تزال على صورتها التقليدية أم عرفت تغييرا في أسسها ومبادئها ؟**

وهو نفس السؤال الذي طرحناه على المبحوثين المتزوجين بصيغة **هل كان زواجك بالسلطة المطلقة لوالديك في اختيار الشريك؟**

– أكد لنا أغلب المبحوثين العزاب من خلال المعطيات والاتجاهات التي أدلوا بها على حقيقة أن السلطة الأبوية لها دخل في قرار الزواج داخل العائلة لأنها تشكل مرجعية اجتماعية لابد من المرور عليها، لكن وجود سلطة مطلقة للأب في تحديد الشريك لابنه فإن هذه مسألة تم الفصل فيها كما يقول المبحوث ب.بن عمر، بحيث لم يعد مشروع الزواج شأنا يخص الأب فقط بل هو يتعلق بمستقبل وحياة إبنه أو ابنته لأنه هو المعني بالزواج وليس والده كما يقول المبحوث نور الدين.

– يؤكد المبحوث ب.بن عمر 36 سنة على أن سلطة الأب في مسألة الزواج لابد منها وهي موجودة. لأن الأب هو بمثابة الرئيس والموجه وقراراته يتم مناقشتها واحترامها ومسألة اختيار الشريك أنا شخصيا أراها تتعلق بالشخص المقدم على الزواج، وعليه فعلى الأب أن يحترم قرار ووجهة نظر أبناءه ولكن في حدود مقتضيات الشرع والقانون مثل مسألة الحسب والنسب التي توجه الزواج داخل المجتمع الجزائري.

فيما يرى المبحوث السيد جمال 33 سنة فإن تجربته مع الهجرة غير الشرعية هروبا من واقعة المعاش كانت في تراجعه عن الهجرة والسعي للزواج العام 2006، حيث يرى أن مجابهة الواقع في كل تحدياته لتحصيل احتياجات المرء وعائلته وأبناءه هو أهم من أن يدفع الشخص بنفسه إلى مغامرة سوداء يقول كالتي حصلت لي.

– و عليه فإن عينة الشباب المبحوثين ممن تزوجوا بعد تجاربهم العديدة في السعي للهجرة قد أكدوا على أن الزواج مسألة غاية في الأهمية، بحيث تلعب المعطيات الاقتصادية والاجتماعية دورا مهما في توجيه مشروع الزواج، لكن

هؤلاء يرون في أنه بالرغم من أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية السيئة فإن إقدامهم على الزواج وإنجاب أولاد، وتكوين عائلة هو أمر فتح أمامهم كما قال أغلبهم "الاستقرار وتحمل المسؤولية والالتزام مع العائلة والأبناء واتزان الشخص في سلوكه وأفكاره"

- **هل يتدخل والديك في مشروع زواجك إذا أقدمت على ذلك ؟ و كيف؟** يؤكد الباحث **مصطفى بوتفنوشت** على مسألة مهمة تتعلق بالزواج داخل العائلة الجزائرية التقليدية سواء بالنسبة لتزويج الابن أو تزويج البنت، بحيث يعتبر قرار قبول الزواج وإتمام مراسمه شأنا يخص الآباء فقط، بحيث لا تتم أدنى مناقشة حول هذا المشروع حيث يقوم الأب أو الجد بالسلطة المخولة له باختيار العائلة التي يتم تحديدها ليخطب منها، وقد تكون غالبا من الأصول وقد يتدخل الأصول من القرابة في هذا المسعى مثل العم، الخال، ... . كذلك الأمر بالنسبة للفتاة و التركيز على قيم الحسب والنسب في الخاطب لتحديد مراسيم الزواج.

فيما يتحدث المبحوث "ر.لعيد" 43 سنة: "**أنا شخصيا كنت ضحية هذه المسألة لأنه تم تزويجي من طرف والدي من دون إرادتي واختياري حيث وضع لي شرط أن أتزوج بابنة عمتي ليتكفل هو بكل تكاليف الزواج وقد تزوجت بها ولكنني هجرتها ثم طلقتها وأشير إلى أن أختها أيضا زوجة أخي وأنا اعتبرت أن أبي هو الذي جاء بها إلى البيت وليس أنا ولكن هذا لا يمنع من أن يكون الشخص تحت سلطة والديه لأنها مسألة ضرورية ومهمة داخل مجتمعنا**".

يرى **مصطفى بوتفنوشت** في هذا السياق أن اختيار الشريك للزواج في العائلة الجزائرية اليوم بالنسبة للرجل والمرأة ما يزال يسير وفق وجود سلطة من قبل الأب تعمل على توجيهه. لكن هذه السلطة تمارس من زاوية الاشتراك في اتخاذ القرار مع الأهل، وكما يقول **مصطفى بوتفنوشت** "وليس للأب والأم أن يعارضا هذا الاختيار انطلاقا من توجهاتهم وقراراتهم الخاصة بل على كل من الأب والأم والابن أن يتفقوا في مسألة اختيار الخطيبة وفق مبدأ تشاور

مشترك تحترم فيه مبادئ الابن ما دامت لا تخرج عن الإطار العام الذي يحكم الزواج وشروطه" (بوتفنوشت، مصطفى. 1984: 308).

أكد لنا أغلب المبحوثين العزاب على أن الزواج في وقتنا الحالي تحكمه أسس ومعايير غير تلك التي كانت من قبل كما يقول المبحوث البشير 35 سنة "**في القديم كان الأب يقوم بخطبة بنت لابنه دون علمه وغالبا ما تكون من أصوله أو أقاربه ويتم التفاهم بين الطرفين ولا يعلم الابن حتى متى الزواج وقد لا يخبرونه، أما اليوم فالإنسان أصبح واعي ويعرف بأن مشروع الزواج هو مشروع يخصه هو ومستقبله واستشارة الوالدين هي مسألة لابد منها لكن يجب إحترام قرارات الشخص المقدم على الزواج و مسالة قناعاته و مبادئه الشخصية** " وهذا الاتجاه أكده كل المبحوثين من أن السلطة التي يمارسها الأب في قرار تزويج الابن واختيار شريكه لم تعد كما كانت في السباق نتيجة اعتبارات ومعطيات متعلقة بالواقع الذي نعيشه.

– وفي هذا الاتجاه فإننا كنا في سياق المشكلة المتعلقة بالقيم التقليدية والزواج بحيث تؤكد لنا المبحوثة السيدة "ز.فضيلة" أن هذه القيم التقليدية وتدخل الأقارب في قرار التزويج كانت سببا في طلاقها من زوجها السيد البشير، بحيث تقول أن والده تقدم لخطبتي وأبي رفض بسبب مبدأ الشريف و الزناتي ولكن أبي في الأخير وافق وبعد زواجي منه سنة ونصف وإنجاب طفل منه، فإن هذا كله سبب لي مشاكل مع أهلي خاصة أعمامي الذين فعلوا المستحيل وطلقوا منه، و قاطعوا أبي و عائلتي لفترة طويلة، وعليه فأنا أؤكد على أن القيم التقليدية للزواج تقصي إرادة الشخص الذي يريد الزواج وتقضي على اختياراته الشخصية، وهذا سبب هجرتي وتركي ابني لأنه تم تحطيم زواجي من قبل هؤلاء، وتضيف قائلة اليوم، أصبح بإمكان الشخص أن يتخذ قرارات شخصية مصيرية تتعلق به هو حول زواجه وشركيه ومستقبله.

– في ما يتعلق باتجاهات المبحوثين الذي تزوجوا بعد مساعيهم نحو الهجرة فإن اتجاهاتهم حول تدخل أولياءهم في زاوجهم جاءت اتجاهات تؤكد على أن قرار تدخل الأولياء في قرار الزواج هو أمر لابد منه، على أن أغلب

المبحوثين أكدوا أن مسألة تدخل الأولياء كانت من زاوية الاستشارة في أمور اختيار الشريك ولا مجال لتحديد هذا الشريك من قبلهم لأنه كما قال المبحوث، م. دحو "**في القديم كان الأب يخطب لابنه وهو الذي يقوم بكامل مراسيم وتكاليف العرس أما اليوم فالشاب يجتهد وحده لتوفير المهر وتجهيزات الزواج وحتى هناك من يؤمن مسكنا ثم يتزوج وبالتالي فأكبر جزء من هذا المشروع وقراراته تخص المقبل على الزواج باعتباره مقدم على مشروع العمر**".

– إن السلطة الأبوية في مشروع الزواج تتحدد عند هؤلاء من زاوية أن الأب يكون حاضرا بصفته الولي الشرعي، الذي له هيبة ومكانة اجتماعية تخوله تمثيل عائلة الخطيب والمتكلم باسمها، والممثل للقرارات التي تم تحديدها كشروط للزواج، وبالتالي فالأب له وظيفة حضور سلطوي رمزي له قيمة متعلقة بالحسب والنسب.

– وأكد لنا المبحوث السيد "عبد القادر 27 سنة وهو أب لطفل بأنه قد سقط في مشكلة كبيرة تتعلق بزواجه، حيث يقول "**قرروا تزويجي بابنة عمي وقد وضع لي هذا الشرط لكي أقيم في المنزل لكني رفضت لأن هذا لم يكن مبدأي وخرجت من البيت وتزوجت بفتاة من عائلة كنت أعرف أحد أقاربها وأنا الآن مقيم في بيت مستأجر وأنا مستقر و مسؤول على أسرتي وابني و أنا اليوم اعرف أنني اتخذت القرار الصواب في مسألة الزواج**"

إن الاتجاهات التي أدلى بها المبحوثين حول السعي للزواج والسلطة الأبوية ودروها في توجيه هذا الزواج قد جاءت في أغلبها معطيات وآراء تعبر على أن المجتمع الجزائري يعرف وبصورة واضحة تحولا اجتماعيا كبيرا في الأسس والقيم التقليدية التي تحكم الزواج ومبادئ اختيار الشريك مع الحفاظ على بعض الصيغ والممارسات التي تحكم مشروع الزواج مثل الحسب والنسب ومقتضيات الشرع والقانون.

– إن هذا التحول تحكمه عوامل ومعطيات مختلفة، لكنها متعلقة ومرتبطة أشد الارتباط بالواقع الذي يعيشه الفرد وبتوجهات الفرد الشخصية، ومن جهة ثانية فإن هذه المعطيات للتحول الاجتماعي والاقتصادي فتحت المجال

أمام الشاب بتبني مشروع مهني خاص به يستند عليه في حياته، وهو ما يخوله تجاوز صلاحياته المحددة تحت سلطة الأب بل يتم تجاوزها بتحقيق الابن لنجاحات عملية أكثر من تلك التي حققها الأب، وهذا ما يعطيه إمكانية أن يكون في رأس العائلة ليتكون للأب حضور رمزي أساسه الاحترام والمكانة الروحية والاجتماعية من منطلق اعتبارات الأبوة.

– هناك عامل آخر أصبح يحكم قيم الزواج واختيار الشريك وهو بروز النزعة التحررية للذات على حساب الجماعة بحيث يسعى الأفراد داخل العائلة الواحدة كل في اتجاه لتحقيق مصالحه الخاصة به، فالشاب يرى اليوم في مشروع الزواج مشروعا مستقلا وخاصا به وباختياراته لأنه هو المعني بمسألة الالتزام التي يفتحها بعد الزواج تجاه الزوجة والأبناء والبيت.

كل هذه التحولات الحاصلة فيما يتعلق بالزواج و اختيار الشريك داخل العائلة الجزائرية يرى فيها مصطفى بوتفنوشت أنها ما تزال تحتفظ ببعض القيم التقليدية التي توجهها بالرغم من التحول الكبير في البنية التقليدية للعائلة الجزائرية نحو اكتسابها أسس وقواعد سلوكات وممارسات عصرية، متمثلة في الاتجاه نحو العائلة النووية والانفصال للأزواج عن العائلة المركبة و تقاسم السلطة داخل العائلة الواحدة من منطلق اعتبارات مهنية واقتصادية توجه هذه السلطة نحو اعتماد أسلوب التشاور والتفاهم العائلي حول مشروع الزواج، الذي غالبا ما يكون نابعا من توجهات وقناعات المقدم عليه شخصيا ...الخ، كل هذه قيم توجه اليوم إشكالية الزواج واختيار الشريك دون أن نقصي كثيرا من المبادئ التقليدية التي تسجل حضورها إن ليس بشكل أكثر ممارسة فإنها تحضر بصورة رمزية دلالية في محطات متفاوتة.

وهذا ما يعبر عنه مصطفى بوتفنوشت بقوله "إن العائلة الجزائرية تأخذ كثيرا من القيم الجديدة في ظل تحولاتها التي تقتضي ممارسات تقليدية لا يمكن الخروج عنها أو المضي من دونها" (بوتفنوشت، مصطفى. 1984: 312).

تراتبية المرأة داخل العائلة والمجتمع:

نسعى من خلال بحث تراتبية المرأة داخل العائلة والمجتمع إلى رصد وجهة نظر العينة المبحوثة حول مسألة المرأة العاملة ومواصلة الفتاة لدراستها وبالتالي البحث في إشكال **هل ما تزال تراتبية المرأة داخل العائلة والمجتمع إلى اليوم لا تتعدى أدوارها التقليدية؟**

لبناء وجهة نظر دراسية حول هذا المؤشر طرحنا ثلاث أسئلة على عينة المبحوثين وهي:

- ما هو واقع المرأة اليوم؟

– ما هو رأيك حول المرأة العاملة؟

– ما هو موقفك من مواصلة الفتاة لدراستها؟

يؤكد الباحث الاجتماعي مصطفى بوتفنوشت في كتابه العائلة الجزائرية– التطورات والخصائص الحديثة على أن المرأة في البيئة العائلية التقليدية كان لها دور وموقف انعزالي أمام الرجل ووضعيتها التي تحتم عليها الكثير من التحفظ تجاه الرجل خاصة الرجل الغريب بحيث لا تصبح المرأة مكتملة كزوجة إلا بإنجاب الأولاد لتتضح أدوارها المنزلية والتربوية (قراءة في كتاب مصطفى بوتفنوشت– العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة).

من هذا المنطلق جاءت اتجاهات المبحوثين حول واقع المرأة اليوم مؤكدة على موقف واحد وهو أن المرأة اليوم لم تعد هي المرأة التي كانت في البنية التقليدية للعائلة والمجتمع الجزائري، بحيث أثر التطور الاقتصادي والاجتماعي على البنية العائلية التقليدية وهذا بدوره أثر على تراتبية المرأة داخل العائلة وفي المجتمع انطلاقا من اعتبارات عديدة أدلى بها المبحوثين والتي تؤكد التطور الحاصل لأدوار المرأة و تراتبيتها الاجتماعية.

يؤكد المبحوث ب.بن عمر 35 سنة أن المرأة اليوم ليست هي المرأة بالأمس بحيث كانت المرأة لا يتعدى مكانها البيت وتربية الأولاد، أما اليوم فالمرأة أصبحت أكثر تحررا خاصة بخروجها للعمل وفي وظائف مرموقة كما أصبح

للمرأة دور كبير داخل الأسرة حيث تمتلك سلطة عائلية كبيرة خاصة المرأة التي لها دخل يسمح لها بأخذ صلاحيات واسعة على حساب الرجل.

ومن جهة ثانية يؤكد المبحوث نور الدين 38 سنة أن المرأة اليوم أصبحت تتمتع بحقوق مساوية لحقوق الرجل والمرأة اليوم أصبحت واعية بحقوقها خاصة المرأة المتعلمة.

ويرى المبحوث م.دحو 37 سنة أن المرأة اليوم أصبحت أكثر قوة من الرجل خاصة عندما تمتلك وظيفة بأجر عال مثل الشرطية والمحامية كما يقول المبحوث م. دحو.

– ويرى المبحوث. ك عبد القادر أن المرأة اليوم أصبحت توزع مسؤولياتها على البيت والعمل، فاليوم المرأة أصبحت معلمة – أستاذة– طبية. محامية وحتى وزيرة اليوم المرأة تشارك في الانتخابات... الخ. والمرأة اليوم أصبحت تمتلك سلطة تخصها هي لأنها تعرف القوانين والتي تستند عليها لتحصيل حقوقها.

وعليه أكدت اتجاهات أغلب المبحوثين من أن تراتبية المرأة داخل العائلة لم تبقى بالشكل الذي كانت عليه في السابق، وهذا وفق معطيات اجتماعية واقتصادية كثيرة ساهمت في اكتساب المرأة لتراتبية اجتماعية أكثر حداثة وتحررا واستقلالية داخل الأسرة و في المجتمع.

وعليه فقد استطاعت المرأة بناء مكانة اجتماعية خاصة بها ليس كربة بيت أو مربية إجتماعية بل وكفاعل اجتماعي له ثقل اقتصادي ومسؤولية معتبرة. ولعل أقوى عامل ساعد على اكتساب المرأة هذه المكانة هو التعليم الذي حررها ومكنها من الوصول إلى أعلى سلم القيم الاجتماعية والدخول للحياة العملية، وبالتالي تشغل المرأة مكانة اقتصادية مساوية للرجل بل و تفوقه في محطات كثيرة.

– مع التطور الاجتماعي والاقتصادي الحاصل في البنية الاجتماعية الحالية، ومع زيادة حجم الاستهلاك وتوسع القدرة الشرائية فإن هذا كله خلق ضعفا في الموارد العائلية التي تسقط على الرجل من كونه المعيل الرئيسي للعائلة،

الأمر الذي دفع إلى تبني مبدأ تقاسم مسؤوليات الأسرة بحيث يعتبر عمل المرأة كما بقية الأبناء بأجر ضمن ما يعرف بالميزانية العائلية سواء للأم أو الفتاة أمرا لابد منه .

يرى لهواري عدي أن المكانة التي حققتها المرأة الجزائرية إلى اليوم قد ساهم فيها الاستعمار وبشكل كبير، بحيث يعتبر لهواري عدي الاستعمار أقوى عامل ساعد المرأة الجزائرية على تبني قيم وممارسات لم تكن من صلاحياتها من قبل، خاصة خروجها للإلتحاق بالحركات التحريرية وهذه أقوى خطوة حققتها المرأة نحو التغيير في أدوارها الاجتماعية التقليدية، بحيث تحررت المرأة نتيجة اعتبارات سياسية وهي نفسها الاعتبارات التي لحقتها بعد الاستقلال يقول لهواري عدي. بحيث كان للمرأة ثقل كبير في حجم المسؤوليات والأدوار والصلاحيات التي لعبتها خلال الثورة ودافعت عليها بعد الاستقلال، وأقوى وصف لهذا التحول هو النقابات والحركات النسوية السياسية والاجتماعية والاقتصادية بعد الاستقلال. (قراءة في كتاب لهواري عدي Les mutations de la famille a Algérienne). و حول موقف هؤلاء المبحوثين من المرأة العاملة ومواصلة الفتاة دراستها فإننا سجلنا موقفا مماثلا عند مبحوثين إثنين من أصل 16 مبحوث حيث أبدى كل من المبحوث م. دحو 35 وهو متزوج والمبحوث ن – العيد 41 سنة وهو متزوج موقفا سلبيا اتجاه عمل المرأة، ومواصلة الفتاة لدراستها. فيما جاءت أغلب اتجاهات العينة المبحوثة مؤكدة على أن خروج المرأة للعمل ومواصلة الفتاة دراستها هو أمر مسلم به ولابد منه لأن معطيات الواقع قد تغيرت وهذا كله في إطار المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الحالية.

يؤكد المبحوث ب–بن عمر 35 سنة أنه ليس ضد المرأة العاملة لأن هذا أصبح ضمن حقوقها حيث يقول: إن المرأة تجتهد في دراستها وتصل إلى مراكز عليا في الإدارة وبالتالي فإنها تستحق المكانة التي حققتها وأنا شخصيا أفضل الزواج بامرأة عاملة لها وظيفة لأن الواقع الذي نعيش فيه أصبحت مسؤولياته كبيرة، وفيما يتعلق بمواصلة الفتاة لدراستها فأنا لا أرى أي مانع لهذا فقط من جانب أن تحافظ الفتاة على قيمها الأخلاقية وآدابها.

– ومن جهة ثانية يرى المبحوث السيد جمال 32 سنة أن المرأة قد خرجت للعمل لأن متطلبات الحياة الأسرية أصبحت كبيرة وكثيرة وهناك وظائف لابد للنساء ممارستها وليست من اختصاص الرجل مثل الطب النسائي و أنا لست ضد عمل المرأة وفيما يتعلق بمواصلة الفتاة دراستها فإنه موضوع حساس خاصة عندما يتعلق الأمر بالانحلال الخلقي لكني لست أعارض هذا الأمر، وأنا متزوج ولو كانت زوجتي تعمل ما كنت منعتها من العمل لكن عمل محترم وشريف.

أغلب اتجاهات المبحوثين أكدت على اتجاه وهو أن خروج المرأة للعمل هو أمر طبيعي بالنظر إلى معطيات الواقع الحالية وكذلك بالنسبة لمواصلة الفتاة لدراسة حيث أكد لنا المبحوثين أن المرأة أكدت ذاتها من خلال التعليم الذي أعطاها أقوى أداة للتغيير وتحقيق ذاتها وهذا بحصولها على مناصب في الإدارة (معلمة – مديرية– شرطية – جمركية – قاضي – محامية.) بحيث أصبحت المرأة اليوم تملك حقوقا مدنية واسعة غير تلك المتعلقة بمسؤولياتها تجاه الأسرة والأولاد.

– فأما فيما يتعلق بالمبحوث م. دحو 35 سنة والمبحوث والعيد 41 سنة فإنهما يؤكدان على أن المرأة مكانها في المنزل وتربية الأولاد وليس الشارع كما قال "م.دحو" حيث يقول هؤلاء العمل من اختصاص الرجل، وهو الذي يتحمل المسؤولية وأما حول مواصلة البنت الدراسة فقد أكد كل من المبحوث م.دحو و.العيد أنهم سوف يوقفان بناتهم عن الدراسة عند مستوى السادسة ابتدائي، لأنهما يريان أن الجامعة و المؤسسات التعليمية اليوم تعطينا صورا عميقة للإنحلال الخلقي .

– وعليه يمكن تأويل اتجاهات هؤلاء من كونهم أي السيد م.دحو والسيد ر.العيد ينتميان إلى وسط اجتماعي ريفي، حيث لا يسمح للفتاة بمواصلة الدراسة بل تتعلم القراءة والكتابة لتلتحق بالمنزل لتساعد الأم وعندما تكبر يتم تزويجها ومن جهة ثانية المستوى التعليمي لهؤلاء، حيث أن كل من السيد م.دحو، ر.العيد لديهما مستوى

تعليمي منعدم الأمر الذي يجعلهم يتبنون نظرة أكثر رجعية ومتشددة ومنغلقة تجاه مسألة عمل المرأة و مواصلة الفتاة لدراستها.

– وعليه فمن خلال اتجاهات المبحوثين حول تراتبية المرأة اخل العائلة والمجتمع يمكننا بناء رؤية دراسية تتلخص في أن التطورات الحاصلة داخل البنية الاجتماعية للعائلة والمجتمع تتحدد كذلك من خلال التراتبية الجديدة التي اكتسبتها المرأة داخل العائلة والمجتمع الحالي، في ظل معطيات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية ساعدت على محو تطور هذه التراتبية الاجتماعية للمرأة.

– الفكر البروليتاري المبني على أساس الحقوق والواجبات والأوضاع والأدوار والمتطلبات هذا كله ساهم في تبني قيم أكثر جرأة وتحررا من طرف المرأة، ومكنها من اكتساب استقلالية اجتماعية كفاعل اجتماعي له حقوقه المدنية.

– ومن جهة ثانية التعليم مكن المرأة من التحرر من كثير من القيود التقليدية، حيث اكسبها التحرر الاجتماعي والاقتصادي، و جعل منها فاعلا اجتماعيا له وزنه وثقله المادي والمالي بحيث استطاعت المرأة التعمق في مسائل الوعي السياسي من خلال النقابات والحركات والتنظيمات النسوية.

– نؤكد على مسألة مهمة أشار إليها أغلب المبحوثين وهي أن هناك قيم تقليدية ما تزال المرأة تحافظ عليها سواء بخروجها للعمل أو مواصلتها للدراسة، مثل المرأة العاملة تحترم قيم زوجها وتصون شرفه وعرضه، وكذلك الفتاة عندما تخرج للدراسة فإنها ما تزال مقيدة بحجم الحرية المتاحة لها في إطار أخلاقي للحفاظ على مبادئ العائلة.

ومجمل القول هو أن المبحوثين وضعونا بالصورة والمبدأ حول حقيقية أن التراتبية الاجتماعية للمرأة في سلم القيم الاجتماعية اليوم هي تراتبية تعكس وبقوة صورة التحول العميق الذي تعرفه العائلة والمجتمع الجزائري من حيث تبني أسس وقيم علائقية لم تكن موجودة في البنية التقليدية لهدا المجتمع، على أننا نؤكد على مسألة مهمة وهي أن الأفراد داخل المجتمع الجزائري ما تزال تقيدهم بصورة أو بأخرى القيم التقليدية التي تطبع مبادئهم وتصوراتهم،

وتوجه أفعالهم وممارساتهم في ظل إزدواجية توجيهية أقل ما يقال عنها أنها تؤكد الصراعات الاجتماعية القائمة على مستوى القيم و الأفراد داخل هذا المجتمع.

واقع علاقات القرابة الاجتماعية:

– بالنسبة لنا فإن هذا العنصر من البحث الذي نقوم به أخذنا على الشعور بأننا في قلب الدراسة التي نقوم بها وبأننا من خلال بحثنا إشكالية الهجرة غير الشرعية من زاوية العلاقات القرابية داخل المجتمع فإننا قد عزفنا على الوتر الأدق باعتبارنا نسعى لفهم إشكال **هل هناك أزمة علاقات قرابية على مستوى الأفراد داخل المجتمع؟ أو بصيغة أخرى هل المجتمع الذي يعرف تصعيدا لممارسات الهجرة غير الشرعية يعرف أزمة علاقات قرابية واجتماعية للأفراد داخل هذا المجتمع ؟**

– إن البحث في الإشكاليات التي توجدها وتثيرها مواضيع تتعلق بالقرابة الاجتماعية يعتبر من أعمق البحوث وأكثرها نضجا، بحيث تعتبر القرابة أهم مفهوم استندت عليه السوسيولوجيا عند تأسيسها، إن لم نقل إن القرابة هي التي أوجدت علم دراسة المجتمع باعتبارها أي القرابة تتحدد من خلال وجود مجموعة من الأفراد داخل بناء اجتماعي في إطار جماعة اجتماعية تفرز قيما وممارسات تعكس الروابط الاجتماعية والقرابية لهؤلاء.

– فمن **ابن خلدون** الذي صاغ جوهر القرابة في مدونته الشهيرة المقدمة، وبحثه مجتمع البدو و الحضر وأسسهما البنائية بالمعنى السوسيولوجي للمفهوم، إلى **جيمس فريزر، مالينوفسكي** إلى **مارسال موس** إلى **جورج سيمل** إلى **فرديناند تونييس** إلى **ماكس فيبر** إلى **باخوفين** إلى **لويس هنري مورغان** إلى **ريفارس** إلى **هنري مين** وإلى **ماك لينان،** إلى **راد كليف براون** إلى **إميل دوركايم** ومن كتاب **المقدمة،** إلى دراسة **شعوب جزر التروبرياند** إلى شعوب *الإسكيمو إ*لى **المجتمع العام والمجتمع المحلي إلى حقوق الأم** إلى **أنظمة القرابة والمصاهرة في العائلة البشرية** إلى **المجتمع القديم** إلى **القرابة والتنظيم الاجتماعي** إلى **البناء والوظيفة في المجتمع البدائي** إلى **الزواج البدائي الأطر والسياقات التاريخية** وصولا إلا كتابي **الأشكال الأولية للحياة الدينية** و في تقسيم

العمل الاجتماعي هذه تمثل المحطات الكبرى التي قطعتها السوسيولوجيا في دراسة البناءات الاجتماعية من زاوية **القرابة.**

– إن هذا النضج للدراسات للقرابة يؤكد على أهمية القرابة باعتبارها المحور الذي تدور حوله كل الأنساق والممارسات الاجتماعية السياسية، الاقتصادية الدينية، اللغوية ...الخ. بحيث تفيد دراسة القرابة إلى استقراء وفهم جملة القيم والممارسات التي يفرزها الأفراد داخل سياقات اجتماعية مختلفة مثل، الزواج، الطلاق، الصراع، التنافس، التعاون، وممارسات أخرى متأصلة بكيفية أو بأخرى حول معطى القرابة.

– إن هذا العرض المختصر لأهمية القرابة دراسيا هو تأكيد منا على أننا نسعى من خلال دراستنا للهجرة غير الشرعية للشباب إلى فهم واقع العلاقات القرابة داخل المجتمع انطلاقا من اتجاهات الشباب المهاجرين غير الشرعيين المبحوثين حول إشكالية علاقات القرابة داخل العائلة والمجتمع الجزائري.

– يؤكد مصطفى بوتفنوشت من خلال دراسته للعائلة الجزائرية على أن البنية الاجتماعية لهذا المجتمع تتميز بروابط وعلاقات قرابة جديد تختلف بالصورة والمضمون وبالمبدأ أو السلوك عن العلاقات الموجودة في البنية التقليدية (بوتفنوشت، مصطفى. 1984: 255) على أن مصطفى بوتفونشت، يؤكد على مسألة أن القيم التقليدية التي كانت توجه أو تميز القرابة داخل المجتمع الجزائري ما تزال تحتفظ بممارساتها ومبادئها داخل البناء الأسري والاجتماعي العام.

طرحنا سؤالا على المبحوثين الشباب الذين قاموا سلوك الهجرة غير الشرعية وفئة الطلبة المبحوثين حول موضوع القرابة بصيغة، **ما هو واقع علاقات القرابة داخل المجتمع؟** وهذا سعيا منا لبحث إشكالية واقع العلاقات الاجتماعية في ظل ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

فيما يتعلق بالمبحوثين الشباب فإن المعطيات التي أدلوا بها حول واقع علاقات القرابة جاءت في اتجاه واحد بأنها ليست كما كانت عليه في السابق، بل هي علاقات قرابية تحكمها عمليات الصراع والمنافسة والمقاطعة

والمصلحة، حيث أكد المبحوثين على أن اليوم أصبح كل واحد يعيش وفق تصوراته وأهدافه الخاصة به هو وليس غيره.

يرى المبحوث ب.بن عمر 36 سنة في رده على واقع القرابة بأنها ليست بخير وليست جيدة سواء داخل العائلة أو مع الأهل الأقارب لأن العقليات والأفكار تبدلت كما يقول، وهو يرى أن الميراث هو السبب في تفكك الروابط القرابية داخل العائلة الواحدة حيث يقول بأن الفرد أصبح يفكر في ذاته وحسب، فالميراث كما قلت أوجد نوع من الصراع والمنازعات بين الأفراد ما جعلهم يسعون لتحصيل فوائدهم مقابل التخلي عن قيم القرابة التي تربط بينهم، وهذه مشكلة تجدها في كل المجتمع بحيث لا يوجد بيت داخل المجتمع الجزائري لا يعرف مشاكل وصراعات عائلية مختلفة سببها الميراث- الزواج- الطلاق- الوظيفة والنجاحات العملية ...الخ.

ويرى نور الدين 39 سنة أن الرابطة القرابية وإن كانت موجودة فهي في حدود معينة لا تتجاوزها، فنور الدين يرى أن الرابطة القرابية اليوم أصبحت تتحدد من خلال بعض المناسبات التي تكون وسيلة للاجتماع والتقارب مثل: الأعياد، المرض، الزواج، الجنائز، ...الخ، وعندما تنقضي هذه المناسبات تعود كما يقول نور الدين أجواء التوتر والعلاقات القائمة على الصراع بين الأقارب.

فيما يتعلق بالمبحوث م.دحو فقد اعتبر بالنسبة للدراسة التي نقوم بها حالة دراسة جيدة بحيث يؤكد لنا م.دحو أنه هو شخصيا لديه صراعات هو وإخوته الستة وأختيه حول تركة ميراث الوالدين متعلقة بالمسكن وقطعة أرض فلاحية أوثقها قانونيا الأب قبل وفاته على أخيهم الأكبر ويقول "أنا" اليوم أتواقف في المحكمة ضد أخي لأنه سلبني حقي ولا يهمني يقول إن كان أخي فحقي وحق أبنائي أولى من أخي.

وأكد لنا المبحوث ب.نصر الدين 26 سنة أنه في القديم كان الناس يتقاسمون أفراحهم وأحزانهم مع بعض لكن اليوم لم يبقى هناك مجال للصداقة والعمومية أي نسب القرابة حتى أنا شخصيا كنت عندما أرى خالي أو عمي أقسم يقول كنت أخافهم أكثر من أبي خاصة خالي، لكن اليوم كل شيء تبدل فعندما تحقق نجاحا ما مثل أن

تنجح في الدراسة ويفشل ابنه هو أو تنجح في الحصول على وظيفة أو زواج أو شراء منزل أو سيارة...الخ فإن هذه النجاحات هي أساس لفتح الصراع من قبل جهات معينة خاصة الأقارب.

– كما جاءت أغلب اتجاهات المبحوثين حول واقع علاقات القرابة مؤكدة أن المجتمع الحالي الذي نعيش فيه يختلف عن المجتمع التقليدي الذي عاش فيه كما قال أحد المبحوثين آباءنا، بحيث أثرت معطيات الواقع خاصة الاقتصادية منها على توجيه بعض القيم القرابية نحو تنبي سلوك الحذر والحرص في كل التعاملات ومن جهة ثانية تبني قيم قائمة على الاحترام لا أكثر وعدم تقبل انتقادات الآخرين و توجيهاتهم كما يقول المبحوث إبراهيم 22 سنة "**أنا لا أتقبل أحيانا توجيهات أبي وأمي أو أخي فما بالك أتقبل توجيهات عمي أو خالي هذا كان زمان**"

– من خلال اتجاهات المبحوثين حول قيم القرابة وواقعها فإنه من الملاحظ أن البنية القرابية التقليدية دخل المجتمع تعرف تحولا عميقا، خاصة مسألة القرابة داخل العائلة ومن وجهة نظر تحليلية تخصنا صرفا فإن تبني أسلوب تعامل اجتماعي جديد يقوم على أساس الاحترام والالتقاء المنساباتي للأفراد داخل العائلة والمجتمع هو أمر ساهمت فيه معطيات اجتماعية واقتصادية متعلقة بنمو الأنا على حساب نحن، وتقسيم الوظائف، وسعي الإنسان نحو التفرد أكثر في علاقاته ومشاريعه ومصالحه. فاليوم تعرف العائلة الجزائرية شيوع سلوكات وممارسات وقيم حداثية مثل اتساع دائرة العائلة النووية على حساب العائلة الكبيرة، وتقسيم أو تبادل مواقع السلطة داخل العائلة وفق معطيات تتعلق بالكفاءة والثقل الاجتماعي والمهني والمالي. كل هذا وغيره من القيم ساهم بصورة أو بأخرى في بروز علاقات قرابة إن ليست جديدة فموازية باعتبار أننا نتحدث عن مجتمع تبرز فيه القيم التقليدية والحداثية في شكل ازدواجية اجتماعية سواء كمبدأ تصوري أ وكفعل ممارس.

يرى مصطفى بوتفنوشت أن تغير أو تطور العائلة الجزائرية يمكن بحثه من زاوية القرابة التي يراها قد تغيرت من خلال الدراسة التي قام بها حول ثلاث مدن كبرى، عنابة في الشرق العاصمة في الوسط، وهران في الغرب حيث

يرى أنه "في البنية التقليدية وضمن الجماعة الاجتماعية للعائلة الكبيرة كان العم يعتبر في موقع الأب أما في البنية المعاصرة فينظر إليه بكونه أخ الأب مع احترام وعلاقات القرابة معه مشخصة ومفردة، والأمر يتبع الخال وأبناء العم وأبناء الخال" (بوتفنوشت، مصطفى. 1984: 254).

– وعليه ففي البنية التقليدية كان الشخص وفق التربية التقليدية التي يتلقاها في تنشئته فإنه يستبطن قيم الولاء والطاعة للأب كما للعم كما للخال والجد دون أدنى مناقشة، ويمثل هؤلاء سلطة موجهة، عقابية ورادعة للشخص متى قام بسلوك مناهض، ولكن مع التحولات الحاصلة بعد الاستقلال في البنى الاجتماعية التقليدية للمجتمع عامة والعائلة خاصة من خلال إدخال التكنولوجيا والتخصص في الوظائف الحكومية والوصول إلى مراتب عليا في التعليم بالنسبة للأفراد، أو ما يسميه مصطفى بوتفنوشت :"المرور من العائلة المركبة إلى العائلة النووية ومن الجماعة إلى المجلس البلدي ومن قانون العرف إلى القانون المدني" (بوتفنوشت، مصطفى. 1984: 224، 226) فإن هذا كله ساهم في أن تكون علاقات القرابة اليوم مبنية على أسس حداثية تقوم على أساس المصلحة – الصداقة – الحذر – المنافسة ...الخ. وبالتالي طغيان الجانب المادي على الجانب الأخلاقي، وهو أساس العلاقات التي تحكم المجتمعات الصناعية كما نظر لذلك تونيس وإميل دوركايم في كتابيهما المجتمع العام والمجتمع المحلي وكتاب في تقسيم العمل الاجتماعي.

– اتجاهات المبحوثين وضعتنا في الصورة والمضمون حول إشكالية القرابة داخل العائلة والمجتمع. بحيث أكدت اتجاهات المبحوثين مسألة غاية الأهمية وهي أن التطور الحاصل داخل العائلة يلحقه تطور أو تغير في أسس وقيم علاقات القرابة، بحيث تتجه علاقات القرابة لتبني أو أنها تتبنى مبدأ علاقات اجتماعية قرابية تتخطى المعطى التقليدي وتتجاوزه لصورة أكثر فردانية في الطرح والتوجه، وهذا مسار عكسه اتجاهات المبحوثين الخاصة بهم والتي تعبر وبقوة على أن مجتمع علاقات المجتمع الحالي هي علاقات تسير وفق خطوط واتجاهات مختلفة وليست كما كانت خطية أو نمطية في السابق.

– في مقابل هذا الطرح نؤكد على مسألة مهمة كنا قد تطرقنا لها سابقا وهي مسألة الازدواجية في تبني بعض القيم داخل المجتمع الجزائري يبين ما هو تقليدي وما هو عصري أو حديث، بحيث ما تزال حتى اليوم ومن الملاحظة المجردة لمعطيات الواقع الذي نعيش فيه ونعيش يومياته فإن المجتمع الجزائري ما يزال يحتفظ ببعض القيم والممارسات القرابية مثل: احترام القواعد التقليدية في استشارة العم أو الخال في مسألة الزواج، أحقيه الأقارب في المصاهرة أكثر من أحقية جهات أخرى ...الخ. وغيرها من القيم القرابية وهذه الازدواجية لهذه القيم تظهر بصور متفاوتة في ممارستها من بناء اجتماعي إلى آخر ومن عائلة إلى أخرى على أننا نؤكد أن المقولة

" إذا أخطأت مع الأب غفر لك العم قد أصبحت اليوم إذا أخطأت مع الأب يسامحك الأب" وقياس هذا يأتي على أمور كثيرة.

– أزمة الرابط الإجتماعي و فعل الهجرة غير الشرعية:

هل يؤكد فعل الهجرة غير الشرعية للشباب وجود أزمة رابط اجتماعي داخل المجتمع الجزائري ؟

قبل البدء في بناء هذا العنصر من البحث نشير إلى أن أقدر وأجدر المساعي السوسيولوجية التي سعت إلى دراسة المجتمع الجزائري وفهم قيمه وأنساقه بصورة موضوعية هي تلك الدراسات التي قام بها عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو 1930 – 2002 خاصة مؤلفه الشهير "اجتماعيات الجزائر" 1958، بحيث ارتبطت أعمال بيار بورديو السوسيولوجية في الجزائر بقضايا الكولون، حيث يرى بورديو وبكل نزعة إجتماعية إنسانية فذة أن فرنسا صاغت لحركتها الاستعمارية نحو مناطق أفريقيا بخاصة شمالها خطابا سوسيولوجيا كولونياليا جاء فيه أنها تسعى لنقل الحضارة والتمدن والأناسة لهذه الشعوب التي تراها أي فرنسا ما تزال منغلقة متوحشة، وتعتمد المعاش في اقتصادها. أي أنها مجتمعات بدائية وهو خطاب يراه بورديو واهيا لمجرد قراءتنا تاريخ هذه الشعوب وماضيها الحضاري لتتضح نوايا فرنسا التي تتلخص في سعيها وراء ثروات هذه الشعوب وخيراتها.

– إن هذا المثال حول بيار بورديو هو تأكيد وإشارة لقيمة العلوم الإنسانية عندما تنتهج منهجا موضوعيا إنسانيا، وهو تأكيد على القيم والأعمال التي جعلت هؤلاء أكثر من باحثين وعلماء. جعلتهم مفكرين يخلدون في ذاكرة الأجيال التي تلت داخل مجتمعاتهم وخارجها، وهذا ما يجعل إلى اليوم بيار بورديو بالنسبة للعالم والجزائر خاصة الرجل الذي كرس أفكاره ومبادئه من أجل إنتاج فكر ومعرفة تلامس الواقع بحقيقته لا بزيفه وهذا ما هو بحاجة إليه الدراسات داخل المجتمع الجزائري.

– يؤكد عالم الاجتماع بيار بوفييه في كتابه الرابط الاجتماعي على أن "الرابط الاجتماعي هو الصيغة الاجتماعية التي تؤكد وجود تضامن داخل المجتمع وتكامل في الوظائف داخل الاجتماعي العام بحيث يرى بوفييه أن مسألة الرابط الاجتماعي هي مسألة موجودة ومطروحة داخل كل بناء اجتماعي صغير أو كبير أو موسع منظم أو غير منظم ... بحيث تعكس الممارسات والتصورات التي يبني وفقها الأفراد علاقاتهم ذلك البعد العلائقي للرابط الاجتماعي على مستوى الاجتماع والسياسة والاقتصاد والثقافة والدين واللغة والفن وعليه فالرباط الاجتماعي هو ناتج العلاقات الاجتماعية ووظيفة الأنساق الاجتماعية (قراءة في كتاب الرابط الاجتماعي Le lien social لـ بيار بوفيه).

– هذا الاتجاه حول مفهوم الرابط الاجتماعي عند بوفييه بيار نجده أيضا عند الباحث الاجتماعي نورباث إلياس في كتابه "مجتمع الأفراد" حيث يؤكد على أن الرابط الاجتماعي يتحدد من خلال الممارسات للأفراد داخل المجتمع وفق القيم المتعارف عليها داخل المجتمع مثل الاشتراك في اللغة والمعتقد وكذلك وفق قرارات النظام والقوانين العامة للمجتمع بحيث تنتظم ممارساتهم وتصوراتهم وفق صيغ القوانين الوضعية التي تحكم المجتمع (قراءة في كتاب مجتمع الأفراد . Société des individus نورباث إلياس).

– بحثنا في إشكالية الهجرة غير الشرعية للشباب داخل المجتمع الجزائري و مسألة الرابط الاجتماعي تأخذنا لإدراج البعد التاريخي لهذا المجتمع، خاصة ما يتعلق بمسألة الاستعمار. وعليه فالمجتمع الجزائري مجتمع يقارب فترة الجيلين

كمرحلة استقلال سياسي منذ العام 1962 مقابل فترة استعمارية استيطانية قاربت 132 سنة، وعليه فقط ظهرت داخل هذا المجتمع عدة أولويات منها تأطير الفعل السياسي ليمثل مؤتمر طرابلس محطة كبرى في تبني الجزائر النظام الاشتراكي الذي لحقته سياسات تنموية لإعادة بناء الاقتصاد المحطم، والنهوض بالتعليم، ومحو الأمية الكاسحة في أوساط الجزائريين وعليه باتت التحديات أمام هذا المجتمع عميقة وكبيرة.

– نبحث من خلال دراستنا هذه في هل **تعكس الهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري وجود أزمة رابط اجتماعي؟** وعليه فإن وجود أزمة رابط اجتماعي داخل مجتمع ما تتجدد من خلال وجود خلل أو لا نظام في وظيفية الأنساق الاجتماعية، السياسة والاقتصادية الدينية...الخ. وعليه يمكن قراءة هذه المحددات الاجتماعية لوجود أزمة رابط اجتماعي داخل المجتمع الجزائري من خلال القضايا والمسائل التي تثيرها الفئات الشبابية داخل هذا المجتمع، والتي تؤكد وجود قيم وممارسات تساهم في إضعاف الرابط الاجتماعي داخل هذا المجتمع.

– المفارقات وصور اللاإندماج التي يشعر بها الشباب داخل المجتمع الجزائري تأكدت وبقوة منذ العام 1988 عندما دخل هذا المجتمع في حالة من الصراع السياسي حول مسألة الأحقية بالسلطة، بحيث خلق هذا الصراع السياسي مجتمعا عاجزا عن تأطير فعله السياسي، و وجد الأفراد أنفسهم مبعدين عن العملية السياسية من قبل نظام سلطوي تجسد فشله من خلال الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية من بطالة مرتفعة في أوساط الشباب، و تدني مستوى المعيشة، وارتفاع معدلات الفقر، وشيوع المحسوبية و البيسطو، ومشاكل السكن والرشوة، ونهب المال العام...الخ. هذا كله اوجد شبابا عاجز عن تكوين ذاته وتحقيق أهدافه، الأمر الذي أوجد فراغا اجتماعيا سياسيا عند هؤلاء الشباب الذين نجح الخطاب الإيديولوجي للحركات الإسلاموية في ملئه من خلال شكل التعبئة الشبابية الكبيرة التي استطاعت من خلالها هذه المرجعية الإسلاموية المتطرفة التأثير في المجتمع وإدخاله في حالة لانظام حقيقية على مدار عشرية كاملة من العنف والقتل والتحطيم.

– وعليه فإن المجتمع الجزائري اليوم أمام موقف مواجهة آخر فيما يتعلق بالمسألة الشبابية خاصة فعل الهجرة غير الشرعية للشباب، والتي طغت على ذهنيات وممارسات هؤلاء الشباب الذين أصبحوا يرون في مجتمعهم و واقعهم كل صور الفشل الاجتماعي والإحباط النفسي وصور القهر والتهميش السياسي.

1– ما يزال النظام السياسي الجزائري إلى اليوم يعتمد خطابا سجاليا نمطيا يستند على عدة مفارقات أهمها اعتماد فئات المجتمع في شكل تعبئة بشرية خلال الأداءات العامة مثل الانتخابات، و الإستناد لمعايير الولاء السياسي. وعليه فإن القوى الاجتماعية الفعالة داخل المجتمع الجزائري والتي يمثلها الشباب، والتي لها توجهات وطموحات عملية وجدت نفسها تعاني الإقصاء من قبل النظام الذي احتكر الفعل السياسي باسم الشرعية الثورية، في ظل انعدام وجود نخب سياسة ذات نشاط سياسي يقوم على أسس وضوابط موضوعية عقلانية، هذا كله خلق الشعور بالمفارقات لدى هؤلاء الشباب الذين أصبحوا يرون في ممارسات النظام كل صور الفيودالية والقهر.

من جهة ثانية فإنه داخل المجتمع الجزائري لا يوجد معنى المجتمع المدني بالصورة الفعلية و الممارساتية للمفهوم، بحيث يتأكد ذلك من خلال ضعف المشاركة السياسية لفئات المجتمع خاصة فئة الشباب الذين يفتقدون لقيم التحزب والانتماء لإحدى التنظيمات الاجتماعية الناشطة داخل المجتمع، والتي تسمح بإنتاج شباب واع لمسألة الحق الواجب، وتساهم في تعزيز قيم الروح المدنية والوطنية، حيث يمكن الحديث عن مجتمع مدني يحصل حقوقه بالضغط والمطالبة في إطار سياسي وعليه فإن هذا التداعي لمستوى المشاركة السياسية الضعيفة لدى الشباب هو الذي ساهم في تنامي وتصاعد حركات الرفض الاجتماعي والتشكيك في قدرات النظام على استيعاب مشاكل هؤلاء الشباب ما خلق لدى هؤلاء الشعور بالاغتراب داخل المجتمع الذي يعيشون فيه.

– يؤكد الباحث سليمان الرياشي في كتابه الأزمة الجزائرية وخلفياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية على انه داخل المجتمع الجزائري فإن هناك إقصاء تام للشباب بالرغم من أنهم يشكلون 74% من مجموع السكان، وهذا امتياز اجتماعي يقول سليمان الرياشي قلما نجده في مجتمعات أخرى حيث يرى سليمان الرياشي، حيث يرى

سليمان الرياشي أنه لا توجد داخل المجتمع الجزائري أي مبادرة للنظام في التعاطي مع المسائل التي تثيرها قيم وقضايا الشباب، الأمر الذي أوجد فئات شبابية مستعدة لتبني العنف والانحراف بأقوى صوره تعبيرا عن صور الرفض والمعاناة التي يعيشها هؤلاء قراءة في كتاب الأزمة الجزائرية لسليمان الرياشي).

– يرى الباحث الجزائري لهواري عدي أن الديمقراطية في الجزائر لم تكن في حد ذاتها تطلعا شعبيا، لأن التعبئة الشبابية كانت في صالح الجبهة الإسلامية التي استطاعت استيعاب هؤلاء الشباب من خلال الخطاب الذي تذكر فيه هؤلاء الشباب بمشاكلهم و المفارقات التي يعيشونها، وحيث يرى لهواري عدي أن الممارسة السياسية داخل المجتمع الجزائري هي ممارسة تعبوية أكثر منها مدنية فإنه يتأكد أن الجزائر ما تزال تعيش حالة من العجز في تأكيد وتوطيد خطابها السياسي الذي ما يزال يعتمد المرجعية التاريخية متناسيا المعطيات الاجتماعية الجديدة التي تساهم بقدر كبير في توسيع القوة بين قرارات النظام وتصورات الأفراد ضمن معطيات الواقع الذي يعيشون فيه (قراءة في كتاب لهواري عدي islam politique et démocratisation en Algérie)

– فالهجرة غير الشرعية للشباب داخل المجتمع الجزائري هي الصورة والوجه الآخر للمعاناة التي يعيشها هؤلاء الشباب وهي سلوك يعكس فشل النظام في تعاطيه مع القضايا التي تثيرها ممارسات الشباب واتجاهاتهم، هذه المعاناة للشباب تتجسد في اصطدام طموحات الشباب خاصة الشباب المتعلم بعراقيل تلخصها مشكلة المحسوبية في التوظيف والاعتماد على مبدأ الوسطية بدل عامل الخبرة والكفاءة العلمية هذا كله يؤكد أن الشباب يرون أن هناك حوار بالمقلوب طرفاه النظام والشباب.

– سلوك الهجرة غير الشرعية عند الشباب يؤكد لنا انه داخل المجتمع الجزائري تبرز مطالب وأهداف طبيعية يسعى وراء تحقيقها الشباب في مجتمعهم الذي يعشون فيه، خاصة السعي وراء الشباب وراء تحقيق نجاحات عملية هذه النجاحات تثبطها أو تعدمها معطيات النظام من خلال العراقيل والحواجز الإدارية التي يواجهها الشباب في مساعيهم خاصة مسألة إتلاف هذه الملفات ورفضها المتكرر.

إن واقع الشباب في الجزائر وتصاعد ظاهرة الحرقة لدى هؤلاء ظاهرة جعلت الكثير من الباحثين والمحللين والدارسين لواقع الشباب في الجزائر يضعون النظام والهيئات التنفيذية موضع الاتهام حول ما يحدث للشباب من انحراف وتبني لقيم الرفض الاجتماعي. إن ليست هذا الاتهام كليا فهو اتهام في محطات عدة خاصة تلك المتعلقة بالسياسات التنموية الموجهة لدعم الشباب، والتي تعتبر سطحية ومؤقتة واستعجاليه تفتقد أسس المتابعة والاستشراف عليها على المدى البعيد بحيث يتكرس مبدأ اللاإنتظام بين الخطاب والممارسة.

– من خلال هذا العرض المختصر للعلاقة بين الهجرة غير الشرعية للشباب والأطر السياسية للنظام يمكن القول على أن ظاهرة الحرقة عند الشباب تعكس لنا وبعمق حالة الأنوميا التي يعرفها النظام في تعامله مع ما يعرض من سلوكات وممارسات، حيث تأكدت صورة هذا الفشل من خلال التوجه الكبير للفئات الشبابية نحو سلوك الهجرة غير الشرعية. هذه الهجرة التي أوجدت حالة من اللاإندماج عند هؤلاء، بحيث تضرب الهجرة غير الشرعية للشباب البنية الاجتماعية والعائلية في الصميم مخلفة حالة من الاغتراب واللاتماسك والتفكك الاجتماعي الذي يتحدد على مستوى الأسر و العائلات التي يخرج منها هؤلاء الشباب الحراقة.

– تعكس الهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري من خلال الدراسة التي نقوم بها وجها آخر من وجوه الخلل الذي تعرفه البنى القاعدية للمجتمع وهو الجانب الاقتصادي، بحيث يرتبط هذا الجانب أشد الارتباط بظاهرة الحرقة لدى الشباب إذا يمكن القول أنه يقف في مقدمة العوامل الدافعة للشباب نحو التفكير في الهجرة ولو بصورة غير قانونية.

– حالة الخلل الذي تعرفه البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري يتحدد من خلال فشل المخططات الاقتصادية والتنموية في استيعاب الطاقات البشرية خاصة الفئات الشبابية التي تغلب على التكوين الجيلي للمجتمع الجزائري. وتعتبر البطالة أول مؤشرات الأزمة الاقتصادية في الجزائر بحيث يؤكد المراقبون أن أزمة البطالة مرشحة للتصاعد بحدة في الجزائر بعد المشكلات الناتجة عن سوء التسيير وحالات الفساد ونهب المال العام حيث أورد تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية لجامعة الدول العربية أن معدل البطالة في الجزائر بلغ العام 2010، 29.9% (وكالة الأنباء

الجزائرية 12.04.2010) حيث تمس هذه البطالة مباشرة فئة الشباب والأسر التي ينعدم فيها الدخل القومي بحيث الوضع الاقتصادي المتردي للعائلة الجزائرية وتدني المستوى المعيشي للأسر الجزائرية وانتشار الفقر وانعدام الدخل ونقص فرص العمل حيث يؤكد آخر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية من أن عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر بلغ 5.2 مليون شخص يمثلون نحو 16.25 % من إجمالي السكان البالغ 32 مليون نسمة ويشير ذات التقرير من أن 6% من عدد السكان يعانون سوء التغذية. (slimaneboussoufa.Com). وعليه فإن الأوضاع الاقتصادية السلبية تساهم في إضعاف البنية الاجتماعية للمجتمع خاصة درجة التماسك العائلي لتخلق شيوع ممارسات وسلوكات اجتماعية إنحرافية مختلفة خاصة لدى فئة الشباب.

– صور الفشل الاقتصادي الجزائري تتحدد من خلال توجيه السياسة الاقتصاد و سيطرتها على المال العام خاصة ريوع النفط وكذلك انتشار الفساد والرشوة وتبييض الأموال والمحسوبة في سياسة التشغيل وهذا كله ساهم في شيوع الفوارق الطبقية التي تؤكد وجود تباين شاسع بين طبقات اجتماعية تعيش في مستوى رفاهية عالية وطبقة اجتماعية تعاني الفقر والحرمان وشيوع التطلع دون الإشباع.

– إن هذه الفروقات الاجتماعية التي أوجدتها المعطيات الاقتصادية ساهمت وبصورة كبيرة في ضرب نظامية هذا المجتمع من خلال تنامي صور الانحراف داخل الأوساط الشبابية التي تعاني البطالة والتهميش، والتي تضم حتى الشباب الذين لفظتهم المدارس والمعاهد و الجامعات ما خلق حالة الاندفاع اللانظامي في تبني قيم وممارسات غير اجتماعية مثل الهجرة غير الشرعية.

– الهجرة غير الشرعية أو ظاهرة الحرقة عند فئة الشباب داخل المجتمع الجزائر تعكس وتعبر بكل قوة عن الوضعية الاقتصادية الصعبة التي تعيشها الأسرة الجزائرية خاصة الأسر التي ينعدم فيها الدخل، وهذا كله يساهم في ضرب

درجة التماسك داخلها وتعزيز قيم التفكك العائلي خاصة عندما يتبني فرد من العائلة أو أكثر من فرد مبدأ الهجرة و لو بصورة غير شرعية هروبا من هذا الواقع الاجتماعي والاقتصادي المتردي.

– إن شيوع قيم الفقر والبطالة، ومشاكل ضيق السكن، وانعدام الدخل، وتدني المستوى المعيشي، وسياسات المحسوبية والبيروقراطية، وفشل السياسات التنموية الاقتصادية. هذا كله يقف وراء ضرب البنية الاجتماعية في صميمها خاصة من زاوية إنتاج شباب يائس وعاجز عن تحقيق طموحاته خاصة: الحصول على وظيفة الزواج، وتكوين أسرة وبيت. بحيث تساهم المعطيات الاقتصادية في خلق شباب غير مندمج اجتماعيا بل هو شباب يسعى بكل الوسائل للهجرة هروبا من المجتمع الذي أصبح لا يعترف بالكفاءة العلمية والمهنية وتتسع داخله الهوة بين أسر تزيد غنى على غنى وأخرى تزداد فقرا و حاجة.

– أكد الاتجاه العام للدراسة التي قمنا بها حول سلوك الهجرة غير الشرعية للشباب على أن المجتمع الجزائري يعرف قيما وممارسات تسهم وبشدة في إضعاف الرابط الاجتماعي للعلاقات والقيم للأفراد على مستوى الأسرة والمجتمع، خاصة فيما يتعلق بمسألة صراع القيم التقليدية والأخرى الحداثية خاصة على مستوى علاقات القرابة، وكذلك إشكالية الاغتراب الاجتماعي الذي يعيشه الشباب في ظل معطيات الواقع المعاكسة لقيمهم وأهدافهم.

– يؤكد **لهواري عدي** في كتابه (les mutations de la famille algérienne) على أن العائلة الجزائرية تأثرت وبشكل كبير بمعطيات الحداثة بحيث برزت داخلها قيم وممارسات لم تكن موجودة في البنية التقليدية خاصة على مستوى علاقات القرابة التي اتجهت لتأخذ صيغة أكثر فردانية من خلال تبني علاقات اجتماعية مبنية وفق قيم مدروسة حتى داخل العائلة الواحدة، وهو تحول يراه لهواري عدي يؤثر وبعمق على درجة التماسك الاجتماعي الذي كان يعرفه المجتمع التقليدي (قراءة في كتاب لهواري عدي (les mutations de la famille algérienne).

– من صور إضعاف الرابط الاجتماعي على مستوى العلاقات الاجتماعية مسألة الصراعات الاجتماعية بين الأفراد، بحيث يتجه الأفراد نحو تبني علاقات قرابية واجتماعية مدروسة من باب الحذر والتخطيط والسعي نحو المصلحة الخاصة دون مراعاة قيم الآخر، أي المصلحة الذاتية على حساب المصلحة العامة، بحيث تأخذ الروابط القرابية صفة روابط اجتماعية من باب التقدير دون وجود رابطة قرابية تجعل تصورات هؤلاء صيغة مشتركة.

– سلوك الهجرة غير الشرعية يسهم في ضرب التماسك العائلي وتعزيز درجة التفكك داخل الأسرة. فإحساس الشباب بأنه عقيم مهنيا ومن دون فائدة خاصة داخل الأسرة التي يرى فيها الشاب أنه مسؤول على أسرته فإن هذا يخلق حالة من اليأس والقهر فيندفع هذا الشاب وراء الهجرة غير الشرعية تاركا وراءه أسرته وعائلته.

– اختفاء صور التكافل والتضامن الاجتماعي الذي كان موجودا في البنية التقليدية أوجد مساحة من الفراغ في القيم لدى الأفراد، حيث تم ملئ هذا الفراغ بتبني قيم وممارسات تنطلق من الحرية الشخصية، ما أنتج شبابا وأفرادا غير متزنين في أفكارهم وتوجهاتهم بحيث لا يتقبل هؤلاء أدنى توجيه أو انتقاد من قبل أهلهم خاصة الوالدين حيث نمت القيم والمبادئ الذاتية من منطق ما يريده الفرد وليس ما يتوقعه الآخرين.

– المعطيات السياسية والاقتصادية المعاكسة لأحلام الشباب وأهدافهم وطموحاتهم استبطنت لدى هؤلاء الشباب تبني قيم الرفض والانحراف. حيث يسعى هؤلاء الشباب وراء ممارسات غير اجتماعية كالجريمة والمخدرات، والهجرة غير الشرعية والهروب عن القيم الاجتماعية التي تسهم في التماسك الاجتماعي. حيث يهرب هؤلاء الشباب من الزواج وتكوين أسرة تمنح لهؤلاء درجة من الاندماج والتماسك العائلي بحيث يرى هؤلاء في الزواج قيدا لهم ولحرياتهم ومن جهة ثانية تكوين أسرة وبيت أمر له ثقله المادي الذي ما يزال هؤلاء حسب اتجاهاتهم بعيدين عن بلوغه.

– جاء هدفنا لبحث إشكالية الرابط الاجتماعي وعلاقته بالهجرة غير الشرعية من زاوية السعي لفهم ومعرفة إذا كانت الهجرة غير الشرعية للشباب داخل المجتمع الجزائري كفعل ممارس تعكس لنا وجود أزمة رابط اجتماعي على مستوى البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية...الخ لهذا المجتمع.

و في هذا السياق يؤكد **بيار بوفييه** على أن مسألة الرابط الاجتماعي مطروحة على مستوى كل بناء اجتماعي، ووجود أزمة رباط اجتماعي داخل مجتمع ما تتحدد من خلال البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية واللغوية...الخ لهذا المجتمع. بحيث تعتبر هذه البنى الإجتماعية المحدد الأساسي الذي تظهر من خلاله صور وممارسات الصيغ غير النظامية في المجتمع، وهي ممارسات تسعى لإضعاف الرابط الاجتماعي وفق معطيات وسلوكات معينة مثلا الحركات الثورية و الإنحرافية ...الخ. على أن بيار بوفييه يؤكد على مسألة مهمة وهي أن محددات وجود أزمة رابط اجتماعي تختلف من مجتمع لآخر وهذا باختلاف القيم والممارسات والتصورات الخاصة بكل مجتمع (قراءة في كتاب الر الرابط الاجتماعي لبيار بوفييه).

– وعلى اعتبار سلوك الهجرة غير الشرعية للشباب داخل المجتمع الجزائري هو سلوك غير اجتماعي وغير قانوني وانحرافي باعتباره يخرج عن الأطر والقوانين التي تحكم المجتمع هذا من جهة، ومن جهة ثانية على اعتبار سلوك الهجرة غير شرعية للشباب وطغيانه على ذهنيات هؤلاء كمبدأ تصوري وكفعل ممارس يعكس لنا حالة الإغتراب السياسي والاجتماعي وشعور هؤلاء الشباب بالمفارقات والإقصاء والتهميش بسبب المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقف حاجزا أمام هؤلاء، وفشل هيئات ومؤسسات المجتمع المدني في التعاطي مع الظاهرة هو أمر يأخذنا على تأكيد أن هناك أزمة رابط اجتماعي على مستوى البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع الجزائري يمكن قراءتها واستقراءها من زاوية فعل الهجرة غير الشرعية للشباب داخل هذا المجتمع.

وعليه نؤكد على مسألة مهمة وهي أن ما تثيره القضايا الشبابية وضعف التعاطي مع هؤلاء الشباب، و رصد اتجاهاتهم وقيمهم هو عامل رئيسي وكفيل بإدخال المجتمع في حالة من اللانظمام خاصة عندما تتخذ ممارسات الشباب قيما وصيغا ممارساتية إنحرافية وخارجة عن الإطار القانون العام الذي يحكم هذا المجتمع.

الفصل السادس

الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات عملية المغادرة و سياسات التعاطي مع الظاهرة

عندما نستعرض تلك التقارير والمقالات الصحفية المتناقلة بصورة يومية حول ظاهرة الحرقة، وأولئك الشباب الحراقة الموقوفين من قبل قوات الخفر المحلية أو الدولية فإننا نستعرض الصيغة التنظيمية التي تتم وفقها هجرة هؤلاء المهاجرين، هذه الصيغة التنظيمية تتضح من خلال جوازات السفر التي يحملها هؤلاء الموقوفين، والمبالغ المالية خاصة بالعملة الأجنبية وخاصة وسيلة المغادرة البحرية التي تشمل قارب جيد ومحرك دفع قيمته المالية مكلفة جدا، بحيث يأخذنا هذا كله على تأكيد وجود جهاز تنظيمي تسلسلي تنفيذي يمثل مؤسسة حقيقة موزعة داخلها الأدوار والعمليات وفق معايير العمل والكفاءة لكل شخص داخل المنظمة المختصة في الإشراف على عمليات الهجرة غير الشرعية **فما هي الأسس التنظيمية لعملية المغادرة؟ و ما هي الإستراتيجيات التي يعتمدها المجتمع الدولي و المجتمع الجزائري في التعاطي مع الظاهرة؟ و ما هي القراءة التقييمية التي يمكن تقديمها حول سياسات التعاطي هده؟.**

الحرقة بين الخلفية التنظيمية و استراتيجيات عملية المغادرة:

إذا جاز لنا اعتبار المؤسسة داخل المجتمع سواء كانت اجتماعية، سياسية، اقتصادية، دينية، ...الخ على أنها مجموعة أفراد ينتمون إلى هذه المؤسسة وفق قوانينها وقراراتها ووفق الأدوار الممنوحة لهؤلاء هذا من جهة ومن جهة ثانية باعتبارها أي هذه المؤسسة تنظيم بشري له أطره وأعرافه وقوانينه التدريبي والتواصلية الخاصة به، فإن هذا كله يصنع من الجهات المختصة في تنظيم في تنظيم الهجرة غير الشرعية مؤسسة حقيقية يشملها التنظيم المشرف على الحراقة يعتمد على أسس ومبادئ تنظيمية تتلخص في وجود أشخاص راغبين في الهجرة بصورة غير شرعية.

وجود جهات مختصة في تزوير بطاقات الهوية وجوازات السفر وتحويل الأموال,

وجود جهات مختصة تشرف على عمليات المغادرة وهي التي تملك النقل المادي لعملية المغادرة والمتمثل في المسؤولين على عمليات المغادرة عبر الطرق البحرية (بارونات الهجرة غير الشرعية).

في كافة الأحوال فإن أغلب المهاجرين يقدمون على الهجرة بصورة غير شرعية مباشرة أي لم يسبق لهؤلاء المهاجرين أن قدموا الملف القانوني لطلب التأشيرة، بحيث يرى هؤلاء المهاجرين أنه حتى في حالة التقدم بالملف القانوني لطلب التأشيرة فإن الرد من قبل مصالح الهجرة سوف يكون الرفض، بحيث يؤكد هؤلاء أن الحصول على التأشيرة أمر باتت تحكمه ممارسات الرشوة والمحسوبية التي تتم على مستوى الهيآت المختصة في أمور التأشيرات وشؤون الهجرة المهاجرين، وهذا ما أكده أحد المسؤولين القانونيين لمنظمة حقوق الإنسان حيث أكد أن القنصليات

ومكاتب شؤون الهجرة والمهاجرين في الجزائر تنشط في إطار دون القانون (NON DROIT أين نرى الموظفين يفضلون ما يريدون ويرفضون ويقبلون من منطلق رغباتهم واتجاهاتهم ومبادئهم

. (Monde Ddiplomatique 2003 :P4-Ps)

إن هذه الوضعية الإدارية لعملية الحصول على التأشيرة من قبل الجزائريين وجملة التعقيدات التي يتم إفرازها على مستوى المصالح المختصة تؤكد لنا من خلال ما حدث مع بعض المبحوثين من عينة البحث الخاصة بدراسة، حيث أكد كل من المبحوثين ب. بن عمر ونور الدين والبشير أنهم قدموا أكثر من ثلاث مرات الملف القانوني لطلب التأشيرة وتم رفضه وعرقلة مسار الحصول عل التأشيرة عن طريق إتلاف الملف أو طلب الرشوة مالية كبيرة، ومن جهة ثانية نلاحظ أنه من أصل 16 مبحوث قدم فقط ثلاثة منهم الملف القانوني للتأشيرة لأن المبحوثين الذين لم يقدموا ملف طلب التأشيرة أجمعوا على أن التأشيرة تذهب لأصحابها الذين يملكون صلاحيات إدارية ومالية تسهل لهم إجراء الحصول على الفيزا.

ومن هذا تبدأ مساعي هؤلاء نحو الهجرة غير الشرعية والتي تم هي الأخرى وفق مراحل ومسارات مختلفة بدءا بالاتصال بالجهات المختصة في الإشراف على عمليات المغادرة وانتهاء بعملية المغادرة نحو الوجهة المقصودة وهنا سوف نركز على الطرق البحرية للهجرة غير الشرعية وجانبها التنظيمي وفنونها وأساليبها المعتمدة في عملية الإبحار بهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين نحو الوجهة المحددة.

فالإمتداد الواسع لساحل البحر الأبيض المتوسط للجزائر وامتداده ليشمل 14 ولاية جزائرية تندرج ضمن المناطق التي يحدها حوض المتوسط وهي المناطق التي يقوم فيها النشاط التجاري لعلميات المبادلة التجارية، والتي تتم عبر البحر المتوسط خاصة مع دول شمال أمتوسط هذا كله فتح من ناحية الإستراتجية فرص تنشيط تحركات الأشخاص الراغبين في الهجرة نحو أوروبا خاصة الطرق البحرية للهجرة غير الشرعية التي تحدد من خلال:

الطريق البحري لسواحل تلمسان نحو جبل طارق واسبانيا، و طريق البحري لسواحل وهران، العاصمة ، عين تموشنت، قسنطينة، مستغانم نحو فرنسا وإيطاليا وجزر البليار ...الخ. وهي الطرق التي تمثل منافذ سيول الهجرة غير الشرعية القادمة من السواحل الجزائرية نحو هذه الدول التي تمثل هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين (ملطة، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البليار، بريطانيا، اليونان) وهو ما يعر=ف بالطرق البحرية للهجرة غير الشرعية.

وداخل المجتمع الجزائري فقد استحالت الأماكن العامة بعديد المدن الجزائرية إلى مقرات دائمة للمنظمات المختصة في الهجرة غير الشرعية، والتي تمثل شبكة من الأشخاص يقومون بالإشراف على خطوات عملية الهجرة من بدايتها إلى نهايتها حيث يقوم هؤلاء بالاتصال بالأشخاص الراغبين في الهجرة بصورة غير شرعية وتحديد أسعار الرحلة وطريقة عملية المغادرة ووسيلة المغادرة والتوقيت المحدد لها.

تشمل عملية الهجرة غير الشرعية عبر البحر طريقتين أولها متمثلة في الإبحار عبر بواخر الصيد والمبادلات التجارية، حيث يتم التخطيط للعملية وفق استراتجيات مدروسة من خلا التسلل إلى داخل الميناء ثم يتم تحديد مكان الباخرة المقصودة والتسلل داخلها ثم يتم تحديد مكان الاختباء مثل المدخنة، مخازن السلع، غرف التبريد عتاد السفينة أنابيب الصرف، غرف التهوية، ...الخ.

ومن صور الهجرة غير الشرعية عبر السفن التجارية هو التوجه مباشرة نحو الحاويات التجارية للسلع خلال مراحل تفتيشها، حيث يتسلل هؤلاء إلى داخل الحاوية ليقبعوا في ركن ضيق كم أركانها ويلتزمون الصمت بعدما يتم دهن هؤلاء لأجسادهم بطلاء يصعب على الكلاب رصدهم عبر الرائحة فإن نجحت العملية فيتم رفع الحاوية بعد تشميعها ليتم إحداث ثقب داخل الحاوية لدخول الأكسجين إلى هؤلاء المختبئين داخلها، وهي الطريقة التي تؤكد نجاحها مع كثير من المهاجرين غير الشرعيين الذين نجحوا في التسلل للميناء والاختباء في السفن المغادرة من موانئ العاصمة، وهران، تلمسان، قسنطينة، عنابة، مستغانم، عين تموشنت.

الأسلوب الآخر للهجرة غير الشرعية عبر البواخر الصيد والتجارة هو عن طريق التواطؤ مع حراس وأعوان الموانئ وعمال السفن من خلال الإتفاق على تقديم المساعدة لهؤلاء المهاجرين مقابل دفع مبالغ مالية معتبرة، وهو النوع الذي قلما سجل فيه حالات الوفاة للمهاجرين بسبب الاختناقات حيث يتم دفع مبلغ يتراوح بين60 ألف إلى 800 ألف دينار جزائري للجهات المعنية داخل الميناء والتي تشرف على عملية نقل هؤلاء في ظروف جيدة وأكثر أمانا بحيث ينجح أغلب هؤلاء في عملية الوصول إلى الوجهة المقصودة ما دام عمال الميناء &وعمال السفن يشرفون مباشرة على تهجير هؤلاء.

(www.ahewar.org.debat/show.art.asp?aid=11871)

نشير إلى أغلب عمليات المغادرة للمهاجرين غير الشرعيين على متن سفن الصيد والنقل التجاري البحري تتم خلال ساعات متأخرة من الليل بين الثانية والثالثة صباحا، وهو التوقيت المثالي لنجاح العملية خاصة خللا فصل الشتاء باعتبار أن وسيلة هؤلاء هي سفينة نقل وليس قارب بسيط دفع المبلغ كاملا عندما تكون الرحلة مباشرة.

تمر عملية الاتفاق بين شبكات تنظيم الهجرة غير الشرعية والأشخاص المقدمين على الهجرة غير الشرعية عبر مراحل، بحيث يتم في البداية تبيان الفرص المتاحة للهجرة، وكيف أن الرحلة لن تستغرق سوى دفع كبيرة، وبالتالي فإن هذه الجماعة التي تتوسط عمليات المغادرة تعمل على استدراج أكبر قدر ممكن من الراغبين في الهجرة وهذا لضمان مداخيل مالية كبيرة، وأمام هذه التسهيلات يقوم هؤلاء الراغبين في الهجرة بالحضور إلى المناطق التي تمثل منطلق عملية المغادرة و دفع المبلغ المالي لمستحقات الرحلة والذي يقدر في أغلبه بحوالي 120 ألف دينار جزائري،. ويتم جمع من 60 إلى 100 شخص ليتم ترحيلهم على مراحل متتابعة وفق رقم الرحلة وتوقيت الرحلة حيث يتم تجميعهم في مكان معين ليتم شحنهم خلال ساعات متأخرة من الليل على متن قوارب لتبدأ عملية المغادرة السواحل نحو الوجهة المحددة.

من جهة ثانية ترتبط الهجرة غير الشرعية ارتباطا مباشرا بالعامل المناخي ويؤثر هذا الارتباط على عملية الإقبال على الهجرة غير الشرعية وعلى تكاليف العملية، بحيث ترتفع خلال فص لشتاء نظرا لسوء الأحوال الجوية وصعوبة الإبحار وتهبط في صل الصيف وهذا ما يصنع من الظاهرة مؤسسة حقيقة لها قوانينها وضوابطها، بحيث تبدأ سيول الهجرة غير الشرعية في التصاعد مع بداية شهر أفريل وهو الشهر الذي يستوي فيه المناخ وتتحسن الأحوال الجوية التي تشمل أمواج البحر وحركية المد والجزر.

الطريقة الثانية التي يعتمدها المهاجرين غير الشرعيين هي عبر قوارب الصيد الصغيرة والتي اصطلح على تسميتها البوطي وهي الطريقة الأكثر تداولا باعتبارها تمثل خيارا بدلا للهجرة وهي الشرعية عبر السفن التجارية التي تتم تطويقها وتشديد الحراسة عليها من قبل مصالح أمن الموانئ، ومن جهة ثانية فإن الهجرة على متن القوارب تتيح فرصة المغادرة الجماعية لمجموعة من المهاجرين الذين يتقاسمون فيما بينهم تكاليف الرحلة.

يتم التخطيط لعملية تهجير هؤلاء من قبل شبكات التهجي مسؤولة على العملية والمختصة في تزوير وثائق الهوية وجوازات السفر التي تمنح المهاجرين مقابل مبلغ ملي قدره 1000 فرنك فرنسي، وهذا من خلال تقديم جواز سفر يتضمن بطاقة عمل مزورة تبين أن هذا المهاجر يملك شهادة عمل تثبت خبرته المهنية مثل عامل بمؤسسة، سائق في مؤسسة عمومية...الخ.

وهذا ما حدث مع المبحوث نور الدين الذي دفع مبلغ قدره 5000 فرنك فرنسي لمنظمة من وران مختصة في تزوير جواز السفر وبطاقات مؤسسة سونطراك وتم دفع المبلغ المتبقي والمقدر بـ 5000 فرنك فرنسي.

يتم توظيف وسطاء من قبل الشبكة المسؤولة على عملية المغادرة يقوم هؤلاء الوسطاء بتوجيه الأشخاص الراغبين في الهجرة والذين يتم تحديدهم من خلال جهات معنية على مستوى الأماكن العامة ليتم تحديد مبلغ الرحلة وتحديد توقيت عملية المغادرة، حيث تتم عملية وفق مرحلتين المرحلة الأولى وهي دفع مبلغ أول كدفعة لضمان التسجيل في العملية القادمة ليتم دفع المبلغ النهائي عند عملية المغادرة أو .

إن هذا الارتباط للهجرة غير الشرعية مع العوامل المناخية يلحقه تغير في فارق أعداد الزوارق والمهاجرين غير الشرعيين الذين يتم القبض عليهم أو يتم التبليغ عنهم عند وصولهم للجهة الشمالية بحيث تتم عمليات المغادرة خلال الصيف على متن قارب صغير أو زورق مقابل مبالغ مالية يتحكم فيها العرض والطلب ويكون فيها نوع من الاندفاع الهستيري لهؤلاء الراغبين في الإبحار والهجرة، أما عمليات المغادرة خلال فصل الشتاء فعلى العكس تماما فهي عمليات مغادرة تتم على متن قوارب بحرية متخصصة ووفق مبالغ مالية كبيرة وتخضع لخطة عمل صارمة أثناء عملية الترتيب للعملية وخلال مسار الرحلة.(www.elkhabar.com/quotidien/ida)

من خلال مسار عملية المغادرة التي تحكم رحلات المهاجرين غير الشرعيين سواء عبر السفن التجارية أو عبر قوارب الزودياك فإن هذه الهجرة غير الشرعية قد أصبحت لها مبادئ ومواقف تمثل خصائص وميزات تحكم و توجه وتنظم هذا الفعل، من جهة ثانية هناك ارتباط عمليات المغادرة بالأعياد الوطنية بحيث تمثل هذه الأعياد مثل رأس السنة الميلادية الفرصة المثلى للشبكات المسؤولة على تجهيز هؤلاء، بحيث تتضاعف فرص احتمالات نجاح عملية المغادرة بحيث اقترنت أنجح عمليات الهجرة غير الشرعية اخل المجتمع الجزائري بالانتخابات الرئاسية والأعياد الوطنية مثل أول نوفمبر وخلال فترات الاحتفالات بأنصار الفريق الوطني لكرة القدم في تصفيات كأسس أمم إفريقيا، وكأس لعالم خاصة أمام مصر وزامبيا، والاحتفال بالمشاركة الإيجابية في كأس أمم إفريقيا خاصة أمام الكامرون، وفي نهائيات كأس العالم 2010 أمام بريطانيا. هذه كلها محطات استطاعت بطرقة ما التأثير على وتيرة عمليات الهجرة غير الشرعية.

من بين أساليب الهجرة غير الشرعية هو تجاوز لأشخاص الراغبين في الهجرة الاتصال بشبكة مختصة في هذا المجال بحيث يقوم هؤلاء الأشخاص الراغبين في الهجرة والذين تتراوح أعدادهم بين ستة إلى 12 شخصا بالاعتماد على إمكانياتهم الخاصة لتأمين كل متطلبات عملية المغادرة، حيث يدفع هؤلاء مبلغا بالتساوي بينهم لتحصيل تكلفة قارب من نوع زودياك تكلفته من 35 إلى 40 إلى 45 إلى 60 مليون سنتيم بمحرك دفع قوي،وتأمين كمية

البنزين اللازمة للرحلة التي تستغرق بين 14 إلى 21 ساعة في عرض المتوسط بحسب الوجهة المقصودة و بحسب معطيات المناخ، ويتم اقتناء جهاز جي بي أر أس GPRS لتحديد المواقع وتوفير المؤونة اللازمة.

بعد توفير كل هذه المطالب والمعدات التي يتم الاتفاق على وقت الرحلة الذي يكون في مطلق الحالات في خلال الساعات المتأخرة من الليل بين منتصف الليل إلى الساعة الثالثة صباحا.

نلاحظ أن عملية المغادرة مكلفة جدا وعليه إن عملية تأمين مبلغ الرحلة يتم تحصيله من قبل هؤلاء المهاجرين بكل الطرق والوسائل مثل بيع بعض الحاجيات الخاصة مثلا الهاتف النقال ، الدراجة النارية، ساعة، سلسلة ذهبية، وبيع حاجيات من المنزل، وهناك من يطلب من العائلة مساعدته على تأمين مبلغ الرحلة، بحيث هناك عائلات تدعم أبناءها في تحصيل الرحلة وهناك من يحصل به الأمر حد السرقة والتدين باسم الأهل لجمع المبلغ، مثلما حدث مع المبحوث الذي سرق دراجات نارية وقام ببيعها لتحصيل عملية المغادرة المقدرة بـ 90 ألف دينار جزائري.

بالإضافة إلى مبالغ مالية يأخذها هؤلاء معهم لتدبر شؤونهم في حال نجاحهم إلى الوجهة المقصودة.

التنظيمات أو الشبكات التي توجه وتشرف على عمليات الهجرة غير الشرعية والتي يقودها ما اصطلح على تسميتهم بارونات تهريب البشر فإنها شبكة تملك جهاز تنظيميا متطورا، بحيث تتم عملية توجيه الراغبين ي الهجرة ومعالجة ملفاتهم باستعمال طرق عصرية مثل استخدام أجهزة الإعلام الآلي الجد متطورة والتواصل بشرائح الثريا عبر ثالوث المتوسط الجزائر، المغرب، والدول الثالثة تحددها وجهة عملية المغادرة (إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، بريطانيا، اليونان...). وبالتالي يمكن الحديث عن وجود ما نسميه بسوق الحرقة وهي السوق التي تحكمها قيم العرض والطلب ومن جهة أخرى نشير إلى أن هذه الشبكات لا تنشط فقط في الدول الساحلية المطلة على حوض المتوسط بل على العكس تنشط وبقوة في الناطق الداخلية، سيدي بلعباس، سعيدة، معسكر، تيارت، وحتى المناطق السهبية والصحراوية ما دامت سيول الراغبين في الهجرة من هذه لمناطق تعرف اندفاعا قويا.

من خلال عرضنا هذا لمسار عملية المغادرة التي تمثل الاستراتجيات التي تحكم الهجرة غير الشرعية يمكن القول أن هذه العملية قد أصبحت قاعدة تنظيمية حقيقية تستند عليها عند كل محاولة إبحار نحو الشمال خاصة عبر الزوارق الزورياك التي بات يكفي وجود عشر أشخاص راغبين في الهجرة غير الشرعية ليتقاسموا مبلغ القارب الذي يصل سعره من 35 إلى 60 مليون سنتيم.

حيث ينجح هؤلاء في توفير كل معدات الإبحار المادية واللوجستية، وبالتالي فقد أصبحت عملية الهجرة غير الشرعية تتوقف على عاملين رئيسيين هما العامل المادي لتغطية مصاريف الرحلة العامل الثاني هو تعيين الفرصة المناسبة التي تمثل ذروة التوقيت الجيد لنجاح عملية المغادرة

إن هذا المسار لسيول القوارب والزوارق البحرية التي يركبها هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين صيفا وشتاءا وتلك الرغبة الجامحة لدى هؤلاء والاندفاع النفسي و والبدني والذهني نحو تغطية تلك الرحلة لهو معطى واقعي وحقيقي لصورة الانتحار الاجتماعي لهؤلاء الشباب الهاربين من المجتمع في عمر ال20 سنة إلى ال30 سنة ليلفظهم المصير إما لمقبرة البحر أو اغتراب الآخر وعنصريته وعبوديته.

إن الحقيقة التي تشوب واقع قوارب الهجرة تلخصها تلك المعطيات المؤلمة حول سلسلة الغرق المتكرر والمتواصل للمهاجرين غير الشرعيين عبر حوض البحر الأبيض المتوسط وهو المعطى الذي نتداوله ونتناقله بصورة نمطية بحيث حتى وإن نجح هؤلاء في العبور إلى يابسة دول الشمال فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو **هل ما ينتظر هؤلاء هناك بالمبد11:19 صأ و السلوك الجنة الموعودة ؟**

*** السياسة الأوروبية في تعاطيها مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية.**

*كما جاء في المقدمة العامة للأطروحة على أن التنقل أو الهجرة عملية وسلوك بشري عقلاني خالص له امتداد تاريخي طويل بحيث شكلت الهجرة تلك الرغبة للإنسان في البحث عن سبل أفضل لعيشه واستمراره، ومن جهة ثانية فإن الهجرة كظاهرة تاريخية قد ساهمت في إعمار الأرض ولها دور فعال في تلاقي مجموعات بشرية متنوعة مثل، الهجرات نحو أمريكا الشمالية من وجهات مختلفة، المكسيك، أفريقيا، البرازيل، كندا، ألمانيا،... وفي الوقت نفسه هو تلك السمة المميزة التي أخذتها الهجرات والتي مسارها هجرة الأفراد من المناطق النامية ذات الاقتصاد الضعيف والمتخلف نحو المناطق الصناعية المتقدمة ذات الاقتصاد المتطور.

– إن هذه الوضعية لمسار الهجرة خلقت ما يعرف بالهجرة غير الشرعية أو غير النظامية أو غير القانونية لفئات اجتماعية تسعى من خلال الهجرة غير الشرعية هروبا من المعطيات الصعبة للمجتمعات التي يعيشون فيها لتمثل الضفة المقابلة من الحوض المتوسط إيطاليا وفرنسا وإسبانيا قبلة المناطق الوافدين إليها.

وخلال العشرية الأخيرة فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الشمال الإفريقي الذي يمثل بوابة الجنوب صوب أوربا قد تفاقمت و بصورة معقدة الأمر الذي يقابله أوروبا غير الراغبة والرافضة لمزيد من هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين الذين أصبحوا يمثلون هاجسا حقيقيا يهدد المجتمعات الأوروبية، بحيث أخذ الإتحاد الأوروبي مسألة الهجرة غير الشرعية على أنها أهم القضايا التي تهدد أمن أوروبا من وجهة نظر أوروبية للهجرة والتطرف بخاصة المهاجرين المسلمين من أفريقيا.

– هذا كله ويزيد عليه ما دفع بحكومات الدول الأوروبية إلى رفع مساعيها للتعاطي مع الظاهرة بالتعاون مع الحكومات المحلية لدول جنوب الحوض المتوسط وفق أسس وميكانيزمات من شأنها وقف أو تخفيف حركة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، **فما هو مضمون الإستراتيجيات والآليات المتبعة للإتحاد الأوروبي في التعاطي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟**

1– بداية الاهتمام الأوروبي بمسألة الهجرة غير الشرعية من شمال أفريقيا ؟

– يعود تاريخ الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا إلى الفترة الممتدة من الثلاثينات من القرن الماضي، حيث كانت أوروبا الصناعية بحاجة إلى اليد العاملة لتحريك دواليب صناعتها في الوقت الذي لم تكن فيه موجودة أي مراسيم وقرارات قانونية تجرم سلوك الهجرة بصورة غير قانونية الأمر الذي قابله تزايد كبير لعدد الوافدين بصفة غير شرعية إلى القارة حتى أوائل السبعينات من القرن الماضي، لتجد أوروبا نفسها أمام معضلة كبيرة اسمها التواجد الكبير للمهاجرين الأفارقة من جهة، والتدفق المستمر لهؤلاء من جهة ثانية أمام هذه المعطيات تبنت الحكومات الأوروبية سلسلة من الإجراءات القانونية تهدف إلى ردع وخفض معدل الإجراءات مع بداية تطبيق اتفاقية "شنجن" التي دخلت حيز التطبيق منذ العام 1985 الموقعة بين كل فرنسا ولكسمبورغ وألمانيا وهولندا بحيث تسمح هذه الاتفاقية للمهاجرين الحاملين لتأشيرة أي دولة من الدول الأوروبية الموقعة على هذه الإتفاقية بالمرور إلى أراضي بقية الدول" (**www.icatu.56org/add/show-chosen-study.php**) ثم ازدادت الإجراءات القانونية للحد من الهجرة غير الشرعية توسعا مع العام 1990 وهو العام الذي عرف توسعا في عدد الدول العضو في الاتحاد الأوروبي.

– أخذت مسألة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا منذ العام 1995 طابعا أمنيا بحيث لجأت خلاله الدول الأوربية إلى نهج سياسة أمنية أكثر ردعا وحزما، وهذا عبر تنفيذ مقررات سميت بـ "القانون الجديد للهجرة" والذي يستند إلى قرارات وإجراءات صارمة بخصوص مسألة الهجرة عامة ومشكلة الهجرة غير الشرعية على وجه الخصوص" (**www.aljazeera.netexeres/187E7AUF-CFC9**) وقد كان لهذه الإجراءات أثر عكسي إذ تركت شعورا بالإحباط لدى الفئات الراغبة في الهجرة نحو أوروبا، وهو سبب دافع لتنشيط حركات الهجرة غير الشرعية بشكل واضح أكثر ممارسة بحيث اتخذت هذه العملية وجهات مختلفة مثل: البوابة التي تمثلها بولندا وروسيا أوكرانيا وبوابة بلاد البلقان، والوجهة الثانية وهي الوجهة المفضلة لدى المهاجرين الأفارقة والتي تمثلها الوجهة الإسبانية المغربية عبر مضيق جبل طارق.

– وسط هذا التصعيد غير المسبوق للهجرات غير الشرعية انطلق النقاش الأوربي حول هذه الإشكالية التي أوجدتها الهجرة غير الشرعية وهذا لبحث سبل وضع سياسة موحدة لدول أوروبا تجاه مسألة الهجرة غير الشرعية لتنعقد "قمة سالونيكي في 19 يونيو 2003 (**www.alasr.ws/index.cfm?method-home.com**) ونشير إلى أن هذه القمة انعقدت في ضوء التطورات السياسية والاندماجية التي أسست الإتحاد الأوروبي جديد، وهذا بعد المصادقة على الدستور الموحد للإتحاد وهياكل الاتحاد الجديدة، بحيث سعت هذه القمة إلى وضع معايير وميكانيزمات موحدة للتصدي لظاهرة الهجرة السرية غير الشرعية، وتضييق فرص الدخول إلى أووربا بأكبر قدر ممكن ووفق شروط قانونية محددة، وقد فشلت القمة في تأكيد مساعيها وتطبيق قراراتها بسبب الاختلاف في وجهات النظر للأوربيين في تقييم موضوع الهجرة من وجهة أهميتها بالنسبة لإقتصاديات هذه الدول.

– منذ أواسط العام 2002 أخذت مشكلة الهجرة غير الشرعية منحى أكثر خطورة خاصة من جانب أزمة العلاقات المغربية الإسبانية بسبب ما تثيره الهجرة غير الشرعية للمغرب المنطلق وإسبانيا الوجهة، بحيث أقدمت إسبانيا على طرح مشروع قرار أوروبي يقضي بمعاقبة الدول المصدرة للهجرة إذا لم تستقبل المهاجرين المطرودين، في مقابل الطرح الفرنسي الذي ركز على المقاربة التنموية الشمولية القائمة على برامج التعاون الفعال والإيجابي مع الدول المصدرة للمهاجرين، وهذا مع إبقاء قرار اتخاذ إجراءات عقابية في حق دولة تم التأكد من عدم تعاونها في سياسة ضبط الهجرات غير القانونية وقد رفعت هذه الدول جملة من المساعدات المادية والمالية للدول المصدرة وربطت متغير المساعدات بمستوى عدد المهاجرين القادمين منها "هذه القرارات جاءت في قمة الإتحاد الأوروبي بإشبيلية في أواخر يونيو 2002"

في مطلع أكتوبر من العام 2005 انعقد مؤتمر بالمغرب شارك فيه وزراء داخلية دول 5+5 لمناقشة تزايد الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا والذي شاركت فيه المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا من جانب دول جنوب المتوسط

وإيطاليا وفرنسا واسبانيا والبرتغال وبريطانيا من جانب شمال المتوسط(**www.mokarabat.com/S.1437htm.**) ، حيث تم بحث الأسس التي يتم وفقها تبادل التنظيم على مستوى المعلومات ومحاربة الهجرة غير شرعية والنهوض ببرامج الهجرة المرتبطة بالشغل والعمل.

- وفي العام 2006 عقد أول مؤتمر أوروبي – أفريقي لمكافحة الهجرة السرية حيث أنعقد بمدينة الرباط المغربية بمشاركة العديد من الدول الإفريقية والأوربية (**wwww.alasr.ws/index.cfm?method-home.com**) يسعى المؤتمر إلى إقامة شراكة وثيقة بين الدول التي يأتي منها المهاجرون والدول التي يفيدون إليها والربط بين المساعدات والتنمية و مكافحة الهجرة غير الشرعية وهذا بتعزيز الرقابة عبر الحدود.

- نشير هنا إلى أن الصورة التي أخذتها الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا قد أخذت معطى جديد أخذ يحكم سياسات الدول في مواجهة الظاهرة من ذلك الحملة الأمريكية على التطرف، وما فرضته من تشديد المراقبة على تحركات الأشخاص، بحيث أقدمت أمريكا على مضاعفة قيمة المساعدات العسكرية المخصصة للمغرب لشراء معدات للمراقبة الأمنية من " 5 مليون دولار العام 2003 إلى 10 مليون دولار العام 2004" (**www.mokarabat.com/S.1437htm.**) وهذا سعيا لحماية قواعدها العسكرية بجنوب إسبانيا.

- ومع بداية نوفمبر 2008 عقد مؤتمر باريس الذي ضم 80 وفدا شاركت فيه كل الدول 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و 27 دولة إفريقية من بينها دولة 15 عضو في الرابطة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا ستة دول عضو في الرابطة الاقتصادية والنقدية في وسط إفريقيا، وأربعة دول أعضاء في اتحدا المغرب العربي وهي ليبيا، المغرب، موريتانيا وتونس دون مشاركة الجزائر ومشاركة مصر جمهورية الكونغو الديمقراطية (**aawsat.com/details.asp?section-4-**) اعتمد مؤتمر باريس برنامجا على المدى المستقبلي بحيث يتضمن الأسس والميكانيزمات التي يجب العمل بها للمتعامل مع الظاهرة خلال الثلاث سنوات القادمة من

2009 إلى 2011، وهذا من خلال ضرورة التعاطي مع الظاهرة بصورة أكثر حزما وشرعية وتعزيز مبدأ التنسيق والربط بين الهجرة والتنمية.

– ما يمكن قوله هو أن المسار العام التعاطي مع ظاهرة الهجرة غير شرعية قد جاءت مبادراته ومساعيه أوروبية خالصة مقابل تخاذل سياسات دول الجنوب للحوض المتوسط على الرغم من كونها مناطق التصدير للهجرة غير الشرعية، ومن جهة ثانية فإن الدول الأوروبية بمساعيها الأمنية الصارمة من خلال فتح مراكز اعتقال تحسبا للتدفق المسبق للمهاجرين من دول الجوار (جنوب المتوسط) وعليه ضرورة السعي الفعال لدول جنوب الحوض المتوسط للتعاطي مع ما يعرض من سلوكات وممارسات تأخذها ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

2– محتوى الآليات الأمنية للاتخاذ الأوروبي وتعاطيه مع الهجرة غير الشرعية في شمال أفريقيا:

– تعرف بلدان الإتحاد الأوروبي تعبئة سياسية وأمنية غير مسبوقة فيما يتعلق بإشكالية الهجرة غير الشرعية القادمة من شمال أفريقيا نحو أوروبا، وهذه المساعي الحقيقية والملحة تتلخص في جميع اللقاءات التي تشارك فيها الدوائر الأمنية للبلدان الأوروبية الخمسة التي تمثل المقصد الأول لغالبية تيارات الهجرة الشرعية الوافدة وهي اسبانيا إيطاليا، فرنسا وبريطانيا و اليونان. وقد ركزت معظم المشروعات المشتركة بين الإتحاد الأوروبي وحكومات دو شمال أفريقيا على ضرورة منع المهاجرين غير الشرعيين بالقوة من التسلل إلى أوروبا سواء عن طريق إنشاء معسكرات احتجاز، أو ترحيل المهاجرين غير القانونيين كما سعت هذه الاتفاقات الأمنية المشتركة الثنائية والجماعية بين الدول الواقعة على ضفتي المتوسط، التي تتيح الدعم المادي واللوجستي لحكومات شمال أفريقيا والرفع من قدرات الحراسة للمراقبة غبر الحدود وتعقب المهربين والمهاجرين أنفسهم وإنشاء "بنك معلوماتي أوروبي أفريقي للإنذار المبكر للسلطات الأمنية بوجود مهاجرين غير شرعيين داخل أوروبا"(

www.swissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid-3609388)

– ومن جملة الإجراءات والمساعي التي انتهجتها دول الإتحاد الأوروبي أمنيا في التعاطي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية ما سوف نتناوله بالشرح والتفصيل فيما يلي:

1– إنشاء مراكز الاعتقال:

– قامت دول الإتحاد الأوروبي بإنشاء مراكز اعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين الذين يتم إلقاء القبض عليهم عل السواحل الأوروبية حيث يحتجزون بها حتى ترحيلهم إلى بلدانهم، ولا توجد في هذه المراكز أدنى المعايير المطلوبة في الاعتقال وقد سمح القانون الجديد الصادر عن البرلمان الأوربي العام 2008 باحتجاز المهاجرين غير الموثقين وملتمسي اللجوء الذين لم يوافق على طلباتهم ومنهم الأطفال غير المصحوبين بالكبار لمدة أقصاها 18 شهرا، مع السماح بالحظر لمدة خمس سنوات على الدخول إلى الإتحاد مرة ثانية". (**www.org/en/mode/81360.**).

ونشير هنا إلى أن هذه المراكز لاحتجاز المهاجرين غير الشرعيين قد تعرضت لجملة من الانتقادات من قبل المنظمات الحقوقية الناشطة حول العالم خاصة بوجود حقائق حول المعاملة السيئة واللاإنسانية التي يلقاها هؤلاء المهاجرين وهذا بشهادة منظمة الصليب الأحمر الدولية وشؤون اللاجئين وبعض الناشطين في حقوق الإنسان.

– وفيما يتعلق بمراكز الاحتجاز فقد تقدمت كل من ألمانيا وبريطانيا بعارضة تطلب فيها نقل معسكرات الاحتجاز الموجودة على مستوى الإتحاد الأوربي إلى دول الشمال الإفريقي، على أن تتولى المفوضية الأوروبية لشؤون اللاجئين عملية فحص طلبات ملتمسي اللجوء وبصورة أكثر تحديدا هو ما إذا كان المحتجزون الراغبون في الهجرة يستحقون وضع لاجئ أم لا "وهي الفكرة التي طرحت في أثناء انعقاد قمة الإتحاد الأوربي يونيو 2003. حيث تمت الدعوة على أن تقوم المفوضية الأوروبية خلال عام بإعداد إجراءات لنظام أكثر تسهيلا في الإدارة لتنظيم علميات دخول الأفراد إلى دول الإتحاد ممن هم بحاجة للحماية (**www.radioalgerie.dz/ ?/p-34254.**). هذا التعديل أو المطلب تم رفضه من قبل المفوضية

فيما يتعلق بإعداد إجراءات للإتحاد الأوربي لتنظيم دخول ملتمسي اللجوء، في مقابل هذا روجت المفوضية لفكرة برنامج إعادة توطين اللاجئين داخل الاتحاد في إطار التعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

– وفيما يتعلق بمقترح قرار وزيري داخلية ألمانيا وبريطانيا بإقامة معسكرات لاستقبال المهاجرين في خمس دول بشمال إفريقيا وبحث طلباتهم هناك قبل إقدامهم على مغامرة الهجرة غير الشرعية يقول الباحث **شتيفان ألستر** من معهد دراسات الهجرة المقارنة "حتى الآن لا يحظى هدا المشروع بأغلبية كافية في الإتحاد الأوربي ومن وجهة نظري فإنه مادام لا يوجد نظام قانوني محايد يمكن الاعتماد عليه في هذه الدول ومادامت حقوق الإنسان لا تحظى بالاحترام هناك فإن هذا الاقتراح يبقى غير صالح للنقاش إضافة إلى أن اقتراحا كهذا لن يحل مشكلة الهجرة غير الشرعية كما يتوقع أصحابه ولكن سوف يزيحها فقط إلى دول أخرى خارج الإتحاد الأوربي "(**www.dw.world.de/dw/article/o,,1609743.**)

– نشير إلى أنه وفي اجتماع "أكتوبر العام 2004 لوزراء الداخلية الأوربيين في هولندا" (**www.radioalgerie.dz/ ?/p-34254.**) فإنه انقسم المجتمعون إلى طرفين فيما يتعلق بقرار إنشاء معسكرات بإفريقيا لاستقبال المهاجرين غير الشرعيين، واعتبر المقترح أبعادا لمسؤوليات الاتحاد الأوربي الخاصة بملتمسي اللجوء إلى أماكن أخرى وبالتالي فقد صوتت لجنة البرلمان الأوربي" للحريات المدنية والعدل والشؤون الداخلية على رفض المقترح" وقابل هذا المسعى أنه لم تقدم أي من حكومات أفريقيا بارزة تحدد فيها الأرض اللازمة لإنشاء مراكز استقبال المهاجرين المزمع إقامتها تحت إشراف دول الإتحاد الأوروبي ليتم إعلان "موت الفكرة من أساسها خلال اجتماع لكسمبورغ لوزراء داخلية دول الإتحاد العام 2005.

– أسلوب التوصيل:

مع مطلع العام 2008 قام المجلس الأوروبي بتبني "الإتفاق الأوروبي الخاص بالهجرة" وهو حجر الأساس الذي استغلته فرنسا كأداة تتعامل وفقها مع الهجرة غير الشرعية أثناء فترة رئاستها للإتحاد الأوربي

(**www.radioalgerie.dz/ ?/p-34254.**) بحيث يفرض هذا الاتفاق غير الملزم رقابة أشد صرامة على لم شمل أسر المهاجرين، ويدعو دول الإتحاد إلى تبني أسلوب الطرد ودفع النقود للمهاجرين لكي يعودوا إلى بلدانهم والعودة للدخول في اتفاقيات مع دول هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين.

– هذا القرار جاء على مخاوف كبيرة ومؤثرة منها أثره المحتمل على الحق في الحياة الأسرية وإمكانية اعتماد الإضطهاد والمعاملة السيئة تجاه المهاجرين غير الشرعيين، وقد تم تأكيد هذا الإجراء لطرد المهاجرين تحت مفهوم "قرار الإعادات"

– إضافة إلى الإجراءات والإستراتيجيات الأمينة السالفة الذكر والتي اعتمدها الإتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية الوافدة من أفريقيا. فإن دول الإتحاد اتخذت إجراءات أخرى للمراقبة داخل أراضيها ولعل من أبرزها: بنك المعلومات الأوروبي الذي يراقب الأشخاص الأجانب في أوروبا عن كثب. بحيث "أوضح راديو هولندا في تقرير له بهذا الخصوص أن إجراءات مكافحة الهجرة غير الشرعية وتواجد المقيمين غير الشرعيين ستجعل الإتحاد الأوروبي قريب الشبه بالولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بمسوداتها حول الأشخاص الداخلين إليها والمعطيات المتعلقة بهم مشيرا أنه في العام 2006 كان هناك نحو 8 ملايين مهاجر غير شرعي بدول الإتحاد يدخل نصفهم إلى أوروبا بطريقة غير شرعية لمدة محددة وعدم التفكير في العودة مجددا لموطنهم الأصلي، وحوالي 70 مليون شخص يدخلون أوروبا سنويا بمختلف معطياتهم الاجتماعية (**www.Iom.int/jahia/jahia/about-migration/facts-andfiguresfigured long /en/lang/fr**).

– هذه الديناميكية لحركة الهجرة والهجرة غير الشرعية والتواجد الكبير والتدفق المستمر للمهاجرين غير الشرعيين على أوروبا وبخاصة إسبانيا – فرنسا – إيطاليا – ألمانيا – بريطانيا و اليونان –قد دفع بدول الإتحاد إلى تشديد شروط الدخول إلى أراضيها على غير الأوربيين عبر نظام مراقبة يستدعي "تسجيل وقت الدخول الخروج، وحفظ مدة أو فترة الإقامة في بنك أوروبي للمعلومات. بحيث و في حالة بقاء الأشخاص مدة أطول من الفترة القانونية

المصرح والمسموح بها فإن ناقوس الإنذار المخصص يدق، وتبدأ مباشرة عملية البحث كما تأخذ معلومات بيومترية عن هؤلاء الأجانب بما في ذلك الأطفال البالغون 6 سنوات، وكما تحفظ بصمات الأصابع وبصمات العينين للمهاجرين الداخلين تراب الإتحاد الأوروربي، كما تبنى المجلس الأوروبي منذ أكتوبر 2004 قرارا بتشكيل وكالة لتنسيق جهود دوله الأعضاء في تعزيز الحدود الخارجية الأوروبية لوكالة نتكس (S) هذه الوكالة مسنود ومخول لها أساسا دراسة الحدود خاصة على امتداد ساحل البحر المتوسط، وتطوير نظام الحراسة على الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي إذ تعمل من أجل وقف تدفق مهاجري القوارب غير الشرعيين من إفريقيا نحو فرنسا، إيطاليا، إسبانيا ومالطا وهذا عبر تنسيق استراتيجيات العمل والمراقبة المشتركة لدولها الأعضاء..." نشير إلى أن "وكالة فرونتكس قد قامت العام 2008 وإثر عملية سمتها "هيرا" فقد أنقذت نحو 4 آلاف و 373 مهاجرا غير شرعي إلى غرب إفريقيا كانوا متجهين نحو الكناري" (**www.radioalgerie.dz/ ?/p-34254.**)

– نشير إلى أنه كان هناك أيضا وكالة بوتيلوس التي تراقب تدفق المهاجرين غير الشرعيين على مالطة وإيطاليا حيث نشأ عدم اتفاق بين مالطة وإيطاليا حول الدولة المسئولة عن استضافة المهاجرين الذين تم توقيفهم على مستوى حوض المتوسط.

– وفي المقابل فإن عملية فرونتكس في 18 يونيو 2009 قد نجحت في اعتراض مهاجرين من وسط البحر وإعادتهم إلى ليبيا، كما شاركت طوافة بوما ألمانية في علمية نوت بلوس الرابعة المنسقة من قبل حرس الحدود الإيطالي في اعتراض قارب يحمل 75 مهاجر غير شرعي على مسافة 29 ميلا جنوب لامبادوس وتم تسليمهم لوحدات عسكرية ليبية(**www.hrw.org/ar/mode/85673/section/3**).

4– تشديد الحراسة الأمنية على الحدود الأوروبية:

– توجهت الدول الأوروبية إلى اتخاذ العديد من الإجراءات الأمنية لتشديد الحراسة على طول سواحلها، ونذكر من بينها "المشروع الإسباني الممول من طرف الإتحاد الأوروبي والقاضي ببناء جدار حدودي يصل علوه الستة

أمتار وهو جدار مجهز برادارات لتعقب المسافات البعيدة وبكاميرات الصور الحرارية وأجهزة للرؤية في الظلام بالأشعة تحت الحمراء" (**www.jaouadelfart.maktoobblog.com**).

– ومن جهة ثانية قامت إسبانيا بإنشاء مراكز للمراقبة الإلكترونية المجهزة بوسائل إشعار ليلي ورادارات ودعمت هذه المراكز بجهاز "سيف SIF وهو جهاز لحراسة قناة المضيق، إضافة إلى مشروع إطلاق قمر صناعي أطلق عليه اسم شبكة الحصان البحري للمراقبة بنظام تحديد المواقع GPRS لعمليات الهجرة غير الشرعية بوغاز جبل طارق بين إفريقيا و أوروبا بتكلفة تقدر بـ 3.5 مليون أورو"

هذه التقنيات والوسائل الحديثة في مراقبة ورصد حركات الهجرة غير الشرعية تقدم مساعدات كبيرة للدوريات العسكرية البحرية خاصة المغربية والإسبانية اللتان تعملان على أسلوب مراقبة ملاحي مشترك منذ العام 2003 في إطار التعاون الأمني الأورومتوسطي لمحاربة الشبكات المختصة في تهجير وتهريب البشر هذه الشبكات التي تساير إستراتجيات الدول في مكافحة الظاهرة.

– وفي نفس السياق عقدت إيطاليا مع تونس اتفاقية شراكة مزدوجة لمراقبة ومكافحة الهجرة الشرعية، وعقد دورات تدريبية للمختصين في مكافحة حركات الهجرة غير الشرعية بحريا وعلى هذا النحو جاءت إتفاقيات مماثلة مع كل من الجزائر ومصر والمغرب مع كل من فرنسا وإيطاليا وألمانيا واسبانيا.

– نلاحظ أن هذه الاتفاقيات تبقى محدودة بين عدد من الدول الواقعة على ضفتي حوض المتوسط بحيث لم تأخذ طابعا أشمل و أوسع لجميع دول الإتحاد الأوروبي كبريطانيا ومالطا اللتان لم تأخذان بالمبادرة في التعاطي مع إشكالية الهجرة غير الشرعية، فملطا على سبيل المثال ترفض حتى فكرة إنقاذ المهاجرين غير الشرعيين من عرض البحر.

– نلاحظ أيضا أن الدعم اللوجستي المقدم بموجب هذه الاتفاقيات الأمنية محدود بتقديم وسائل ومعدات وإمكانيات مادية معتبرة كعدد من المروحيات وأجهزة الرادار الساحلية والزوارق السريعة ومناظير الرؤية الليلية فإن

هذا غير كاف لهذه الدول في سياستها لمكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل التصعيد الخطير للظاهرة بشكل أكثر ممارسة و تعقيدا.

- وقد أشار الدكتور مارتيناز الأستاذ بمعهد الدراسات السياسية بباريس إذ يشير إلى إبرام 40 اتفاقية في مجال المساعي الأوروبية لطرد المهاجرين غير الشرعيين (**www.radioalgerie.dz/ ?/p-34254.**).

- نشير إلى أنه منذ العام 1999 تم إيقاف حوالي 8 آلاف مهاجر غير شرعي وبعدها بلغ العدد 15.000 ألف العام 2000 وفي سنة 2002 بلغ الموقوفين 16 ألف مهاجر، وتم تقديم 246000 طلب تسوية أوضاع تقدم بها مهاجرين غير شرعيون بإسبانيا بين مارس و أفريل 2000، وفي سنة 2001 صرحت مديرة شؤون الهجرة بالحكومة الإسبانية إينيا سوغونزاس أن سلطات الهجرة رحلت خلال العام 2000 – 74667 مهاجرا غير قانوني مقابل 45544 مهاجر العام 2001، وشكل المهاجرين المغاربة غالبيتهم والذين تم ترحيلهم العام 2002 وعددهم 23 ألف مهاجر غير شرعي وعمليات الترحيل التي قامت بها إيطاليا والتي شملت ترحيل 24 ألف مهاجر غير شرعي العام 2008 (**www.ahram.orge.cy/archive/2/6/2009/REPO.4t/TM**).

3- الإتفاقيات الأمنية:

انتهجت دول الإتحاد الأوربي سياسة التعاون المشترك مع دول الشمال الإفريقي عبر إبرام اتفاقيات ثنائية وأخرى جماعية من اجل مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومثال ذلك "الاتفاقية المبرمة بين ليبيا وإيطاليا بطرابلس عام 2007. وبموجب هذه الاتفاقية تنظم ليبيا وإيطاليا دوريات بحرية بعدد ست قطع بحرية معارة مؤقتا من إيطاليا يتواجد على متنها طواقم مشتركة ليبية إيطالية بمعطيات البحث والمراقبة والإنقاذ لمواقع عبور قوارب المهاجرين غير الشرعيين إضافة إلى أعمال التدريب والتكوين و في جهاز الكمبيوتر وخفضت هذه المعلومات عن هؤلاء الأشخاص لمدة خمسة سنوات على أن الفحص السياح ورجال الأعمال والصحافيين ممن تعودوا على الدخول

لأغراض وغايات علمية قانونية وهذا بواسطة تأشيرة بيومترية

(**www.egyptiangreens.com/docs/general/index. php?ech-newhit.**)

– ما يمكن تأكيده هو أن الدول المعنية بتدفق الهجرة غير الشرعية فيها قد استطاعت وضع مخطط فعال للتعاطي مع الظاهرة من كل جوانبها مسخرة كل الإمكانيات المادية والمالية والبشرية والتقنية لأنها ترى في ظاهرة الهجرة غير الشرعية تهديدا صريحا ومعلنا لأمنها ونظامها واقتصادها وقيمها.

قراءة تقييمية للسياسات الأمنية للاتحاد الأوربي في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

– قضية الهجرة غير الشرعية أصبحت أهم القضايا التي تشغل اهتمام المجتمع الدولي وبخاصة الدول المستقبلة لهذه الهجرات، حيث تعرف حركات الهجرة غير الشرعية تزايد مستمرا أكدته تقارير هيئة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، حيث تم التأكيد على أن 15% من المهاجرين في العالم هم مهاجرين غير نظاميين أو بمعدل 1.5 مليون مهاجر مقيم بصفة غير قانونية. وعليه فإن الدول المستقبلة لهذه الهجرات أصبحت ترى في الظاهرة تهديدا لأمنها واستقرارها سياسيا، اجتماعيا اقتصاديا...الخ. بحيث اعتمدت دول الإتحاد مشروع عمل أمني صارم تتعاط فيه مع الظاهرة من خلال استعراضنا الأسس و الميكانيزمات التي يقوم عليها المخطط الأمني الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية في المداخلة التي يليها عنصر تقييم هذه السياسات.

– نسعى من خلال هذه المداخلة إلى تقديم قراءة تقييمية للسياسة الأمنية التي اعتمدتها دول الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير القانونية وهذا من زاوية **إلى أي مدى تتوافق المساعي والمبادرات الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية مع التشريعات والقوانين الدولية المعمول بها في مجال حقوق الإنسان.؟ وهل المشروع الأمني الأوروبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية يستند على أسس و ركائز موضوعية في مساعيه وأهدافه في التعاطي مع الظاهرة ؟**

– إن أول قراءة تقييمية يمكن تقديمها حول السياسة الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية هو أن غالبية المشروعات والمساعي الأوروبية التي طرحت واعتمدت لمكافحة الظاهرة تقوم على الحلول الأمنية وهي حلول أقل ما يمكن القول عنها أنها حلول غير عملية من وجهة كونها تهمل الأسباب والظروف المحيطة بسلوك الهجرة غير الشرعية. فاعتماد الاتفاقيات الثنائية بين الدول مثل: إيطاليا وليبيا وأخرى بين الإتحاد الأوروبي ودول مثل مصر والمغرب والجزائر هي اتفاقيات تحمل مشاريع مكلفة تتمثل في الدعم المالي واللوجستي للمخططات العسكرية الأمنية لحراسة ومراقبة حركات الهجرة غير الشرعية عبر الحدود مثل طائرات المراقبة وبناء معسكرات الاحتجاز ... الخ . فالإتحاد الأوروبي ينفق بالفعل أموال كثيرة ولكنها في المسار الخطأ مع أن المخطط الأمني هذا له جوانب عملية إيجابية خاصة مسألة رصد كل تحركات قوافل ومراكب المهاجرين غير المشرعين على سواحل المتوسط على مدار السنة، فمثل هذه السيولة النقدية الموجهة من طرف دول الإتحاد لدعم الشراكة الأورومغاربية لمكافحة الهجرة غير الشرعية يمكن توجيهها لدعم مشاريع تنموية داخل المجتمعات التي تعرف نزوحا كبيرا للأشخاص نحو الهجرة غير الشرعية كرد فعل للهروب من مواطنها، هذه المساعدات يكون أسساها إشراف مؤسسات المجتمع المدني على مسألة استثماراها في مشاريع اقتصادية اجتماعية لتأكيد وتعزيز ثقافة إمكانية المواطن تحقيق نجاحات عملية داخل الأرض والبلد الذي يعيش فيه.

– من جهة ثانية فإن هذه الإجراءات الأمنية المشددة فشلت في تحقيق هدفها الرئيسي وهو الحد والتقليل من ظاهرة الهجرة غير الشرعية. بل إن هذه الإجراءات الأمنية خلقت تصعيدا كبيرا لحركات الهجرة غير القانونية من دول جنوب المتوسط، و هذا من خلال استخدام الشبكات المسؤولة على تنظيم الهجرات غير الشرعية لوسائل و تقنيات متطورة كصورة لمجارات هذه السياسات الأمنية .

إن وجهة النظر هذه يؤكدها الباحث ستيفان من معهد دراسات الهجرة المقارنة إن يقول :"هذه الإجراءات لا تؤدي سوى إلى تغيير طرق الهجرة غير الشرعية وليس وقفها فعلى سبيل المثال فإنه وبعد تشديد المراقبة على مضيق

جبل طارق يتبع المهاجرين الآن طريقا بحريا آخر شرقي الأندلس في جنوب إسبانيا" (**wwwaldiwan.org/news-action-show-id.124htm**). وعليه فإن مثل هذه الإجراءات الصارمة خلقت نتائج عكسية للأهداف المرجوة منها.

– ولعل أكبر مشكلة خلقتها السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهتها للهجرة غير الشرعية هي أنها تتعارض في الكثير من سلوكياتها وممارساتها مع المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان خاصة مسألة المعاملة اللاإنسانية للمهاجرين غير الشرعيين الذين يتم احتجازهم في معتقلات جماعية أقل ما يقال عنها أنها مراكز تعذيب وليس مراكز احتجاز، بشهادة التصريحات التي يدلي بها هؤلاء المهاجرين ممن تم توجهيهم نحو أوطانهم ونقرأ نحن عن هذه الممارسات غير الإنسانية في مقالات الصحف ومواقع شبكة الانترنيت لشهادات حية تتعلق بهذه المعاملات الغير إنسانية للمهاجرين غير الشرعيين أنفسهم.

إن أعمق وأدق قراءة تقييمية يمكن تقديمها حول السياسة الأمنية لدول الإتحاد في مواجهة الهجرة غير الشرعية هي قضية المهاجرين الغرقى الذين يتم انتشالهم من البحر أموات، بحيث يتم وبكل صورة لا إنسانية حرق هذه الجثث بعد صعوبة تحديد هويتها أو حرقها مباشرة. هذا الأمر فتح عارضة مطالبة رفعتها الهيئات الناشطة الحكومية وغير الحكومية لحقوق الإنسان نحو تبني سياسة بحث وكشف هوية الجثث المنتشلة للتعرف على أصول المهاجرين ليتم توجيههم نحو مواطنهم الأصلية أو دفنهم بدل حرقهم في حال لم تتحدد هويتهم، وهذا موضوع سوف نفصل في التعاطي معه في مداخلة لاحقة من موضوع الأطروحة حول مخلفات ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

– إن التعاطي أحادي الجانب من جهة الاتحاد الأوروبي لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية يعتبر جوهر المداخلة التقييمية التي نقدمها حول مدى فعالية الإجراءات الأمنية تجاه مسألة الهجرة غير الشرعية ذلك أن دول وحكومات البلدان الإفريقية التي تعتبر منبع حركات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا تتحمل قدرا أو قسما كبيرا من المسؤولية عن مأساة هؤلاء المهاجرين الذين يسقطون إما أشخاصا محتجزين وإما جثثا منتشلة يتم توجيهها أو

حرقها في محطات عديدة أو ينتهي الأمر بهؤلاء جثث مرمية في عرض المتوسط تأكلها وحوش البحر و علائقه البكتيرية.

– منطق التقييم لهذه السياسات الأمنية الذي تقدمنا به يقتضي أيضا منا ضرورة التأكيد على مسألة مهمة وهي أن الدول الأوروبية بمساعيها الأمنية لتشديد عمليات المراقبة للحدود لرصد حركات المهاجرين غير الشرعيين عبر حوض المتوسط هي سياسات لابد منها مادام هذا مسعى كانت لتتخذه أي دولة يواجهها تهديدا أو مشكلة كهذه، باعتبار أن حركات الهجرة غير الشرعية تحمل معها غايات غير تلك المتعلقة بتهجير البشر لتتجاوزها إلى توجيه مافيا المخدرات والاتجار بالأطفال غير الشرعيين، ومنها ما يهدد الأمن القومي لهذه المجتمعات، ويهدد مصالحها وقيمها وبناها القاعدية التي تشمل الاجتماع والاقتصاد والنظام وقيم الدين واللغة ...الخ. خاصة تلك المتعلقة بالإشكاليات التي تثيرها قضايا العنصرية و الإندماج و الهوية في صورة صراعات عرقية داخل المجتمعات الوافدة فيها هذه السيول الكبيرة للمهاجرين سواء المقيمين بصورة قانونية أو المقيمين غير الشرعيين .

وعليه فإن انتهاج مساعي تمثل طرحا موضوعيا لأسلوب التعاطي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية يقتضي أن تكون سياسات الدول المعنية بالقضية وأقصد دول جنوب حوض المتوسط المصدرة لهذه الظاهرة، ودول شمال حوض المتوسط المستقبلة لهؤلاء المهاجرين غير النظاميين يقتضي شراكة فعالة لبحث و استقراء الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي أوجدت هذه الظاهرة أو أنتجت هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين، وكذا خلق مخطط تنمية أكثر شمولية يساهم في تنمية اقتصاد المناطق المنتجة للهجرة غير الشرعية، هذا بخلق فرص العمل والإقتراب بالصورة والمضمون من هؤلاء المهاجرين وفهم أهدافهم وتوجهاتهم وتبني إستراتيجية تنمية مستديمة قائمة على أساس قيام مشاريع وإصلاحات عميقة وملموسة وهذا كله يشكل تحديا إن ليس على دول الشمال بصورة أو بأخرى فهو رهان يفرض نفسه وقوة على دول جنوب المتوسط لمراجعة سياساتها وقراراتها المتعلقة بالمجتمع والنظام.

إن الإرتفاع المهول لحركات الهجرة غير الشرعية يؤكد الحاجة إلى مقاربة أكثر إجرائية و عدالة مازالت ملحة للتعاطي مع دوافعها المباشرة وما تعرضه من ممارسات ونتائج كارثية. فغياب هذه المقاربة الناجعة هو ما يساهم فعلا في استفحالها وتنامي حركيتها في حوض المتوسط خاصة الإصرار على موقف التعامل مع الظاهرة بتشديد الهاجس الأمني عليها، فبالرغم من صرامة المقاربة الأمنية أو كما اصطلاح على تسميتها الجدار الحديدي وبالرغم من الأموال التي تصرف في إطار تقويتها وتدعيمها فإن سيول الهجرة غير الشرعية ما تزال متواصلة في التدفق نحو الشمال وإن "مافيا" الهجرة غير الشرعية مستمرة أيضا في إبتداع وسائل وطرق جديدة تتخطى من خلالها كل الحواجز التي تم اعتمادها من قبل دول الاتحاد لردع الهجرة غير الشرعية.

– إن السياسة الأوروبية تجاه مسألة الهجرة غير الشرعية قطعة لها أكثر من وجه. بحيث هناك خطاب مشبع بثقافة حقوق الإنسان وهناك التوجه العام نحو أزمة المهاجرين غير الشرعيين وحل مشاكلهم، وهناك الاستثمار السياسي لورقة الهجرة في كل حديث عن الشركة الأورومتوسطية، وهناك الرادع الأمني لإجتثاث هذه الظاهرة من أصولها، وهذا كله يؤكد على ازدواجية الخطاب الموجه كأسلوب للتعامل مع الظاهرة لأن التركيز على ما هو أمني حدودي لن يقود إلا إلى جعل البحر الأبيض المتوسط أكبر مقبرة بحرية في الكوكب الأزرق ذلك أن مسألة المساعي الأمنية بهذه الصورة وهذا الشكل تتخذ أسلوب التطهير العرقي لغير الأوربيين ما يقود للحديث عن الممارسات غير الإنسانية التي تقصي المعطيات الموضوعية المتعلقة بالهجرة و المهاجر غير القانوني.

– كل هذا سببه إخفاق كل المساعي التنموية التي أوجدتها هذه الدول في التعاطي مع ظاهرة يقتضي الحال فيها التسليم بمنطق أنها ظاهرة خالصة تنتجها مجتمعات شمال إفريقيا التي تعجز على احتواء هذه الظاهرة من زاوية السعي إلى التعاطي المباشر معها وفهم متغيراتها والأسباب الكامنة وراء دفع هؤلاء للهجرة والإصرار على تكرار الفعل عند كل محاولة يقابلها فشل، ففشل إيجاد الحلول العملية للظاهرة واعتماد مخططات تنموية ترميمية ترقيعية

اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا من طرف المجتمع ومؤسساته هو ما يضع أصابع الاتهام تسقط على مسؤولية الدول المنبع للهجرة غير الشرعية من أنها مشاتل و مفاقس خصبة لإنتاج وتصعيد حركات الهجرة الشرعية نحو أوروبا.

– إن سؤال القراءة التقييمية للسياسات الأمنية الأوربية لمكافحة الهجرة غير الشرعية يفرض علينا الاعتراف ختاما بأنه مطلوب من الدول المستقبلة للهجرة احترام حقوق الإنسان واستبعاد كل معالجة أمنية مشددة في التعاطي مع المهاجرين غير الشرعيين فإنه مطلوب أيضا وبإلحاح شديد من الدول المصدرة للهجرة أن تنتبه لعطبها الداخلي، الذي يستدعي إصلاح الهياكل والمؤسسات والبرامج والمخططات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...الخ. وهذا بإعطاء جرعات تنموية فعالة تحمل كثيرا من الموضوعية والصدق والنجاعة لعمل حقيقي يعبر وبصدق عن وجود مجتمع مدني يملك ثقافة التعاطي المباشر مع ما يعرض داخله من مشاكل و أزمات تتعلق بمعطياته و قيمه الاجتماعية، و بنفس الصورة فإن المسألة بهذا الشكل تؤكد على أن الرهانات التي تخوضها دول الجنوب المتوسطي اليوم باتت أكثر إلحاحا وتعقيدا لمباشرة التعامل مع ظاهرة إسمها الهجرة غير الشرعية. فهل الجزائر قادرة مجتمعا و نظاما على خلق ميكانيزمات فعالة تستطيع من خلالها احتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية و الحد منها .

***مؤسسات المجتمع المدني الجزائري و سياساتها في التعاطي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية :**

*كل مجتمع إنساني هو مجتمع أزمة. و بالتالي فإن وجود أزمة داخل مجتمع ما ليس حصرا اجتماعيا أو طفرة من نوع ما داخل هذا المجتمع الذي يعرف هذه الأزمة بل إن البناءات الاجتماعية و على اختلاف قيمها و تصوراتها هي بناءات تتحدد داخلها صور وجود قيم و ممارسات تسير في الاتجاه المعاكس لما هو متعارف عليه سواء كانت قيما تهديمية أو بناءة. من هذا المنطلق فإن دراستنا لظاهرة الهجرة غير الشرعية داخل المجتمع الجزائري، و اعتبارها ظاهرة لا نظامية تحدث بشكل أو بآخر أزمة داخل هذا المجتمع هو أمر لا يأخذنا بالتسليم بضعف هذا المجتمع، بل على العكس من ذلك لمجرد استعراضنا سلوك الهجرة غير الشرعية من و إلى المكسيك و أمريكا الشمالية و خطوط الهجرة غير الشرعية عبر أمريكا الجنوبية و كندا و آسيا و الشرق الأوسط و جنوب إفريقيا ...الخ و عليه

فالمسألة تتعدى مقاربة حصر الظاهرة داخل نطاقات اجتماعية ما لتشمل المقاربة الدراسية الموضوعية للظاهرة حتى نسلم بحقيقة :الهجرة و الهجرة غير الشرعية كمعطى اجتماعي يسجل حضوره بالصورة و الفعل داخل كل المجتمعات البشرية .

*و الأزمة أو اللانظام داخل مجتمع ما هو حالة واقع يؤكد على وجود أمرين أولهما هو أن المجتمع الذي يعرف أو تحدث داخله هذه الأزمة يعرف خللا من نوع ما و بطريقة ما في وظيفية أنساقه السياسية ، الاجتماعية ، الدينية ، الاقتصادية ، اللغوية ...الخ هذا من جهة، و من جهة الأمر الثاني فإن الأزمة تضع هذا المجتمع على محك مدى القدرة و الجاهزية و الإستعداد للمجتمع أفرادا و مؤسسات في التعاطي مع ما تعرضه هذه الأزمة و بالتالي اختبار القوة التي يملكها المجتمع في تعامله مع ما يعرض داخله من سلوكات تهدد اتساقه و نظاميته. و عليه فإننا نسعى من خلال عرض السياسات المتبعة للمجتمع الجزائري في تعاطيه مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى فهم ما هي الميكانيزمات و الأسس التي حددها المجتمع الجزائري كنقاط معالجة للظاهرة ؟

***مصالح الأمن:**

*شرطة الحدود:تعتبر شرطة الحدود الهيئة الأمنية التي تتولى المراقبة الشاملة للحدود الجغرافية البرية و البحرية و الجوية. و هي أي شرطة الحدود تمثل القاعدة الإدارية و القضائية و الإستعلامية خاصة تلك المتعلقة بتحركات الأشخاص دخولا و خروجا من الجزائر عبر طرق العبور البرية ، البحرية و الجوية .

*و من ناحية المفهوم العملي لصلاحيات شرطة الحدود فإنها تمثل الهيئة المكلفة قانونيا و أمنيا بتطبيق القوانين التي تحكم و تنظم المسائل المتعلقة بالحدود من خلال تنفيذ الإجراءات اللازمة لدخول الأشخاص عبر الحدود الجغرافية السياسية للدولة بحيث تتواجد قوات شرطة الحدود على مستوى المطارات و الموانئ و خطوط الحدود الجغرافية مثلا بين الجزائر و المغرب و الجزائر و مالي و الجزائر و تونس حيث تتوزع فرق المراقبة ،الاستعلامات و الحراسة بحسب طبيعة الحدود برية بحرية ،جوية. (مجلة الشرطة، العدد 88 لـ: سبتمبر 2008)

***مهام مديرية شرطة الحدود:**

-التنسيق و التنشيط و توجيه نشاطات مصالح شرطة الحدود (البرية، البحرية و الجوية).

-مراقبة عبور الأشخاص عبر الحدود .

-تحديد حركة الأشخاص و البضائع على مستوى الحدود و تطبيق الإجراءات المعتاد القيام بها عند دخول كل وسائل النقل (طائرات ، سفن،سيارات..)

-ضمان حراسة الموانئ و المطارات و محطات السكك الحديدية المفتوحة لحركة المرور الدولية و المحلية .

-نشاط مصلحة شرطة الحدود:

-تقوم بتنسيق و مراقبة و توجيه الفرق و المراكز الحدودية الموجودة في دائرتها كل النشاطات المرتبطة بصفة عامة بمراقبة الأمن وحراسة العبور بين الحدود للأشخاص و الممتلكات.

-تسيير و توجيه عمل فرق شرطة الحدود و مراكز المراقبة المجهزة بشكل خاص و المعينة كنقاط عبور إجبارية لكل المسافرين برا، بحرا و جوا.

*مهام فرق مراكز المراقبة:

-مراقبة حركة مرور الأشخاص المعتاد القيام بها عند دخول أو خروج السفن، الطائرات، السيارات...دوليا و محليا.

-ضمان حراسة الموانئ، المطارات و السكك الحديدية و مراكز المراقبة البرية

-ضمان النظام و الأمن على مستوى نقاط المراقبة.

-مكافحة التهريب و التجارة السوداء و الهجرة غير الشرعية.

-كشف الأشخاص الذين هم محل طلب و متابعة أو المقبوض عليهم.

- جمع المعلومات في الميدان السياسي ، الديمغرافي، الاقتصادي ،الاجتماعي...الخ

-نشير إلى أنه و نظرا للأزمة الأمنية التي عرفها المجتمع الجزائري فقد تم ربط مهام شرطة الحدود بمحافظة أمن المطارات و الموانئ و الحدود البرية.(مجلة الشرطة، العدد 88 لـ: سبتمبر 2008)

*و نظرا للموقع الجغرافي للجزائر و المتميز و الذي يضعها في موقع بوابة إفريقيا الممتازة للعبور إلى شمال ضفة المتوسط، و هو الدور الذي لعبته كمنطقة عبور تاريخية بحيث تعتبر الجزائر منطقة تدفق و عبور مستمر عبر الحوض المتوسط، هذا الموقع الإستراتيجي خلق خلال مراحل متعاقبة اتجاهات الهجرة نحو أوروبا انطلاقا من الجزائر خاصة حركات الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تلازم سواحل المتوسط الجزائري بصورة ممارساتية دائمة .

-و تأتي سياسة التعاطي لمصالح الأمن مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية داخل المجتمع الجزائري من خلال إدراج سلوك الهجرة غير الشرعية في نطاق الجريمة المنظمة و عليه تمت عملية تدعيم مراقبة الجوازات و الحدود و هذا من خلال استحداث بنك المعلومات لشبكة الأنتربول MIND و هو النظام الذي تم وضعه على مستوى الموانئ و المطارات و نقاط العبور البرية لرصد تحركات الأشخاص خاصة نقاط العبور البحرية للمهاجرين غير الشرعيين. و بالتالي تبني مقاربة أمنية دولية من خلال الشراكة الأورومتوسطية لمحاربة الجريمة العابرة للقارات و التي على رأسها الهجرة غير الشرعية (www.dgsn.dz)

-و من خلال دراسة ميدانية قامت بها مصالح الأمن تحت قيادة الضابط بخلية الدرك الوطني حول الهجرة غير الشرعية فقد أكدت الدراسة على اعتبار ظاهرة الهجرة غير الشرعية على أنها تشكل واحدة من أكبر الرهانات المتعلقة بالظواهر التي تهد الأمن العام للمجتمع الجزائري. بحيث أكدت الدراسة الأمنية هذه تورط المهاجرين غير الشرعيين و شبكات الهجرة غير الشرعية في عمليات إجرامية مختلفة خاصة تلك المتعلقة بتزوير جوازات السفر و وثائق الهوية و بطاقات العمل ، بحيث أشارت ذات الدراسة إلى ارتفاع عدد القضايا المعالجة في إطار مكافحة

الهجرة غير الشرعية بنسبة 300 قضية خلال العام 2010 حيث تم توقيف 669 مهاجرا بصورة غير شرعية على أن مصالح الأمن أشارت إلى ارتفاع سيول الهجرة غير الشرعية لعدد المهاجرين نحو شمال أوروبا (www.dgsn.dz.at/immigrationclandestine)

-ركزت الدراسة الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية على المتابعات القضائية ضد المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين و هذا من خلال قيام هؤلاء المهاجرين بسلوكات إجرامية تمس بأمن و اقتصاد البلاد خاصة المهاجرين الذين تم توقيفهم من قبل على مستوى موانئ وهران ، عين تيموشنت ، مستغانم ، تلمسان،الطارف ،جيجل ،العاصمة ،سكيكدة.. و يرى أعوان الأمن أن المقاربة الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية قد نجحت من خلال تصاعد وتيرة نجاح عمليات إفشال رحلات الهجرة غير الشرعية التي قفزت من 21 محاولة تم إفشالها عام 2005 إلى 73 محاولة تم إفشالها العام 2006 مقابل 114 محاولة العام 2007(www.dgsn.dz/at/immigrationclandestine)

*قام النادي الوطني للجيش بالعاصمة العام 2010 بافتتاح أشغال يوم برلماني حضره أعضاء ممثلون للمديرية العامة للأمن و الدرك الوطني و الجمارك. حيث تم التدخل باثنتي عشرة محاضرة تناولت كلها مختلف أشكال الجريمة المنظمة و الآليات المعتمدة في الجزائر للحد منها خاصة إشكالية الهجرة غير الشرعية .

-و حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية أوضح كل من العقيد جمال عبد السلام زغيدة رئيس قسم الشرطة القضائية لقيادة الدرك الوطني و السيد مهدي بن شريف محافظ الشرطة بمديرية شرطة الحدود بالمديرية العامة للأمن الوطني أن الجزائر بدأت تتحول إلى بلد استقرار تدريجي للمهاجرين غير الشرعيين بفعل مسار التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر .

-و أكد العقيد زغيدة في محاضرته تحت عنوان "مراقبة تدفق الهجرة على الحدود و مكافحة الهجرة غير الشرعية":أن الجزائر أصبحت بلد استقرار ل 70% من المهاجرين غير الشرعيين نحو الجزائر و أوضح أنه في

الوقت الذي كانت فيه الجزائر في السابق بلد عبور و نزوح لتدفقات الهجرة و الهجرة غير الشرعية نحو شمال المتوسط هي اليوم بلد الهجرة الوافدة و بامتياز حيث تم توقيف 900ماجر قادم إلى الجزائر العام 1996 و هو العدد الذي أصبح 8 آلاف وافد العام 2010 و يرشح إرتفاعة العام 2011 سقف ال 11ألف وافد أجنبي (www.djazairess.com/elmassa)

-أكد أيضا محافظ شرطة الحدود بالمديرية العامة للأمن الوطني السيد مهدي بن شريف أنه قد تم توقيف 900وكيل جمركي و 100 مستورد لتورطهم في عمليات الشراكة ضمن شبكات تهجير الأشخاص عن طريق قبض مبالغ مالية مقابل ضمان هجرة هؤلاء سواء بتوفير تسهيلات على مستوى السواحل أو بتهجير هؤلاء على مستوى السفن التجارية، بحيث تمت عملية معالجة قضايا شبكات تهريب البشر من قبل مصالح الشرطة بحيث أن التشديد على إجراءات الحصول على تأشيرة الدخول إلى الأراضي الأوروبية ساهم في ارتفاع حالات الحرقة خاصة تلك المتعلقة بسياسات المحسوبية و الرشوة التي تحكم عمليات الحصول على التأشيرة بحيث تم توقيف 1858 حراقا العام 2007 ليرتفع العدد إلى 2215 حراق موقوف العام 2008(www.djazairess.com/elmassa)

-الوجه الآخر للمقاربة الأمنية الجزائرية و تعاطيها مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية يبرز من خلال الإتفاقيات الأمنية بين الجزائر و الدول المعنية بالهجرة غير الشرعية خاصة دول شمال المتوسط (فرنسا ، إيطاليا، إسبانيا، بريطانيان اليونان..) حيث تم بموجب هذه الاتفاقيات الأمنية بتقديم دعم لوجستي لشرطة الحدود الجزائرية و خفر السواحل من خلال تقديم وسائل و معدات و إمكانيات مادية معتبرة كعدد من الطائرات المروحية و أجهزة الرادار الساحلية و الزوارق السريعة و مناظير الرؤية الليلية و وضع نظام تبادل المعلومات بين خفر سواحل الضفة الجنوبية و خفر سواحل الضفة الشمالية و هذا لضمان عملية مراقبة أمنية شديدة على طول و عرض ساحل المتوسط خاصة في

ظل التطويرات في العتاد و الطريقة التي تعتمدها شبكات الهجرة غير الشرعية باعتمادها وسائل و تقنيات متطورة

.

-تتم عملية التوقيف للمهاجرين غير الشرعيين من قبل خفر السواحل و قوات الأمن من خلال عملية المداهمة لعملية الإبحار سواء كانت عملية المغادرة على متن سفن الحاويات أو على متن قوارب الزودياك، حيث يتم القبض على هؤلاء سواء خلال عملية المغادرة أو في عرض البحر أو يتم توجيههم في صورة مهاجرين غير شرعيين مطرودين من قبل خفر السواحل لدول الضفة الأخرى من حوض المتوسط، حيث يتم توجيه هؤلاء الموقوفين المهاجرين بصورة غير شرعية أشخاصا و جماعات ليتم فتح محضر قضائي و هو محضر استماع لأقوال هؤلاء الموقوفين من طرف شرطة الحدود و بعد ملء التقرير يتم البحث في أرشيف المعلومات لمراجعة سوابقه العدلية و مسألة وجود طلب لبحث مقدم من طرف عائلة الموقوف لدى هذه المصالح.

-يتم تسليم الأشخاص الموقوفين إلى مصلحة الأمن المختصة للولاية التابع لها هؤلاء و رفع تقرير للسيد وكيل الجمهورية لدى مصلحة الإختصاص الإقليمي و هذا بمواجهة المهاجر .

-يتضمن التقرير النهائي التصريح بمخالفة الإقامة غير الرعية بالنسبة للموقوفين المطرودين أو مخالفة الهجرة بصورة غير قانونية و عدم وجود دخل ثابت بدون مهنة بالنسبة للأشخاص المقيمين بالبلد الأجنبي، و يتم طردهم بتسليمهم لخفر السواحل التابعين لها إقليميان و كذلك يتضمن التقرير الإداري الأمني مخالفة عدم توفر الإجراءات الإدارية القانونية لتأشيرة السفر (ختم الخروج من الجزائر في جوازات سفر هؤلاء)

-ما يمكن قوله هو أن فعل الهجرة غير الشرعية داخل المجتمع الجزائري يضع مصالح الأمن أمام ضرورة تفعيل أجهزتها و إمكانياتها المادية و اللوجستية و البشرية للتعاطي مع الظاهرة بصورة فعالة لان المقاربة الأمنية تكون ناجعة و فعالة عندما تستند إلى إجراءات أمنية رادعة و صارمة خاصة عندما يتعلق الأمر بسلوك إجرامي منظم يهدد أمن المجتمع و سلامته مثل الهجرة غير الشرعية .

الأطر القانونية:

-يشمل القانون مجموعة القواعد الملزمة و التي تنظم علاقة الفرد في الجماعة و هو أداة أكثر من ضرورية لحفظ كيان الجماعة البشرية و استقرارها و أمنها فالقانون يمثل الصيغة التنظيمية التي تتحدد من خلالها السلوكات الإجتماعية السوية و الأخرى غير السوية أو الإنحرافية التي تقابلها جزاءات رادعة .

-و عليه فإن القانون يشمل معاقبة كل أشكال الممارسات الخارجة عن الإطار التصوري العام لمبادئ و أهداف المجتمع العامة خاصة عندما يتعلق الأمر بوجود قيم و ممارسات تهدد نظامية المجتمع و نظامية بنياته الإجتماعية السياسية ، الإقتصادية ، الدينية ،...مثل المخدرات، الجنايات، التطرف و العنف...الخ و الهجرة غير الشرعية.

-يشمل قانون العقوبات الجزائري الهجرة غير الشرعية على اعتبارها سلوكا إجتماعيا غير قانوني يعاقب عليه فاعلوه و من هذا المنطلق يمكن الحديث عن الأطر القانونية التي تحكم فعل الهجرة من زاوية قانون العقوبات الخاص بمسألة الهجرة غير القانونية كشكل من أشكال الجريمة داخل المجتمع على اعتبارها ظاهرة تهدد أمن و استقرار المجتمع .

-نستعرض في سياق هذه المداخلة القانون البحري 5/89 ل :25-06-1998 المعدل و المتمم للأمر 76-80ل : 23-10-1976 ملحق 170 حيث تنص المادة 545 على أنه يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات و دفع غرامة مالية من 10000 دينار جزائري إلى 50000 دينار جزائري كل شخص يتسرب خلسة إلى السفينة بنية المغادرة و تطبق نفس العقوبة على أي عضو من طاقم السفينة. أي كل موظف يساعد على متن السفينة أو على اليابس على إركاب أو إنزال المهاجر بصورة غير شرعية أو إخفائه أو تزويده بالمئونة كما تطبق نفس العقوبة على الأشخاص الذين انظموا لتسهيل العملية و تتحمل السفينة التي حدثت على متنها العملية مصاريف الطرد إلى خارج القطر للمهاجرين الأجانب الذين ركبوا على متنها .

– ومن نفس القانون البحري هناك قرار قانون المادة 941 و الذي يعاقب كل شخص يدخل إلى منطقة محظورة من المسافرين من دون وثيقة تبريرية (جواز سفر ، رخصة عمل ترخيص إداري من جهات معينة ،..) .

–تتم إجراءات عملية التفتيش للأشخاص داخل الموانئ من خلال مراقبة قانونية جوازات السفر و تأشيرة الدخول أو الخروج للمهاجر و تذكرة السفر و بطاقة هوية الشخص و وثائق تثبت معطياته المدنية مثل الخدمة الوطنية ، مكان الإقامة ،...

–هذا القانون البحري قد تم انتقاده من قبل الأستاذ عبد القادر بن داود إلي رفع مطلبا في جريدة الشروق اليومية بتاريخ 5-11-1006 إلى الجهات المعنية بمحاربة الهجرة غير الشرعية إلى عقد ندوة وطنية قطاعية يشارك فيها أساتذة أكاديميون و مصالح وزارة العدل و كل من له علاقة بمحاربة هذه الظاهرة من شرطة حدود و أمن الدرك الوطني بهدف إعادة النظر في نصوص القانون البحري لاسيما المواد 543، 544، 545 المحددة للعقوبات التي تترتب عن جنحة الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر .

–و قد أكد الأستاذ بن داود من خلال مطلبه أن القانون البحري الجزائري الذي يحمل الرقم 80/76 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976 و الطي شهد عدة تعديلات منها ذلك المؤرخ في 10 أفريل 1998 حيث رغم هذه التعديلات يرى الأستاذ بن داود أن هذا القانون مازال ينطوي على الكثير من الثغرات القانونية و التي من بينها تسليط عقوبات جد قاسية على المهاجر غير الشرعي عبر البحر في الوقت الذي تبقى فيه العقوبات الموجهة لعصابات تهريب البشر عبر القوارب أقل مما ينبغي .

–خلال العام 2008 تمت عملية تعديل جديد للقانون الجنائي بحيث يتم بموجب هذا التعديل تجريم سلوك الهجرة غير الشرعية في الجزائر، بحيث ينص القانون على المعاقبة بالسجن كل شخص تورط في محاولة الهجرة غير الشرعية و من هنا أصبحت الهجرة غير الشرعية طبقا للمراسيم القانونية جريمة يجب المعاقبة عليها، بحيث أن المهاجرين غير الشرعيين أو الحراقة و كذا الشبكات المسؤولة عن ترحيل هؤلاء هم قيد تسليط عقوبة قصوى

عليهم من ستة أشهر إلى عشر سنوات حبسا مضاف إليها تغريم هؤلاء بغرامات مالية كبيرة بين 10 آلاف دينار جزائري إلى 100 ألف دينار جزائري (www.mayhatebia.com)

– و للحد من تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية و التي عرفت تصعيد غير مسبوق لها مع نهاية العام 2008 فقد تم تبني إجراءات ردعية لمحاصرة الظاهرة، بحيث زاد حجم الضغط للدول الأوروبية على الجزائر لوقف سيول المهاجرين غير الشرعيين القادمين منها حيث تم إجراء تعديلات على قانون العقوبات العام 2008 بحيث يعاقب مرسوم القانون هذا و الذي دخل حيز التطبيق مارس العام 2008 من خلال عقوبة الحبس و التغريم المالي، و تحت عنوان القسم الثامن المتعلق بالجرائم المرتكبة ضد القوانين و الأنظمة و المتعلقة أي هذه الجرائم بمغادرة التراب الوطني بطريقة غير قانونية نصت المادة 175 مكرر 1 على تسليط عقوبة السجن لمدة تتراوح ما بين شهرين إلى ستة أشهر كحد أدنى إضافة إلى إلزام الحراق أو الأوصياء عليه دفع الغرامة المالية من 20 ألف دينار جزائري إلى 60 ألف دينار جزائري .

–و ينص ذات القانون أنه في حال تمت عملية تكرار سلوك الهجرة غير الشرعية يمنح القانون السلطة التقديرية للقضاة كي يجمعوا بين العقوبتين الحبس و الغرامة المالية. سواء أكان الحراق جزائريا انطلق من الجزائر أو مهاجرا موقوفا أو مطرود أو مهاجر أجنبي مقيم بصفة غير قانونية داخل الجزائر، و هذا من خلال حيازة وثائق هوية و جوازات سفر و شهادات عمل مزورة بحيث يؤكد هذا القانون بأنه ما دامت الهجرة غير الشرعية تخرج عن الأطر و القوانين الوضعية المعروفة في مجال الهجرة و السفر فإن قانون وزير العدل حافظ الأختام الطيب بلعيز قد أكد أن إجراء الحبس مضاف إليه التغريم المالي هو قانون ساري مفعوله على كل الأشخاص الذين يدخلون أو يخرجون بصورة غير قانونية (جريدة الخبر يوم 23-08-2009)

–تأتي المساعي و الإجراءات القانونية في التعاطي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال السعي نحو تحقيق الأمن القومي داخل هذا المجتمع و الذي يتأكد من خلال قدرة الدولة شعبا و حكومة على حماية و تنمية قدراتها

إمكانياتها السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و القانونية من خلال كافة الوسائل و الأساليب المباشرة و غير المباشرة، و هذا سعيا للتغلب على كل صور العنف و القيم غير الإجتماعية التي تخل بالنظام العام للمجتمع بحيث يعتبر القانون الأداة الفاعلة لتحقيق إستراتيجية أمنية بعيدة الأمد.

– و عليه فإن سلوكا مثل الهجرة غير الشرعية يمثل تهديدا مباشرا لنظامية المجتمع و مسألة أمنه و توازنه، بحيث تسعى الدولة الجزائرية من خلال مساعيها القانونية حول الهجرة غير الشرعية إلى تحقيق الأمن على مستوى الأفراد و النظم الإجتماعية، بحيث يسمى استخدام الردع لتحقيق الأمن و الحفاظ عليه عن طريق القوة المركزية داخل المجتمع يسمى "بالأمن القانوني ". و هو الذي يقابل الصور المعاكسة للأطر القانونية و التي تمثلها المبادئ و الأفعال الإنحرافية مثل سلوك الهجرة غير القانونية أو غير الشرعية .

–إن القاعدة الأساسية في القانون الجنائي هي أنه لا حكم بالعقوبة و لا جريمة بغير نص و بهذا فإن قانون العقوبات الجزائري يعتمد نص القانون أداة أساسية لتنفيذ حكم قضائي يقضي بمعاقبة الجاني وفق التهم و الجنح المنسوبة إليه، و في غياب نص قانوني يتم إسقاط هذه التهم عنه لتشمله البراءة إن هذه الميزة لغياب القانون في محطات ما تشمله الهجرة غير الشرعية فإن هذا يعتبر عاملا دافعا للأشخاص نحو الهجرة غير القانونية لأن الرادع الأكبر غائب. في مقابل وجود نص قانون دولي للبحار و الذي صادقت عليه الجزائر وفق مرسوم المادة 33 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982 و الذي يقضي بوجود شريط حدودي بحري يمثل حيزا جغرافيا مائيا تابع للدولة التي يقع عليها هذا الشريط وفق حدوده السياسية الجغرافية طولا و عرضا و هو يخضع لقوانين الدولة التي تملك هذا الشريط البحري. و عليه جاءت الإجراءات القانونية الخاصة بالحدود البحرية كإجراء قانوني لتنظيم العمليات التجارية و تحركات الأشخاص بالمناطق التي يشمل إطارها الحدودي شريطا بحريا و مضائق عبور بحرية مثل (الجزائر تونس ، المغرب، إسبانيا، فرنسا، بريطانيا، اليونان، مالطة،...)

–التمثيلات السياسية و الجمعيات الإجتماعية و مؤسسات التربية و التعليم :

-تأتي الأدوار التي تلعبها مؤسسات المجتمع المدني داخل مجتمع ما على كثير من الفاعلية و الحركية الدائمة سعيا من هذه التمثيلات و المنظمات الرسمية و غير الرسمية إلى خلق مناخ إجتماعي متوازن و منظم، بحيث تسعى المنظمات الإجتماعية إلى احتواء كل صور اللانظام و الممارسات الإنحرافية التي تظهر داخل المجتمع على مستوى الأفراد و الجماعات، حيث تمثل مؤسسات المجتمع المدني الجهاز الضابط و الموجه للأفراد من خلال جملة القوانين و المبادئ التي تمثل قناعات المجتمع و تصوراته الجماعية التي تصنع قوة كيانه.

-و الهجرة غير الشرعية داخل المجتمع الجزائري من خلال تصاعدها كسلوك ممارس قد وضعت مؤسسات المجتمع المدني على قائمة الهيئات التي ملزم عليها ضرورة التعاطي مع الظاهرة باعتبارها أي هذه المؤسسات لها بالغ الإرتباط بمؤسسات النظام و صنع القرار. و عليه سوف نستعرض في هذا العنصر من البحث دور التمثيلات السياسية و الجمعيات الإجتماعية و مؤسسات التعليم العالي الجامعة نموذجا في التعاطي مع ظاهرة الحرقة .

-جاءت مساعي النظام الحاكم في تعاطيه مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية مؤكدة من خلال تأكيد الخطاب السياسي على أنه داخل المجتمع الجزائري هناك أفكار مغالطة للشباب تعتمد الوعود العرقوبية الكاذبة التي تمثل دافعا لهؤلاء الشباب نحو الهجرة بصورة غير شرعية. و أكد الخطاب السياسي على أن قضية الحرقة لا تستثني الشباب المتعلم و الحامل للكفاءات العلمية و واقع الحال بالنسبة لنا نحن يؤكد على أن المجموعة المنفذة لبرامج رئيس الجمهورية تبذل جهودا كبيرة خاصة من خلال مشاريع استحداث ثلاث ملايين منصب شغل للشباب، و دعم مشاريع فتح الشباب لمؤسسات إقتصادية مصغرة فالدولة بأجهزتها بدءا بوزارة التضامن و مرورا بالأحزاب و الجمعيات الناشطة مهتمة جدا بموضوع الهجرة غير الشرعية و عليه فقد تبنى الخطاب السياسي قضية الهجرة غير الشرعية للشباب من وجهة إقتصادية المتمثلة في السعي لفتح فرص تشغيل لهؤلاء الشباب، حيث أكد النظام على أن السبب الذي يقف وراء هجرة هؤلاء هو البطالة و تدني المستوى المعيشي خاصة فئة الشباب الذين لديهم طموحات و أهداف مستقبلية تتعلق بالعيش السعيد و تكوين عائلة و بيت و تأمين وظيفة.

-و من جهة نرصد تباين المواقف السياسية للأحزاب الناشطة حول مسالة مكافحة الهجرة غير الشرعية فحزب التجمع الوطني الديمقراطي يدافع و بقوة على الإجراءات القانونية الردعية. بحيث يؤكد الحزب على أن قانون معاقبة الحراق لم يأت لتجريم الحراقة بل وضع حد للظاهرة التي تقذف بكثير من الشباب إلى الموت المحقق و تمس مصداقية علاقات الجزائر السياسية و الإقتصادية بشركائها الأجانب بحيث انتقد ممثل الحزب كل محاولات إنتقاد قانون العقوبات من وجهة غير موضوعية فقانون العقوبة هذا يجب تفعيله و تطبيقه بكل صرامة

(www.elkhabar.com/quotidien)

-التمثيل السياسي لحزب جبهة التحرير الوطنية تبنى هو الآخر مساعي رسمية انطلق منها الحزب في تعاطيه مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية بحيث أكد عضو أمانة الهيئة التنفيذية السعيد شرفي على أن المقاربة الأمنية بتبني قانون عقوبات يقضي بتجريم المهاجر و فعل الهجرة غير الشرعية هو خطوة فعالة في التعاطي مع الظاهرة مؤكدا ذات الحزب على ضرورة إلحاق هذا القانون بجملة من التدابير المتعلقة بتحسيس الشباب و توعيتهم و الاقتراب أكثر من مشاكلهم و أهدافهم و هذا لكشف الضياع الذي يعيشه هؤلاء و عوامل إقدام الشباب على الحرقة

)www.elkhabar.com(2009-08-22/

-و على النقيض تماما تبنى حزب التجمع الوطني الديمقراطي و حزب جبهة التحرير الوطني مشروع القانون العقابي الخاص باعتبار الهجرة غير الشرعية سلوك إجرامي يعاقب عليه القانون. جاءت مساعي حزب حركة الإصلاح الوطني على رأس أمينها العام جمال بن عبد السلام لتؤكد ضرورة إلغاء قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث يرى هذا التمثيل السياسي أن هذا القانون قد فشل في وقفه للهجرة غير الشرعية حيث يعتبر الحل القانوني هو تكريس عملي خاطئ بالنسبة لظاهرة تتطلب حلولا اجتماعية و اقتصادية. فالأحداث التي وقعت على مستوى الشريط الساحلي و المتمثلة في سيول عمليات الهجرة غير الشرعية تؤكد فشل هذا الإجراء القانوني في حين أكد الحزب على ضرورة تبني مخطط تنمية شامل يقوم على أساس توفير مناصب شغل و دعم المشاريع التي يسعى الشباب لتحقيقها، و بحث مشاكل و احتياجات و معاناة الأسر الجزائرية خاصة مشكلة الفقر و البطالة و ضيق

السكن و اعتماد الوعود الصادقة من خلال ما أسمته الناطقة الرسمية لحزب العمال لويزة حنون "الإلتزام بمبدأ التطبيق بين القول و الفعل"(www.elkhabar.com/quotidien 22-08-2009)

و لعل أقوى و اكبر مسعى سياسي رفعته الهيئات الحاكمة حول الهجرة غير الشرعية هو المجلس الوزاري المشترك المنعقد في 12 جانفي 2008 للحكومة في إطار تفعيل سياستها لمعالجة ملف الهجرة غير الشرعية حيث تم في هذا الإطار تعزيز التدابير التي اتخذتها مختلف مصالح الأمن، و كذا تعزيز وسائل تدخل المديرية العامة للأمن الوطني و الدرك الوطني و إعادة تنشيط فرق التدخل الساحلي بالتنسيق مع وزارة الدفاع الوطني، و تم إدراج مسالة تجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية و شبكات تهريب الأشخاص ضمن مشروع مراجعة قانون العقوبات الجاري و المصادقة عليه . وتمت عملية تشكيل فوج قطاعي مشترك يجمع :وزارة الدفاع الوطني و وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و وزارة الخارجية و وزارة العدل و وزارة الإتصال و وزارة العمل و التشغيل و التضامن الوطني و وزارة الشباب و الرياضة و مصالح الأمن و المديرية العامة للأمن الوطني و الدرك الوطني إذ يكلف هذا الفوج و فروعه الولائية بمتابعة و تقييم ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال رصد إحصائياتها و بحث قيم و اتجاهات المهاجرين بصورة غير شرعية و توظيف الإعلام بكل أشكاله للتعاطي بكل موضوعية مع الظاهرة و تبعاتها القانونية و الاجتماعية و الاقتصادية و هذا سعيا من الحكومة لمحاصرة الظاهرة من كل جوانبها و هو ما يمنح الدولة إمكانية معرفة أسبابها و بواعثها خاصة مسالة قيم الشباب و الهجرة غير الشرعية (www.echoroukonline.com /quotidien).

-الجمعيات و المنظمات الناشطة في مجال حقوق الإنسان كثفت من جهتها جهودها و مساعيها لبحث إشكالية الهجرة غير الشرعية حيث أكد السيد نور الدين بلمداح رئيس الفدرالية الأوروبية للجمعيات الجزائرية أن موجات الحراقة لن تتوقف بالرغم من تراجعها بنسبة 40%. و هذا باعتبار طرق و وسائل تعاطي المجتمع الجزائري مع الظاهرة هي في حد ذاتها أدوات و ميكانيزمات فاشلة خاصة تطبيق قانون تجريم الهجرة، حيث أكد رئيس الفدرالية

الأوروبية للجمعيات الجزائرية أنه قد تم تظليل الأعضاء السياسيين عند عملية التصويت على المشروع في البرلمان بأنه سوف يطبق على الشبكات التي تنظم الهجرات غير الشرعية لأن جعل المهاجر غير الشرعي في صفة مجرم يزيد من حدة الوضع خاصة باعتبار أن أغلب هؤلاء لا يهاجرون لأسباب إنحرافية فمثلا توقيف طالب جامعي له تأهيل علمي عالي و تجريمه بحبسه فإن هذا موقف يمثل خير دليل على أن مساعي قانون العقوبات يقضي بضرورة البحث في المعطيات الإجتماعية و الاقتصادية و النفسية التي تدفع بهؤلاء للهجرة خاصة تلك المتعلقة بالمعطيات التأهيلية التي يملكها هؤلاء و جملة العراقيل التي يواجهها هؤلاء في الحصول على وظيفة تناسب كفاءتهم التعليمية و العلمية .

-و من هذا المنطلق ترى الفيدرالية الأوروبية للجمعيات الجزائرية أن التعاطي الموضوعي مع الهجرة غير الشرعية لا يتناسب من خلال رؤية قانونية عقابية صرفة بل من خلال تبني رؤية شاملة موسعة تبحث في كل معطيات الظاهرة و الأسباب الموضوعية الدافعة لتبني الشباب هذا السلوك لأنه ليس من التلقائي إقدام هؤلاء على مخاطرة الموت عبر البحر دون وجود أسباب قهرية تدفعهم نحو هذا السلوك(22/-08-2009 www.elkhabar.com.)

-جمعية "جسور الصداقة" الجزائرية الأمريكية و على لسان رئيسها السيد محمد مدير تبنت رؤية موضوعية و مقاربة دراسية في تعاطيها مع قضية الهجرة و الهجرة غير الشرعية. حيث دعت الجمعية إلى ضرورة تكثيف التمثيل الدبلوماسي للمهاجرين الجزائريين بالولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغ المهاجرون المقيمون بها 115 ألف مهاجر جزائري، و قد تطرقت الجمعية لإشكالية الهجرة غير الشرعية من خلال عرض معاناة 14 ألف مهاجر جزائري يقيمون بأمريكا الشمالية بصورة غير شرعية، بحيث يتعرض هؤلاء لكل صور الاغتراب و الاستغلال الجسدي و التمييز العنصري خاصة مسالة 12 سنة كحد أقصى للإقامة لشرط الإعتراف بالمهاجر كمواطن و تثبيت إقامته قانونيا و حول الهجرة غير الشرعية داخل المجتمع الجزائري أكدت الجمعية أن توجه الشباب نحو هذا السلوك تعكسه تلك الوضعية السيئة التي يعيشها الشباب في الجزائر من خلال صور البطالة و البيروقراطية و

المحسوبية خاصة الشباب المتعلم و بالتالي فإن التعاطي مع الظاهرة لمكافحتها هو أمر يأت من خلال تنشيط و تفعيل المشاريع التنموية الموجهة للشباب و تبني رؤية تنموية تستند على معيار الكفاءة العلمية و المهنية و ليس وفق اعتبارات الوساطة و الرشوة و المصلحة البينية. (www.echoroukonline.com /quotidien)

فيما يتعلق بدور مؤسسات التربية و التعليم و مؤسسات التعليم العلي فإننا نتطرق لنموذجين حصريين في التعاطي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية الأول يتعلق بالملتقى الوطني حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الأبعاد القانونية و الإنسانية. و المنظم على مستوى المركز الجامعي لتمنراست أمين العقال الحاج موسى أق أخموك بتاريخ 4و5 ماي 2010 بإشراف السيد رشيد حراوبية وزير التعليم العالي و البحث العلمي، حيث قدم الأساتذة المشاركين و الدكاترة من مختلف الجامعات الجزائرية مداخلات قيمة حول الموضوع حيث تطرقوا للعوامل الإجتماعية و والإقتصادية و السياسية، و كذا العوامل الذهنية و النفسية التي تقف وراء فعل الهجرة غير الشرعية و تداعيات الظاهرة داخل المجتمع الجزائري و تأثيرات الظاهرة على المجتمع الدولي، و أسس التعاطي للمجتمع الدولي مع الظاهرة و من جملة هذه المداخلات مداخلة الهجرة غير الشرعية للأستاذ فرحات سالم تمنراست، و الهجرة غير الشرعية و الإرهاب الدولي للأستاذ شريفي الشريف جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، و الهجرة غير الشرعية بين الحلول الأمنية و الحلول الإجتماعية و الإقتصادية للأستاذ كيحل كمال و الأستاذ يامة إبراهيم من جامعة أدرار و مداخلات أخرى موجودة في ملاحق المذكرة .

و النموذج الثاني هو مركز البحوث في الأنثروبولوجيا الإجتماعية و الثقافية بوهران و الذي قام بتقديم ملتقى دراسي حول عبد المالك صياد و الهجرة و الهجرة غير الشرعية على مدار العام 2010 و استطاع الملتقى تقديم طرح قيم و موضوعي حول فعل الهجرة غير الشرعية داخل المجتمع الجزائري و أسباب و تداعيات هدا السلوك .ونشير إلى أن الملتقى نظم تحت إشراف المركز الثقافي الفرنسي بوهران.

تقييم سياسات المجتمع الجزائري في تعاطيه مع الهجرة غير الشرعية:

نحاول من خلال هذا العنصر تقديم قراءة تقيميه للسياسات التي اعتمدها المجتمع الجزائري في تعاطيه مع ظاهرة الحرقة وهذا البحث مدى فعاليته هذه الميكانيزمات التي اعتمدتها المؤسسات وغير الرسمية في تعاطيها مع الهجرة غير الشرعية و ذلك بالتركيز على نقاط القوة ونقاط الضعف التي تشمل هذه السياسات باعتبار أنه وبالرغم من هذه الجهود والمساعي العلاجية ما تزال عمليات الهجرة غير الشرعية تعرف وتيرة تصاعدية داخل هذا المجتمع فأين يكمن خلل هذه السياسات؟

أول قراءة تقيمية لسياسة المجتمع الجزائري في تعاطيه مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتعلق بالخطاب السياسي للنظام الحاكم ومساعيه تجاه مسألة الحرقة فمع تبني النظام السياسي لمسعى تنمية اقتصادية ، اجتماعية موجهة أساسا لفئة الشباب من خلال إنشاء ثلاثة ملايين منصب شغل، وفتح قروض مالية لدعم المشاريع التي يسعى الشباب لتحقيقها على مختلف الميادين الفلاحية، الصناعية، الإدارية، التجارية، الفنية، ... وهذا من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الموزعة فروعها على كل ولايات الوطن، وكذلك تأكيد الخطاب السياسي على ضرورة الاهتمام بالشباب من خلال الاتصال بهم وفهم أهدافهم وتوجهاتهم وقناعاتهم وضرورة احتواءهم سياسيا واجتماعيا من خلال تكريس مبادئ المواطنة، وتنمية قيم المسؤولية والنضج السياسي والاجتماعي لديهم من أجل خلق شباب مندمج اجتماعيا وسياسيا داخل هذا المجتمع، إننا عندما نسمع هذا الخطاب الذي يحمل في مساعيه السياسة مشاريع تنموية تندهش لواقع الحال بالنسبة لمقارنتها بالوضعية التي يعيشها الشباب والتي تتأكد من خلال الارتفاع المهول للهجرة غير الشرعية، ما يؤكد وجود حوار بالمقلوب طرفاه الحكومة والشباب في حيز حلقة مفرغة تؤكد فشل الخطاب السياسي في محطات كثيرة في احتواء الشباب وفهم مشاكله وأهدافه، بحيث تؤكد معطيات الواقع جملة العراقيل والصعوبات الإدارية التي يلقاها الشباب في مساعيهم للحصول على قروض دعم أو التقدم لطلب وظيفة لأنه ما تزال التعقيدات الإدارية وإتلاف الملفات، وتبني مبدأ المحسوبية والوساطة في التشغيل هي الممارسات الطاغية على المعاملات الإدارية داخل المجتمع الجزائري وبالتالي فصلاحيات النظام يجب أن تنطلق من إصلاح الهياكل الإدارية للمؤسسات وليس توجيه خطاب شكلي لهذه المؤسسات للاهتمام بالشباب دون المتابعة لهؤلاء على أرض الواقع.

من أقوى نقاط الضعف في السياسة الاقتصادية الموجهة نحو استثمار الطاقات الشبابية هو ذلك التناقض الكبير بين الكفاءات العلمية و العملية الجزائرية ووجود إطارات مؤهلة علميا بإمكانها الإشراف على مختلف المشاريع الاقتصادية الضخمة، وتبني الدولة لسياسة جلب اليد العاملة الأجنبية من الخارج لبناء المشاريع الاقتصادية فمثلا

فيما يتعلق باليد العاملة الصينية بحيث استولت على أغلب المشاريع الاقتصادية سواء كعمال أعوان أو كإطارات ومهندسين مشرفين على هذه المشاريع، حيث يبلغ أجر العامل الصيني العادي في اليوم ما قيمته 4800دج في اليوم وهو راتب منحة تقاعد تكفل إعانة أسرة بكاملها خلال شهر فأين هي الإطارات الجزائرية والفئات الشبابية المؤهلة ليل القاطع على خبرة وكفاءة مواردنا البشرية هي نجاحات العملية التي تحققها إطاراتنا العملية بالخارج والتي وصلت إلى مراكز مرموقة في مجال الطب والفيزياء والهندسة المعمارية والميكانيكية والهندسة الفلاحية...الخ. و بالتالي فإن الاعتماد المفرط على سيول العمالة الأجنبية الكبيرة يخلق مباشرة الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي للفئات الشبابية ويسقطها في شبح البطالة والسعي نحو الهجرة غيرا لشرعية.

من صور المفارقات في السياسات الجزائرية في التعاطي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتعلق بالجزائر التي تبنت مقاربة أمنية صارمة في التعامل مع ظاهرة الحرقة تأكد من خلالها مرة أخرى مدى التناقض في سياسات هذا المجتمع بالأمس القريب مع العام 2005 كانت الجزائر قد رفضت وبشدة مساعي الفضاء الأورومتوسطي 5+5 الذي اقترح إقامة مراكز اعتقال للمهاجرين الذين يتم توقيفهم، حيث احتجت الجزائر وبقوة على ما وصفته بالحل الدبلوماسي غير الإنساني والذي يكرس صور القهر والمعاملات غير الإنسانية التي يتعرض لها المهاجرين الموقوفين لتتراجع السياسة الجزائرية على موقف الرفض هذا التبني منذ العام2008 مشروع قانون يقضي بتجريم الهجرة غير الشرعية والمهاجرين بصورة غير قانونية، بحيث أخذت عمليات التعامل اللاإنساني من قبل قوات خفر السواحل الجزائرية تجاه المهاجرين الموقوفين تجسد كل صور العنف والقهر والتعذيب الذي يتعرض له هؤلاء داخل وطنهم وهو مماثل لما يلاقيه المهاجرين على يد خفر السواحل الإسبانية والإيطالية والفرنسية، وأقوى هذه الممارسات الردعية القاهرة هو حادثة الإغراق المتعمد من طرف باخرة عسكرية والتي قامت بضرب قارب مهاجرين غير شرعيين ونشير إلى أن الباخرة العسكرية جزائرية والحادثة وقعت على مستوى السواحل الجزائرية وراح ضحيتها شابين على مستوى سواحل عنابة.

إن الإجراء القانوني الذي يقضي بتجريم المهاجرين غير الشرعيين بعقوبة الحبس والغرامة المالية هو قانون تهديمي أكثر منه بناء لأنه قانون لا يراجع المعطيات التي دفعت بهؤلاء نحو الهجرة غير الشرعية خاصة فئة الشباب ذوي السلوكات الاجتماعية السوية والذين لا يملكون اتجاهات وممارسات إنحرافية، بل على العكس تماما لأن هناك من بين هؤلاء الشباب الحراقة شباب مثقف وواع وعلى درجة عالة من الوعي الاجتماعي والسياسي ولديه أفكار واتجاهات سليمة فكيف يمكن تجريم هؤلاء وتلطيخ مستواهم الثقافي ونضوجهم الفكري والعقلي لمجرد قيامهم بسلوك الهجرة غير الشرعية إذ يجب التعامل مع هؤلاء الشباب من خلال الاقتراب وبحث اتجاهاتهم واستقراء مشاكلهم وفهم طموحاتهم وذهنياتهم حتى يمكن معرفة نقاط الخلل في هؤلاء الشباب ومن ثم توجيههم واحتواءهم وليس من خلال تبني مشروع قانون يوازي في تطبيقه بين السوي والمنحرف.

الوجه الآخر للسياسات الجزائرية في تعاطيها الهجرة غير الشرعية هو اعتمادها على جملة قرارات ومخططات آنية استعجاليه غير مدروسة على المدى البعيد ما إن تظهر مشكلة من نوع ما حتى تبادر الهيئات المعنية إلى تبني حلولا فورية تغلب عليها صفة التلقائية والمحدودية الزمنية، في المقابل فإن المجتمعات الغربية تربط ارتباطا وثيقا بين مخططاتها العلاجية تجاه ظاهرة ما وبين ما تؤكده الدراسات الاجتماعية حول الظاهرة المراد التعاطي معها علاجيا بحيث يتم اعتماد دراسات معمقة وموسعة تنفق الدولة من ميزانيتها على المدى البعيد ويتم تحديد ميكانيزمات التعامل مع الظاهرة وفق ما تتوصل له هذه الدراسات حول أسباب واتجاهات هذه الظواهر المدروسة. وبالتالي تسخير البحث لخدمة الديمقراطية وخدمة الأهداف العامة للمجتمع ليمثل البحث العلمي مؤسسة من مؤسسات صنع القرار داخل هذه المجتمعات.

من الناحية الدراسية فإنه داخل المجتمع الجزائري وبالرغم من التوجه الكبير لفئات الشباب نحو فعل الهجرة غير فإنه لا تجود أدنى مبادرة دراسية لبحث هذه الفئة، بحيث تنعدم الدراسات الاجتماعية حول الشباب وتوجهاتهم خاصة عندما يتعلق الأمر بالشباب والهجرة غير الشرعية بحيث تعتمد الهيئات الرسمية في تعاملها مع الشباب والقضايا

التي تثيرها الممارسات الشبابية فقط على إحصائها وتقارير مصالح الأمن وتلك المتعلقة بإحصائيات بعض الهيئة مثل مديريات إحصاء السكان، وهي في أغلبها معطيات غير دقيقة وغير موسعة وغير رسمية يشوبها الكثير من اللامصداقية وهي إحصائيات غير موثوقة تأتي على فترات زمنية متقطعة، في حين تستدعي مثل هذه القضايا الشبابية أبحاث ودراسات موسعة ومعمقة زمنيا ومكانيا حتى يمكن بناء قاعدة وإطار مرجعي يمثل إستنادا علميا تستند عليه مؤسسات المجتمع المدني في إبحار الميكانزمات المثلى التي من شأنها تفعيل قيم الشباب وتكرس ثقافة محاورة هؤلاء وفهم واستقراء أهدافهم، ذهنياتهم مبادئهم طموحاتهم ومشاكله، وبالتالي معرفة دوافعهم الحقيقية ومن ثم إعطاء الجرعة العلاجية المناسبة للعلة المناسبة فيها كثير من المصداقية والموضوعية لأن واقع الحال للبحث العلمي والدراسات الاجتماعية يؤكد أنه ما يزال البحث العلمي تحت السلطة التوجيهية للمعتقد الإيديولوجي السياسي الذي يحصره يقيده ويوجهه ويعدمه في محطات كثيرة خاصة تلك البحوث والدراسات التي تبحث في المواضع ذات الصلة بالممارسة السياسية مثل الحقائق التاريخية للثورة الجزائرية، الممارسة السياسية وارتباطها بعمليات التصفية البينية قفي إطار الصراع بين الكتل السياسية في الجزائر.

التطرق والعنف في الجزائر وغيرها من البحوث التي توضع في خانه المجتمع الجزائري الذي ما زال يعد لم يجد القوة الكافية لاختراقه وبحثه وكشفه.

الهيئات الرسمية داخل المجتمع الجزائري عندما ترمي بثقلها الأمني الردعي المتشدد على المهاجرين غير الشرعيين فإن تناسي أمرين مهمين أولهما متعلق بانعدام أي مبادرة لمواجهة سيول الهجرة غير الشرعية الوافدة داخل المجتمع الجزائري والتي يمثلها الأفارقة المقيمين داخل ولايات الجزائر 48 بصفة غير قانونية فبمجرد إلقاء نظرة واحدة على إحدى الأماكن العمومية لمدننا من طرف كل واحد منا حتى تكشف تلك الأعداد الهائلة لهؤلاء الأفارقة القادمين من مالي والنيجر والصحراء الغربية ...الخ والذين يزاولون نشاطاتهم الاقتصادية بكل حرية وتلقائية دون قيد أو شرط أو إثباتات قانونية، في مقابل يتم تجاهل حجم التهديد الذي يمثله هؤلاء الوافدين الأفارقة خاصة مسألة نقل

الأمراض الوبائية الخطيرة ذات العدوى الفيروسية مثل مرض فقدان المناعة المكتسبة وأمراض الملاريا أو الحمى الصفراء وغيرها من الأمراض، فضلا على التهديدات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة لهؤلاء. والأمر الثاني هو تبني المصالح الأمنية والقضائية لإجراءات ردعية تتعلق بالمهاجر في شخصه متناسية المعطيات الموضوعية المحيطة به وسلوك الهجرة غير شرعية الذي أقدم عليه، بحيث تستوجب معطيات الوضع بحث الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية الذاتية التي تشكل دافعا لهؤلاء نحو الهجرة غير الشرعية، بحيث تضم الفئات الشبابية للأشخاص الذين يهاجرون بصورة غير شرعية أشخاص دفعتهم ظروف إلزامية قاسية خارجة عن إرادتهم نحو فعل الحرقة بالرغم من توجهاتهم الذهنية والممارساتية السليمة والمتكيفة اجتماعيا وعليه يجب تبني رؤية موضوعية تأخذ بمجمل الظروف المحيطة بالمهاجر والهجرة غير الشرعية في لا تطغى الميزة العنصرية اللاإنسانية في التعاطي مع المهاجرين غير الشرعيين.

ضعف نشاط الجمعيات والمنظمات الاجتماعية والتمثيليات السياسية في التعاطي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية بحيث لا توجد أي مبادرة لهذه المؤسسات لفهم والاقتراب من هذه الظاهرة باستثناء البعض منها والمتمثلة في المؤسسات التي تم التطرق إليها في عنصر سياسات تعاطي مؤسسات المجتمع الجزائري مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بحيث ينعدم وجود مؤسسات اجتماعية تأخذ على عاتقها مبادرة تبن مشروع دراسة حول الظاهرة من خلال برامج تحسيسية ومراكز للتنمية البشرية والقيام بالملتقيات والحملات التوعوية وخلق فضاء للتعاطي المباشر مع الشباب وقضايا الشباب واحتواء هؤلاء الشباب داخل هذه المنظمات، في المقابل نسجل النشاط المكثف للمنظمات الحقوقية والجمعيات الناشة بالخارج سواء الجزائرية أو الأجنبية وكذلك التي ترمي بكل جهودها ووسائلها لبحث القضايا المتعلقة بالمهاجرين غير الشرعيين ومشاكلهم المتعلقة بمراكز الاعتقال وجثث الحراقة المنتشلة وقضايا مفقودي البحر ومشاكل العنصرية والقهر الأمني والسياسي للمهاجرين بأوروبا ونسجل أيضا جملة من الدارسات الإجتماعية القيمة للباحثين الغربيين حول الهجرة غير الشرعية والتي نذكر منها : " صورة الهجرة

المغاربة في الصحافة الفرنسية من 1995 إلى 2002 " لماتيور ريغوست و"المهاجرين غير الشرعيين: ضحايا وعناصر فاعلة" لجيرارد بريفوست " الطابع الوحدوي للتمييز العنصري في مواجهة الهجرات الجديدة " ل آنا ماريا ريفيرا والتقرير الإجتماعي بعنوان " الزيتون الإسباني المر"ل: برونو لافورت وغيرها من البحوث والدراسات التي بحثت عميقا في إشكاليات الهجرة غير الشرعية في الوقت الذي تؤكد فيه مؤسسات المجتمع الجزائري إن ليس كلها فأغلبها قيم الفشل المتواصل في التعاطي مع المشاكل التي يفرزها الواقع الاجتماعي خاصة المسألة الشبابية بحيث ما تزال إلى وقتنا هذا تتكرس وبقوة صورة الإقصاء الاجتماعي والسياسي والمدني الذي تؤكده النظرة السوداء التي تكثف وجهة نظر هؤلاء تجاه المجتمع وهيئات صنع القرار.

الجامعة الجزائرية وعلى اعتبارها أعلى هيئة علمية وثقافية وتربوية داخل المجتمع فإنها ومن وجهة نظرنا لا تقوم بالدور المنوط بها القيام به خاصة ذلك المتعلق بإثراء البحث العلمي بالدراسات العلمية المختلفة على المستويات العلمية، الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية واللغوية...الخ.

وفي سياق عرضنا لتعاطي مؤسسات التعليم العالي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية فإنه يمكننا تقديم دور الجامعة في تعاطيها مع ظاهرة الحرقة والشباب بحيث هناك مبادرات علمية دراسية قيمة تتم على مستوى مراكز البحث العلمي الاجتماعي والتي تأخذ على عاتقها تبني مشروع بحث شامل حول موضوع الهجرة، الشباب والهجرة غير الشرعية مثل: دراسات وملتقيات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية CKASC لجامعة وهران والملتقى الوطني حول الهجرة غير الشرعية المنظم بامتياز بالمركز الجامعي تمنراست، عدا هذا تكاد تنعدم الدراسات الاجتماعية على مستوى الجامعة فيما يتعلق بفعل الهجرة غير الشرعية وجدت هذه الدراسات فلن تتجاوز كونها مذكرات تخرج لطلبة الليسانس أو بحوث متعلقة بفصول الدراسة محدودة في الزمان والمكان، في حين يغيب البحث العلمي الأكاديمي الذي يمكن من خلاله تقديم رؤية معمقة حول الظاهرة خاصة وأن الدولة تصرف ميزانيات مالية ضخمة ووسائل بحث مكلفة لصالح مراكز البحث العلمي وبالتالي على الجماعة ترسيخ ثقافة البحث العلمي

الاجتماعي حول القضايا التي تثيرها معطيات الواقع الاجتماعي لأن البحوث العلمية الجامعية في المجتمعات الغربية قد قطعن أشواطا كبيرة في بحث كل ما هو اجتماعي واستطاعت هذه البحوث في محطات عدة أن تكون قاعدة مرجعية فقي إصدار القوانين واللوائح الرسمية الجديدة وتوجيه سياسات المجتمع العامة.

الإعلام الجزائري هو الآخر لن نمر عليه مر الكرام ولن تسلمه قراءة تقيمية هذه باعتباره يقدم الهجرة غير الشرعية وكأنها فيلم سينمائي متقطع فما إن تقدم قراءة حول الهجرة غير الشرعية حتى تنتقل لأعداد المهاجرين غير الشرعيين لتقفز مباشرة نحو تعداد المهاجرين الغرقى والجثث المنتشلة لهؤلاء، وهنا نؤكد على مسألة مهمة تتعلق بيومية الشروق، الخبر على اعتبارهما الجريدتان الوحيدتان اللتان صنعتا الفرق في تبنيي رؤية إعلامية موضوعية تشمل كل متغيرات الظاهرة ومؤشراتها وهذا انطلاقا من وجهة نظرنا الدراسية الخاصة بنا، عدا هذا فإن الإعلام الجزائري بكل صوره يركز على إصدار عناوين عريضة طويلة كلما جنح مركب أو قارب للهجرة غير الشرعية في عرض المتوسط أو تم انتشال جثث طافية لهؤلاء المهاجرين وبالتالي اعتماد أسلوب الإثارة وتصوير النهاية المأساوية علت الإعلام الجزائري يتعاط مع الظاهرة من زاوية الوهم والموت من خلال مصطلحات قوارب الموت، ياكلني الحوت ولا ياكلني الدود، روما ولا أنتوما وجبات عشاء و غذاء القرش، قرابين القرش وبالتالي رسم معالم سوداء وتراجيديات حقيقية لمهاجر غير شرعي وعملية الهجرة غير الشرعية.

إن الغالب من جهة ثانية على التغطية الإعلامية للهجرة غير الشرعية هو المعالجة من وجهة أمنية من خلال اعتماد المصادر الأمنية والقضائية وأصداء المحاكم من خلال تقارير ومحاضر الشرطة الخاصة بالمهاجرين الموقوفين في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية، بحيث تسعى وسائل الإعلام وبنقل إعلامي كبير إلى تجريم المهاجر غير الشرعي والشبكات المسؤولة على الهجرة غير الشرعية من خلال التركيز على المبالغ التي يصرفها هؤلاء ثمن عملية المغادرة والتي تتراوح بين 1000 إلى 3000 دولار أمريكي، والتطرق إلى عمليات تزوير التأشيرات وجوازات السفر دون التعمق في المعطيات حيث تقدم أغلب وسائل الإعلام شبكات الهجرة غير الشرعية بوصفهم مجرمين حتى لنخاع

وأنهم على درجة من المعطيات والانحراف وهذا ما يجعل وسائل الإعلام تخرج كلية عن مسارها الحقيقي لميدانها المتعلق بالطرح الموضوعي للقضايا والمستجدات وليس تقمص أدوار بالشكل المضمون هي من اختصاص جهات أخرى.

مجمل القول هو أن وسائل الإعلام والاتصال في تعاطيها مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال أشكال التحرير الصحفي سواء كان مقالا أو تحقيقا أو استطلاعا فإنها لا تتعمق في الظاهرة من حيث بحث الدوافع الموضوعية التي تمثل معطيات خارجة عن إرادة المهاجرين في إقبالهم على سلوك الهجرة غير الشرعية خاصة تلك المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...الخ، وبالتالي نسجل شحا إعلاميا ودراسيا لهذه الوسائل التي تتخذ في أغلبها من الظاهرة مادة إعلامية سائغة لتشويق القارئ وتحميسه من خلال الخوض في مقالات إعلامية يملئها الكثير من السطحية والزيف وتغيب فيها الموضوعية والتعمق والعقلانية في الطرح.

القراءة التقييمية لسياسات المجتمع الجزائري في تعاطيه مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية أكدت لنا كخلاصة لهذه السياسات على أن المجتمع الجزائري مجتمع تجتمع داخله الأضداد والتناقضات بصورة خاصة تلك المتعلقة بين موارده البشرية والطبيعية وبين ما يحدث من أزمات داخل هذا المجتمع.

ولنأخذ الهجرة غير الشرعية للشباب نموذجا ومقياسا لمدى جاهزية وقوة أداء مؤسسات المجتمع في التعاطي مع فعل الحرقة الذي طغى تصورا وفعلا ممارسا على قيم واتجاهات الشباب.

لن نقول إن هذه المؤسسات قد فشلت في التعاطي مع الظاهرة ولكننا نؤكد على وجود خلل ما ونقاط ضعف تشمل الصيغ والأطر التي من خلالها وجهت هذه المؤسسات ميكانزماتها العلاجية نحو الظاهرة فالنظام السياسي من خلاله خطابه التنموي لا يتوانى في تقديم الإعانات المالية الكبيرة الموجهة لدعم الشباب وإصدار اللوائح القاضية توفير مناصب شغل للشباب ودعم المشاريع الخاصة بالشباب وتوجيه الاهتمام بهذه الفئات وتحسين أوضاعها.

والمؤسسات الأمنية والجمعيات والتنظيمات السياسية ووسائل الإعلام والاتصال هي الأخرى ترمي بثقل أجهزتها المادية والبشرية نحو استقراء الظاهرة من كل جوانبها كل هذه الجهود والسياسات وما تزال الهجرة غير الشرعية تطرح فعلها بصورة علنية ليتأكد لنا وجود حلقة مفرغة تمثل العطب التي يشوب هذه السياسات والذي نلخصه في جملة من الممارسات التي تعرقل، وتفشل سياسات التعاطي هذه والتي تشمل تبني خطاب سياسي يلامس الأفكار لا الأفعال.

سوء التسيير الإداري للميزانيات المالية الموجهة للشباب.

تبني مقاربة أمنية تقصي الظروف المحيطة بالمهاجر وتساهم في انحراف المهاجرين ذوي التوجهات السليمة ذهنيا وسلوكيا.

نقص التعاطي الدراسي العلمي الجاد والموسع مع الظاهرة

ضعف أداءات البحث العلمي الجامعي دول قضايا المجتمع ومتغيراته.

تبني وسائل الإعلام والاتصال للهجرة غير الشرعية من زاوية ضيقة بتصويرها كبداية وأهمه ونهاية مأساوية دون التعمق في المعطيات والمتغيرات الموضوعية التي تشمل الهجرة والمهاجر.

ضعف وتدقي المشاركة السياسية من خلال فشل التمثيلات السياسية والجمعيات الناشطة، احتواء الشباب داخلها.

وخلاصة كل هذا تضعنا أمما إحدى المواقف الشجاعة لرائد فكر النهضة العاصرة المفكر"مالك بن نبي" عندما يقول في كتابه مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي من باب الإقتباس إن التنمية الناجحة داخل مجتمع هي تلك التنمية التي تنطلق من الإنسان باعتباره أساس عملية التغيير وبالتالي إعداد الأفراد وتنشئتهم وفق قيم وتصورات جماعية واحدة هو الأساس الذي من خلاله يمكن الحديث عن وجود مجتمع مدني يتعاط مع مشاكله بكل حزم وفعالية ونجاعة وليس بالتعاطي عنها والهروب منها مثلما يحدث داخل المجتمعات العربية الإسلامية ومن أراء "

مالك بن نبي " القيمة هذه وإلى إشعار آخر تقول أن السياسات الجزائرية في التعاطي مع الهجرة غير الشرعية إن ليس كلها فإن أغلبها كذر الملح على الجرح وكصب الزيت على النار.

الفصل السابع

الهجرة غير الشرعية الآثار و التداعيات

– إن الحقيقة الوحيدة التي تكتنف موضوعا كالهجرة غير الشرعية هي حقيقة واحدة لها وجهان الأول هو أن سلوك الهجرة غير الشرعية قد استطاع بصورة أو بأخرى التأثير في بنيات المجتمعات التي تحدث من وإليها هذه الهجرات، والثاني هو أن الهجرة غير الشرعية حاليا تضع نوايا وممارسات وخطابات ونظامية هذه المجتمعات على محك مدى إمكانية التعاطي لهذه المجتمعات مع هذه الظاهرة التي أصابت قي الصميم المجتمعات المصدرة لها والأخرى المستقبلة لها بحيث قلبت الرأس على العقب للتوازنات الإجتماعية والإقتصادية والتي من شأنها خلق حالة من اللانظام أو الأنوميا على درجات تأثير متفاوتة الحجم و الدرجة من مجتمع لآخر.

الهجرة غير الشرعية مخلفاتها إشكالاتها و واقعها

– سوف نتطرق في عارضة مداخلتنا هذه المعنونة الهجرة غير الشرعية الواقع والمخلفات إلى تقديم عرض للآثار التي يخلفها سلوك مثل الهجرة غير الشرعية وكذا عرض واقع الظاهرة عامة و داخل المجتمع الجزائري بصورة خاصة.

– يرى الدكتور **عبد اللاوي** أن:" **الهجرة غير الشرعية كانت موجودة تاريخيا ولكن لم نكن نتحدث عنها نحن ولا الغرب أي الدول المستقبلة لها و قد بدأنا نتحدث عن الهجرة غير الشرعية عندما حدث تحول في تطور الهجرات الدولية ففي السابق كانت الهجرة منظمة من طرف اقتصاديات البلدان المستقبلة للمهاجرين**" (وكالة الأنباء الجزائرية (2010.06.12) بحيث كانت تحكم حاجبات اقتصاديات هذه الدول مسار الهجرة المتوجهة نحوها ولهذا كانت هذه الهجرات منظمة فحتى ولو كانت تتم بصورة غير قانونية فهي قانونية من زاوية الحاجة إليها من طرف اقتصاديات هذه الدول، ولكن الظاهرة أخذت منحى أكثر تعقيدا عندما خلفت نوعا من اللاتوازن بين احتياجات هذه الدول وسيول المهاجرين غير الشرعيين المتدفقة إليها. وعليه أصبحت ظاهرة تطال آثارها دول المنبع أي النزوح ودول المصب أي الوفود.

– للهجرة غير الشرعية آثار ومخلفات كبيرة تطال المجتمع الذي تحدث فيه وعلى مستويات مختلفة على مستوى الأسرة والمجتمع، بحيث تساهم هذه الظاهرة في ضرب البناء الاجتماعي للأسرة، وتفكيك الروابط العائلية، وتعزيز درجة اللاتماسك داخل العائلة خاصة بالنسبة للأسرة التي يهاجر منها الزوج المسؤول على الأبناء ما يخلق أسرة غير متوازنة ومضطربة في تكوينها الذي يفتقد للقاعدة الأساسية له وهي انعدام وجود ولي مسؤول داخل الأسرة يوجهها وينظمها، وبالتالي فإن سلوك الهجرة غير الشرعية يخلق آثارا نفسية واجتماعية عميقة لدى أفراد الأسرة في شكل نوبات القلق والفزع الذي ينتاب أهل الشخص الذي هاجر بصورة مغامرة وانتحار احتمال الموت فيه وراد بقوة، وبالتالي فإن أول من يدفع فاتورة هذا السلوك هو مؤسسة المؤسسات الأسرة باعتبارها فقدت عضوا منها سواء الابن أو الزوج المسؤول بحيث تختل وظائف هذه الأخيرة نتيجة غياب رئيسها أو نتيجة القلق الدائم لأفرادها

وتداعيات ذلك على جملة من الآثار السلبية خاصة تلك المتعلقة بحالات القنوط والموت للأولياء قهرا وتحرقا على الشخص الذي ترك العائلة ورحل مثلما حدث مع كثير من أولياء المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر من خلال إصابة هؤلاء الأولياء بنوبات صرع أو شلل حركي أو الإصابة بالسكري نتيجة الصدمة وحتى الموت في محطات كثيرة.

– على المستوى السياسي فإن الهجرة غير الشرعية للشباب تؤثر في القوى الاجتماعية النشيطة خاصة بالنسبة لفئة الشباب الذي يعتبر قوى التعبير الأساسية دلك أن فئة الشباب هي الفئة الأكثر أهمية بالنسبة للعملية السياسية. بحيث يشكل الشباب تعبئة بشرية مهمة بالنسبة للنظام وتحريك أداءاته العامة خاصة مسألة الانتخابات وهذا من جهة ومن جهة ثانية فإن هذا التوجه للشباب نحو سلوك الهجرة غير الشرعية يؤثر سلبا على مسألة مصداقية الهيئات الحاكمة ما يخلق نوعا من الانقسام للأفراد في توجهاتهم وقناعاتهم السياسية. الأمر الذي يخلق نوعا من الفوضى والصراع والفراغ السياسي لفئات الشعب ما يدخل النظام السياسي في حالة من اللانظام والعجز في تفعيله لمبادراته وتعاطيه مع مسألة الهجرة غير الشرعية عند الشباب، بحيث يصبح النظام مركز اتهام و مسؤول على ما يحدث لهؤلاء على أن الهجرة غير الشرعية لفئة الشباب نتيجة حتمية لقرارات و ممارسات النظام غير العادلة داخل المجتمع الجزائري.

فإلقاء نظرة خاطفة على التركيب السكاني الجيلي للمجتمع الجزائري فإن هذه المعاينة تبرز لنا غلبة الفئات الشبابية على التكوين الجيلي لهذا المجتمع وبالتالي فهو مجتمع نشيط وحيوي ومجتمع متحرك عكس المجتمعات الخاملة التي يغلب عليها متوسط العمر فوق الخمسة و الأربعين سنة وعليه فإن هذا الامتياز الاجتماعي تهدده الهجرة غير الشرعية للشباب، حيث تستنزف الهجرة داخل المجتمع الجزائري سنويا طاقات شبابية هائلة وهذا يؤثر سلبا على معدل الخصوبة داخل هذا المجتمع وعلى القوى البشرية الحيوية الناشطة داخل هذا المجتمع اقتصاديا وكذلك ضرب الدور السياسي الذي يلعبه الشباب في المشهد المجتمعي لعلميات صنع القرار. وعموما فإن وجود

عوامل تهدد أو تضرب المجتمع في فئاته الشبابية مثل الهجرة غير الشرعية هو تهديد معلن وصريح لبداية دخول هذا المجتمع في حالة من اللانظام على جميع المستويات ما دام هذا التهديد يستهدف مركز ثقل المجتمع الذي هو الشباب.

– ومن جهة أخرى فإن سلوك الهجرة عامة والهجرة غير الشرعية خاصة يؤثر وبقوة على البنية الاقتصادية من خلال فقدان الأيدي العاملة الشابة خاصة الفئات المتعلمة والحاملة للكفاءات العلمية العالية، وهي آثار تترتب على مدار فترات زمنية لاحقة بحيث تؤثر الهجرة على الإنتاجية وأخلاقيات العمل فالانتقال الواسع للفئات الناشطة من المجتمع الأقل دخلا إلى مجتمعات دخلها القومي مرتفع يساهم في تدهور و خلل القوى العاملة المحلية، بحيث تخلق حدة الفروق في الأجر بين من يعملون في الخارج ومن يعملون داخل مجتمعاتهم نوعا من سيادة اتجاه إنحرافي لهؤلاء الذين يفقدون كل قيم العمل والاجتهاد والارتباط بالمؤسسات التي يعملون فيها وبالتالي تدني مستوى الإنتاجية وشيوع سلوكات غير أخلاقية بين العمال داخل فضاء العمل.

– تؤثر الهجرة سلبا على المجتمع من خلال إضعاف القدرة القيادية والتنظيمية للمجتمع وهذا بفقدان المجتمع لفئاته الشبابية خاصة الفئات المتعلمة، حيث يخلق الإقصاد الذي يتعرض له هؤلاء في عدم إشراكهم في اتخاذ القرار نوعا من الضعف والاختلال في القدرة القيادية والتنظيمية في المجتمع في شتى المجالات فالمهم ليس وجود مجتمع يملك ثروات طبيعية هائلة بل الأساس هو وجود سياسة فعالة للمجتمع في الموازنة بين موارده البشرية وثرواته الطبيعية، بحيث تؤثر هجرة الكفاءات البشرية سلبا على متطلبات المخططات الإقتصادية التي تفتقر للعنصر البشري خاصة الفئات القيادية التي تملك التفوق العلمي والعملي بحيث يتم استغلال أفكارها ومشاريعها بدول المهجر في مقابل العجز الذي يعرفه الإقتصاد المحلي في افتقاره لهذه الكفاءات البشرية المتخصصة ما يخلق نوعا من الفساد على مستوى المشاريع والمخططات الإقتصادية.

– إن أقوى وأعمق أثر تخلفه الهجرة غير الشرعية هو مسألة غرق المهاجرين في عرض المتوسط وموتهم غرقا، بحيث يتم انتشال هذه الجثث ودفنها في مدافن جماعية أو تركها في عرض المحيط فريسة للأسماك والعوالق البحرية والأمر من ذلك حرق هذه الجثث بصورة لا إنسانية وغاية في الوحشية بحيث كشفت جمعيات دفاع حقوق الإنسان وحقوق المهاجرين السريين لجريدة الشروق في عددها لتاريخ 10-09-2007 أن العديد من جثث المهاجرين خاصة الشباب الجزائريين يتم انتشالها من عرض البحر بصورة دورية، وأكدت المنظمة الحقوقية على أن السلطات الإسبانية قامت بحرق هذه الجثث بعدما استحالت إمكانية التعرف على هوية هؤلاء المنتشلين وهو واقع أقل ما يقال عنه أنه مأساوي.

– ومن جهة ثانية فإن شهرية لوموند ديبلوماتيك في عددها ليونيو 2002، فقد كشفت من خلال مداخلة لمؤسسة جمعية أصدقاء وعائلات ضحايا الهجرة السرية) AFVIC أنه تم العثور على 3286 جثة عند شواطئ مضيق جبل طارق بين العام 1997 والعام 2001، بحيث يمثل عدد الجثث وبالنسبة للمختفين جثة واحدة من أصل ثلاثة جثث ما يعني أن هناك أكثر من 10000 مهاجر قضوا في المضيق غرقا، بحيث كان عدد المهاجرين 8000 سنة 1999 ليبلغ سنة 200 حوالي 15000، وفي سنة 2002 بلغ عدد الموقوفين 16000 شخص وعليه فإن أغلب هؤلاء ينتهي بهم المطاف غرقا في عرض المتوسط ليتم انتشال جثثهم أو تبقى بعض منها لتتحلل في عرض المتوسط.

– وإضافة إلى ملف جثث المهاجرين هناك أيضا الملف المتعلق بالمهاجرين الذين يتم توقيفهم حيث يتم وضعهم في معتقلات احتجاز وهي مراكز حبس لا تتوفر فيها أدنى شروط الحماية وكذلك المعاملة السيئة و اللاإنسانية التي يتعرض لها هؤلاء المهاجرين، خاصة مسألة ضرب هؤلاء وتعذيبهم بتعطيشهم وتجويعهم وكذلك تركهم يغرقون في عرض البحر دون تقديم أدنى مساعدة ومن جهة ثانية بروز ملف عائلات مفقودي البحر أو ضحايا الهجرة غير الشرعية، حيث خلقت الهجرة غير الشرعية نوعا من عدم تأكد العائلة من نجاة قريبها في هجرته هذه بحيث يصبح

في عداد المفقودين هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن عمليات نقل الجثث التي تم التعرف على هويتها يتم تحويلها نحو الجزائر بميزانية تتطلب 30 مليون سنتيم وهذا في حد ذاته إشكال عميق تثيره الهجرة غير الشرعية داخل المجتمع الجزائري.

قدمنا هذا العرض المختصر للآثار التي تخلقها الهجرة غير الشرعية من زاوية ملاحظاتنا و قراءاتنا الشخصية حول الظاهرة بحيث لم نجد قاعدة مرجعية نستند عليها لتدعيم آراءنا حول مخلقات الهجرة غير الشرعية سوى من خلال قراءتنا الموسعة حول الموضوع، وهو الأمر الذي أخذ بنا لعرض الإشكاليات التي تثيرها الهجرة عامة والهجرة غير الشرعية خاصة على المستوى العام من خلال رصد اتجاهات نخبة من الباحثين في الهجرة و الهجرة غير الشرعية والقضايا التي تثيرها في المجتمعات الوافدة إليها والنازحة منها.

* جيرارد بريفوست: يرى الباحث بريفوست من خلال مقالة ما الجديد اليوم في ظاهرة الهجرة.؟" الذي تدخل به في مجلة نقد العدد 26-27-2009 حيث يرى أن ظاهرة الهجرة التي تشهدها المجتمعات اليوم هي حركية تتعلق بممارسات مزدوجة بحيث تمثل تنقلا بشريا يؤدي إلى تشكل مراكز سكانية وحركة ثانية وهي حركة دوران داخل هذه الأخيرة أي أن المهاجرين الوافدين على المجتمع المهاجرين داخله يشكل هؤلاء فيه قوة بشرية فاعلة تخلق قيما وممارسات خاصة بها داخل الفضاء العام لقيم ولتصورات المجتمع الوافدة فيه.

أنج بيرجسون ليندجاجنينزمي: يرى الباحث ليندجانينزمي في دراسته الموسومة "الهجرة السرية"نقاط قوة وحدود النظرية الإزدواجية لسوق العمل العالمي" المنشورة في ذات المجلة أي مجلة نقد حيث يرى أن ما يلفت الانتباه في دراسة وتحليل حالات المهاجرين غير الشرعيين هو السلطة المطلقة لتبني أسلوب تحليلي لدوافع الهجرة يعتمد على الدور الإقتصادي وحسب من خلال وجود دول جنوب فقيرة مصدرة للهجرة ودول شمال غنية مستقبلة للهجرة، وهي نظرة تحليلية ناقصة باعتبارها تعتمد الإعتبارات التي تضخها التفسيرات الإقتصادية وتغيب النظرة السياسية و الدينية و النفسية ..... والرمزية للهجرة غير الشرعية(مجلة نقد الهجرة الغربة الحرقة صفحة 54).

– مبروك مهدي: ينصب موضوع الباحث التونسي مبروك المهدي حول: "الهجرة غير الشرعية في تونس – أجهزة ومنظمات – من خلال دراسة الحالة الراهنة للهجرة غير الشرعية داخل هذا البلد، حيث يبرهن بالدليل القاطع أنه إذا كانت الهجرة غير الشرعية داخل هذا البلد حيث يبرهن بالدليل القاطع أنه إذا كانت الهجرة غير الشرعية تعني بشكل عام خرق الحدود فإن هذا العبور الذي يخضع إلى إجراءات مراقبة مشددة في المغرب العربي قد أصبح شيئا فشيئا عملا مرتبطا بجامعات معينة بحيث يجد الأشخاص المقدمين على الهجرة غير الشرعية أنفسهم أمام خيارين إما الاجتماع معا و تسخير جهودهم ومواردهم ووسائلهم الخاصة، أو اللجوء إلى جهات مختصة تأخذ على عاتقها مهمة تنظيم عملية العبور أو المغادرة ومن هنا أصبح هذا العبور والذي يبقى غير قانوني أصبح يملك قاعدة تنظيمية تشمل وجود مؤسسة جماعية توجه عمليات المغادرة (مجلة نقد صفحة 8).

– من جهة ثانية فإن حركات الهجرة تخلق وتأجج في المجتمعات الأم أي النزوح أو مجتمعات الوفود المستقبلة ردود فعل عنصرية قديمة مثل ما حدث في جنوب إفريقيا بحيث يعتبر هذا البلد تاريخيا ومنذ الأزل أمة من المهاجرين كما أمريكا الشمالية ويرى فؤاد عصفور من خلال مقالة "التمييز العنصري اعتداء الشرطة على المهاجرين في جنوب أفريقيا" أن المهاجرين والنازحين الأفارقة قد ساهموا بشكل كبير في ازدهار اقتصاديات جنوب أفريقيا لكن صورة المهاجر غير المرغوب فيه قد ظلت كبقية من بقايا نظام التمييز العنصري ومحاولة لصد أفارقة جنوب أفريقيا وترك شعوب العرق الأسود بعيدا عن جغرافية هذا البلد بحيث أن تقريرا حول تعدي شرطة جنوب أفريقيا على النازحين الأجانب وخاصة الأفارقة لا تعد و لا تحصى، بحيث لا يمكن تعميم هذا التعسف على كامل أجهزة الشرطة بل على جهات معينة تغذيها قوى يمينية متطرفة وعليه فمن الضروري التعاطي مع ما يعانيه المهاجرين من ظلم وقمع في طريق هربهم من هذا الظلم في مجتمعاتهم للسقوط فيه داخل المجتمعات المهاجرين إليها.

– من جهة ثانية فإن المهاجرين ليسوا فقط ضحية سياسات الميز العنصري والإقصاء والتهميش الاجتماعي والقمع المعنوي والجسدي من منطلق إيديولوجيات عرقية وثقافية بل يواجهون أيضا تلك الصورة النمطية السوداء التي

تصنعها منهم سلطة المجتمع الرابعة الصحافة عندما تتبنى رؤية إعلامية تؤكد من خلالها على أن هؤلاء المهاجرين يشكلون الحلقة الفاسدة في حلقات سلسلة القيم والروابط الإجتماعية للمجتمع الذي يتواجدون فيه(مجلة نقد صفحة 10).

ماثيو ريغوست يقوم الباحث ماثيو ريغوست بدراسة نقدية تشرح "صورة الهجرة المغاربية في الصحافة الفرنسية من 1995 إلى 2002 حيث يطرح الباحث إشكالية الرهانات الإجتماعية التي تقدمها الآلة الإعلامية حول هؤلاء المغاربة – الجزائريين – مغربيين – تونسيين – ليبيين ...) المتواجدين بتراب فرنسا خاصة من زاوية التغيرات الحاصلة على مستوى الروابط الاجتماعية ومساعي هؤلاء المهاجرين لتحقيق درجة قوية من الإندماج داخل مجتمع فرنسا والذي من شأنه أي هذا الإندماج تثبيت هؤلاء مدنيا وسياسيا في مقابل التصورات التي يعطيها الآخر لهؤلاء من أنهم مصدر تهديد للنسيج الاجتماعي الفرنسي، وعليه ماثيو ريغوست يبرز أن التصوير الجماعي للآخر (المهاجرين) هو أمر كفيل بإعطاء فكرة أن المسألة التي تثيرها الهجرة والمهاجرين هي فكرة وجود أزمة نسيج اجتماعي وأيضا أزمة تصور وهوية تغذيها حساسيات عرقية عميقة و مركبة(مجلة نقد صفحة 33 و 34 و 58).

– إذا كانت لحركات الهجرة آثار على اقتصاديات الدول وديموغرافيتها فإن لهذا السلوك بالغ الأثر على البيئة والنظام ونسقية المجتمع ولا سيما على مستوى البنى الثقافية، بحيث تخلق الهجرة داخل المجتمع الوافدة فيه بروز الأفكار والقيم والتصورات الجديدة التي يخلقها المهاجرين ما يفتح باب الصراع الإجتماعي على مصرعية بين ثقافة مغلقة وأخرى جديدة أو دخيلة تسعى لتثبيت أسسها داخل هذه الثقافة الأم لمجتمع الوفود وفي هذا السياق يقدم الباحث عبد الحفيظ حموش في مقاله :"المهاجر وازدواجية الانتماء تعبيرا عن الحداثة" طرحا قيما حول حركة الهجرة بين فرنسا والجزائر من زاوية مفهوم رابط الانتماء، ومن وجهة نظره الخاصة فإن المهاجر الذي هو تجسيد للحقبة الصناعية في القرنين التاسع عشر و العشرين والذي ارتبط فيه المهاجرين الجزائريين بفرنسا نتيجة قيم

الاستعمار وحاجات فرنسا لليد العاملة وهو مهاجر اليوم الذي صنعت منه إقامته واستقراره بفرنسا شخصا يواجه اليوم متغيرات حاسمة حول مسألة الهوية الأصلية (الجزائر)، وقيم الآخر الذي يعيش معه (فرنسا) خاصة الجيل الثالث من هؤلاء المهاجرين (أبناء الأبناء) الذين يعتبرون مهاجرين مواطنين يبحثون عن مكانة من نوع خاص ويطالبون بأن ينظر إليهم من زاوية مختلفة على أنهم ينتمون إلى دول الهجرة التي عاشوا وولدوا فيها وتعلموا فيها و ينتخبون فيها وبالتالي فمكانة هؤلاء في المجتمع من زاوية الدولة – الأمة هي مكانة تسعى لإرساء نوع جديد من المواطنة صورتها العامة هي الانتماء المزدوج. و عليه فمن خلال عرضنا هذا للهجرة إشكالاتها وواقعها فإننا سعينا بكل ما أتيح إلينا إلى تقديم رؤية موضوعية للآثار التي تخلفها الهجرة غير الشرعية داخل المجتمع الجزائري وربط هذا التأثير بالإشكاليات التي تثيرها الهجرة عامة من خلال رصد واقع الهجرة و المهاجرين في مجتمعات الوفود وإشكالية الميز العنصري ومسائل الهوية والاندماج وعليه نؤكد على أن المجتمع الجزائري وإن كان مجتمعا يمثل الهجرة النازحة بكل صورها فهو كذلك مجتمع يمثل و بامتياز هجرة الوفود داخل هذا المجتمع خاصة من خلال المهاجرين الأفارقة والصحراويين المقيمين بصورة غير شرعية داخل الجزائر(مجلة نقد صفحة 34 و 35).

– هذا الرصد لمسار الهجرة بين المد والجزر نؤكد من خلاله على أن قضية الهجرة وخاصة الهجرة غير الشرعية هي معضلة لا نستثني منها أي مجتمع إنساني لأن هناك هجرة من وإلى المكسيك أمريكا الشمالية و كندا و تايلاند و البرازيل و فنزويلا والجزائر وفرنسا والمغرب وإسبانيا وتونس وفرنسا وإفريقيا وجنوب إفريقيا والجزائر وليبيا ...الخ. وعليه فإن الحاجة إلى نظرية أكثر إجرائية لفهم هذه الحركية للهجرة هو مطلب علمي ملح خاصة عندما يتجاوز هذا المطلب النظرية السكانية الديموغرافية مادامت القضايا التي تثيرها الهجرة متعلقة بالهوية و الإندماج وازدواجية الثقافة وإشكاليات الرابط الاجتماعي بين قيم الأنا وقيم الآخر الوافدة إلى هذا الأنا بصورة متعاكسة وأكثر تعقيدا. ومجمل القول هو أن النظرة التي تطبع الهجرة والمهاجرين اليوم هي نظرة تجمع بين التعاطف والاتهام من منطلق التعاطي المزدوج للمجتمعات مع هذه الظاهرة ففي الوقت الذي تسعى فيه جهات معينة ومنظمات

حقوقية لبحث ملف الهجرة من زاوية إنسانية، تتصاعد صور التعاطي الصارم والشديد مع الهجرة والمهاجرين من خلال صور القهر والتهميش والميز العنصري بكل أشكاله المعنوية والجسدية، هذه النظرة المزدوجة للهجرة والمهاجرين تستدعي وبإلحاح شديد غير مسبوق ضرورة إدخال مسألة الهجرة وقضايا المهاجرين إلى العيادة السوسيولوجية لفهم ديناميكيتها ومسارها والصيغ والإشكالات العلائقية التي تثيرها خاصة داخل المجتمعات التي تمثل المفاقس التي يخرج منها المهاجرين غير الشرعيين.

***ما هي التقسيمات الاجتماعية للشباب الجزائري سوسيولوجيا:**

من خلال الدراسة التي قمنا بها حول الهجرة غير الشرعية عند الشباب الجزائري بين التصور و الممارسة فقد قمنا و إنطلاقا من هده الدراسة إلى تقسيم الشباب الجزائري إجتماعيا إلى

– الشباب المنحرف:

–من خلال المقاربة السوسيولوجية التي قمنا بها حول الهجرة غير الشرعية عند الشباب الجزائري من التصور إلى الممارسة ، قمنا ببحث هؤلاء الشباب الذين مثلوا عينة الدراسة التي قمنا بها و التي استقرأنا من خلالها قيم و اتجاهات هؤلاء حول الأسباب و الدوافع التي دفعتهم نحو سلوك الحرقة ، كما قمنا بمباحثتهم حول مسائل تتعلق بالأسرة و المجتمع و السياسة ، و خاصة تلك المتعلقة بالوعي السياسي و العلاقات القرابية و بعض المعطيات المتعلقة بالأسرة ....الخ. و خلاصة القول هو أننا استطعنا من خلال المعطيات التي جمعناها حول فعل الهجرة غير الشرعية سواء المعطيات التي أدلى بها المبحوثين أو تلك التي جمعناها من خلال الأدبيات المتعلقة بالشباب و الهجرة، و الهجرة غير الشرعية، استطعنا أقول أن نقسم الشباب داخل التي تخرج عن الإطار القانوني العام للمجتمع، و بالتالي فإن تبني الفرد لقيم و سلوكات غير قانونية يجعله شخصا منحرفا، و من خلال دراستنا لفعل الهجرة غير الشرعية و من خلال المادة العلمية التي جمعناها حول الموضوع فإن الشباب الجزائري يحوي داخله فئات شبابية منحرفة هذا حيث يتأكد الإنحراف من خلال فعل الهجرة غير الشرعية مادام سلوكا يتم من خلال خرق الأطر القانونية التي تحكم الهجرة.

–يميل الشباب كفئة اجتماعية أكثر نحو الانحراف بحكم المعطيات المتعلقة بالسن و مرحلة الشباب بحد ذاتها حيث يشعر الشاب أنه حر دون قيد إلزام، كما تكون لديه روح المغامرة و الخوض في الأمور دون الاعتبار للنتائج المترتبة ، و من جهة ثانية يميل الذكور أكثر نحو الانحراف في بعض السلوكات أكثر من الإناث خاصة

مسألة العنف ، بحيث تتركز أغلب انحرافات الإناث بالجنس مثل الدعارة و هذا لا يستثني تواجدهم في مجالات انحرافية تستخدم العنف مثل الجرائم و السرقات و الهجرة غير الشرعية التي تضم داخلها إناث حاولن الهجرة بصورة غير شرعية و نجحت هؤلاء في أكثر من مرة.

- داخل المجتمع الجزائري يتحدد انحراف الشباب من خلال توجههم نحو الجريمة و تبني أسلوب العنف من خلال المسيرات و الحركات الإحتجاجية ذات الطابع الفوضوي و كذلك المخدرات....الخ. و سلوك الهجرة غير الشرعية يؤكد و بقوة وجود فئات شبابية منحرفة مادامت تخرق القوانين الوضعية المتعلقة بالهجرة ، و قد يكون هؤلاء المهاجرون منحرفون حتى قبل القيام بفعل الهجرة غير الشرعية، و بالتالي ارتباط سلوك انحرافي بسلوك انحرافي آخر، مثلما وجدناه داخل عينة البحث المدروسة بحيث هناك أشخاص قاموا بفعل الهجرة غير الشرعية، و قد كانت لديهم مسبقا قيم و ممارسات اجتماعية انحرافية مثل تعاطي المخدرات و المهلوسات و امتلاك سوابق عدلية تتعلق بالسرقة و استخدام العنف.

- إن موقف الانحراف وارتباطه بالهجرة غير الشرعية يتأكد من خلال أن الشخص المنحرف ومن خلال دهنياته وممارسة فإنه دائما يتجه نحو تبني سلوكات معاكسة للأطر و اللوائح القانونية التي تحلم المجتمع مثل كون المنحرفين على استعداد وجسدي لأن يكون في الطليعة متى تعلق الأمر بوجود مساعي ممارساتية ترتبط بقيم العزف مثل" المظاهرات والمسيرات والاحتجاجات والملاعب الرياضية والتجمعات الجماهيرية ...الخ، حيث يتم استغلال الوضع لمثل هذه المناسبات لأثاره الانحراف و الممارسات غير القانونية.

- ومن هذه الوجهة ربطنا موضوع دراستنا بالانحراف في السلوك ودوره في توجيه الشاب نحو فصل الهجرة غير الشرعية ومن أصل 16 مبحوث ممن بحثناهم هناك --) سبعة أشخاص لديهم قيم إنحرافية متعلقة تبعا في المخدرات المهلوسات وشرب الخمر وكلهم يملكون سجلا جنائيا يتعلق بسوابق في قضايا سرقات واعتداءات وعنف باستخدام أسلحة بيضاء ومنهم من التزام كما أطلعنا من التزام كما أطلعنا في حوارنا معه ومنهم ما يزال

على توجهاته الإنحرافية وهؤلاء المبحوثين هم السيد.م دحو مواليد 1973 – السيد (العيد مواليد 1968 – السيد من مواليد 1986 – السيد د.نور الدين من مواليد 1976 السيد عبد المجيد من مواليد 1975. والمبحوث عبد القادر من مواليد 1984 والسدين البشير من مواليد 1976.

– يتجلى عمال الانحراف كدافع للهجرة غير الشرعية عند هؤلاء من خلال مسألة التأكيد على تكرار الفعل عند كل محاولة بقابلها فشل بحيث أكد لنما المبحوث 24 سنة وهو شاب له مستوى تاسعة متوسط و يتعاط المهلوسات والخمر وله سوابق عدلية من العالم 2006 – 2007 الأول قضي سجن سبعة أشهر والثانية ثلاثة أشهر بسبب قضية سرقة، حيث يؤكد الشاب أنه مستعد لفعل أي شيء للهجرة والوصول إلى اسبانيا لأنه أكد أن سوابقه العدلية تقف حاجزا أمام حصوله على التأشيرة بصفة قانونية، وقد أخبرنا بأنه سرق دراجتين ناريتين من نوع 103 وباعهم لدفع تكاليف الهجرة العام 2009 حيث تم حجزه من قبل السلطات المغربية أسبوعين ثم وجه إلى سلطات الولاية في معسكر هو ومجموعة من الشباب.

– فيما يتعلق بالمبحوثين الستة الذين أكدوا لنا أنهم كانوا يقومون بسلوكات منحرفة شرب الخمر وتعاطي المخدرات والمهلوسات وبخاصة مسألة امتلاك سجل قضائي وسوابق عدلية وهم السيد م.دحو، السيد ر.العيد، ن.البشير، السيد ك. عبد القادر، السيد عبد المجيد، السيد د.نور الدين هم الآن ومتزوجين ومرتبطين ولديهم وأبناء ماعدا المبحوث ن البشير الذي أكد لنا أنه مقدم على مشروع الزواج، وفي حال ارتبط لن يفكر في الهجرة.

أكد هؤلاء المبحوثين من خلال أتجاهلتهم من أن الزواج والارتباط وتكوين عائلة قد أفادهم وخلق لهم نوعا من التوازن النفسي والعقلي خاصة مسألة الالتزام والحس بالمسؤولية تجاه الزوجة والأولاد وفي هذا السياق يقول السيد م. دحو 37 سنة "أنا دخلت السجن أربعة مرات وتورطت في عدة قضايا منها قضايا سرقة ومخدرات وكنت منحرف كليا لا أنام في البيت مطلقا وكما ترى اليوم أن متزوج و لدي زوجة وبنت وولد وقد أقلعت حتى عن التدخين وان أحمد الله لأنني تزوجت والآن أن مختلف ولا أفكر في أمور أخرى سوى مسؤوليتي تجاه عائلتي"

– ويرى المبحوث السيد عبد المجيد أن "تلك" الأفكار حول الهجرة أو الحرقة كانت طيش شباب" ويضيق قائلا "كنت أتعاط الخمر والمخدرات وفي سوابق عدلية وكنت بكل الطرق للسفر للخارج عندما تزوجت بدأت أتغير لدرجة أنني تبدلت كليا خاصة عندما لدي طفلين)محمد و أمين) حيث يرى أن الزواج كما يقول يجعل الشخص أكثر اتزانا رصانة وأكثر مسؤولية والتزاما"

– من خلال هذه الاتجاهات للمبحوثين تؤكد على مسألة مهمة وهي إن الانحراف يلعب دورا كبيرا في تبني الشخص لسلوكات وممارسات إن غير قانونية فهي غير اجتماعية مثل الضعف الجريمة والمخدرات وهي كلها عوامل تساهم في خلق نوع من اللاتوازن في القيم والأفكار بل وبالعكس يخلق لدى الشخص ممارسات وتوجهات إنحرافية خطيرة يخرج من خلالها الشخص عن كل الأطر القانونية وهذا بطغيان الأفكار الإنحرافية غير القانونية التي تتجسد في ممارسات مثل العنف السرقة الجانيات والهجرة غير الشرعية ما دام فعل الحرقة يعني احتراق الإطار القانوني الزمني يحمكم عمليات الهجرة.

– إن ارتباط الشباب بالإنحراف هو أمر لا يؤكد أن أغلبهم يملكون قيما انحرافية واحدة و سلوك الهجرة غير الشرعية في حد ذاته هو سلوك غير قانوني يعكس لنا و بقوة درجة الإرتباط بين قيم و تصورات الشباب و اتجاهاتهم نحو الممارسات الإنحرافية، بحيث هناك شباب قاموا بفعل الهجرة غير الشرعية دون ارتباطهم بأفعال انحرافية مسبقة مثل السوابق العدلية و تعاطي المخدرات، بل بالعكس من ذلك تماما بحيث هناك شباب قاموا بالهجرة غير الشرعية و هم في الأساس فئة لها توجهات ذهنية و فيزيقية سليمة، بل هناك من بينهم شباب متعلم و مثقف دفعته ظروفه الإجتماعية القهرية نحو سلوك الهجرة غير الشرعية.

– استعراضنا توجه الشباب في الجزائر نحو التطرف و استخدام العنف، خلال الأزمة الأمنية و تنامي سلوك الجريمة بكل أشكالها بما في ذلك فعل الهجرة غير الشرعية يؤكد لنا أن هناك شباب منحرف بحيث يرتبط انحرافه بسلوك انحرافي آخر مثل توجه المجرم نحو فعل الهجرة غير الشرعية ، و هناك شباب يتجه نحو السلوك الإنحرافي دون امتلاكه لقيم و ممارسات انحرافية سابقة مثل توجه الشاب المتعلم و الجامعي نحو سلوك الهجرة غير الشرعية و هذا ما يؤكد وجود نمط أو أنماط أخرى من الشباب داخل المجتمع الجزائري.

– ترتبط عادة السلوكات الإنحرافية بجملة من القيم و التصورات المتعلقة بالشخص المنحرف ذاته بحيث تصبح مبدءا ذهنيا وفعلا ممارسا يتعلق بذاته و توجهاته الخاصة مثل الأشخاص الذين يعيشون من خلال السرقة و المخدرات و غيرها، و هي في العادة أفعال انحرافية تتواصل مع هؤلاء حتى مع وجود روادع قانونية مثل السجن ، في المقابل هناك قيم و ممارسات انحرافية غير اجتماعية و غير قانونية يتبناها الشباب نتيجة مطلب للتغيير يتعلق بالمعطيات الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية و الثقافية...الخ، بحيث تحمل هذه المعطيات مفارقات للشباب من خلال صور الإقصاء الاجتماعي و السياسي و تردي الأوضاع الاقتصادية و يأس الشباب و فشلهم في تحقيق أهدافهم خاصة الشباب المتعلم بحيث يعدد السلوك الإنحرافي بديلا لهؤلاء و هروبا من واقعهم ، هذا بحيث تنتج التصورات الانحرافية في احتواء هؤلاء الشباب مثلما نجحت الجبهة الإسلامية كسب تعبئة شبابية متعلمة كبيرة داخلها عندما اتجهت نحو التطرف و استخدام العنف، خاصة الشباب المثقف، حيث استطاع خطاب هذه الجماعات ملء فراغ هؤلاء الشباب ، و الأمر ذاته يتكرر لأي شاب بصيغة الهجرة غير الشرعية مبدءا تصوريا و فعلا ممارسا، و هذا كله يؤكد الإرتباط للإنحراف بالمعطيات الذاتية و الموضوعية المتعلقة بالفرد و المجتمع.

و عن الضرورة الملحة لسؤال الشباب و قيم الإنحراف داخل المجتمع الجزائري فإنها ضرورة لا تتعلق بالشباب و الإنحراف بحد ذاته بقدر ما هي مسألة تتعلق بالصورة المتكررة للمعطيات التي تشكل مجتمعه أو متفرقة دوافع تأجج الرغبة و الإندفاع للشباب نحو تبني سلوكات تتعلق بالعنف و الإحتجاج و ممارسات غير قانونية و التي

واحدة منها الهجرة غير الشرعية، بحيث أن المجتمع الجزائري يقدم صورة واضحة حول الإتجاهات المتكررة للشباب نحو تبني صور متعددة الأوجه للممارسات الإجتماعية الإنحرافية كتلك المتعلقة بالحركات الإحتجاجية بين 1988- 1989، و اتجاهات الشباب نحو العنف و التطرف وحاليا من خلال ظاهرة الحرقة و الصورة التي عادت بها و المتمثلة في صور الرفض للشباب من خلال الإحتجاجات الواسعة على مستوى المدن و التي شملت كل الفئات الشبابية بمختلف معطياتهم الإجتماعية و التي جاءت على تحطيم و تخريب المنشآت العامة و هذا ما يؤكد على أن مسألة الإنحراف و الشباب في الجزائر تأتي على كثير من الدوافع المتعلقة بالقيم و التصورات الذاتية و الأخرى الموضوعية.

-فئة الشباب السوي:

إن التأكيد على السلوك السوي داخل البناء الاجتماعي يتحدد من خلال وجود أفراد على درجة نضج عقلي و ممارساتي كبير تجاه مسألة الحقوق و الواجبات و درجة الامتثال لمعايير و قيم القانون الوضعي وفق التصورات و الممارسات الجماعية المشتركة و هو أي السلوك السوي ما يقابل السلوك الإنحرافي بالمعنى الاجتماعي للمفهوم.

يؤكد وجود نمط الشباب السوي من مسألة أن الرفض و التمرد و التوجه نحو تبني سلوكات انحرافية هو مسألة نسبية لدى هؤلاء الشباب، و هذا من خلال أن أغلب الفئات الشبابية داخل المجتمع تتكيف بصورة طبيعية مع معطيات الواقع حتى و إن كانت هذه المعطيات تمارس ضغطا قهريا عليهم بحيث يسعى هؤلاء الشباب من خلال جهودهم و اتجاهاتهم المتعلقة بتحقيق النجاح و الشعور بالمسؤولية نحو تجاوز و مجابهة الصعاب و العراقيل التي يفرزها الواقع بمختلف معطياته.

فئة الشباب السوي هي فئة تتأكد من خلال تبني هؤلاء الشباب لجملة من التصورات و الممارسات الاجتماعية العقلانية و السوية مثل السعي لتحقيق مراتب عليا في المشوار الدراسي، و كذلك العي على تحقيق الذات عن طريق السعي المبكر نحو بناء عائلة، و تحقيق درجة تمسك و اندماج اجتماعي كبيرين، و الإحساس بالمسؤولية. و

من جهة ثانية تظهر قيم الشباب السوي من خلال المشاركة السياسية و المدنية الفعالة للشباب و هذا من خلال الانضمام للتمثيلات الحزبية و الجمعيات و المنظمات و تظهر كذلك على مستوى الجامعات من خلال المنظمات الطلابية، حيث تسعى هذه الحركات الشبابية نحو تبني أهداف و غايات اجتماعية تتعلق بالأهداف العامة لأفراد المجتمع مثل المناداة بالحقوق المدنية للمواطنين.

إن التأكيد على مسألة المستوى العلمي و الثقافي كميزان للشباب السوي هو أمر ليس مطلق القياس بحيث تضم فئات الشباب ذات الاتجاه الذهني و الممارساتي السوي و الاندماجي فئات شبابية لدبها مستوى تعليمي بسيط أو منعدم و هذا ما يؤكد على أهمية قيمة عملية التنشئة الاجتماعية السليمة للمؤسسات الاجتماعية خاصة الأسرة في نقل قيم و سلوكات اجتماعية سليمة للفرد حتى في حالة فشله تعليميا، بحيث يتعلق الأمر بمعرفة الشاب للقيم و الممارسات الاجتماعية السوية و تمييزها عن الأخرى الانحرافية و هذا من خلال درجة الوعي بعواقب السلوك الإنحرافي و بالتالي السعي بكل الوسائل نحو تجاوزه حتى و إن كان هؤلاء الشباب يمرون بظروف اجتماعية و اقتصادية صعبة فإنهم يسعون بكل الوسائل المشروعة نحو تجاوز هذه الصعاب دون تبني الممارسات الانحرافية بديلا للحالة السيئة التي يمرون بها.

*من خلال دراستنا لفعل الهجرة غير الشرعية تأكد لنا اتجاه الشباب نحو الهجرة قد ارتبط بالمعطيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية الصعبة و هذا من جهة و من جهة ثانية ارتبط هذا الاتجاه للشباب نحو الحرقة بالممارسات الانحرافية الأخرى لبعض الفئات الشبابية، و من جهة أخرى فإن هذا الفعل المتعلق بهجرة الشباب غير الشرعية تبرر أن الانحراف و الهجرة غير الشرعية هو ارتباط نسبي بحيث أنه حتى الشباب السوي الحامل لقيم اجتماعية سليمة يمكنه تبني سلوك الانحراف خارج عن الأطر القانونية للمجتمع بالرغم من توجهاته الاجتماعية و المدنية السليمة و التي يعكسها طموحه النضالي و سعيه المستمر لإثبات ذاته، و تحقيق النجاحات العملية. و

عليه فإن المعطيات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية الصعبة قد تؤثر على اتجاهات الشباب السوي و تبعثه على تبني تصورات ذهنية و ممارسات انحرافية مثل توجه الشباب المتعلم و المندمج سياسيا و مدنيا نحو فعل الحرقة.

* إن مسألة بحث قيم و اتجاهات الشباب خاصة مسألة التقسيمات السوسيولوجية للشباب في الجزائر هو أمر تلزمه دراسات جدية واسعة و معمقة حتى نتمكن من إرساء معالم نظرية و إطار مرجعي تستند عليه الدراسات اللاحقة التي تبحث في قيم و ثقافة الشباب و فعل الهجرة غير الشرعية هو نقطة من محيط لما تثيره قضايا الشباب. و عليه فالمسألة تتعلق بضرورة تفعيل دور مؤسسات المجتمع نحو تبني الشباب بالصورة و الفعل و تبني مشروع تنميته موجهة للشباب تقوم على أساس الاقتراب المباشر منهم و فهم و استيعاب اتجاهاتهم و قراءة أفكارهم و ذهنياتهم و تحسين أوضاعهم بانتهاج سياسات يملؤها الصدق و الموضوعية و العدالة لأن واقع الحال يؤكد أن الشباب في الجزائر يتخبط بين طاب واقعين أحلاهما مر.

نتائج الدراسة الميدانية: (الحكم على فرض البحث الميداني)

– عندما جاءت السوسيولوجيا مؤكدة كعلم له موضوع ومنهج للدراسة مع الإتجاه الوضعي لأوغست كونت وبصورة أكثر نضجا مع إميل دوركايم، فإن هذا أعطى الظواهر الاجتماعية صفة العلمية في إمكانية دراستها وكشف آلياتها والقوانين التي تحركها أو تسيير وفقها وكان هذا عاملا رئيسيا لانتعاش السوسيولوجيا علم دراسة المجتمع دراسيا بالمبدأ و التطبيق بدون أن نقصي التجربة الخلدونية التي وإن خصت البيئة العربية الإسلامية فإنها جديرة بموضعتها في قلب السياق التاريخي الذي أسس لميلاد علم الاجتماع بفرنسا وانتعاشه في أمريكا، ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا.

و سوسيولوجيا الهجرات عندما تأسست فإنها سعت من خلال جهودها البحثية إلى وضع إطار نظري دراسي إسمه حقل الهجرة وهذا لخلق تراكم معرفي يسمح بتأسيس نظرية مفسرة للهجرة من زاوية إدخال ظاهرة الهجرة وأبعادها ودوافعها واتجاهاتها والمهاجرين ومعطياتهم وخلفياتهم إلى غرفة السوسيولوجيا على غرار تخصص علم الاجتماع في

ظواهر وعلوم أخرى مثل السياسة – التربية – الدين – الثقافة – الشباب – الجريمة – الإعلام و الإتصال – الفن – الفراغ – الصناعة والعمل والتنظيم ...الخ.

- وفي الوقت نفسه جاءت سوسيولوجيا الشباب كإتجاه إجتماعي دراسي يعنى بالشباب ومسائل الشباب والقضايا التي تثيرها ممارسات الشباب لبحث قيمهم اتجاهاتهم، مشاكلهم، طموحاتهم ...الخ. فانتعشت الدراسات الإجتماعية حول الشباب مع كل من المدرستين الأمريكية والفرنسية شأنها في ذلك شأن الهجرة خاصة دراسات أوليفي غالون حول الشباب .

فحجم الثقل الإجتماعي الذي يمثله هؤلاء الشباب داخل أي مجتمع كان كفيلا بإدراج المسألة الشبابية تحت مجهر الكشف السوسيولوجي فجاءت الدراسات كثيرة ومتنوعة من زاوية الشباب وقيم العنف، الثقافة السياسية للشباب – الشباب و المخدرات – الشباب والزواج –الشباب ووسائل الإعلام – الشباب والإنتخاب – الشباب والفراغ ...الخ خاصة داخل الدول الغربية أين إنتعشت مثل هده الدراسات حول الشباب إنتعاشا دراسيا قيما و ناضج علميا و عمليا.

- وتمثل دراساتنا الإجتماعية التي نقوم بها مقاربة سوسيولوجية لظاهرة الهجرة غير الشرعية أو غير القانونية أو غير النظامية عند الشباب بين التصور والممارسة أو ما يصطلح على تسميته عند عامة الناس ظاهرة الحرقة وهو مصطلح ذو دلالة قوية للتعبير بقوة على هذا التوجه للشباب نحو هذا السلوك ليمثل شباب مدينة معسكر نموذجا بحثيا للدراسة الميدانية الإجتماعية التي قمنا بها.

- إن أقوى دافع أخذنا على الاهتمام بموضوع الهجرة عامة والهجرة غير الشرعية بصورة خاصة هو سلوك الحرقة ذاته والذي طغى على ذهنيات الشباب الجزائري حتى الشباب المتعلم الحامل للشهادات والكفاءات العلمية ومن هنا سعينا من خلال دراستنا لبحث الأسباب الذاتية والموضوعية التي تقف وراء إنتاج شباب مستعد لركوب

مغامرة الحرقة وبكل الطرق والوسائل هروبا من واقعة ومجتمعه خاصة المعطيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية التي تقف كعامل دافع لتبني هؤلاء الشباب فعل الهجرة غير الشرعية مبدأ تصوريا وفعلا ممارسا.

– انطلقنا في بناءنا لموضوع الدراسة من:

– الأزمات الاجتماعية المختلفة التي تعيشها الأسرة سبب يدفع بأحد أفرادها نحو التفكير في الهجرة سعيا إما هروبا من هذا الواقع أو السعي إلى الهجرة لإعالة هده الأسرة وتحسين ظروفها المعيشية ولو من خلال الهجرة غير الشرعية.

هذه هي الفرضية الأولى التي انطلقنا منها في دراستنا لدور الظروف الإجتماعية و الإقتصادية للأسرة في دفع الشباب نحو الهجرة غير الشرعية، وتبني سلوك الحرقة وانطلاقا من المعطيات التي جمعناها فإن أغلب اتجاهات المبحوثين الشباب الذين قاموا بسلوك الهجرة غير الشرعية أكثر من مرة قد تأكد لنا من خلال اتجاهاتهم أن السبب الذي دفع بهؤلاء للتفكير بالهجرة هو الحالة الإجتماعية التي تعيشها أسر هؤلاء بحيث وجدنا من أصل 16 مبحوث هناك 12 عائلة ينعدم فيه دخل قومي لأحد أفرادها وبخاصة عائلة المبحوث السيد نور الدين 39 سنة الذي يعاني مشكلة ضيق السكن وهو يعيش في سكن مستأجر مع إخوته ووالديه في غرفتين ومطبخ.

كل المعطيات التي جمعناها حول هؤلاء المبحوثين والظروف الإجتماعية الأسرية المحيطة بهم أكدت لنا أن هناك أسر تعيش وبشكل يومي ودائم في دوامة من المشاكل التي تساهم في ضرب درجة التماسك داخلها، و تعزز درجة التفكك الإجتماعي، وزرع قيم النفور والإحساس بالتهميش والحاجة لتحسين الوضع خاصة مشكلة الفقر وانخفاض القدرة الشرائية والبطالة بين أوساط الشباب، حيث يوجد أكثر من شاب داخل عائلة واحدة كلهم في ذات العقم الوظيفي وأضف إلى ذلك مشكلات ضيق السكن وتأخر سن الزواج كلها مشاكل كفيلة بخلق رغبة واندفاع أدى بهؤلاء الشباب إلى تبني سلوك الحرقة سعيا للهروب من هذا الواقع المعاش.

– و من خلال مقابلاتنا التي أجريناها مع الشباب المبحوثين وبحثنا في المعطيات الإجتماعية الخاصة بهم وبعائلاتهم فإن هنا مبحوثين يعيشون في ظروف جد قاسية وكنا نحن قريبين وبصورة عميقة من شكل الحياة التي يحياها هؤلاء خاصة مسألة أن أغلب هؤلاء الشباب يعانون ظروفا اجتماعية أسرية أقل ما يقال عنها أنها عصيبة وحرجة جعلت هؤلاء يسعون وبكل الطرق والوسائل للهجرة سعيا منهم لتحسين هذا الوضع المعيشي المتردي و السيئ .

– وعليه فإن فرضيتنا الأولى قد تم تحقيقها دراسيا من أن الأزمات والمشاكل التي تعيشها الأسرة مثل: البطالة وانعدام الدخل ومشكلة ضيق السكن وضعف القدرة الشرائية...الخ، يساهم وبشكل كبير في دفع الشاب داخل هذه العائلة نحو الهجرة وبصورة غير شرعية اعتبار منه أن الهجرة هي الحل الأمثل له ولعائلته.

– تنطلق فرضيتنا الثانية في الدراسة الميدانية التي قمنا بها من أن اصطدام طموحات الشباب بمعطيات الواقع المعاكسة لأهدافهم وتصوراتهم المستقبلية يدفع بهم للهجرة ولو بصورة غير قانونية بما في ذلك الشباب المتعلم والحامل للكفاءة العلمية.

ومن خلال المعطيات التي أدلى بها الشباب المبحوثين فإن أغلب اتجاهات هؤلاء تؤكد على أن الشباب في الجزائر مهمش بحيث هناك سياسة تهميش مقصود للشباب من قبل النظام، بحيث لا توجد أدنى مبادرة لفهم هؤلاء وبحث مشاكلهم ورصد خياراتهم وأهدافهم. فأغلب المعطيات التي أدلى بها المبحوثين تؤكد على أن الشباب داخل المجتمع الجزائري يعاني مشاكل قهرية صعبة خاصة مشكلة المحسوبية في التوظيف والإستناد لمعايير الوسطية لا الكفاءة العلمية والمهنية، وهذا واقع يعيشه الشباب المتعلم الذي ما إن يتم دراسته ويأخذ شهادته كما قال المبحوث ب. بن عمر حتى يجد الجدران ننتظره ليرتكز عليها.ذلك أن أغلب المبحوثين أكدوا لنا أن هناك تجنب مقصود اتجاه التعاطي مع قضايا الشباب الذي أصبح يكره المجتمع والوطن ولا يفكر سوى في الهجرة كما يقول المبحوث ك.عبد القادر.

فاتجاهات هؤلاء المبحوثين تؤكد من أنه داخل المجتمع الجزائري هناك شباب له أهداف ومساعي طبيعية نحو تحقيق نجاحات عملية معتبرة داخل المجتمع الذي يعيشون فيه. كالسعي وراء إيجاد وظيفة مريحة، وتأسيس عائلة وتأمين بيت، ومستوى معيشي مريح...الخ. فإن كل هذا يقابله سياسة البيسطو في التوظيف والبيروقراطية والمعاملات الإدارية التي تخضع للعراقيل وردم ملفات التوظيف وإتلافها ...الخ. بمعنى معاكسة النظام ومؤسساته لمساعي وأهداف هؤلاء الشباب.

ومن هذا المنطلق تأكدت فرضيتنا حول أن هناك مساعي وطموحات عقلانية يحملها الشباب بحكم كونهم فئة عمرية اجتماعية لها ثقلها داخل المجتمع هذه المساعي والطموحات أول ما تصطدم بواقع يفرز الحواجز والعراقيل أمامها، فإن هذا كفيل بخلق بدائل تصورية وممارساتية عديدة من جراء الإحباط الذي يلقاه هؤلاء ما يدفع بهم للهجرة غير الشرعية هروبا من واقع يقف ندا معاكسا لطموحاتهم.

نقص الحس المدني والسياسي ونقص الشعور بالانتماء للوطن سبب يدفع بالشباب إلى التخلي عن الوطن والمجتمع الذي يعيشون فيه والتفكير في الهجرة من وجهة ممارسة غير قانونية.

سعينا من خلال هذه الفرضية إلى بحث دور الوعي السياسي والمدني في سلوك الهجرة غير الشرعية عند الشباب وهذا من خلال بحث اتجاهات وقناعات هؤلاء السياسة والمدنية حول المجتمع والنظام من خلال وجهة نظر هؤلاء للنظام الحاكم وعملية الإنتخاب وثقافة التحزب والإنتماء إلى إحدى التمثيلات السياسة الناشطة.

جاءت اتجاهات العينية المبحوثة حول قيمها و قناعاتها السياسية والمدنية تحمل معطيات تؤكد على الموقف السلبي لهؤلاء تجاه القناعات السياسة تجاه مسألة النظام والوطن بحيث سجلنا عند أغلب هؤلاء أوكلهم نقصا كبيرا في الانضمام لإحدى الجمعيات أو الأحزاب السياسية الناشطة هذا من جهة، ومن جهة ثانية فقد أكد لنا أغلب المبحوثين من أنهم ينتخبون فقط لمجرد التصويت وليس عن قناعة كما يقول نور الدين 39 سنة "منذ أن خلقنا

ونحن ننتخب ماذا حدث لا شيء ما يزال الواقع كما هو فالإنتخاب يخدم مصالح جهة معينة على حساب جهات أخرى"

ويؤكد كذلك المبحوث ب. بن عمر قائلا "الجزائر وطن جميل لكني أتأسف عليه لأن النظام هو السبب في كل ما يحصل"

أغلب المبحوثين أكدوا أنهم بعيدين كل البعد عن أي نشاط حزبي أو أنهم أعضاء في جمعيات اجتماعية مدنية بل إن أغلبهم يرون أن السياسة في الجزائر لا تخدم سوى أصحاب المراكز العليا، وقد أكد أغلب المبحوثين أن الإنتخاب لا يمثل سوى أداة لتكريس فقر الفقير وغنى الغني.

وعليه فإن اتجاهات المبحوثين قد أكدت لنا الفرضية الثالثة من أن نقص ثقافة التحزب والإنظمام إلى إحدى التمثيلات السياسية أو الحركات الإجتماعية وضعف المشاركة في الأداءات العامة مثل الإنتخاب هذا كله يساهم في خلق فئات اجتماعية ذات حس مدني وسياسي شبه منعدم يخلق عدم الشعور بالانتماء للوطن وإنتاج أفراد غير واعين لمسألة الحقوق والواجبات ويكرس مبدأ التنكر للواقع وكرهه ورأيته على أنه واقع يستحيل العيش فيه لتمثل الهجرة غير الشرعية الطريق الأمثل للهروب منه.

وعليه و من خلال المعطيات التي أكدتها فرضيات الدراسة فإن الهجرة غير الشرعية للشباب داخل المجتمع الجزائري هي ظاهرة ترتبط ارتباطا وثيقا بالمعطيات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية للمجتمع الجزائري، والتي تقف من جملة الدوافع الرئيسية لهؤلاء نحو سلوك الحرقة فانعدام الدخل داخل العائلة وتفشي البطالة التي يقابلها سياسات توظيف قائمة على مبادئ ذاتية للجهات الموظفة، ومشاكل ضيق السن، وشيوع ثقافة المشاهدة دون الإمكانية، وتدني مستوى المعيشة، وشيوع مظاهر التهميش والإقصاء خاصة للشباب من قبل النظام وهيئاته، وتبني معاملات غير اجتماعية مثل البيروقراطية والمحسوبية، وسياسة خنق ملفات طلب التوظيف وعرقلة مسارها. هذا كله يخلف شبابا إن ليس منحرفا كلية فهو شباب منحرف في بعض القيم مثل السقوط في حالة من اليأس،

والشعور بالإحباط والفشل، وتبني رؤية سوداء وضيقة وسلبية تجاه المجتمع والنظام. هذا كله يدفع بهؤلاء سعيا وراء إيجاد الحلول الممكنة للخروج من هذه الوضعية الحرجة وهذا أما أوجد شبابا مستعد كل الإستعداد ومندفع كل الاندفاع نحو الحرقة مستبيحا كل الطرق و الوسائل لتأمين الرحلة عبر قوارب صغيرة للوصول إلى الضفة الأخرى من حوض من المتوسط.

– نسعى من خلال بحث دور العوامل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في دفع الشباب نحو الهجرة غير الشرعية إلى تحقيق أهداف دراسية يمكن لسلوك أو فعل الهجرة غير الشرعية عند فئة الشباب تأكيدها أو نفيها انطلاقا من المعطيات العامة للدراسة التي قمنا بها، وهي أهداف دراسية تسعى مجملا لفهم بعض القيم الاجتماعية الخاصة بالمجتمع الجزائري والتي تؤثر و تتأثر بصورة أو بأخرى بظاهرة الهجرة غير الشرعية.

نسعى من خلال دراستنا لفعل الهجرة غير الشرعية عند الشباب داخل المجتمع الجزائري إلى معرفة وفهم واقع العلاقات القرابية والروابط الإجتماعية داخل الأسرة والمجتمع الجزائري في ظل القيم الحداثية،هذا الهدف الدراسي نسعى من خلاله إلى فهم إشكالية التطور الحاصل داخل العائلة والمجتمع الجزائري من زاوية عدة أبعاد ومؤشرات من بينها السلطة داخل العائلة ومصدرها. مكانة المرأة والبنت في التراتبية الإجتماعية، طقوس الزواج واختيار الشريك وواقع علاقات القرابة وهذا سعيا منا إلى الرد على الإشكال، **هل المجتمع الذي يحدث فيه وبصورة عميقة فعل الهجرة غير الشرعية خاصة عند فئة الشباب يعرف تحولا في قيمه وعلاقاته الإجتماعية التقليدية ؟**

– كل المؤشرات التي حملتها معطيات الدراسة أخذتنا إلى بناء معطى علمي اجتماعي من أن المجتمع الجزائري يعرف تحولات اجتماعية خاصة فيما يتعلق بقيم السلطة العائلية وقيم الزواج وبدرجة أعمق علاقات القرابة وهذا التحول تحكمه معطيات اجتماعية وسياسية واقتصادية متعلقة بمعطيات الحداثة، على أنه يشير إلى مسألة مهمة وهي أن هذا التحول في القيم التقليدية ليس تحولا جذريا كليا بل هناك داخل المجتمع الجزائري فإنه ما تزال كثير

من القيم والمعتقدات التقليدية تمارس وبصورة واضحة في ازدواجية غير مسبوقة للقيم التقليدية والقيم الحداثية. هذه التحولات الإجتماعية للعائلة والمجتمع الجزائري تحددت من خلال أن السلطة داخل العائلة لم تعد بالشكل الذي لم تكن عليه في البنية العائلية التقليدية حيث أصبحت تمار س وبصورة واضحة في إزدواجية غير مسبوقة للقيم التقليدية والقيم الحداثية.

– هذه التحولات الاجتماعية للعائلة والمجتمع الجزائري تحددت من خلال أن السلطة داخل العائلة لم تعد بالشكل الذي كانت عليه في البنية العائلية التقليدية، وهذا لاعتبارات متعلقة بالمعطيات العامة للنظم الإجتماعية لهذا المجتمع و اقتسام المسؤولية العائلية بحكم كبر حجم الاستهلاك واتساع دائرة الحاجات الاقتصادية و هذا أوجد نوعا من الإتجاه نحو تشارك المسؤولية من خلال تقاسم الأدوار والوظائف وهو الأمر الذي أدى إلى اعتماد سلطة عائلية تستند إلى معايير الثقل المادي المالي، ما جعل السلطة تتجه من كونها معطى اجتماعي من صلاحية الأب إلى تبني نموذج سلطة عائلية قائمة على أساس الحوار و الإنتقاد الجماعي للأفراد وقراراتهم وهي سلطة قائمة على أساس موقع كل شخص انطلاقا من كون مسؤوليته تنتهي عندما تبدأ مسؤولية الآخرين، وهذا لا يلغي السلطة الأبوية لأنها ما تزال موجودة وتمارس تأثيرها لكن وفق أسس و معايير واعتبارات تتعلق باحترام آراء وتوجهات الآخرين بصورة أكثر ديمقراطية.

– فيما يتعلق بمؤشر المرأة وتراتبيتها الإجتماعية فإن مجرد إلقاء نظرة بسيطة لكل واحد منا على المجتمع الجزائري فإنه سوف يلاحظ أن هذه التراتبية للمرأة وموقعها في المجتمع لم تعد كما كانت في البنية التقليدية، وهذا ما خلصت إليه دراستنا انطلاقا ممن المعطيات التي جمعناها حول هذا المؤشر بحيث أصبحت المرأة الأم والبنت لها ثقل اجتماعي واقتصادي كبير و مهم خاصة منذ الاستقلال وأقوى عامل ساعدها على ذلك هو التعليم والوصول إلى مراكز عليها في سلم الوظائف الإجتماعية بعدما كان دورها لا يتعدى حيز المنزل ومسؤوليات الأولاد والزوج واليوم نحن نتحدث عن المرأة ليس كآلة لإنجاب الأولاد وحفظ النسل بل نتحدث عن المرأة كأم وكفاعل اجتماعي له

ثقله ووزنه الإجتماعي، بحيث استطاعت المرأة داخل المجتمع الجزائري أن تضع لنفسها مكانة اجتماعية تخولها ممارسة صلاحيات كبيرة في المجتمع والعائلة لتكون في محطات كثيرة هي مركز السلطة والقرارات. وعليه فإن صورة التحرر الإجتماعي الذي حققته المرأة داخل المجتمع الجزائري اجتماعيا واقتصاديا هو وجه آخر لصور التحولات التي تعرفها العائلة ويعرفها المجتمع الجزائري معا.

– من خلال الدراسة التي قمنا بها حول الهجرة غير الشرعية والتحولات الاجتماعية داخل المجتمع الجزائر فإن مؤشر طقوس الزواج واختيار الشريك عرف إن ليس تحولا في طقوسه أي طقوس الزواج، فإنه عرف تحولا بالقيم المحيطة بالزواج والتي كانت سائدة في البنية التقليدية وهذا انطلاقا من اتجاهات المبحوثين خاصة مسألة السلطة المطلقة للأب في تزويج الشاب أو الفتاة ومسألة زواج الأقارب واختيار الشريك،هذه القيم عرفت تطورا مبدئيا من حيث أن الزواج كمشروع وعملية أصبح يخص الفرد المقدم وعليه وأصبحت مسألة الزواج تناقش داخل العائلة بصورة ديمقراطية والأخذ بعين الإعتبار بمسألة الإختيار الشخصي إنطلاقا من مبدأ القناعة الذاتية.

– بحيث أصبحت مسألة الزواج ترتبط بمعطيات الواقع الإقتصادية لا بما تقرره السلطة العائلية للأب مثل ثقل الجانب المادي لإقامة مشروع الزواج خاصة في ظل مطالب كالوظيفة والسكن لأن الأزواج أصبحوا يتجهون نحو الإستقلالية بحياتهم الزوجية خارج العائلة الكبيرة و هذا معطى واضح مباشرة داخل المجتمع الجزائري.

– ومن جهة ثانية يرافق هذا كله التأخر في سن الزواج بالنسبة للشاب والفتاة وهذا أيضا يرتبط بالإلتزامات التي فتحها التحول الجديد للمجتمع خاصة عمليا بحيث يسعى الشخص لتحقيق أولويات أخرى تأتي في المقدمة ثم يأتي بعدها الزواج كالسعي لتحصيل علمي بالنسبة للفتاة والسعي لتحقيق نجاحات عملية في الحياة بالنسبة للشباب.

– مؤشر علاقات القرابة هو المؤشر الأخير من بين المؤشرات الأربعة التي بحثناها من زاوية الهجرة غير الشرعية للتحولات الحاصلة داخل العائلة والمجتمع الجزائريين، فإن اتجاهات العينة المبحوثة وضعتنا في قلب إشكالية الرابطة

القرابية داخل العائلة والمجتمع بحيث تتجه علاقات القرابة اليوم نحو تبني علاقات قرابية تتجاوز بعض القيم القرابية التقليدية، بحيث أن علاقات القرابة اليوم تتحدد من خلال أسس أكثر إستقلالية تنعكس في صورة المعاملات القرابية الإجتماعية بدافع المصلحة الذاتية التي يغلب عليها طغيان الجانب المادي بحيث لم تعد تلك الصورة التقليدية للقرابة من وجهة تعاونية –الكل فرد واحد– بل إن نمو النزعة الذاتية وطغيان الأنا على حساب نحن قد أوجد علاقات قرابة تميز هؤلاء الأفراد داخل مجتمعاتهم الصناعية مع الحفاظ على بعض القيم التقليدية للقرابة مثل الاحترام المتبادل والتعاون لكن في إطار مناسباتي وفي صيغة أكثر واقعية تحكمها العقلانية و ليس العاطفة والذوبان في قيم الجماعة.

الدراسة الإجتماعية التي قمنا بها حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية عند الشباب الجزائري بين التصور والممارسة أخذتنا على تبني أربعة مواقف أساسية مثلث حقائق دراسية على الأقل من وجهة الدراسة التي قمنا بها نحن وهذه المحطات الأربع

أولها: الهجرة غير الشرعية للشباب داخل المجتمع الجزائري سلوك تساهم فيه المعطيات العامة المتعلقة بهذا المجتمع، فشيوع البطالة في أوساط الشباب، و سياسات التهميش والإقصاء، وانتشار الفقر، وتدني القدرة الشرائية، وأزمات ضيق السكن، وسياسات المحسوبية والبيروقراطية في المعاملات، ونقص الحس المدني والسياسي، وضعف المشاركة الواعية في الأداءات العامة للشباب في صنع القرار، وتدني ثقافة التحزب والمشاركة السياسة، و ضعف التعاطي مع قضايا الشباب واتجاهاتهم والسياسات التنموية المعطوبة والمستعجلة... من قبل مؤسسات المجتمع. كل هذا وكثير منه يساهم في إنتاج شباب يعيش حالة اغتراب حقيقي داخل المجتمع والأسرة التي يعشون فيها، هذا كله خلق إحباطا كبيرا لدى هؤلاء الذين أصبحوا يرون واقعهم المعاكس لهم جحيما وقطران مر يستحيل العيش فيه وتجرع مرارته مندفعين وبكل صورة انتحارية نحو الحرقة راكبين مغامرة البحر والموت.

ثانيها:

المجتمع الجزائري الذي يعرف تصعيدا قويا لفعل الهجرة غير الشرعية في الأوساط الشبابية هو مجتمع يعرف تحولات كبيرة في قيمه الإجتماعية التقليدية، بحيث ساهمت معطيات سياسية واجتماعية واقتصادية عدة في هذا التحول والتطور خاصة فيما يتعلق بالقيم العائلية مثل السلطة داخل العائلة مكانة المرأة في المجتمع وقيم الشباب ومسألة الزواج و اختيار الشريك، والأهم هو تغير أسس وضوابط العلاقات القرابية داخل هذا المجتمع بحيث وإن كانت علاقات القرابة تحتفظ ببعض القيم التقليدية، مثل قيم الإحترام والتقدير فإنها علاقات قرابية أساسها تبادل الإحترام وقيم التعاون و التكافل الإجتماعي في إطار مناسباتي، بحيث لا تتعد علاقات القرابة وجود ولاء لبعض الأقارب مثل علاقة القرابة مع العم لم تعد من كونه بمثابة الأب الثاني بل في إطار الإحترام المتبادل، بحيث اتجهت قيم القرابة إلى ضرورة احترام قيم الآخرين وتوجهاته وهذه خاصية تتميز بها المجتمعات الصناعية حيث تختفي الرابطة القرابية التي تعتمد رابطة الدم واحترام قيم الجماعة والولاء لها لتظهر علاقات قرابة مبنية على المصلحة والزمالة والصداقة والتنافس وتبادل التقدير أي هي قرابة مدروسة وليست تلقائية.

ثالثها:

ثالث هذه المحطات يقودنا للتأكيد على مسألة مهمة وهي أن داخل المجتمع الجزائري هناك أزمة رابط اجتماعي ترتبط ارتباطا وثيقا بسلوك الهجرة غير الشرعية عند الشباب، بحيث تتحدد هذه الأزمة على مستوى البنى القاعدية للمجتمع اجتماعيا واقتصاديا سياسيا...الخ وما يحدث من خلل نظامي على مستوى هذه البناءات و الذي يؤكده الإندفاع القوي للشباب نحو سلوك الحرقة. وهذا ما يعكس لا نظامية الأنساق الوظيفية داخل هذا المجتمع، فاجتماعيا هناك نسبة عجز في إيجاد مخططات تنموية من شأنها القضاء على مشكلات البطالة والفقر والأزمات الكارثية التي تعيشها الأسر خاصة مشكلة ضيق السكن وتدني المستوى المعيشي، واقتصاديا نسجل فشل مخططات التنمية في التعاطي مع الوضع الإقتصادي المتردي، خاصة مسألة التشغيل الذي تحكمه قيم المحسوبية والرشوة وكونه اقتصاد بارونات تحتكره الفئة الموجودة في المناصب العليا خاصة ريوع النفط ...الخ.

وسياسيا شيوع ثقافة القهر والتهميش و تفشي أساليب منمطة تقصي إرادة الشعب وتغلق أمامه فرص التعبير، ومن جهة ثانية انعدام وجود مجتمع مدني يحقق أهدافه بالضغط والمطالبة وضعف المشاركة السياسية وثقافة الإنضمام للتنظيمات الإجتماعية وكذا اعتماد فئات الشعب في شكل تعبئة بشرية لا أكثر وبالتالي وجود هوة عميقة بين قرارات النظام وإرادة الأشخاص.

كل هذه المعطيات تخلق شعورا بالمفارقات والإغتراب للأفراد داخل مجتمعهم خاصة فئة الشباب باعتماد السلطة خطابا سجاليا نمطي من هذه الزاوية ومن هذا المنطلق يمكننا القول أن فعل الهجرة غير الشرعية عند الفئات الشبابية يعكس وبقوة وجود أزمة رابط اجتماعي داخل هذا المجتمع على مستوى الأفراد والمؤسسات.

رابعها: رابع هذه المحطات اعتبرناه بالنسبة لنا كأمانة علمية لابد من إيفاءها حقها و صونها والإدلاء بها من زاوية أنها تشمل مساعينا الرامية إلى تكثيف الجهود قدر ما أمكن لتحسين معطيات وظروف مجتمعنا و نستشهد في سياق محطتنا هذه بحقيقة علمية قال بها علامتنا عبد الرحمن ابن خلدون من أن "المغلوب دائما مولع بالاقتداء بالغالب في نحلته وأكله وملبسه وسائر أحواله وعوائده ...." .

ولم يأت استشهادنا بالمقولة اعتباطيا بل إنها مقولة تعكس لنا حجم الضريبة الثقيل الذي يدفعه اليوم المجتمع الجزائري كجزء من تخلفه وضعفه في التعاطي مع قضاياه و التي من بينها المسألة الشبابية عندما نتحدث عن الشباب والحرقة.

ومعطيات الواقع الاجتماعي وحدها من أوجدت تلك الرغبة المتأججة في الشباب تجاه مجتمعات الشمال التي أصبح يرى فيها هؤلاء صفة الكمال والطوباوية فبالأمس غير البعيد منذ العام 1989 إلى العام 2000 كان هذا المجتمع على امتحان مع صور اللانظام و الأنوميا التي أفرزتها قيم وممارسات التطرف و العنف هذا التطرف الذي صاغ لإيديولوجيته خطابا سعى من خلاله إلى تأليب فئات شبابية عريضة حتى المتعلمة ونجح في استيعابها وتوجيهها نحو مبادئه التي استباحت للجزائري دم أخيه الجزائري ونحن نعلم **لماذا نجحت الجماعات المتطرفة**

على مدار عشر سنوات كاملة؟ ببساطة لأنها وجدت ثغرة من حيث رمت شراكها وجدت شبابا يعاني الفراغ والتهميش حتى لا نسهب في هذا لأنه موضوع يعرفه الكل و هو يمثل مدخلا دراسيا مركب و معقد .

– وعليه المجتمع الجزائري اليوم محطوط أمام الأمر الواقع لكن بصورة وبمبدأ ممارساتي مختلف فالشباب اليوم لا يتبنى التطرف اتجاها له بل استصاغ فعل الهجرة غير الشرعية و استصاغ الجريمة واستصاغ بدائل إنحرافية أخرى تعبر عن قضاياه ومشاكله. –

– بالمختصر على الدولة والمجتمع الجزائري وهيئات المجتمع المدني و الأفراد أن تعزيز السياسات الناضجة و العقلانية في التعاطي مع المسألة الشبابية بكل حكمة وموضوعية، بحيث مطلوب لهذا المجتمع أكثر من أي وقت مضى ضرورة الإقتراب من قضايا الشباب وفهم مبادئهم – توجهاتهم – خيارتهم وطموحاتهم وأهدافهم بانتهاج مقاربة أكثر إجرائية وعدالة لفهم هذه الظاهرة، حتى لا يغدو مجتمعنا مفقسا لا ينتهي لمزيد من الشباب الحراقة الذين تبتلعهم مقبرة المتوسط لتكون نهاية هؤلاء كرواية "ذهب مع الربح" « Autant en emporte le vent »

المجتمع الجزائري واقع حال

المجتمع الجزائري واقع حال عنصر من البحث الذي قمنا به، أردنا من خلاله أن نجعله مساحة تفريغية للتداعي الحر للأفكار المتعلقة بالمجتمع الجزائري الشباب وفعل الهجرة غير الشرعية فنرجو فقط أننا وقفنا إلى حد ما في مسألة تعاطينا مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية دراسيا، لأنه موضوع شكل بالنسبة لنا هاجسا دراسيا حقيقيا شغل حيز سحيقا من تفكيرنا وضيق حريتنا الشخصية زمنيا ومكانيا حتى جعلنا منه مسألة شخصية تؤرق ضميرنا العلمي وشخصيا هذه المذكرة أبكتني في محطات كثيرة حلوى الدموع وأمرها، خاصة عندما كنت أعود إلى البيت في ساعات متأخرة جدا من الليل إلى بيتنا مع العلم أنني أسكن في قرية بعيدة عن مقر المدينة، حيث كنت أكتب مذكرتي و كنت أغادر مشيا و في الليل مع الساعة الواحدة ليلا و في ظروف صعبة خاصة وسط كثرة الإعتداءات

و اللصوصية، ونسأل في هذا المجتمع بكامل مؤسساته مبدأ وفعلا وهو ضرورة التعاطي المباشر والموضوعي ما الممارسات التي يفرزها الواقع الذي نعيش فيه لا أن نهرب من مشاكلنا ونقف بحجم الأقزام الضعفاء المتخاذلين.

دخل المجتمع الجزائري في نطاق الحركة الاستعمارية منذ عام 1927ليدخل نطاق المجتمعات المستعمرة منذ عام 1830 ضمن المستعمرات الفرنسية لمناطق إفريقيا. هذا الاستعمار الذي مهد لدخوله وفق إستراتيجية مدروسة على فترات سابقة لخصتها من جهة الامتيازات الممنوحة لفرنسا بالجزائر والحملات والبعثات الدراسية المتعلقة بالآثار وتاريخ إفريقيا والتي كانت تنشط لقراءة هذا المجتمع وهذا البلد جغرافيا وسكانيا تمهيد لغزوه استعماريا، ومن جهة ثانية فإن مؤشرات الوضع داخل هذا المجتمع تؤكد قابلية هذا المجتمع للدخول في حالة الاستعمار، بحيث صاغ الاستعمار الفرنسي لحركته الاستعمارية خطابا كولونيا لما جاء فيه أن فرنسا دخلت مناطق إفريقيا لنقل الأناسة إليها والمدنية والصناعة والرأسمالية المنفتحة والأقوى من هذا فرنسا جاءت لتنوير عقول أفراد المجتمعات التي ما تزال في نظر فرنسا تعيش منغلقة على نفسها، وهي مجتمعات بدائية متوحشة ما تزال تعيش على أسلوب القنص والقطف والأقوى من هذا فقد أيد هذا الاستعمار المفكرين العالميين أصحاب الطرح الإنساني أمثال فولتير وكارل مارس اللذان رأوا في استعمار فرنسا لشمال إفريقيا طريقا لنشر الثورة الصناعية والرأسمالية وقيم العدل والمساواة و هو حدث سعيد يعرفه العالم.

دخلت فرنسا الجزائر باستعمار استطاني تأكد من خلال سيول المهاجرين الفرنسيين القادمين من فرنسا كفائض ديموغرافي تم تهجيره نحو المستعمرة الجديدة الجزائر، هؤلاء المهاجرين مثلوا وفود فرنسية مهاجرة نازحة من مناطق أوروبية مختلفة استطاعت الاستقرار بالوطن الجديد الذي فتح لها كل مراكز السلطة والولاء والعيش الرغيد خاصة بالنسبة للفرنسيين الذين دخلوا مجرد سماسرة ومتسولين ومهمشين ومنحرفين.و بالتالي استطاعت فرنسا تثبيت هؤلاء اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا وإداريا.

وقد عمدت فرنسا منذ دخولها الجزائر التي تبني مشروع استعماري استراتيجي جد مدروس تمثل في تفكيك العروشية والملكية الجماعية للأراضي الفلاحية، وهذا من خلال تجويع السكان وترحليهم وإجبارهم تحت عامل الضغط والقوة ببيع أراضيهم ما ساعد فرنسا في نجاح مخططها حيث أصبح هؤلاء الجزائريين مجرد عمال في أراضي الكولون بعدما كانوا أسيادها.

في المقابل سعت فرنسا نحو تهجير الجزائريين نحو فرنسا لتغطية الحاجة الصناعية لليد العاملة خاصة في مجال المناجم والصباغة والدباغة والمحاجر والمجاري...الخ. لتفتح بذلك خطوط الهجرة للجزائريين نحو فرنسا كتأكيد على اعتبار الجزائر جزءا من فرنسا وموردا بشريا وطبيعيا لدواليب صناعتها واقتصادها.

من العام 1870 حتى العام 1900 انطلقت داخل الجزائر المستعمرة سلسلة من الثورات الشعبية أو ما اصطلح على تسميته تاريخيا بالمقاومات الشعبية والتي مثلت رد فعلي عسكري مسلح شمل مناطق الشرق، الوسط والغرب والجنوب وإن استطاعت هذه المقاومات التأثير عسكريا على فرنسا وإلحاقها خسائر في العدة والعتاد، إلا أن فرنسا استطاعت وضع حد لها والقضاء عليها و ما ساعدها في ذلك أمرين أولهما الترسانة العسكرية الفرنسية والمتمثلة في سلاح القاذفات البعيدة المدى والبنادق ذات الدفع الآلي ودقة التخطيط العسكري، في مقابل نجحت فرنسا عسكريا لأن المقاومات الشعبية جاءت في شكل تمردات عسكرية متقطعة زمنيا وجغرافيا وغير منظمة.وتعتمد عدة عسكرية تقليدية ما حاصرها وضيق نطاقها وقضى عليها بسهولة.

تعتبر الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945 منعرجا تاريخيا هاما في قضية الاستعمار فرنسا الجزائر بحيث بدأت بذور المشاركة للجزائريين في هذه الحرب إلى جانب فرنسا تأتي ثمارها مضاف إليه ظهور الحركات الوطنية السياسية إلى داخل الجزائر وخارجها، والتي أخذت على عاتقها مسؤولية مجابهة فرنسا بالسلاح لأن ما أخذ بالقوة تسترده القوة فجاء نوفمبر 1954 معلنا عن ميلاد جبهة التحرير الوطنية التي قادت الثورة المسلحة ونجحت هذه الثورة على مدار سبع سنوات في إرغام فرنسا عسكريا بتأثيرها في فرنسا بخسائر بشرية وعسكرية.

وسياسيا طوقت الحركات السياسية التحررية للثورة فرنسا في المحافل الدولية لتمنح فرنسا هذا المجتمع استقلاله مباشرة العام 1962، ونجحت الثورة في مساعيها لأنها كانت ثورة شاملة وخضعت لمبدأ التنظيم والتنظير وتقسيم الأدوار والصلاحيات وبالتالي نجحت لأنها كانت حركة ثورية تشملها مؤسسة تنظيمية قائمة على مبادئ عقلانية قادتها النخبة المتعلمة والمثقفة التي صنعت الإستقلال .

جاءت تحديات ورهانات المجتمع الجزائري منذ 1962 كبيرة ومعقدة، بحيث ترك الاستعمار بنية اجتماعية محطمة شملت الاقتصاد المشلول الذي برز من خلال المنشآت الاقتصادية المحطمة والمخربة.كما شملت اجتماعيا الفقر والأمية الكاسحة ونسبة المتشردين والمعاقين والأيتام...الخ. وبالتالي انطلق هذا المجتمع في سياسة تنموية شاملة بدأت بتفعيل الخيارات السياسية للنظام الحاكم جبهة التحرير الوطني التي انتهت بتبني الاشتراكية النظام المناسب بالنسبة لمجتمع خرج حديثا من حالة استعمارية استنزفت موارده البشرية و الطبيعية وخلفته وراءها مجتمعا محطما في نظمه الاجتماعية.

وخلال تجربة استقلالية استطاعت الجزائر حتى العام 1980 تفعيل مخططاتها التنموية التي شملت مشاريع الثورة الزراعية وإنعاش الصناعة وتأمين المحروقات وبناء المنشآت القاعدية من مصانع ومدارس وجامعات ومحو الأمية وكان أقواها إرسال الإطارات المتعلمة للتكوين في الخارج وهذا للمساهمة في عمليات التنمية المحلية وكانت أغلب مسارات الهجرة التكوينية للإطارات والكفاءات الجزائرية هي فرنسا، وهذا يمثل مسألة غاية في الأهمية وهي الارتباط التاريخي للهجرة الجزائرية نحو فرنسا منذ عام 1830 عندما عملت فرنسا على ترحيل الجزائريين للعمل في فرنسا وبالتالي تمثل الهجرة صورة من صور الإرتباط الوثيق تاريخيا لفرنسا الجزائر أو الجزائر فرنسا.

داخل المجتمع الجزائري وخلال تجربة استقلالية امتدت على 24 سنة أي حتى عام 1986 بدأ هذا المجتمع يدخل في حالة من الخلل النظامي الذي شمل الإجتماع و الاقتصاد والسياسة لتتأكد مباشرة الأزمة الاقتصادية العام 1986، وتليها الأزمة السياسية 1988 والتي دخل من خلالها هذا المجتمع في حركات الرفض الاجتماعي و التي

جاءت في صورة حركات احتجاجية عنيفة شملت كل شوارع المدن مثلها الشعب خاصة فئة الشباب الذين حملوا اللافتات والشعارات التي تنادي بضرورة التغيير وتحسين الأوضاع والنظام بالجزائر، ورشق رجال الشرطة بالحجارة، وحرق العجلات في الشوارع، و تخريب الطرق و المحلات والمنشآت العمومية وبالتالي الدخول في حالة من اللانظام داخل هذا المجتمع.

أمام هذا الوضع المتأجج جاءت انتخابات كطريق للتعددية الحزبية والتي جاءت نتائجها في صالح الجبهة الإسلامية التي استطاعت كسب تعبئة بشرية هائلة مثلتها مطالب التغيير التي رفعتها فئات الشعب، قابل هذا الفوز السياسي للجهة الإسلامية تلك الإجراءات العسكرية لقوات الجيش الوطني وبإشراف القوات العسكرية العليا، حيث تم إلغاء الانتخابات وحل الجبهة الإسلامية، و وقف نشاطها، و اعتقال زعماءها ونشطاءها. لتتوجه الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى تبني التطرف المسلح كخيارها الوحيد لاسترجاع الحق التي خولها إياه الشعب وقمعته جهات معينة واستطاعت الحركة الإسلامية جمع تعبئة بشرية هائلة في صفوفها منذ عام 1992 خاصة الفئات الشبابية التي استطاع الخطاب الأيديولوجي المتطرف احتواء فراغها السياسي و حالات القهر التي كان يعيشها الشباب اجتماعيا وسياسيا ليدخل المجتمع في حالة لانظام حقيقية جسدتها عشرية كاملة من القتل والتحطيم والتخريب بحيث تركت أزمة العشرية السوداء وراءها مجتمعا محطما بالشكل الذي خلفه وراءه الاستعمار الفرنسي عند خروجه من الجزائر.

خلفت الأزمة وراءها مجتمعا يملأه الخوف والذعر وعدد القتلى والجرحى والمفقودين والمشردين والمنشآت القاعدية المحطمة والمخربة (مصانع، مزارع، جامعات، مدارس...) وبالتالي خلفت وراءها مجتمعا مشلول شللا عميقا في تفعيل أطره السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، الدينية، وهي الأزمة التي ما تزال تعرض مخلفاتها إلى اليوم خاصة المتعلقة بالآثار النفسية بالنسبة للذين عايشوها بصورة مباشرة (عمليات الاغتصاب وعمليات القتل بالذبح).

وفي الوقت الذي بدأ فيه هذا المجتمع يستعيد نظاميته وعافيته الأمنية من خلال إنفراج الأزمة الأمنية عام 1999 من خلال إعادة تفعيل ما خربته هذه الأزمة خاصة ذلك المتعلق بإعادة تنشيط علاقات الجزائر الديبلوماسية دوليا و مسعى الوئام المدني و المصالحة الوطنية، وهي المرحلة التي عرفت بروز قيم وممارسات جديدة غير تلك المتعلقة بتوجه الشباب نحو التطرف بحث شملت هذه الممارسات تنامي سلوك الجريمة المنظمة التي مثلها الفساد الاقتصادي من خلال نهب المال العام، وتبييض الأموال، وتجارة المخدرات، والسرقات، والجنايات داخل الشوارع الجزائرية...الخ، وأقوى أشكال هذه الممارسات الانحرافية غير الاجتماعية هو سلوك الهجرة غير الشرعية التي أصبحت التوجه الأوحد للشباب، بحيث طغى على أذهانهم و بصورة غير مسبوقة بحيث لا يكاد يمر يوم واحد دون وجود عملية هجرة غير شرعية على متن قارب بحري باتجاه اسبانيا وإيطاليا، فرنسا، أو اليونان، بحيث ما يزيد الظاهرة تعقيدا هو وجود قاعدة تنظيمية تنطلق منها عمليات الهجرة غير الشرعية والمتمثلة في شبكات الهجرة غير الشرعية.

سؤال الهجرة داخل المجتمع الجزائري ارتبط دائما في سياق الدراسات والأبحاث التي سعت للإجابة عليه من زوايا دراسية تؤكد على الهجرة الجزائرية التي تمت بعد الاستقلال و إرتباطها بفرنسا، وبات الحديث عن عودة أبناء فرنسا التاريخين نحو وطنهم الثاني وطرحت مسألة الهجرة الجزائرية بثقل قضايا المهاجرين المتعلقة بمسائل تتعلق بالهويات الثقافية وإشكالية الاندماج والازدواجية الثقافية، ومسائل الاغتراب والعنصرية..الخ. وبالتالي فإن الإشكالية التي تثيرها الهجرة الجزائرية هي إشكاليات تتحدد من خلال اتجاهين مختلفين لفعل الهجرة.

أولهما يتعلق بالمهاجرين الجزائريين المقيمين بأوروبا وبفرنسا تحديدا باعتبارها من جهة تمثل ارتباطها تاريخيا كنا قد تطرقنا إليه، ومن جهة ثانية باعتبار فرنسا تضم أكبر تعداد من المهاجرين الجزائريين فيما بين بقية الدول ليشكلوا أكبر جالية عربية بفرنسا على غرار الجالية المغربية باسبانيا. وعليه فإن الحديث اليوم هو حول ما يثيره المهاجرين الجزائريين المقيمين بفرنسا وخاصة أن قضية المهاجرين الجزائريين واندماج الأقليات الإثنية ومشاكل العنصرية وما

تثيره القضايا المتعلقة بالممارسة الدينية مثل ارتداء الحجاب، وإطلاق اللحية، والمدارس القرآنية، وخطب الجمعة عبر مكبرات الصوت، ...الخ، وقضية المطالب الحقوقية التي يرفعها الجيل الثالث من أبناء المهاجرين الذين يطالبون بمكانة من نوع خاص على اعتبارهم ينتمون إلى فرنسا والإعتراف بانتماءتهم المزدوج تحت شكل جديد من المواطنة، كل هذه القضايا وغيرها ذات الصلة بما يثيره المهاجرين الجزائريين المقيمين بفرنسا من قضايا ذات الصلة بالهوية والاندماج وخيارات النظام وقيم المجتمع يمثل تحديا ورهانا كبيرا يستلزم على المجتمع الجزائري ومؤسساته ضرورة التعاطي الإيجابي مع قضايا الجزائريين في الخارج سواء بفرنسا أو غيرها خاصة عندما ينظر إلى هؤلاء المقيمين الجزائريين نظرة ازدراء وعنصرية وأنهم جيوب عسيرة الهضم تهدد نظاميته مجتمع فرنسا متناسين النجاحات الفرنسية التي يصنعها أبناء الجزائر والتي نلخصها في اللاعب الجزائري زين الدين زيدان الذي أهدى فرنسا على غرار اللاعبين الآخرين ذوي الأصول الأفريقية ضمن تشكيلة فريق فرنسا كأس العالم 1998 وهذا مثال يشمل قطاعات ومجالات عديدة.

ثانيهما هو فعل الهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري وما تثيره هذه الممارسة داخل الجزائر وخارجها، بحيث يصور لنا فعل الحرقة لدى الشباب تلك الحالة القهرية التي وصل إليها الشباب في الجزائر والذي ما تزال إمكانية احتواءه واستيعابه وفهمه وقراءته واستقراء أهدافه وطموحاته من قبل مؤسسات النظام والمجتمع تؤكد فشلها الذريع والمتكرر في التعاطي مع الشباب ومسألة قيم واتجاهات الشباب.

بحيث تمثل وإلى أبعد الحدود المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والذهنية التي دفعت الشباب بالأمس للتوجه نحو الانضمام داخل الجماعات الإسلامية المتطرفة كخيار وبديل لهؤلاء نفس المعطيات التي تدفع الشباب اليوم نحو الهجرة غير الشرعية كمبدأ تصوري وفعل ممارس، وتتلخص هذه المعطيات في فشل النظام السياسي في تبني خطاب يملئ ويحتوي قناعات الأفراد وفشل مؤسسات المجتمع المختلفة في احتواء الشباب، مضاف إليه مشكلات الفقر والبطالة، والمحسوبية والبيروقراطية، وأزمات الأسرة المتمثلة أساسا في ضعف القدرة الشرائية وانعدام

الدخل وأزمات السكن ...الخ، ومشاكل العنوسة والطلاق ...الخ ومشاكل أخرى لا تعد ولا تحصى مضاف عليها فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مشاريعها التنموية هذا كله خلق شبابا بذهنيات يملئها الرفض والقهر والاحتجاج والتهميش الذي أنتج شبابا مستعدا أتم الاستعداد لمغامرة البحر والهجرة هروبا من هذا الواقع الذي لا يعترف بالكفاءة والحق و الأهم من ذلك عزم هؤلاء الشباب على تكرار الفعل عند كل محاولة يقابلها فشل.

إن سؤال الهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري بالصورة والطريقة التي تتم وفقها تؤكد على ضرورة مراجعة السياسات الجزائرية المتعلقة بالمشاريع التنموية خاصة المتعلقة بالشباب.ذلك أن التعاطي الفعال مع ظاهرة مرهون بتبني رؤية موسعة ناضجة شاملة وعقلانية لمؤسسات الدولة تأخذ على عاتقها اعتماد مقاربات تنموية تعتمد على أساس التقسيم العادل للوظائف، ومتابعة ومراقبة الهياكل الإدارية للمؤسسات واعتماد خطاب سياسي يلامس الواقع وأهداف الأفراد وقناعاتهم حتى نستطيع التأسيس لمجتمع مدني حقيقي يحقق أهدافه بالضغط والمطالبة وليس بالفوضى والتحطيم. لأنه في الوقت الذي تتقاعس فيه الدولة في تعاطيها مع الظاهرة بالتزام التنمية المعطوبة والحلول الترقيعية تتعالى في المقابل صيحات أصوات المغنيين التي لا تتوانى على ابتداع سجوع غنائية تشيد بالحرقة على غرار " لا لا نعطيها ونشد Les limités ونجيبها في روما ولا برشلونا ينعلبوك يا زهري...." "وغادي نبيع السكنى ونعطيها لسبانيا ..." و" ... نديرو هاك وهاك ونجيبوها الزورياك ها راي راي راي ..." و "....".

وشعارات قوية ومعبرة حول الحرقة والحراق منها " روما ولا نتوما " " نحرق بالبوطي وما نقعدش نفوطي " ، " ياكلني الحوت ومايكلنيش الدود".

المجتمع الجزائري واقع حال هو آخر عنصر من الدراسة التي قمنا بها حول فعل الهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري نؤكد من خلاله أنه عندما ندرس ظاهرة الهجرة عامة داخل المجتمع الجزائري يتأكد لنا دراسيا فهم الطريقة التي حافظ عليها الجزائريون كمجموعة إثنية على تفردهم كمهاجرين مقيمين بفرنسا

داخل هذا البلد من خلال الإشكالية الاستعمارية التاريخية الجزائر فرنسا، استقلال أم تحرر ففعل الهجرة غير الشرعية للشباب في الجزائر يؤكد الصورة التكرارية للإرتباط التاريخي للجزائر بفرنسا ؟

ختمنا عنصر المجتمع الجزائري واقع حال على وقع الحركات الإحتجاجية في كل من تونس، الجزائر، مصر، ليبيا، لبنان، اليمن، الأردن، سورية، والتي جاءت في شكل مسيرات شعبية احتجاجية حملت معها طابع استخدام العنف بالحرق والتحطيم والقتل وحتى لا نخوض في هذه المسالة التي تستوجب قراءات سوسيولوجية معمقة ارتأينا طرح جملة من التساؤلات العامة حول ما يحدث داخل النظم العربية عسى و لعل هذه التساؤلات تفتح آفاقا دراسية مستقبلية.

هل يمكن اعتبار قيم العنف والتحطيم قيم مورثة داخل المجتمعات العربية؟

هل يمثل فعل الهجرة غير الشرعية سلوكا بديلا للنظر في ثقافة الشباب؟

هل الحركات الإحتجاجية التي تتبناها شعوب الدول هي قناعات إجتماعية و سياسية عقلانية أم أنها مجرد فوضى حواس تلقائية ؟

إذا كانت الحركات الاحتجاجية في الدول العربية يبررها تردي الوضع الاقتصادي فكيف نقرأ الحالة الليبية؟

ما هي الشروط التي تحضر داخل المجتمعات الغربية وتغيب داخل المجتمعات العربية في التأسيس لمجتمع مدني حقيقي ؟.

الخاتمة العامة:

كتب عالم الإجتماع الكبير بيار بورديو 1930 – 2002 في كتابه القيم حرفة علم الإجتماع "مؤكدا على أن: "علم الإجتماع وعالم الإجتماع تقع عليهما مسؤولية فهم الظواهر الإجتماعية وتحليل بنياتها والآليات التي تحكمها وتعمل وفقا لها، فتحليل الواقع الإجتماعي ونقده يساهم في تغييره" (بورديو، بيار: 66: 1993) وعليه فإن

مهمة العلوم الإجتماعية وبخاصة علم الإجتماع هي استقراء الواقع الإجتماعي ودرس ما يعرض فيه من قيم وممارسات لكشف اتجاهها وتأثيرها وخصائصها.

– و واقع الحال للمجتمع الجزائري ومسار الدراسات الإجتماعية داخل هذا المجتمع تلح علينا إلحاحا شديدا بوجوب التأكيد على مسألة غاية في الأهمية وهي قلة الدراسات الإجتماعية الجادة التي تبحث فيما يعرض داخل هذا المجتمع منذ 1962 وبصورة أدق منذ 1988. بحيث تكاد تنعدم البحوث الإجتماعية الجادة و الإستشرافية التي تبحث قيم المجتمع و ممارساته.

فلا توجد داخل المجتمع الجزائري أدنى محاولة تتبناها الهيئة الحاكمة لفهم فئات هذا المجتمع وبحث إتجاهاتهم وأهدافهم من وجهة نظر دراسة موضوعية، وهذه حقيقة يؤكدها واقع البحوث السوسيولوجية داخل المجتمعات التي خضعت للإستعمار وتحكمها اليوم النخبة العسكرية محققة التحرر الجغرافي وأؤكد على مسألة التحرر جغرافيا لهذه المجتمعات، بحيث تم إدراج البحث العلمي وخاصة البحث العلمي السوسيولوجي تحت مكشاف المعتقد الأيديولوجي، ومحاصرة الدراسات وتقييدها وفق قرارات النظام وإعدامها وإجهاضها وهي في مراحل تعشيشها في محطات عديدة، وهذا موقف يعبر عنه بيار بورديو في كتابه بؤس العالم الصادر العام" 1993 والمقدم بترجمة الدكتور محمد صبح العام 2002 حيث يؤكد بيار بورديو وجهة نظرنا فيقول: "إن علم الإجتماع كان مرتبطا جزئيا بالقوى التاريخية إلى تحدد طبيعة علاقات القوى التي يجب الكشف عنها في كل حقبة من عقب التاريخ والمشكلة الأساسية الخاصة كانت تلك المتعلقة بنشر الأعمال العلمية المتقدمة و التي تسمح بفهم وتقدير أكثر ديمقراطية بقدر المستطاع للنتائج التي يتوصل إليها علم الإجتماع في مقابل البحوث العملية التي تتم حسب طلب الهيئات والمؤسسات الحاكمة التي تستخدم العلوم الإجتماعية من أجل أن تتحكم بشكل أفضل وتهمين بفاعلية على الخاضعين لهيمنتها" .(قراءة في كتاب بؤس العالم لبيار بورديو ترجمة محمد صبح طبعة 2002)

- هذه الاتجاهات المعاكسة لكل من البحث العلمي الاجتماعي وقرارات النظام وتوجها السلطوية بقابلة الانتعاش والنضج الدراسي القيم الجاد و الكبير للدراسات الاجتماعية في المجتمعات الأوربيين وأمريكا، حيث قطعت هذه الدراسات الاجتماعية أشواطا كبيرة مثل الاتجاهات السياسية للشباب قيم الشباب والعنف – العنف الرمزي – الجريمة والانحرافات العنف في المدارس – الخيانة الزوجية – الهجرة وإشكاليات الاندماج وحركات الميز العنصري – العنف الرمزي–الطلاق– السجون ومراكز إعادة التأهيل – الفن وتأثيراته الإجتماعية ...الخ. وهذه الدراسات ذكرناها على سبيل المثال لا الحصر لأن الدراسات السوسيولوجبة داخل هذه المجتمعات استطاعت الاقتراب من كل الممارسات والظواهر التي تعرض قيمها داخل هذه المجتمعات وهذا النجاح لمسار البحث العلمي الاجتماعي واتجاهات المجتمع ساعد على بلورته وترسيخه كثقافة اجتماعية ثلاثة عوامل رئيسية أولها هو أن البحوث العلمية الاجتماعية هي جزء مهم من السياسات العامة للدولة وقاعدة رئيسية تستند إليها الهيئات العامة في بناء مخططاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ببساطة البحث العلمي يخدم قيم الديمقراطية وخيارات الأفراد ومبادئهم. وثاني هذه العوامل هو اعتماد الدراسات الإستشرافية التي حيث تتبنى الدولة البحوث العلمية وحق متابعتها وتخصيص ميزانية مالية لها على المدى المستقبلي. والعامل الثالث وهو الأهم والذي يتمثل في ثقافة الأفراد تجاه مسألة المباحثة بحيث لا توجد صعوبة في إستبار هؤلاء ورصد توجهاتهم وآرائهم ومبادئهم، لأن هناك حس مدني اجتماعي كبير لدى فئات المجتمعات الغربية، وعليه فليس من باب الصدفة أن قطعت الدراسات الاجتماعية داخل هذه المجتمعات أشواطا كبيرة استطاعت من خلال هذه الممارسات فهم الكثير من القيم والمتغيرات التي سمحت ببناء قاعدة وحل نظري دراسي يمثل إطارا مرجعيا تستند عليه الدراسات والبحوث اللاحقة.

- أين نحن من كل هذا ؟

فهم واقع البحث العلمي الاجتماعي في الجزائر هو أمر تجيب عليه مجرد دراسة ميدانية اجتماعية محصورة في الزمان والمكان تكفي وتزيد للرد على هذا السؤال، بحيث يضعك الواقع الاجتماعي بكل معطياته وفئاته إن ليس كلها فأغلبها يضعك في موقع الخارج ليس عن المألوف بل الخارج عن القانون، بحيث مازلنا بعيدين كل البعد عن تقديم مجتمع مدني حقيقي يملك ثقافة المباحثة والتعاطي الجدي والموضوعي مع مشاكله وقيمة وما يعرض داخله من ممارسات. قياسنا في ذلك هو أننا سعينا لدراسة موضوع الهجرة غير الشرعية عند الشباب من زاوية بحث الأسباب والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقف وراء دفع الشباب نحو فعل الهجرة غير الشرعية، وبحث واقع الشباب الجزائري في ظل معطيات الظاهرة وهذا سعيا لتسليط الضوء على زاوية معنية من مواضيع شاملة وواسعة تتعلق بقيم ومشاكل واتجاهات الشباب، وما تثيره قضايا الشباب من ممارسات وتوجهات، وما يسعى الشباب لتحقيقه كأهداف و طموحات حيث نزلنا إلى ميدان الدراسة وسعينا لجمع معطيات الدراسة من خلال مساءلة بعض الشباب الذين قاموا بسلوك الهجرة غير الشرعية باعتبارهم يمثلون عينة البحث الدراسية صعقنا أميا صعق عندما اصطدمنا بهؤلاء وليس كل هؤلاء بحيث بعض المبحوثين وكان المسألة مسألة تصفية حسابات.

لتصل حد قول أحد المبحوثين لنا: "**بغيت تدي ديبلومك على ظهري ؟؟ !!**"

ووصل بأحدهم إلى درجة أن اتصل بأحد المبحوثين من عائلة وأوصاه أن لا يجري معي المقابلة، وهناك أيضا صعوبات واجهتنا فيما يتعلق بعينة البحث الثانية حيث كان مقررا أن تضم طلبة ومعلمين وأساتذة...الخ لكن عندما أخذنا استمارة إلى أحد المبحوثين وهي معلمة ردت علينا قائلة بالحرف الواحد:"**وضعي النفسي لا يسمح لي بالإجابة على استمارتك إسمح لي !!!!**" ما دفعنا لبحث عينة الطلبة فقط، مجمل القول هو أن الصعوبات التي واجهتنا أقل ما يقال عنها أنها "تشيب الشاب وتبيض الغراب" أو أنها صعوبات تأخذك على حد الإصابة بنوبات غير اعتيادية مثل فرط الضحك.

– هذه الصعوبات والعقبات التي تعترض البحث العلمي تعكس لنا واقع البحث العلمي والاجتماعي داخل المجتمع الجزائري الذي ما يزال يجعل من الكثير من ظواهر وممارسته على أنها طابوهات لا يمكن البحث فيها وحتى الاقتراب منها، ونحن نقول إن فشل ثقافة التعاطي الموضوعي مع ما يعرض من ممارسات ومشكلات اجتماعية بالدرس و التحليل هو الذي جعل هذه الممارسات والمشكلات تصل حدا مكنها من إدخال هذا المجتمع في حالة من اللانظام والفوضى وشيوع سلوكات اجتماعية لا اجتماعية انحرافية مثل ما حدث في الجزائر 1889 عندما دخل هذا المجتمع في حالة لا نظام وأنوميا حقيقة جسدتها لغة التطرف والعنف الذي تبنته الفئات التناسبية المتطرقة على نطاق أوسع ليخلق وراءه وعلى ما عشرته لا مجتمعا محطما في كل بناه القاعدية اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا، ثقافيا، ونفسيا على مستوى الأفراد وهذه محطة تسجل حضورها وبقوة عند كل واحد منا .

وفي الوقت الذي كانت فيه الأزمة والسياسة لهذا المجتمع تتجه نحو الإنفراج والاستقرار الاجتماعي كانت مؤشرات الوضع تتجه نحو بروز صيغ واتجاهات ممارساتية انحرافية والتي عرفت تصعيدا غير مسبوق مثل المخدرات – السرقات – جنايات القتل – العنف المدرسي و العنف في الشوارع والتسربات المدرسية ...الخ والأكثر من هذا هو توجه الشباب نحو سلوك الهجرة غير الشرعية سعيا من هؤلاء للحروب من الواقع إلى الأسوء الذي يعشون فيه شباب مستعد أشد الاستعداد لركوب الأمواج في مغامرة طيا جابت يا خابت – يأكلني الحوت وما يكلنيش الدود ..."

– هذه المفاهيم الشعارات للشباب تعكس وبقوة الحالة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والعقلية الحرجة التي وصل إليها الشباب في الجزائر أو يعيشونها بشكل يومي لتمثل دوامة من المشاكل والصراعات لهؤلاء الشباب داخل مجتمعهم وعائلاتهم.

– تأكد لنا من خلال الدراسة التي قمنا بها حول الهجرة غير الشرعية عند الشباب داخل المجتمع الجزائري من أن هذا التوجه لهؤلاء الشباب الحرقة وبصورة علنية ومتكررة تساهم في تصعيده عدة معطيات متعلقة بالواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لهذا المجتمع بالمعطيات الذاتية الخاصة بهؤلاء الشباب الحراقة.

– فانتشار البطالة في أوساط الشباب وسياسة المحسوبية التي طغت سياسات التوظيف على حساب الكفاءة العلمية والمهنية والتهميش الذي يلقاه الشباب الذين تصطدم طموحاتهم وأهدافهم بواقع معاش لهم وفشل النظام ومؤسساته في استيعاب هؤلاء وفهم اتجاهاتهم وإتباع سياسات الترميم والترقيع والإصلاحات ذات الطابع الإستعجالي الآني فإن بحثنا طموحات الشباب فنجدها تتلخص في وظيفة كفيلة بالسماح لهذا الشباب يتكون ذاته وبناء مستقبل مهني وعائلي هي طموحات طبيعية هذا كله ساهم في إنتاج شباب إن ليس منحرف فهو ناقم على الواقع الذي يعيشه ويسعى بكل الطرق والوسائل للهروب منه والهجرة غير الشرعية هي الحل الأمثل لهروب هؤلاء من واقعهم هذا.

– تعكس لنا الهجرة غير الشرعية أو ظاهرة الحرقة كل صور اليأس واللاإندماج الاجتماعي للشباب داخل المجتمع الجزائري الذي بجون واقع ليلا مظلم لا ينقضي وجحيم يستحيل العيش فيه فأمام غياب فرص العمل والاندماج السوي في الحياة الاجتماعية وضعف آليات التأطير الثقافي والسياسي الذي يمكن أن تعلبه هيئات المجتمع المدني.

– هذا كله ساهم في اغتراب الشباب داخل المجتمعات التي يعيشون فيها وانهيار معنوياتهم أمام البطالة والتهميش والإقصاء شباب أصبح يرى في الحرقة خلاصة الوحيد ولا يهمه في ذلك مغامرة الموت أو الانتحار الذي يخوضه عبر ركوبه أمواج البحر العاتية على متن قوارب صيد صغيرة وغير محمية لا تتسع لأكثر من ستة أشخاص لينكمشوا فيها حاطين الرحال إلى الجنة الموعودة هناك في الضفة الشمالية لحوض المتوسط حاملين شعارات "نهجر بالبوطي وما نقعدش في بلادي نفوطي" غير آبهين للأم و الأب والأخوة والأهل والوطن الذين تركوهم وراءهم.

– إن الخلل الحقيقي يتمركز في الظروف التي أوجدت هذا التوجه اللاقانوني للشباب نحو الحرقة و الذي تكمن خيوطه تكمن خيوطه في أن الدولة تنتهج سياسات تنميطية أدخلت المجتمع الجزائري في سياج من التنظيمات الفكرية والتربوية والإقتصادية بحيث أخفقت المؤسسات الإجتماعية (شرطة قضاء المؤسسات الدينية خاصة مؤسسات الجهاز التنفيذي في التعامل مع هؤلاء الشباب والتعاطي مع الظاهرة؟ فالأوضاع الإجتماعية للشباب داخل هذا المجتمع لا تبشر خيرا حول مستقبل هؤلاء واندفاعهم غير المسبوق نحو تبني الحرقة كمبدأ تصوري وكفعل ممارس.

واقع الحال للهجرة غير الشرعية يعكسه استحالة العديد من المقاهي والأماكن العمومية داخل المجتمع الجزائري إلى مقرات دائمة لسماسرة الحرقة الذين لا ينفكون يعرضون الأسعار المعمول بها لترحيل الأجساد الحالمة بالوصول إلى بلاد آل الشمال والذين يقايضون بكل شيء لتحصيل مبلغ الرحلة، في مقابل هذا أصبح للحرقة نفسها فنون و طقوس و طرق وأساليب تقف وراءها تنظيمات مختصة تعمل في إطار مافيا كبيرة متعددة الوجهات والجنسيات تستطيع تهجير الجزائريين والتونسيين، الليبيين والماليين والمغربيين و السودانيين و المصريين ... الخ. ما دامت تقبض عمولتها كاملة، هذه العملية للحرقة لا تتم فقط عبر قوارب "البوطي" بل تتوزع مع بدائل أخرى مثل عقود العمل المزورة والزوجات الشقراوات الإختباء في بواخر النقل والحاويات والسفر بحجة قضاء عطلة أو العمل أو السياحة مثل ما يحدث مع الأندية الرياضية كل هذا ويزيد عليه تستند الحرقة عليه كتصور وكممارسة.

– إن واقع الجرأة للموقف السوسيولوجي يقتضي منا أن لا نلقي بثقل الظاهرة كله على الدول المستقبلة لهؤلاء الشباب الحراقة لأن الحراق والحرقة له أسباب ودوافع ذاتية وموضوعية تنبع و تتبع ضرورة وإسنادا للواقع الإجتماعي الذي جاء منه الحراق فهي ظاهرة نابعة من اصطدام أهداف وتوقعات وطموحات هؤلاء الشباب بمعطيات الواقع المعاكسة لأحلامهم، ومن العطالة والتهميش والفقر وضعف التعاطي الاجتماعي والسياسي مع الشباب وما تثيره قضايا الشباب . كل هذا خلق شباب منحرف غير مندمج و غير واع سياسيا واجتماعيا ناقم على واقعه غير

محب للوطن كاره للمجتمع الذي تنكر له وغاضب على الهيئات التي لا تعطيه أدنى فرصة لتجسيد أحلامه ومخططاته شباب أصبح يرى واقعه متاهة لا تنتهي وجحيما أسود لا تخمد ناره التي تأكل ألسنتها بلا رحمة ولا شفقة هؤلاء وترمي بهم إلى حوض رهان البحر "يا تجيب يا تخيب" على حد قول أحد المبحوثين السيد:

– لم أجد ما هو أقوى تعبيرا لأختم به هذه المداخلة الختامية سوى واقع الحال الذي أصبحنا نعايشه حول هؤلاء الشباب الحراقة بصورة نأسف عليها كثيرا من هذا التوجه الإنتحاري للحرقة كمبدأ وفعل ممارس للشباب، وهو من هول ما تتناقله المستجدات عن خبر غرق إحدى الباطرت وأخرى تؤكد موتا جديدا للمهاجرين الشباب في مقبرة المتوسط "غرق ثمانية حراقة، خفر السواحل ينتشلون جثث كذا حراقة .... عشرات المفقودين ...." والمحزن في كل هذا السياسة اللاإنسانية في حرق جثث هؤلاء الذين لا يستحقون في حياتهم حياة هنيئة ليلحقها أن لا يستحقون مراسيم دفن إنسانية تليق بالبشر.

– إننا اليوم أمام حقيقة واحدة تتعلق بالشباب وقيمه داخل المجتمع الجزائري وهي أن مؤسسات المجتمع المدني محتاجة لأكثر من عصى سحرية للتعاطي مع الوضع، لأنه في جميع الحالات بالغربال أو بغير الغربال لا يمكن حجب الشمس والإضافة التي تمدها السلطات للشباب اليوم هي أشبه ما يكون أو أكثر كمن يضف قطرة ماء للبحر.

والحلول الضرورية أوجه أقول تقتضي الإرتكان في الوسط لأنه لا توجد طريق وسطى بين الجنة والنار ، وإلا فإن ما يحدث داخل المجتمع الجزائري قد ينتهي إلى ما انتهى إليه من فقد كل شعره فمن كثر تغطيته وستره عن ضوء الشمس أصبح أشعث ثم أجرد ثم انتهى به الحال أصلع. وهذا قياسا على ما ينتظر أي مجتمع يتغاضى عن مشاكله ويعطيها عرض كتفيه خاصة فيما يتعلق بالقضايا الشبابية وما يماثلها لأن معطيات الوضع اليوم تخبرنا بأن الشباب بات أكثر عنفا وتهيجا وأكثر قابلية و جاهزية لتبني ممارسات العنف والتحطيم في أوسع وأقوى أشكاله.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

قائمة الكتب: **1**- غازي حسنين عناية: إعداد البحث العلمي: ليسانس + ماجستير، دكتوراه، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، طبعة 1999- .2000

2- رشيد زرواتي: تدريبات على منهجية البحث في العلوم الإجتماعية، دار هومة للطباعة، طبعة أولى .2002

3- موريس أنجلس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- ترجمة: بوزيد مصطفى وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، طبعة .2004

4- سليمان الرياشي وآخرون: الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية .1999

5- إبراهيم بلعادي وآخرون: العنف والمجتمع –مداخل معرفية متعددة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع: عين مليلة، الجزائر، طبعة .2004

6- هيورو بورتس: الجزائر بين الحل الأمثل والطريق المسدود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، طبعة .1995

7- معن خليل عمر: البناء الإجتماعي نظمه وأنساقه، دار النهضة، بيروت، لبنان، طبعة ثانية .1998

8- محمد عودة: أسس علم الإجتماع، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، طبعة ثانية .2002

9- عبد القادر القصير: الهجرة من الريف إلى المدينة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، طبعة 1996.

10- السيد عبد العاطي السيد: صراع الأجيال- دراسة في ثقافة الشباب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، طبعة 1987.

11- ماجد الزيود: الشباب والقيم في عالم متغير، مطبعة الشروق، مصر، طبعة .2006

12- علي عبد الرزاق جبلي: علم اجتماع السكان دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، طبعة 1984.

13- عبد الله عبد الغني غانم: المهاجرون- دراسة سوسيوأنثروبيولوجية، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، مصر، طبعة .2002

14- طارق عبد الحميد الشهاوي: الهجرة غير الشرعية – رؤية مستقبيلة،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، طبعة أولى .2005

15- عمار بوحوش: العمال الجزائريين في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة .1974

16- فلفريدو باريتو: الصفوة في إطار النظام- ترجمة الدكتور علي ليلة، المكتبة المصرية، سلسلة نظريات علم الاجتماع، طبعة .2006

17- مصطفى بوتفنوشت، العائلة الجزائرية- التطور والخصائص الحديثة، ترجمة: أحمد دمري، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1984.

18-بيار بورديو: حرفة علم الإجتماع ، ترجمة نظير جاهل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،طبعة أولى 1993 .

19-بيار بورديو: بؤس العالم،محمد صبح،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، طبعة أولى 2001.

قائمة الرسائل الجامعية:

1- سيكوك قويدر: الصحافة الجزائرية وأحداث أكتوبر 1988، رسالة ليسانس، 1988- 1989، جامعة الجزائر، معهد علوم الإعلام والاتصال.

2- لعجال أعجال محمد الأمين: هجرة الكفاءات العربية- الأسباب والمقترحات للحد منها، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، .1989

3- سيهوب زبيدة: دراسة سوسيولوجية لظاهرة الحرقة في الجزائر، رسالة ليسانس، قسم علم الاجتماع الحضري، 2009- 2010، جامعة وهران.

4- رحاوي كريم، مقبول يوسف: نظرة الأجير الجزائري لهجرة زملائه إلى الخارج في الفترة الراهنة، رسالة ليسانس، قسم علم اجتماع التنظيم والعمل، جامعة تلمسان، معهد علم الاجتماع 2004-.2005

5- زروال نادية، يكن فتيحة: ثقافة وقت الفراغ لدى الشباب الجزائري، رسالة ليسانس، قسم علم الاجتماع الثقافي، جامعة معسكر، 2008-.2009

6- عزوز فاطنة، بوغرارة سليمة: هجرة الشباب الجزائري غير الشرعية- ظاهرة الحرقة، رسالة ليسانس، قسم علم الاجتماع الثقافي، 1999- 2000، وهران.

قائمة المجلات والدوريات والمنشورات:

1- مجلة الفلاح والثورة، أكتوبر 1988، العدد .138

2- مجلة منتدى الطالب، المديرية الفرعية للأنشطة العلمية للنشر، جامعة: الحاج لخضر، العدد 6، ماي .2008

3- مجلة الشباب، وزارة الشباب للنشر والإصدار، عمان، العدد 206، مجلة شهرية.

4- مجلة الشرطة، العدد 88 لـ: سبتمبر 2008، بقلم محافظ الشرطة مهدي بن شريف مكلف بالجهاز المركزي لمكافحة الهجرة السرية، مجلة شهرية.

5- الجزائر بلد أسمه ألجيري- دليل معرض كتاب بعنوان- برنامج الجزائر الجامعات- وهو منشور من طرف مذكرة CRAS وهران- مركز البحوث في الأنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية مركز التوثيق. 22-05-.2009

6- مجلة نقد مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، عدد خاص بعنوان الهجرة، الغربة، الحرقة، شركة النشر والتنشيط العلمي والثقافي، بن عكنون، الجزائر العاصمة، خريف شتاء .2009

7-أحمد أبو زيد: الهجرة و أسطورة العودة، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع عشر، العدد 2، ص2،طبعة 1986.

قائمة الملتقيات والأيام الدراسية:

1- الملتقى الوطني حول عبد المالك حياد والهجرة غير الشرعية سلسلة ملتقيات ومحاضرات نظمت على مستوى مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية من فيفري 2010إلى ماي 2011 وهي منشورات حول الملتقى بإشراف المركز الثقافي الفرنسي بوهران وموجودة على مستوى مركز البحث CRASC وهران.

2- الملتقى الوطني حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية المنظم بالمركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك لتمنراست يومي 4و 5 ماي 2010 ومحاضراته موجودة على مستوى المركز الجامعي.

قائمة الصحف اليومية:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أسبوعية جزائرية، العدد 17، 1987/04/22، جامعة وهران مكتبة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أسبوعية جزائرية، العدد 37، 1987/09/09، جامعة وهران، مكتبة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

3- جريدة الخبر: العدد 4363، 2005./04/10

4- جريدة الشروق، العدد 1833، 2006/11/5.

قائمة القواميس:

عبد السلام محمد هارون: تحقيقات و تنبيهات في قاموس لسان العرب،دار النشر: جامعة الملك عبد العزيز،مركز البحث العلمي و إحياء التراث،ط 2004 .

1- علي بن هادية وآخرون: القاموس الجديد للطلاب، نشر تونسي جزائري مشترك، طبعة أولى جويلية 1979.

2- عبد المنعم الشافعي وآخرون: المعجم الديمغرافي المتعدد اللغات، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة 1977.

3- يوسف نوبي: معجم المصطلحات الجغرافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة 1983.

4- أحمد زكي بدوي وآخرون: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة 1975.

قائمة المواثيق والخطاب السياسية:

1- ميثاق الجزائر 1964، مجموعة نصوص للمؤتمرات الأول الحزب الجبهة 16-1964/04/21، الجزائر: المطبعة الوطنية، جامعة بلعباس، مكتبة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

2- الميثاق الوطني 1976، الجزائر: المعهد التربوي الوطني، 1976 جامعة بلعباس، مكتبة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

3- الميثاق الوطني 1986، الجزائر: المعهد التربوي الوطني، 1986، جامعة بلعباس، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

4- خطب الرئيس بومدين، 1956/06/19، 1970/06/19، قسنطينة، مطابع البحث، ج1 ديسمبر 1970، المعهد العالي للصحافة، الجزائر العاصمة.

5- خطب الرئيس بومدين، 1972/05/05، 1973/06/19، الجزائر، مطبعة الشعب، 1974 ج5، المعهد العالي للصحافة، الجزائر العاصمة.

قائمة الروابط الالكترونية باللغة العربية:

1- http://www.ahewar.org.debat/show.art.asp?aid=11871

مقال لمحمد زيدان بعنوان –الشباب الجزائري والهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.

2- - http://www. Ahewar.org. 21-02-2008.

مقال بقلم هاشم نعمة، قراءة في كتاب المهاجرون الجزائريون والتمييز العنصري في فرنسا لـ: نيل ماك ماستر.

3- http://www.islamto day.net

مقال لعبد الحق عباس بعنوان: واقع مرفوض أمامهم ومستقبل مجهول أمامهم– يأس الشباب في الجزائر يدفعهم للموت غرقا في عرض المتوسط.

4- - http://www.tanmia.ma/img/doc/immigration.doc.

رشيد بداوي: الهجرة السرية بين تنصل الجزائر من المسؤولية وازدواجية خطاب الاتحاد الأوروبي، .2010

5-- http://www.mokarabat.com/S.1437htm.

– عبد الله تركماني: إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورومتوسطية، .2006

6- http://www.dw-world.de/dw/article/o163352.

مقال حول الهجرة غير الشرعية– المفاهيم المتعلقة بالهجرة.

7- http://www.jaouadelfart.maktoobblog.com

مقال لجواد الفرخ: التعاون الثنائي المغربي، الأوروبي في المجال الأمني.

8- - http://www.najiabdenour.maktobblog.com.

مقال لـ : ناجي عبد النور: الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط– ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي.

9- - http://www.annabaa.org/nbaneurs/71/13htm.

نعمان عبد الغني: الهجرة غير الشرعية. قوارب الموت وأحلام الشباب العربي. .2008

10-http://www.icatu.56org/add/show-chosen-study.php? main-783.

مقال لـ: هشام بشير: الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها– تداعياتها وسبل مواجهتها. 2010

11- http://www.aljazeera.netexeres/187E7AUF-CFC9. D7B-B565-31AB328917FE.htm

محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية. الجزيرة نت. .2005

12- http://www.dw-world.de/dw/article/015228

مقال لـ: طارق التنشئة: تغيرات جوهرية في التعاطي الأوروبي مع الهجرة غير الشرعية. 2010

13- http://www.ALASR.WS/index.cfm?method-home.com

مقال الإدريس الكنبوري: أوروبا القلعة الحصينة في وجه المهاجرين، مجلة العصر 2003

14- http://www.aawsat.com/details.asp?section-4-

مقال لخالد محمود: مؤتمر أوروبي إفريقي لمكافحة الهجرة غير السرية، .2008

15- http://www.swissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid-3609388

مقال لـ: نور الدين الفريضي: الهجرة هاجس أوروبي. سويس أنفو .2003

16- http://www.org/en/mode/81360.

تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان. .2010

17- http://www.radioalgerie.dz/ ?/p-34254.

مقال لحنان شارف: إستراتيجية أمنية موحدة ضرورية بين حنفي المتوسط 2010

موقع الإذاعة.

18- http://www.dw.world.de/dw/article/o,,1609743.

مقال لـ: هيثم عبد العظيم: إشكاليات الهجرة غير الشرعية في ألمانيا. 2010

19- http://www.ahram.orge.cy/archive/2/6/2009/REPO.4t/TM

مقال لـ: عبد الحليم إسماعيل: من اليوم تطبق إيطاليا قانون الهجرة غير الشرعية (انتقادات ساخنة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لإيطاليا) جريدة الأهرام .2009

20 http://www.moheet.com/news print.aspx?nid-70928

مقال لـ: أميرة نضير: الهجرة غير الشرعية... معاناة الأمل والموت، أخبار مصر .2007

21 http://www.aljazeera .net/NR/exeres/4A46A07B-ASDA-4DD1-BF92-F99B807A41C.2ntm.

الهجرة غير الشرعية وجدت لها حلا في تونس، الجزيرة نت .2005

22 http://www.hrw.org/ar/mode/85673/section/3

منظمة مراقبة حقوق الإنسان: منهج الاتحاد الأوروبي في التعامل مع ليبيا. 2009

23 http://www.iom.int/jahia/jahia/about-migration/facts-and figures figured long /en/lang/fr

organisation internationale pour les migrations, chiffres régionaux et nationaux 2010.

24- http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index. php ? ech-newhit.

مكافحة الهجرة غير الشرعية تثير مخاوف المهاجرين، جريدة الوطن، .2008

25 http://wwwaldiwan.org/news-action-show-id.124htm

مقال لـ: سامي محمود: الأمن الأوروبي أرواح الشباب العربي– أوروبا تنتهك حقوق المهاجرين، الديوان 2009.

26 http://www.djazairess.com/elmassa

أشغال يوم برلماني من طرف المديرية الوطنية للأمن والدرك الوطني والجمارك... حول الهجرة غير الشرعية الجريمة المنظمة: 2010.

http://www.magharebia.com/cocoon/uwi/xhtm/1/ar.

تعديل قانون يجرم الهجرة.

27- http : //www.epalnrom.ned/2/topic-967-19.htm.

28- http://dgsm.dz/ar/actualites-evenments 2plp

الموقع الرسمي للشركة الجزائرية

29- http://www.elkhabar.com/quotidien/incahed:1 et Key :

- خطاب رئيس الجمهورية وسياسة حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

30- http://www.elkhabar.com/quotidien/ida=1700 Sdate-insert = 20090822 et idc = 67.

-* التعالي الأمني الصارم مع الحرقة بتجاهل ظروف المهاجرين غير الشرعيين.

31- http://www.elkhabar.com/quotidien/?ida=1700 Sdat-insert= 2009 08 22.

موقف بلمداح نور الدين رئيس الفيدرالية الأوربية للجمعيات الجزائرية حول قانون تجريم الهجرة غير الشرعية.

32- http://www.elkhabar.com/quotidien/?id = 170010.

المقاربة الاجتماعية والاقتصادية لا تمثل التفسير الوحيد غير الشرعية.

http://www.elkhabar.com/ quotidien/ ?ida = 170007.

إجراءات ردعية لمحاضرة الهجرة غير الشرعية.

33- http://www.elkhabar.com/quotidien/?ida 170008.

- موقف حزب التجمع الوطني الديمغرافي وحزب حركة الإصلاح وحزب العمال حول الهجرة غير الشرعية

34- http://www.elkhabar.com/quotidien/?ida 170009

ارتباط الهجرة غير الشرعية بالمعطيات المناخية.

35- http:// www.echoroukonline.com /quotidien /. 25-08-2007.

– تجربة عملية الهجرة غير الشرعية التي قام بها ستة طلبة جامعيين.

http:// www.echoroukonline.com /quotidien 10-09-2007.

– مقدم بن أحمد عضو جمعية جاريت الموجودة بفالنسيا يقدم تقريرا حول مأساة المهاجرين خاصة قضية حرق الجثث المنتشلة ومساعي الجمعية نحو نقل الجثث نحو الجزائر وفتح ملف مفقودي البحر.

37-http:// www.echoroukonline.com /quotidien 15-12-2006.

حوار الجريدة مع قناة وهران قام الهجرة غير الشرعية وتعتزم إعادة الفصل.

38- http://slimaneboussoufa.com

مقال سليمان بوسوفة النهاية المأسوية للمهاجرين غير الشرعيين حثت في عرض المحيط تلتهمها الأسماك أو العوالق.

39- www.staralgerie.com/showthread.php

بطاقة تعريفية بولاية معسكر

Listes des références en Français :

1- liste des livres :

1) oliviers Galland, sociologie de la jeunesse l'entrée dans le vie ,Armand colin, éditeur, paris, 1991, ISBN : 2-200-31270-9.

2- La jeunesse et ses mouvements – influence sur l'évolution des sociétés aux XIXème sicles, édition centre national de la recherche scientifique, Paris, 1992, ISBN : 2-222-04674-2.

3- Belloula Tayeb, les algériens en France, Alger, 2dition national Algérienne, 1965.

4- Ali El Kenz, Guerid Djamel, Chikhi Said, industrie et société, Algérie.

Les cas de SNS, Avril 1980 – Juin 1982.

5- Zahraoui Ahcéne, les travailleurs Algériennes en Francen, paris, édition économica, 1971.

6- pierre Bouvier, le lien sociale, Gallimard, coll. Folio Essais, 2005.

7- Norbert ilyas, la société des individus, France, Fayard, 1991.

8- Houari Addi, les mutations algériennes – le lien et la famille dans l'algérien contemporaine.

9- pierre Bourdieu et Abd el Malek Sayad, le diracinement. la crise de agriculture traditionnelle en. Alg6rie. Paris, Editions de Minuit,1964.

10- Hivon tourin affrontements culturels dans l'algérie coloniale.france, Paris, Maspero, 1971.

11- Abdelkader lakdjaa, sociologie et société en Algérie.

12- poulain. M Contribution à l'analyse spatiale d'une matrice de migration interne, édition lovain – le neuve, 1981.

13- Poulain. M, propos de la fiabilités de la mesure de la migration, édition lovain, la neuve, 1988.

14- Sari.D les mutations socio-économiques et spatiales en Algérie, Edition OPU, SA UVY, 1976.

15- Frantz fanon, sociologie d'une révolution, lebrairie François Maspero, 2ème édition 1962. ISBN2 – 2071-0002-16-Roudjia Ahmed,

16-Rouadjia Ahmed les frères et la mosquée, en quête sur la mouvement islamiste en Algérie, paris, Karthala, 1990 (p26).

17- Mohamed boudoudou, pour une sociologie de la science de l'émigration, immigration, institut universitaire de la recherche.
Scientifique Rabat, université Mohamed V Souissi éditeur, 1988.

18- Gino germani, migration et intégration culturelle, Zones urbaine, sous l'édition du UNESCO, paris, 1972.

19- Lakhal. M, Algérie de l'indépendance à l'état d'urgence, Edition larmis, l'harmaltan, Paris, 1992.

20- Philippe Bernard, immigration défi mondial, le monde folio actuel, édition Gallimard, 2002.

Les dictionnaires :

1- petit Larousse en couleurs, mont parmasse, paris, français) 2ème édition 1986.

2- L'arousse universel, Boucheny Gaston et l'autres, publié sous la direction de Claude Auge, Montparnasse, paris, françe.

Les journaux, 2002.

1- le monde diplomatique, Mars 1993 : P22-23.

2- le monde diplomatique. Décembre 1993. p08.

3- le monde diplomatique. Mars 200 3.p 4-5.

3- les magazines :

L'actualité de l'émigration, revu n° 186, 12 – 26 Octobre, 1984. (cette magazine existe au niveau de centre du CRASCORAN).

ملخص
الهجرة غير الشرعية للشباب داخل المجتمع الجزائري دراسة اجتماعية نقوم بها لبحث الأسباب و العوامل السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الذاتية التي تشكل عوامل تدفع بالشباب الجزائري نحو فعل الهجرة غير الشرعية أو ما يصطلح على تسميته بالعامية الجزائرية الحرقة و هي السلوك الاجتماعي غير النظامي الذي طغى على دهنيات الشاب الجزائري بحيث نبحث هده الإشكالية من زاوية الرابط الاجتماعي داخل العائلة و المجتمع الجزائري و تداعيات و تأثيرات الظاهرة داخل المجتمع و هدا سعيا منا لإعطاء من جهة رؤية معمقة حول بدايات سوسيولوجيا الهجرات و سوسيولوجيا الشباب و من جهة ثانية الدفع بالدراسات الاجتماعية حول الهجرة و الشباب و غيرها نحو توسعها و نضجها دراسيا داخل المجتمع الجزائري .
الكلمات المفتاحية :
الهجرة،الهجرة غير الشرعية،المهاجر،الحرقة،الحراق،الشباب،الشباب سوسيولوجيا،الهجرة سوسيولوجيا،الرابط الاجتماعي،القرابة،الأزمة.
Résumé
Comme la sociologie est un parti dune étude scientifique des faits sociaux L'immigration clandestine des jeunes au sein de la communauté étude sociale algérienne nous nous engageons à discuter des raisons et des facteurs politiques, sociaux, économiques et d'auto-formation pousser jeune Algérien à faire, l'immigration clandestine ou ce qu'on appelle elharga puisque le fait harga Est devenue écrasante au penser de jeune Algérien et comme étude sociale en va cherche ce sujet problématique du point de vue du lien social au sein de la famille et la société algérienne, et s'adressant les effets laissés par l'immigration clandestine au niveau de la famille et la société algérienne.cet effort de nous donner un aperçu main sur les débuts de la sociologie des migrations et de la sociologie de la jeunesse et, d'autre part payer des études sociales sur la migration, les jeunes et les autres vers l'expansion et le curriculum maturité dans la société algérienne.
Mots-clés:
Immigration, l'immigration clandestine, les immigrants, harga, harrag, de la jeunesse, sociologie de la jeunesse, de la sociologie de l'immigration, lien social, de la parenté, la crise.
Summary
As sociology is a dune party scientific study of social facts Illegal immigration of young people within the community Algerian social study we undertake to discuss the reasons and the political, social, and economic self-training push young Algerian to do, illegal immigration or what is known as the elharga Harga done is become overwhelming to think of as a young Algerian and social study in this regard will seek problematic from the perspective of social ties within the family and Algerian society, and addressing the effects left by illegal immigration at the family and society algérienne.cet effort to give us an overview on hand the beginnings of the sociology of migration and the sociology of youth and, other pay social studies on migration, youth and others to expand the curriculum and maturity in Algerian society.
Keywords:
Immigration, illegal immigration, immigrants, Harga, harrag, youth, youth sociology, sociology of immigration, social ties, kinship, the crisis.